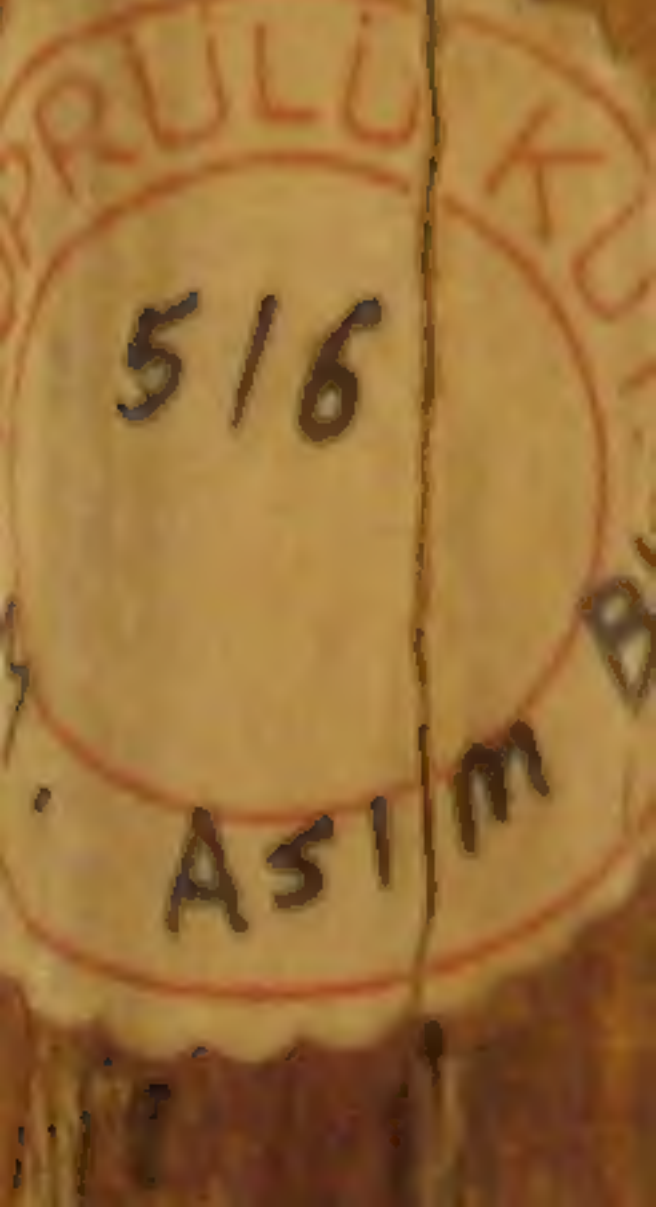




BY



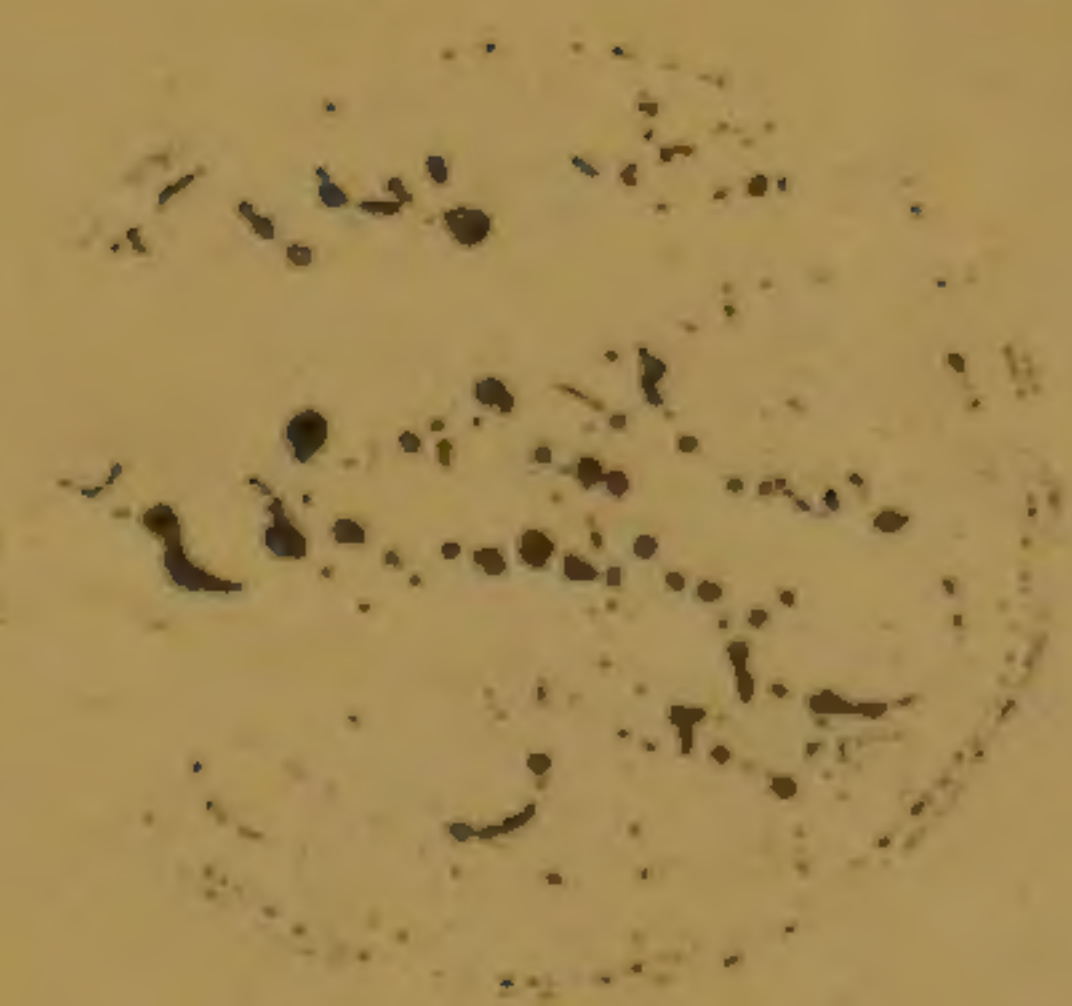


کمر آسمانه وزیر سرب
کهن نو بیره کی طایک اولوگرت

Handwritten notes in the top right corner of the right page.



016



بسم الله الرحمن الرحيم

الباء اما صلة للوصف هذا المتبادر ولذا قدمه واورد عليه
هذا الشق لا يحتمل لان كلام المحشى مبني على ان يكون الجميل صفة
للفعل ويكون محمودا عليه يدل عليه قوله مدحت المولود على
صفاتها واجيب بالمحشى ابي الفتح موجه لهذا التعريف النقول
عن القواعد كما ان المحقق الدواني موجه له فلكل منهما ان يقول
ما شا في التوجيه وفيه نظر لان الظاهر كون المحشى في صدر بيان
قول المحشى ولان الايراد بقوله لكن نتيجة عليه على المحقق لان الظن
كون الضمير عليه راجعا الى المحقق لا الى صاحب التعريف فانه بعيد
فتأمل **قول** تعلقه بالاشتمال اه فيه مسامحة لانه على تقدير اعتبار
التضمين كلمة على متعلقة بالوصف كما لا يخفى **قول** ضرورة
انها وصف بالجميل على طريق التعظيم وعدم الغرض بالتجميل
يشعر بانه جملة على المتبادر وهو كونه عطفا على تفسيره ولم يعرض
الفرق بينهما ولذا قال في اخر هذه الحاشية على ما قيل فظهر ان من
قال بوقوع حمل التعظيم على الظاهري والتجميل على الباطني
او بالعكس لم يفهم مبنى الايراد نعم يمكن ان يكون جوابا فيرد
ان الاولى تحت اللهم حتى يكون الاجوية ثلثة ويمكن الاعتذار
بانه لم يتعرض لغاية ظهوره من تعدد التقرير واشارة الى انه
غير مرضي عنده كما مر ولهذا الجواب مذكور في حواش المطالع
فتأمل وان لم يكن على قصد التعظيم فلو قال صاحب التفسير
على قصد التعظيم لكان اسلم واحصر فيشتمل اه مبني على

كون

كون الاضافة لازمة اذ لا شبهة في انه لا يكون التعظيم محمدا
عليه بل شرط كون الوصف المذكور حمدا ولا يخفى انه متى تحقق
الحمد لا بد من المحمودية وعليه فالاولى اشتمال التعريف عليها
فهذا الوجه هو الاولى تدبر وفيه نظر قيل الظاهر معارضة
لقوله لانه صفة للفعل لان المنقح على كل من المقدمتين ينجي
والنقض الاجمالي لا يظهر من تقديره ولا يخفى ان الترتيب
الطبيعي للمناظرة يقتضي تقديم المنع على المعارضة فلا
ترتيب اللهم الا ان تجعل نقضا اجماليا انتهى فيه بحث
ظ لان المعارضة منقذة على النقيضين عند المناظرة
كما لا يخفى على من يراجع رسالته في الاداب على ان في كون
النقض الاجمالي مقدا ما على المنع مناقضة تدبر
وهو غير مشهور قيل هذا غير وارد لما قال في الخطبة
من انه لم التفت الى ما اشتهر بالتعويل على العلل في الخطبة
الحبط في البحث من وجوه الاول جعل علل مع انه اقوى
فالاولى هو العكس والثاني انه اجاب باختيار الشق الاول
قيل تمام التردد والثالث انه اقتصر على العلل في الجواب
فلا يفيد اختيار الشق الاول انتهى والجواب عن الاول
انه لا يلتفت في تقدير القواعد والاصول الى ما اشتهر
وعن الثاني والجواب قيل تمام التردد شائع وعن الثالث
ان المنقح يقلل المخذور قال الشارح العلامة لانه صفة
المفعول او قيل مركب من قياسين الاول غير متعارف
والثاني متعارف تقرير الاول ان الجميل صفة للفعل
وكل فعل اختيارى شئ ان الجميل صفة للاختيارى هذا

تقرير الثاني والاكثر على انه مركب وبعضهم قال يكون قياساً
واحداً لان الصفة اذا كانت مشتقة تكون محمولة على الموصوف
متحدة معه فيكون الحاصل ان الجميل فعل وكل اختيارى
فالجميل المذكور في التعريف اختيارى وان كانت عام يجب
المفهوم اما الصغرى فلان المراد بالجميل الفعل الجميل
على ما انفقوا واما الكبرى فلان انضاف به عين اتصافها
به بل اتصافه به عين اتصافها به هذا ما قال صدر الا فضل
وشنع على المولى الخلق الى حيث ذهب الى كون القيلس مركباً
ولا يحى ان في كبرى القيلس الثاني نظراً ظاهره الا ان مكان
صفة للاختيارى مع انه ليست باختيارى وان كان
المقصود الصفة المشتقة فلو سلم الاختياج الى القيلس المركب
فلا نم ان كل ما هو صفة للاختيارى فهو اختيارى على من
ان كل ما هو صفة للاختيارى صادراً بالاختيار كيف ان
الممكن بالامكان العام صادق على شريك المادى
عن سببهما انه صادق على الفعل وفي ما اختياره من كون
القيلس بسيطاً ايضا نظر لان لفظة المحمول خاصاً
اذ قد يكون المحمول اعم من الموضوع ولو سلم كنى المراد
بها الصفة المشتقة مع قوله لانه صفة للفعل لا عنة
صفة مشتقة للفعل وصدق الصفة المشتقة على
موصوفها بين فيستفاد من الصغرى ان الجميل صادق
على الفعل محمول عليه ويجوز ان يكون المحمول اعم من الموضوع
فيجوز ان يكون الجميل من الفعل فلا يلزم المصدر وهو
كنى المراد بالجميل هو الفعل ويمكن الدفع بان معنى قوله

لانه صفة للفعل في التعريف فكان حاصل المعنى لان المراد
به الفعل فكانه قيل في التعريف بالفعل الجميل فظهر انما
ذهب اليه مكلفاً من وجهين الاول تقييد الصفة والثاني
تقييد الصغرى لان المتبادر من الصغرى ان الجميل صفة في
نفس الامر مطلقاً سواء كان في التعريف اولاً او لا يحى على
المنصف انه لو كان مقصود العلامة من الصغرى ظهور
هذا العبادة في الحق لا ينبغي للعلامة ان يتركب التكلف
المذكور ولا يليق ببناء وظهر ايضا ان لاكثر حملوا الصغرى
على ظاهرها فقد والكبرى ويرد على العلامة على ما اختاره
صدر الدين زاده ان الاولى ان يقول في الصغرى لان المراد
اي بالجميل الفعل واولوية ما ذكرنا طه لانه حال عن التكلف
ولانه يكون القيلس على الطريق المتعارف فهذا لا يرد على ما
ذهب اليه الاكثر وانما اظننا الكلام ان مولانا صدر الدين
زاده زاد في التشنيع مع ما في كلامه ولو قال العلامة اي
بالفعل الجميل على ما انفقوا عليه وترك الاستدلال لكان لم
واحصر فتأمل قال الشروبي قال حمداً ما عدم القول امتاً
لما في لفظي واما لما في معنى الاول غير مراد بقرنته ان
الكلام اثبات العموم على ما في حاشية مولانا خلتنا الى وقال
صدر الدين زاده توضيح ان عدم استعمال احد اللفظين
مع موضع الاخر على تقدير ترادفهما لا يكون الا بواسطة
امر لفظي كحفظ وزن او فاقية او شرط في استعمال احدهما دون
الاخر ليس بين الحمد والمدح شئ منها فلم ان ذلك بواسطة
اختلاف معناهما انتهى ولا يحى ان التوضيح لا يطاق ذلك

لانه عين المراد بقربنة المدعى وما ذكر في توضيح فهذا في المانع
اللفظي بالاستقراء ولكن جعل المدعى قرينة عين تعيين
مراد المستدل لا يدفع المنع لان عدم القول للمانع معنوي
مدعى المعلن فانيما يرد المنع عليه نفي الكلام في القسم الاخير
وهو الشرط فان انتفاؤه ممنوع كيف ان العلم والمعرفة
متراد فان مع ان المعرفة لا يقتضي المفعولين لم لا يجوز
ان يكون المدح والحمد مترادفين ولا يكون الحمد متعلقا
على الغير المختار بحسب الاستعمال فلا يد من نفي هذا وقيل
في السند اذ لا يقال انا انت عالم بل يقال انت عالم مع
ان المستدل مراد في المنفصل ويرد الصدر الشيرازي
بان تراد فيهما غير مسلم لان انت ضمير مرفوع يدل على الرفع
والكاف ضمير منصوب يدل بالصفة على التنصب واجاب
عنه المحشي العلامة بما حاصله ان هذا الكلام على السند
الاحص اذ لو قال انا اياك عالم بل يقال انت عالم ببقولهم
محال انتهى وفيه مناقشة لان قيد الاحص يدل على انه
لو كان سندا مساويا لكان المنع جوهريا وليس كذلك ويمكن
ان يقال معنى غير مسلم غير مقبول وان مراد الشيرازي
لانه يصلح المستدبر او رد عليه ولا يخفى انه يرد على الشق
الثاني ايضا من النظر المذكور انقبايل لا يظهر وجه الى
التأخير **قوله** لانت الاختيارى اه الاولى ان بظن اليه الكبري
على ما قرر في محله ويقال وكل ما صدر بالاختيار فهو حادث
فالاختيارى حادث فلا يكون تلك الصفات القديمة اختارة
قوله والصفات المذكورة بمنزلة الافعال اه ظاهر على تقدير

كونها زائدة على الذات فلا يتم هذا على العينية **قوله** وعدم
احتياجها فيها الى امر خارج قيل فيه منع لان بعض الصفات
محتاج الى البعض وهو خارج لان الارادة متوقفة على العلم
والقدرة وهما محتاجان الى الحياة على ما في الحاشية
لمولانا صدر الدين ولا يخفى عليك ان الاحتياج الى الصفات
في صدر الافعال ثابت مع انه غير محذور لان الصفات
من لوازم الذات فليس باخر خارج منفصل عن الذات
بل هو لا هو ولا غيره فظهر ان المراد بالامر الخارج غير
الصفات فيسقط المنع وبالله التوفيق **قوله** وفيه
ما فيه لانه يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز وعموم المجاز
ولا قرينة يدل سوى ورد النقص وهو ضعيف **قوله** وهو
المراد ههنا فيكون المراد بالجميل الاختيارى ما صدر
عن المختار لا ما صدر بالاختيار وقد عرفت ان الايراد
مشترك ويرد انه يلزم استعمال المشترك في التعريف
بلا قرينة مع ان المتبادر هو الثاني لان الوجه مانع
يكفيه الاحتمال **قوله** والمراد بالاختيارى فان قلت على تقدير
الجوابين قد يكون المحمول عليه امر غير اختياري فلا فائز
في تقييد الجميل الاختيارى قلت فائز ذلك هو الاقرار
عن مثل مدحت اللؤلؤ كما لا يخفى صادر عنه بالاختيار
بالمعنى الاعم برده عليه انه كيف صدر الحياة والعلم والقدرة
التايقة على المشيئة بالمستبى والدفع صدق الشرطية
لا يتوقف على امكان المقدم تدبر مع انه الحق المختار
عند المحققين ومنهم المحقق الدواني فانه اختيار في

في رسالة الحديد لا ثبات الواجب العينية الا ان يقال
يجوز ان يكون اه فيه بحث لان سبق الارادة سبقا ذاتيا
انما يتصور في السمع والبصر والكلام واسبقها على نفسها
وعلى العلم والقدرة والحياة فقير متصور فلا يتم على القول
المعترض على انه انما يكون جوابا اذا لا يمكن الايراد على مداق
الجمهور وعلى راسهم **قوله** ويمكن ان يجاب اه فما ذكر في صدر
الجواب في هذه الخاتمة خمسة الاول تميم الاختيارى و
الثاني حمل الاختيارى على المعنى الاخر والثالث والرابع
كون الصفات مسبوقا بالاختيار والخامس منع كون
الثناء على الصفات حمدا حقيقة ولا يخفى ان الاربعة
الاولى متأخرة عن هذا بحسب قانون المناظرة لانها
مبنية على تسليم كون الثناء المذكور حمدا فالاولى تقديمه
فما مل **قوله** في بعض كتبه ان المذكور اه قال المصنف في شرح
العقائد ان الهداية عندنا خلق الاهتداء ومثل هداية
الله فلم يهتد مجاز عن الدلالة والدعوة الى الاهتداء
وعند المعتزلة بيان طريق الصواب وهو بطل اقوله
نعالى انك لا تهدي من احببت ولكن الله يهدي من يشاء
الى ان قال والمشهور ان الهداية عند المعتزلة هو الدلالة الموصلة
الى المطر وعندنا هو الدلالة على طريق يوصل الى المطر سواء حصل
الوصول والاهتداء او لم يحصل انتهى وفيه نظر لان الدلالة
الموصلة ليست عين خلق الله الاهتداء لان الثاني صفة
الله تعالى قطعا بخلاف الاول فانه يجوز ان يكون صفة النبي
صلى الله عليه وسلم بان خلق الله عند دلالته الاهتداء

نعم قد يتخلق خلق الاهتداء عنه كما هو شأن الكتب والسق
وانما يصح كلام المحشى اذا كانت الدلالة الموصلة صفة الله
تعالى فقط وهو ممم ويمكن ان يجاب بان معنى الدلالة المذكورة
اظهار المطر وهو يستلزم ظهور المطر من حيث هو مطر عند
الطالب ولا يظهر المطر عنده لا يتخلق الاهتداء فيه فلا يكون
الحادى الا الله تعالى وهو الهادى الى جميع المقاصد والطالب
قوله وقيل يمكن التوفيق اه القائل مولانا المحشى الحيا الى
ولا يخفى ان الشاعرة انما ذكرنا ذلك الكتب الكلامية
كما هو الظاهر من نقل المصنف خلاصهم كما يجي من المحشى ايضا وما
ذكر في كتب الكلامية من الخلاف فالغالب انه امر شرعى واما
بيان الخلاف في امر اللغوى او العرفى فلا ينبغي ان يذكر
فيها اللهم الا ان يكون ناديا فظهر وجه هذا التوفيق واتا
ما ذكره الكشاف مع نصلية مذهب الاعتزال وظهور حمل
القرآن على الشرعى فلا نه يجوز الخلاف بين المعتزلة بان
قيل بعضهم الهداية الدالة المذكورة وبعضهم بيان الطريق
ويجوز ان يكون المختار عنده الاول ويكون موافقا لنا
وقد جوز المصنف هذا الخلاف في شرح المقاصد فالاول
ما اختاره المحقق الحيا الى فتدبروا الله اعلم بالصواب **قوله**
فالظ التوفيق وفي بعض النسخ فالأظهر والاول اولى ووجه
التوفيق بالعكس بان يقال ان مراد الشىء بيان المعنى اللغوى
والعرفى وقد عرفت انه لا يناسب الكتب الكلامية المشهورة
بين القوم بيان الحقيقة الشرعية في اغلب استعمالات الشاع
ولا يخفى ان المناسب لكتب المنطق والاداب ان يكون المذكور

لغويا وعرفيا ويخدر هذا هذا التوفيق ايضا وبالله التوفيق
 كما لا يخفى ووجه الظهور انه يحتمل ان يرجع الكشف عن مذهب
 الاعتزال كما اشتهر منه وان يحالف المعتزلة في معنى الهداية
 وان يفسر الآية بان المعنى اللغوي لنكتته فكل من هذه الاما
 الاحتمالات ذاهب وما ذكرته يجوز ان يكون وجهاله ولا يخفى
 انه غير الثاني ندبر في الاحتمال الاول نظرا لانه انما يتم اذا لم يجد
 صاحب الكشف الا شاعرة بعد تفسير هذه الآية بل وافهم
 وليس كذلك كما لا يخفى على من راجع قال العلامة الدلالة الاولى
 الى المطر وسندل صاحب الكشف على ان الوصول معتبر
 بوقوع الضلالة في مقابلة الهدى كما قال الله تعالى اولئك
 الذين اشتروا الضلالة بالهدى وبانه يقال في مقام المدح
 هو هدى كما يقال هو مهدي وبان اهتدى مطاوع هدى
 وان يكن المطاوع على خلاف معنى اصله كونه فاعتمد كونه
 فانكسر واعترض على الاول الامام الرازي في مفتح الغيب
 وتبعه صاحب الكشف وغيره من المحققين بانه اى الهدى
 بمعنى الدلالة في مقابلة الاضلال اتفاقا كما حاز عن الاهتداء
 ولا نزاع فيه واعترض على الثاني ايضا بان التمكن في الوصول
 مدح كالوصول واجيب عنه بان عدم الوصول مع التمكن
 نقيضه بدم بها ورد هذا بان التمكن مع عدم الاعتراض
 عن الوصول فضيلة بمدح بها ويمكن الجواب بان الكشف
 سوى بينهما في المدح والولم يعتبر الوصول فيه يكون في المدح
 دون مهتد واعترض على الثالث ايضا بان الافعال الطبيعية
 تابعة في الوجود كالانكسار فانه تابع المكسر بخلاف الافعال

الاختيارية فانها ليست بتابعة كالامتثال والاجابة فانها
 فضلا استقلال في انفسهما صادرا عن المأمور والموقو
 باعتبارها غير لازمين للامر والمدعوة لدوام الاثار
 الطبيعية وان كان مترتبين عليهما في الجملة كذلك المهتدي
 يترتب على الهداية في الجملة من غير لزوم ويصدر باختيار
 المهتدي قبل المطاوع هو الصبرورة مأمورا واما الامتنان
 فهو معنى مجازي للامتثال رغم صار حقيقة عرفية وكذا المطاوع
 والصبرورة مدعوت وانت صبير بان حاصل الاعتراض من النفع
 في الافعال الاختيارية وما ذكر من الامثلة فهو سند المنع
 وقط انه ليس بما ولا يقال علمته ولم يتعلم وغير ذلك
 فتأمل **قوله** اورد عليه اى على المرحج حاصل الايراد المعاصرة
 لان محسوله ان التعريفين متساويان في الورد والامه
 والاندفاع لان المراد من الايصال في التعريفين اما بالفعل
 فينقص التعريفان بالاية الاولى واما مطلق الايصال سواء
 بالقوة او بالفعل وسواء كان للدلول قصدا او للغير فلا
 ينقض شئ منهما بها فان قلت ان المتبادر من المقابلة
 ان الايصال للدلول على انه لاحاجة وعدم ورود النقض
 الى التعميم الثاني قلت نعم الا انه يكون دائرة الاعتراض
 اوسع واما بالفعل للدلول او للغير ايضا كذا لا ينقض
 شئ منهما بها واما بالقوة فينقض التعريفان بالاية الثانية
 ولم يتعرض لهذه الشئ لكونه ظاهرا من قوله والاو
 منقوض ايضا على انه يمكن ان يكون قوله وكذا الكلام في
 نقض التعريف الاول بالاية الثانية اشارة اليه فتأمل **قوله**

بعض الاقاصيل في توضيح ان اريد الاتصال مطلقا اعم من الفعل
 والقوة او اريد بالفعل للدلول او غيره انتقص التعريف
 الاول بالاية الثانية وان اريد الاتصال بالفعل للدلول
 لم ينتقص التعريف الاول بالاية الثانية والتشبيه لا
 يقتضي ان يكون المشبه مثل المشبه به وفي الشق الثالث
 بحث لان الدلالة نسبة والنسبة شخصية وان كان كلية
 كانت كلية فالهداية المذكورة في قوله تعالى واما نعود
 فهدينا هم فاستحبوا العمى على الهدى ان اعتبارا منها انها
 الى قوم غود كانت فردا من افراد الهداية وان اعتراضا
 الى الغير الوصول الى المطبقات الهداية كانت فردا اخر
 مغايرا للاول بالذات لا باعتبار مشلا اذا ضرب زيد
 عمرا او بكرا برمج واحد مرة واحدة كان الضرب واحدا
 بالنظر الى الفاعل والاية واما اذا لوحظ من حيث تعلقه
 لعمرو ومن حيث تعلقه لكبركان هنا فردين للضرب
 بلا مزية والتغاير بينهما بالذات لا باعتبار فظهر ان التقف
 بالاول بالنظر الى غود باق اذا لوحظ جانب الفاعل
 فسقط كانت الهداية المذكورة داخلية وتصير بالفعل
 ولو بالنظر الى متعلقها وبصدق التعريف عليها بهذا
 الاعتبار ولكن الكلام في الاول لانه انما يتم ان لوحظ
 التعلق للطرفين لم يكن فردين متغايرين بالذات
 ولم يجب صدق التعريف عليهما بهذا الاعتبار ايضا
 فالله انه واجب **قوله** ويمكن دفعة بان المتبادر اه
 حاصلة ان الاتصال بين متغايرين بتغاير الموصوفين

الاول بالقوة لان الموصوفة هو الطريق لانه انما يوصل لمن يسلكه
 فهو موصى بالقوة كالخمر في الدن فانه مسكون بشربه ويمكن
 ان يكون اتصال الطريق بالفعل لكنه مشروط بالسكون
 ولا يستلزم الدلالة السكون واما الثاني وهو اتصال
 الدلالة فهو بالفعل لانه ليس بمشروطا بالسكون وهذا
 الفرق بين التعريفين بحسب دلالة اللفظ ومنهم من زعم
 في الفرق ان المتبادر من اتصال الطريق مطلق الاتصال
 اعم من القوة والفعل بخلاف اتصال الدلالة فان المتبادر
 هو الفعل انتهى ولما لم يكن الدلالة مستلزما للتساكن كان
 السكون اعم من الفعل والقوة فكان الاتصال اعم منهما فيه
 من ان المتبادر من الدلالة على الطريق موصى لمن يسلك
 هو القوة كالخمر المسكون يشرب كما مر ولو نزلنا عن ذلك
 قلنا انما عرفت الهداية بتعريفين لانهم اختلفوا في الوصول
 الى المطبقات وغير معتبر ومن ذهب الى الاول عرف بالثاني
 ومن ذهب الى الثاني عرف بالاول فان قلت من اين علم
 هذا الاختصاص فليكن بالعكس لان من ذهب الى الاول
 يمكن ان يعرف الهداية بالتعريف بان يكون المراد بالاتصال
 في قوله على ما يوصل الاتصال وكذا الحال في الثاني قلت
 هذا الاختصاص مشهور في الكتب ولذا قال كما هو المشهور
 فيسقط ما قيل من انه لا يلزم من كون اختلاف التعريفين
 مبنيا على ما ذكرنا تفسير اختلاف في التعريفين على وجه
 المذكور لجواز العكس وان الالتجاء الى المتبادر لم يكن وجها
 اخر لان كون المراد بالاتصال في الاول بالقوة وفي الثاني

بالفعل انما يعلم من الشهرة والحاج لا من اللفظ كما هو التبادر
وهو ان حفي على القائل هذا تايد لقوله اه لان المرجح
مستدل على ان التعريف الاول راجح والثاني مرجح بدليل
ان الثاني منقوض بالاية الاولى والقائل بان الاول
ايضا منقوض بالاية الثانية هو الناقض نقضنا مكسورا
او المعارض معارضة بالقلب وكل واحد منهما مستدل
والاول على فساد الدليل بالاتفاق والثاني مستدل
على فساد المدعى الا ان المعارضة في ترتيب البحث مقدم
على منع عند المحشى كما سبق فالاولى تقديم احتمال المعارضة
على احتمال النقص فتأمل وتقرير الاستدلال ان التعريف
الثاني مرجح لان التعريف الثاني تعريف الاحصاء والتعريف
بالاحصاء مرجح فالثاني مرجح وتقرير النقص ان هذا
الدليل ليس بصحيح بجميع مقدماته لان زيدته وحلا
وهو النقص ما في الاول مع ان المدعى وهو المرجحة
متخالف عندكم وتقرير المعارضة ان دليلكم وان دل
على مدعاكم ولكن عندنا دليل يدل على خلاف ما ادعاكم
وهو ان التعريف الاول يعرف بالاحصاء والتعريف بالاحصاء
مرجح فالاول مرجح ايضا فالسؤال المقدد الذي
قد راجح منى جريان الدليل مستندا بان الهداية للنفية
في الاية الثانية لم لا يجوز ان يكون مجازا من قبيل ذكر المطلق
وارادة الحال المقتدا ومن قبيل ذكر السبب وارادة السبب
فتأمل وهذا المنع من طرف المستدل الاول وهو المرجح
والجواب المذكور وهو قوله واحتمال التجوز ان من طرف

الناقض

الناقض او المعارض والسند لا ينقض ولا يارض فيكون
من قبيل ابطال السند وهو مساو للمنع عند المحشى لان
احتمال الاشتراك لا يصلح المستندية عنده فتأمل فان
قلت مرجحية الثاني لا يستلزم المدعى وهو رجحان
الاول فلا يد من ضم قياسي اخر وهو انه كلما كان الثاني
مرجحا كان الاول راجحا لكنه مرجح فالاول راجح
كما نقل عن بعض الافاضل قلت لاحاجة الى التضم
لان المرجحية اصنافية ليستلزم الرجحان وهو
بين فان قلت المراد من مرجحية الثاني ضعف
الثاني وهو لا يستلزم قوة الاول لجواز ان يكون الاول
ايضا تقريفا بالاحصاء فيكون ضعيفا قلت فعلى هذا
لا نسلم الشرطية المذكورة ثم نقل عنه في تقرير النقض
ان دليلكم بجميع مقدماته ليس بصحيح والايجري
المدلول على كل ما يجري الدليل مع انه يجري في التعريف
الثاني مع مرجحته كان يقال ان التعريف الثاني راجح على
الاول لانه منقوض وكل منقوض مرجح وان كان مرجح
كان التعريف الثاني راجحا هذا خلف وقال في تقرير المعارضة
ان الاول منقوض وكل ما هو منقوض مرجح فهذا مرجح و
المرجحية يستلزم عدم الترجيح وقوله نقض مع قوله
وهذا جواب علة لقوله تايد انتهى فتأمل وقيل في تقرير
ان الاول راجح بخلاف الثاني فانه منقوض بقوله فهو راجح
بخلاف الاول فانه ليس بمنقوض بقوله نعم انك لا تهدي
من احببت لاحتمال التجوز على انه يجوز ان يكون مجازا عن

عن الدلالة الموصلة فعارضه الشريفة قوله الاول ايضا منقول
بقوله تعالى انك لا تهدي من اجبت يعني ما ذكرتم من دليل
وان دل على ثبوت المدلول لكم عندنا دليل ما ينقضه وهو
ان احتمال التجوز مشترك بين الآية الاولى والثانية قوله
فكما ان لم يقدح في نقض التعريف الثانية ويمكن ان يقال
في حاصل الدفع لان احتمال التجوز كما انه قارح في نقض الاول
بالآية الثانية كذلك قارح في نقض الثاني بالاول فالتوى
التعريفان في الورد والاندفاع فالترجيح ليس صحيح
قوله خلاف الظاهر والاصل نقض على المتبادر اى على
ظاهر المتبادر من الآية الثانية من التعريف فاعترض
عليه بان لما كان الناقض مستدلا على فساد التعريف
ومن وجه التعريف مانعا يكتفى الموجه اذ في احتمال فلا
يفيد للنقض كون الاحتمال خلاف المتبادر رغم قال
المعترض نعم لو نوقض التعريف على معناه الظاهر المتبادر
منه لم يكن دفعه يحل التعريف على معنى غير الظاهر
والتعريفات يجب حملها على معانيها المتبادرة
منها وان هذا من ذلك انتهى الغرض منه ان الفرق
بين تبادر التعريف وبين تبادر مادة النقض ثابت
حيث لا يجوز خلاف الاول ويجوز خلاف الثاني
وان حمل التعريف على المتبادر واجب بخلاف مادة
النقض فانها ليست بواجبة على المتبادر فيجوز
للموجبة لكونه مانعا ان يحل مادة النقض على خلاف
المتبادر فلم يفرق المحشى بين المقامين فتوهم ان الحمل

في كل منهما على المتبادر واجب وليس كذلك فظهر ان
المعترض لم يحل قول المحشى اللفظ المتبادر على اللفظ
المتبادر من التعريف كما توهم صدور الافاضل حيث
قال وكان هذا الفاضل توهم ان مراد الفاضل القائل
ان مبناه على الظاهر المتبادر من التعريف كما توهم صدور
الافاضل حيث قال وكان هذا الفاضل توهم ان مراد
القائل انه متبادر من التعريف وليس كذلك وشيخ
عليه كما هو دأبه حيث قال ان المتبادر من الهداية المنفعة
في هذه الآية في هذه الآية الدلالة الموصلة والتبادر من
اقوى امارات الحقيقة على ما تقرر في الاصول فالهداية
المنفعة فيها حقيقة في الدلالة الموصلة فان الظاهر المتبادر
لا يحتمل الجاز قطعاً ولو ادعى احتمال وفيه بحث من
وجه الاول ان قوله اللفظ المتبادر يقتضى خلاف اللفظ
فكيف لا يحتمل قطعاً والثاني ان الامارة تفيد الظن
لا اليقين والثالث ان كان المراد من المتبادر المذكور
هو تبادر الدلالة الموصلة من الهداية التي كانت في
سياق النقي فتأمل فهو لو سلم لا يفيد لانه يجوز ان
يكون الهداية حقيقة في الدلالة على ما يوصل الى تبادر
الدلالة الموصلة منها فاشياء من المقام والقربة و
هو عدم صحة النقي وان كان المتبادر من الهداية مطلقاً
اي ما كانت الدلالة الموصلة فهو م كيف ان لم يعبر
الوصول كيف سم التبادر بالجملة دعوى التبادر
لا يفيد هنا كما قال المعترض وانما يفيد اذا كان

الدعوى في التعريف وليس كذلك اعلم بالصواب واعترض
ايضا ان احتمال التجوز لا يكون خلاف اللفظ والمتبادر لانه
لا بد من القرينة المانعة عن ارادة الحقيقة فيكون المجازي
هو اللفظ المتبادر وان لم يكن ههنا قرينة لا يكون المجاز محتملا
محملا انتهى الجواب ان احتمال المجاز لا يتوقف على ان القرينة
والا لكان المجاز نصا لا محتملا بل يكفي احتمال اعتبار القرينة
الاترى ان المفسرين اية برجوه متعددة بعضها على
الحقيقة وبعضها على المجاز كما لا يخفى فلا تفعل **قوله**
والا لم يكن بينهما نزاع في المعنى ولا يكون الترجيح معنى
قوله بل اللفظ ان كل واحد منهما وجه الترتي ان ما قيل
كلته بل لا يفيد انكار كل واحد ما ذهب اليه الاخر وما
بعدها يفيد ذلك **قوله** فعدم الاشتراك بينهما مصدر
متفق عليه بينهما واعترض عليه بان القول بالاشتراك
ليس بتصحيح راي احد الطرفين بل لتحقيق المقام وكونه
الهداية في كل واحد محمولتين على معناها الحقيقية واجاب
عنه صدر الافاضل بان سوق كلام هذا باباه
عن كونه تحقيقا للمقام لانه قال قوله واحتمال التجوز
مشترك اقول واحتمال الاشتراك مجوز وسوق
هذا الكلام يدل على ان مراده ان احتمال التجوز وان
لم يصلح لدفع النقض كونه مشتركا بينهما ولكن احتمال
الاشتراك مجوز فيندفع النقض انتهى كلام المتوجه
ايضا وهو حق لانه لو كان الحق تحقيق المقام لما اتبع
الى لفظ الاحتمال والتجوز بل بقوله هو مشترك والله

اعلم

اعلم **قوله** فلا تفعل وجه ذلك ان هذا يفنى قوله ان كل واحد
منهما ان لا ينافي في ملحق من انه مشترك عند الشيعة قيل وجه
انه لا يلزم من اتفاق الفريقين عدم الاشتراك عدم صحة
قوله هذا القائل ان يجوز ان يكون من الغائلين بالاشتراك
لكنه لا يدفع النقض عن الفريقين ح اذا لا يتقاسم ليس على مدعيه
بل على مذهب الفريقين انتهى وانت خبر بان موجوع بما نقلنا
عن صدر الافاضل لان رد المعنى هذا القول ليس الا
لكونه غير مفيد بل يتقاسم وهو الدفع وبالله التوفيق
ليس تايد الكلام السابق المراد به قولنا الاول منقوض
فانه صفري دليل المعارض وقوله واحتمال التجوز دفع
لما ورد عليه من المنع المقدر كما مر وقوله المناقشة في امتناع
اه مشعربان يكون تأييدا او دفعا للمنع المقدر ايضا
وليس كذلك بل هو منع اخر وارر عليه من طرف المرجح
الذي هو مانع بحسب قانون التوجيه لان الواو اظهر
في العطف وظاهر في الحالية وان جاز ان يكون لتنافية
بجلافت كلمة لكن فانها صريحة في المغايرة فلذا قال
فالاولى ولم يهل فالصواب وانت تعلم منع على
الصفري دليل المرجح وهو قوله والثاني منقوض
بالاية الاولى وذلك المنع من طرف المعارض فان
قلت المناقشة الاولى ايضا منع كما مر فكيف يجوز مقابلة
المنع وهي مم بحسب قانون المناقشة قلت مقصود المعارض
من اراد المنع المذكور هو المعارض بان التعريفين
متساويا في الورد والافعال فيطل الترجيح فيكون

وارتد واهذا التوجيه المحقق الخيال في شرح العقابيد
حيث قال ويحتمل ان يراد والله اعلم واما ثمود فجلنا
فيهم الهدى فتركوا فارتدوا اذ لا دلالة في اول الآية
واخرها على نفي الحصول وتبعه المحشى وقالوا هذا
التوجيه فاسد لان حصول الاهتداء لهم غير واقع
ولان قوله تعالى لا بعد القول تدل دلالة تطعية على نفي
الحصول والجواب ان ذلك يدل على عدم الوقوع لا على
عدم الجواز كذا قيل على انه يجوز ان يقع حصول الاقناع
لهم بان يخلق الله تعالى فيهم الهدى والايان فقيل ان
يظهر الايمان يستبدلوا الخير بالشر وما عليه مفسرون
فهو انهم لم يظهر والايان كذا قال صدر الافاضل
قيل يجوز ان يكون المعنى واما ثمود فارادنا اهتدائهم
فلم يهتدوا وورد بان مختلف الارادة عن المراتج
على ما تقرر في موضعه وانت تعلم انه يمكن دفع هذا
بان تخلف الارادة عند المعتزلة ليس بمحال والتعريف
الثاني انسب اليهم فيتأمل المناقشة المذكورة
في حاشية اى المناقشة الاولى الواردة على صفري
دليل المعارض الا توجيه المناقشة المنقولة عن
العلامة فانه توجيه المناقشة لا المناقشة نفسها
فلانه لم يقل ويكن ما نقل عنه مع انه احصر كما توهم
وان كان له وجه لكن الاول اولى وان ابعد عن الافهام
فتأمل لا تقدر على الدلالة على ما يوصل ان بيان
الحاصل لا التقدير والاضمار حتى يقال ان هذا يجوز

يجوز في اول ايضا بان يقال معنى فهدينا هم الى الدلالة الموصية
بأظهار الايات كما توهم لجميع استك انما امة الدعوة كما
يلزم قوله وان وصلت صيغة الاسلام واما امة الاجابة
ويجوز على الاول امة الدعوة وعلى الثاني امة الاجابة فتأمل
في الترجيح ثبت محجب اياهم انما الثبوت في نفس الامر
وان لم يكن ظاهرا وانما الثبوت الظاهري ويظهر وجه
هذا في رد قوله من لم يتأمل فلا تفعل فان قلت كيف يصح
ارادة امة الدعوى مع انه فيهم المنافق والكافر وللجواب قلت
المنافق والكافر من حيث انهما كذلك مبغضات واما من حيث
كونهما مرجوا لايمان واغانة اهل الاسلام فليس كذلك فتأمل
معنى لطيف دقيق فعلى هذا يكون قوله فتأمل اشارة الى الدقة
وكذلك في الوجهين الاخيرين اشارة الى الدقة بخلاف قوله
من لم يتأمل فانه يكون قوله فتأمل اعتراضا كما ينبغي
وثالثها انه يجوز الفرق بين هذين الوجهين ان في الوجه الثاني
اثبت صدور الارادة ظاهرا ونفي الصدور حقيقة وفي الثالث
نفي الصدور حقيقة وصورة كذلك قال بعض الافاضل وفيه
بحث فلان الكتب في الثالث عين الصدور وظاهرا ويكن
الفرق بان في الوجه الثاني قد نزل الصدور منزلة العدم
وفي الثالث اثبت الصدور حقيقة وصورة ولكن نفي الصدور
بمعنى الابطال والخلق اذا قلنا ضرب زيد فزيد متصف حقيقة
وظاهرا بالضرب لا بالابطال والخلق لا يقال يرد على
الثاني والثالث ان اللفظ من قوله تعالى انك لا تهدي
من اجبست نفي الهداية نفيا مطلقا مع انه قد نفي من الوجه الثاني

الصدور حقيقة لا صورة وفي الثالث نفي خلقا وإيجارا
 لا كسبا وبالجملة ان في كل من الوجهين تقييد المطلق
 وهو خلاف الاصل والظاهر المتبادر ومبنى النقض
 على الاصل اللفظ المتبادر فيسقط المنع المستند
 الوجهين عن قولنا والاول منقوض ايضا لاننا
 نقول قد مر مرارا ان المنع يعني المناقشة من طرف
 فيكفيه ادنى احتمال فان قلت حاصل الوجوه الثلاثة
 نفي ارادة الطريق عنه عليه الصلوة والسلام وهو
 لا يلائم بسبب نزول الآية وهو انه من جهد في
 الهداية عمه ابي طالب وبالغ فيها فلم يشهد فتأمل
 فنزلت تسليية للنبي والمناسب لهذا ان يحوت
 المعنى ان الايصال الى المط في يدنا يدرك يا محمد
 وانما امرك الارادات لا الايصال قلنا جوابه ما ذكر
 ايضا لان خلاف المناسب يكفى الوجه على ان سبب
 النزول لم يثبت بطريق التواتر فلا يجب على المانع
 مراعاته الا ترى ان المحقق الحياي جوز تحقيق الاقضاء
 في قوم غرور مع ان المفسرين جزموا بعدم ظهور الاهتداء
 تأمل فلا تفعل عن قانون مراعات مراتب الكلام
 وبالله التوفيق لان قوله تعالى من اجبت به يقتضيه
 ظاهر التخصيص الهداية اذا كان مخصوصا ببعض
 الامة يكون المراد بالهداية المذكورة في الآية التأني
 الدالة الموصولة لا الدالة على ما يوصل فانها شاملة
 لكل الامة فقولنا الاول منقوض ايضا حق فقط

المناقشة التي هي منع ذلك فيرد عليه ان ما ذكره
 لا يدفع المنع المذكور لان خلاف اللفظ كاف للوجه
 كما مر ان اندفاعه مما قررنا لانا لانهم على
 ما في بعض النسخ فعلى هذا وجه اندفاع المذكور
 لاحاطة الى البيان وفي بعض النسخ مع اننا لانهم
 ان قوله اه فعلى هذا وجه الاندفاع ان المتبادر
 من الدلالة على ما يوصل ارادة الطريق بلا واسطة
 او تفصيلا وعلى كلا الوجهين لا يكون الدلالة
 على ما يوصل شاملة لكل الامة والتسمية الاولى
 اول الملا ما ذكر في سياق لانهم معلوم من التقرير
 المذكور ايضا قوله لانهم ان قوله تعالى من اجبت
 حاصله ان من اجبته لا يقتضى تخصيص الهداية
 ببعض الامة فافى كلمة من يعم جميع بل غيرها
 والمحبة يعم جميع الامة فلا يقتضيه قوله من اجبته
 الهداية محصورة ببعض الامة لكونه يرد عليه انه
 لا يقتضى قوله من اجبت في نفس الامر وليس
 الكلام فيه وانما الكلام في الاقتصار بحسب اللفظ
 فلا يكون هذا القول من المحشى في المقابلة ويمكن
 الدفع بان المحشى يدع ظهور عموم محبة النبي لكل
 الامة لان كلمة من موصولة لا يكون الصلة
 الاسموية مظهرة عند السامع كما مر وبالله التوفيق
 والتنبيه على انه غير قادر على ارادة الطريق باحد
 الوجوه المذكورة في تقرير المناقشة والوجه الاول

ارادة الحاضرين وبعض الغائبين مما وصلت اليهم
الشريعة والثاني اراءة الحاضرين فقط وعلى الامر
الثاني انه عدم قادر على الارادة بلا مرتبة فلا يصح
للاطلاق ويمكن الدفع بان المعنى انه قادر في الجملة
على الوصية الاول ولعلنا اشار الى هذا بالتامل
الصديق والله الهادي الى المقاصد والباري
ان الهدية بمعنى الهداية وانما قال كذلك
لان الهدى مصدر مشترك بين معنى الاهداء كما
انه يحى بمعنى الهداية فائدة اخرى وهو دفع
توهم ان ما فصل في فلكية الكشاف في الهدى
لا في الهداية فلا يناسب ما نقل المحقق العلامة
كما لا يحق لفظا كقوله تعالى اهدنا الصراط
المستقيم وقوله لهندينهم سبنا تقدير اقول
تعالى انك لا تهدي من احببت الى الحق المقصد
بنفسه نقل عنه انه يتقضى بقوله تعالى وهديناه
الخدين اى طريقته الخير والشر الا ان يتركب
التجوز انتهى وجه الانتقاص لان الهداية بمعنى
الارادة مع انها متعدية بنفسها ويجوز ان يكون
من باب الحذف والايصال فيكون من متعدي
بالحرف وانما المقدى بالنفس هو ما لا يلزم
فيه معنى الحرف اصلا بان يكون معناه الايصال
فقط فلا تفصل الدلالة الموصلة وهي لا يكون
الا فضلا لله وفيه ان هذا غير ما نقل عن مكثية

الكشاف فان ما نقل عنها ان المقدى بنفسه بمعنى
الايصال لا بمعنى الدلالة الموصلة على ما ذكره المصنف
الا ان يقال ارادة بالايصال الدلالة الموصلة
يؤيد قوله كذا قيل وفيه ان خلق الاهتداء عين
الدلالة الموصلة عند المحشى على ما مر في بحث الاول
ومن بين ان الايصال هو خلق وفيه خلق الاهتداء
عين الدلالة قد مر من السؤال والحوار ايضا في كذا
ذلك الموضع والقول المساهمة يؤيد السؤال فتذكر
على انه نقل عن المحشى ان الدلالة الموصلة لا يجوز ان
من الله تعالى على قال المصنف في حاشية الكشاف انتهى
ويمكن ان يقال سلمنا ذلك ولكن المساهمة باقية
لان الدلالة الموصلة ليست نفس الايصال كيف
والايصال صفة الدلالة لانفسها وكون خلق
الاهتداء كيف ويصح ان يقال دل دالة موصلة
خلق الاهتداء تدبر فلذا اسند الى الله
تعالى خاصة بالفاء على ما وقع في اكثر النسخ بالواو
والاقل اولى كونها ارفق لقوله تعالى الكلام ولقوله
فيسند تارة فلا حاجة الى ما قيل من ان التفرع
اما صريح كما في قوله فيسند تارة وانما اشار اليه
كما في قوله ولذا اسند الى الله خاصة فانه معنى
على ما وقع في بعض النسخ فلا نقض بهما
يحتمل ان يكون رفع النقص عما نقل عن حاشية الكشاف
او دفعه عن التفسيرين المذكورين فان كان هو الاول

فقير النقص ان المتعدي بالنفس في قوله تعالى واما
ثمود فهديناهم بمعناه اراء الطرق والمتعدي
بالحرف في قوله تعالى انك لا تهدي من احببت
بمعنى الايصال وتقرير الدفع فلا ان امر لا تبين
بالعكس كما اشار المحشي في تقريره وان كان هو الذي
فتقرير ورود النقص ظم لمسبق اما تقرير الدفع
فان الهداية في الاية الاولى بمعنى الارادة لكونه توترا
بالحرف فهي فرد تعريف الاول فلا ينتقض بها التعريف
الثاني وانها في الاية الثانية بمعنى الايصال لكونها
متعدية بالنفس فهي فرد التعريف الثاني فلا
ينتقض بها الاول والحاصل ان شيئا من التعريفين
لا ينتقض اصلا لان مبنى الانتقاض وحسن
المعنى فانا نعد المعنى وثبت الاشتراك اللفظي
لمشي وذهب الى الاول بعض الاقاصد والثاني اكثرهم
ومنهم من رد الاول بان المفهوم من السياق
هو الثاني واما الاول فليس مما يناسب المقام
لا يقبله الحواس والعوام على ان قوله ان امر
الائتين بالعكس بنا في كما يجب من قوله لا ينافي
كونها الى رد الاحتمال الثاني ايضا بانه بنا في
لمسبق من المحشي من ان احتمال الاشتراك
توهم فاسد ويكون قول المحشي مما سبق من ان
الفظ ان كل واحد من اصحاب التعريف الاول
والثاني يدعي الانحصار فيما عده من المعنى لقوا

انتهى

انتهى كلامهم ويمكن الدفع عن الثاني بان ما سبق من
دعوى الانحصار ونفي احتمال الاشتراك مبنى على
ان المناظرة انما هي بين اصحاب التعريف الاول
وبين اصحاب التعريف الثاني واما الكلام ههنا
فانما على ما احتاره المحقق من ان هذين التعريفين
صحيحان في نفس الامر بناء على الاشتراك اللفظي
وان لم يكونا صحيحين عند الفيزيين وبالحيلة ان
قوله وقال المص حاشية اه كلام منتقل اورد على
طريق المحاكاة لا عن احد الفيزيين تأمل وانما كان
الاحتمال الاول بعيدا عن المقام لا يقبل الحواس
والعوام لان غرض المحقق الدواني عن نقل ما في حاشية
الكشاف دفع النقص عن التعريفين فالحاشي
في صدر تقريره لا ندفاع عنهما وتوصح مراده ويمكن
الدفع عنه الاول ايضا بان يقال اذا ثبت الاشتراك
وتعد المعنى فالاندفاع فلا يحتاج الى البيان
مثل احتياج ما نقل عنه فان ضابطة المتعدي
بنفسه وضابطة المتعدي بالحرف غير مطبوعين
+ سيما لا وحصر وتعريفهما فوضع البحث في توضيح
ما نقل عليه ودفع ما يرد عليه بقدر الامكان ولابد
ذلك قوله نعم ينتقض حصر لسان المتعدي اه
فان هذا النقص انما هو على ما نقل عنه قطعا فيشر
ان النقص الاول غير وارد على ما نقل عنه واما هذا
فوارد واما عن قوله على ان قوله على امر الايتين

بالعكس يتأني في فهمي فيمكن دفعه ايضا بان ذلك
الكلام من المحشى جدي وتنزلي والتحقيق ما اختار
من ان قوله انك لا تهدي من احببت من قبيل
المستقدي بنفسه لانه الموافق لما عليه المفسرون
من ان الهداية فيها بمعنى الاتصال صرح بهذا صدر
الا فاضل وهو ظ وهو من تقديره وههنا نظر
وهو انك رجعت النقص باول الاية ودفعت
في النقص باخر الاية لانه متعدد بالحرف مع انها
بمعنى الاتصال وهذا النظر انما نشأ من حيط
صادر عن الجم الفقير في الاية لانها هكذا انك
لا تهدي من احببت ولكن الله لا يهدي من يشاء
وهو اعلم بالمهتدين واما قوله تعالى يهدي من يشاء
الى صراط مستقيم فهو ليس من هذه الاية بل هو
تمتة قوله تعالى قل الله المشرق والمغرب يهدي
من يشاء الى صراط مستقيم فلا تفعل والله الهادي
الى سواء الطريق ومنهم المولى الحليم الى حيث ان
قوله قال الحق تأييد للمناقشة بناء على ان مدار
الايجاب والسلب لا بد وان يكون واحدا في
الموضعين ولما كانت الهداية في الموضع الثاني
وهو قوله ولكن الله يهدي من يشاء الى صراط
الى صراط مستقيم بمعنى اراءة الطريق لكونها
متعدية بالي وجب ان يكون في الاول وهو قوله
تعالى انك لا تهدي من احببت ايضا بهذا المعنى

فلا ينبغي نقص المعنى الاول بهذه الاية وبما قررنا
ظهر انه لا معنى لما قيل ان المنقول عن حاشية الكشاف
منقوض بالاية الكريمة لان الهداية فيها في الموضعين
بمعنى واحد وهو الاتصال مع انها مستعمل في الموضع
الثاني بالي انتهى كلام الحليم الى وقال صدر
الا فاضل التزام انتقا من المنقول من حاشية
الكشاف بالاية الكريمة اولى من هذا التوجيه
الذي فيه التزام ان الهداية في قوله انك لا تهدي
من احببت اراءة الطريق اذ هو مع كونه خلاف
ما عليه المفسرون بناء في قوله انك لا تهدي
الى صراط مستقيم لانها في هذه الاية اراءة
الطريق لكونها مستعملة بالي على كونه تأكيدا
لا ينبغي لان العلامة قد اشار بقوله والمناقشة
ان الى ان اللفظ في الاية حمل الهداية على الدلالة
الموصلية وعندى ان الغرض من هذا النقل
تحقيق المقام وبيان ان الهداية مشتركة بين
المعنيين انتهى الغرض وقد ظهر ان هذا كله
من الحيط على ان الاشتراك انما ثبت اذا لم
يكن الاصل ان يهدي بالحروف نعم حذف
على طريق الاتساع كما في قوله واحترار موسى قومه
اي من قوله على ما في البيضاوي فتأمل في
هذا المقام فانه من مجاز الاقدام وكذلك
اطبنا فيه الكلام حتى يظهر لك المرام والتوفيق

من الله العليم العلوم فقد بعد عن الهداية وقال
بعض الاقاصل بقي النقص بقوله تعالى عن حكاية
عن ابراهيم عليه السلام اما قد جاء في من العلم
ما لم يأتك فاتبعني اهديك صراطا سويا وعن
موسى م الى فرعون يا قوم اتبعوني اهدكم سبيل
والحمل عن الحذف والايصال مما يقبله الطبع
السليم انتهى قال البيضاوي واصل بعني هدي
ان يتعدى باللام اولى قوسل معاملة اختار
في قوله تعالى واختار موسى فومه انتهى فالاصل
اهدك الى صراط سوى او لصراط سوى قد عوى
عدم قبول الطبع السليم غير مقبولة عند الطبع
السليم ويمكن ان يقال ان ما نقل عن حاشية الكشاف
غير طريقة الحذف والايصال فان من قال بالحذف
والايصال لا يقول بتعدد المعنى فانه لا فرق
بين المتعدى بالنفس والمتعدى بالحرف على ما
يفهم من كلام البيضاوي صرح به بعض محشي
البيضاوي قال المحشي عصام الدين يجوز ان
يكون زيادة فيه المتعدى بالنفس بعد الحذف
والايصال انتهى العزم فيجوز ان يكون الجمع من
قبيل الحذف وان كان المعنى متعديا او بالجملة
يجوز والايصال والطبع لا ياتي عنه على انه
لا يلزم على ما نقل عن حاشية الكشاف في المتعدى
بالنفس انكار الحذف لم لا يجوز ان يرتكب الحذف

والايصال

والايصال اذا كان المعنى يقتضيه والا يحمل على الظ
والحاصل ان المتعدى بالحرف اعم من ان يكون مقبولا
او ملفوظا وان كان الثاني ظاهرا والعدول
عن الظ ليس بغريب كما مر الاشارة اليه فتأمل
على ما بينا سابقا فيه بحث لان البيان
انما سبق في قوله تعالى من احببت لاني قوله تعالى
من يشاء ولا يجري فيه ايضا لان ارادة الطريق
من الله تعالى شاملة لكل الامة ويمكن الدفع
بان المتق من ارادة الطريق الارادة تفصيلا
والارادة بواسطة ارادة عزم بالذات وبهذا المعنى
قد سبق الاشارة نعم لننقص حصر سناد المتعدى
بنفسه في الله تعالى لان الاسناد يعم الايجاب
والسلب فالنقص ظ ويمكن ان يقال ان المتبادر
من الاسناد في هذا المقام هو الايجاب لان
الحصر في الله تعالى انما يلزم بواسطة مقدمة
وهي ان الدلالة الموصلة لا تكون الا فعل الله تعالى
كما اشرنا اليها فالتبادر انه لا يثبت لا الله وليس
هذا التوجيه بجديد كما هو مقتضى لفظه اللهم فتأمل
واما ثمود فهديناهم وجه النقص ظ مما سبق لان
التقدير عند المحشي اما ثمود فهديناهم الى الخوا
للحق فلا تفعل وفي الثاني على لفظ الحصر فيه ولا يعني
ان الثاني لا يدل على الحصر وليس فيه ارادة وكان
استفاد الحصر من المقابلة والمقايضة ومن الغاء

التفريعية فانه يدل على الزوم ومن السكوت في محل
البيان بحسب الاستعمال الاغلب فيكون الاتباع
المذكورة نارة على الاستعمال الغالب فيكون ما نقل
عن حاشية الكشاف اصلا غير شامل لاستعمال يبلغ
الكلام فلا ينبغي ان يؤخذ اصلا فظهر ان احوال
ذلك تحت كلمة التهم لذلك مع ان التقييد خلاف
الاصل نفي الكلام في تعريض اسناد الهداية بالوجهين
المذكورين المراد من الوجهين التقديرية بنفسه والتقدير
بالحرف محصولة ان الاسناد مفرع على الاستعمال و
المفرع لا ينفلك عن المفرع عليه مع ان للتعدى
بالحرف اسناد في الايتين المذكورتين الى الله تعالى
هذا اذا كان معنى قوله نفي الكلام هو الاعتراض و
الجواب ان تفرع الاسناد على الاستعمال بحسب
الاغلب كما ان الاستعمال كذلك فيكون قوله وفيه
نظراشارة اليه كذا قيل ورد بان التفرع هو
النتيجة وهي لزومية لا اغلبية انتهى وانت خبير
بان الكلام ههنا على مذاق اهل العربية والمعتبر
عندهم الزوم في الجملة لا المنطقية بمعنى امتناع
الانفكاك فسقط الرد فتأمل ويمكن التقدير
بوجه وهو ان هذا التفرع تحكم لانه يجوز ان يستند
الدلالة الموصلة الى غيره والدلالة على ما يوصل الى
غيرهما فيكون قوله وفيه نظرا دفع التحكم لان في
هداية الله تعالى الاتصال بالفعل وهداية غيره

غيره الدلالة على ما يوصل ويمكن ان يكون المعنى
نفي الكلام في ان التفرع صحيح او لا ويكون قوله وفيه
نظرا بانه فيكون هذا القول اشارة الى التحكم
في الاسناد كذا قيل بمعنى الدلالة الموصلة
الى المظا مطلق سواء كان المدلول واصلا او لم يكن
وفيه نظرا انه يلزم تحصيل الحاصل بالنسبة الى الواصل
واجب عنه بانه المعنى او لم يكن اصلا لوصل بها انتهى
فيه بحث لانه يلزم في قوله الموصلة عموم المجاز والجمع
بين الحقيقة في الاتصال بالفعل بالقوة مثل
الشكر الذي اريقه في الدن على معنى انه لو شرب
لاسكر فالاولى ما قيل ان المراد ان اولى استعمال
بالنظر الى الواصل كقوله تعالى انك لتهدى الى
صراط مستقيم او بالنظر الى غيره كقوله واتما
نمود فهد بنا هم بناء على ما سبق من التقرير بخلاف
الثانية فانها اذا استعملت بالنظر لا غير الواصل
يكون بمعناها واذا استعملت بالفعل الى الواصل
يكون بمعنى الازدياد والنبات بينهما تدافع
لا يخفى لانه ليس منقول المصدا لزيادة النبات
وليس منقول الكشاف الدلالة على ما يوصل
واعلم ان الفرق بين المذكور لا يفهم من كلام الفريفيين
المذكورين كما لا يفهم من كلام البيضاوي فان جعل
المتعدى بنفسه من باب الحذف والاتصال
فالظن عدم الفرق من جهة المعنى فانه لا فرق بين

واختار موسى قومه وبين اختار موسى من قومه كما لا
يخفى ولا يذهب عليك ولما كان المتبادر من المط
في التعريفين هو المط بالذات بكونه فردا كما لا كانت
منظنة التوهم بانهما لا يصدقان على مثل قوله تعالى
اهدنا الصراط المستقيم فنبه على ان المراد بالمط
بتلك الدلالة سواء كانت مقصودة بالذات او لا
ويجوز ان يكون مجرد التنبيه على ان المط فيما نحن فيه
من اى قبيل وانه من قبيل ما لا يكون مط بالذات
على وجه وانه من قبيل ما يكون مقصودا بالذات لان
قوله وما نحن فيه من قبيل الامر لان هذا التثنية
الى القسم الثاني كما هو الاصل وقرب واما استارة قسم الاول
كما هو الانسب لقول المحقق لكن الاول انشبه فتنبيه
لا بد من اعتبار التجريد ان قد مر ان المفعول
الثاني لا بد وان يكون متحققا للهداية سواء ملوثا
او مقدرا وسواء كانت الهداية متعددة بالنفس
او متعددة بالحرف ولا بد ايضا ان يكون المفعول
الثاني مط مطلقا سواء كان مقصودا بالذات
او لا يلزم التكرار لان المط مأخوذ في معنى الهداية
فحذف المط من معنى الهداية بان ذكر الكل وارىد
الجزء فيكون هدية مجازا في جميع موارد الاستدلال
لا يكون مستعملة في المعنى الحقيقي الا في نفل لانه
يجوز ان يجوز من باب التاكيد فان قلت كلامنا
مبنى على الاصل وهو لنا سيرا هو خير من التاكيد

١٨
التاكيد فان قلت كلامنا مبنى على الاصل وهو
التاسيس اذ هو خير من التاكيد قلت الاصل
ايضا الحقيقة لا المجاز على التاكيد محتمل فلما اشار
الى الاحتمال التاكيد ايضا كان اولى وان التكرار
في الاجمال والتفصيل ليس بخذورتا مثل
مصدر مساحمة ان ليس كذلك بل هو اسم بمعنى الاستواء
نفت به كما نفت من المصادر على ما في الكبير نافتا
غير الكشاف والبيضاوى ولذا عدل عنه الخ إلى
وقال ليسير لان سواء اسم بمعنى الاستواء
بمعنى الاستواء والتفسير بالمستوى يقتضيه كون
لفظ السوى بمعنى الاستواء والمؤول باسم الفاعل
لا يكون الا ما كان مصدرا او ما كان بمعنى المصدر وما
لفظ السوى بمعنى الوسط فلا يلزم به اسم الفاعل
وتأويل المصدر وما بمعناه باسم الفاعل من باب الجار
فال تفسير الاول اولى الفاء فصحة اى اذا كان ذكر
الطريق المستوي ابلغ لكونه محمدا عليه وانسب الى ما شئت
كان اولى من حيث المعنى ورعاية جهة المعنى والى لانه
المق الاصل ومن حيث اللفظ ليس باولى لان اضافة
الصفة محتاجة الى التأويل ولان لفظ السواء اشهر
فى اللغة بمعنى الوسط على ما قيل ولانه يكتفى بمعنى الوسط
حقيقة اما بمعنى المستوى مجاز وهو لا يدل اياها لانه
الضرورة فاجاب الخ إلى بان المراد بعموم نفس الامر
العموم بالنسبة الى ملة الاسلام وغيرها من الادلة

العقلية الحقبة التي ثبتت بها الواجب وصفاته العلم
والنبوة وغيرها ولذا فكثر المفسرين الصراط
المستقيم بالطريق وبمعهم فشره بملة الاسلام
انتهى ورده صدر الا فاضل بان هذا تخصيص
بعيد لا يفهم من الكلام اصلا فلا يندفع به ايراد
المحشى كونه ايرادا على ظاهر عموم فالصواب في دفعه
ان نفس الامر اعم من الملة وغيرها كما ننا ما كان طريقا
اذ ليس المراد من المستوي الارض السطح بل كل ما هو
يتوصل به الى المقام وملة الاسلام فعلى هذا يظهر ان
بلا كلفة انتهى وانت خبير بان ما ذكره المحلى الى احص
مما ذكره صدر الا فاضل لان ما ذكره مطلق الوسيلة
سواء كانت ملة الاسلام او غيرها كما ننا ما كان بخلاف
ما ذكره المحلى في فانه وان شتم ملة الاسلام الا ان
المراد بالغير الادلة العقلية والحاصل ان المراد بنفوس
الامر هو الملة والادلة العقلية على ما ذكره من البين
ان العام لا يدل على الخاص صلا واما ما قاله صدر
الافاضل فان العبارة ساعدها لان لفظا نفس الامر
مع قيد العموم وان كان اعم من كل ما يتوصل به الى المق
الاول يمكن تخصيصه بقريظة ان المفسر وهو الطريق
المستوى ليس المراد به معناه الحقيقي بل المراد به
ما يناسب من المعنى المجازي وهو الوسيلة وما يتوصل به
الى المق وما ذكره المحلى الى احص مما يتوصل به فان المراد به
ملة الاسلام والادلة العقلية وهذا انما يرد اذا كانت

19
كان قوله وعبرها معطوفا على قريظة وهو لم لا
يجوز ان يكون معطوفا على الادلة العقلية فيكون
المعنى المراد به الملة والادلة العقلية وغيرها كما
يتوصل به الى المق بدل على ذلك استدلاله بقوله
اكثر المفسرين فانهم لم يحصوا بطريق بما ذكر من ملة
الاسلام والادلة العقلية فيكون ما ذكره المحلى الى
غير ما ذكره صدر الا فاضل نعم ظاهر العبارة يشعر
ذلك وانت خبير بان هذين التوجيهين بدفعان الايراد
عن المراد لا عرط العبارة مع ان الايراد على ظاهر العبارة
مع ان الايراد على ظاهر العبارة كما مر التصريح من صدر
الافاضل بل يكون حلا وبيانا لقوله غير مستلزم فتأمل
قال البيضاوي المراد بالصراط المستقيم طريق
الجنة مطلقا نعم قيل سواء كان نفس ملة الاسلام
او اجناسا او انواعا او فرادا تكون في تلك الملة نعم قيل
قال البيضاوي في شرح المصالح سبيل الله هو البرى
القويم والصراط المستقيم وهما الاعتقاد الحق و
العمل الصالح وذلك لا يتعدد النواق ولا يختلف
جهاته لكن له درجات ومنازل يسطقها السالك
بعملة وعمله فمن ذلت قدمه واخرف عن احد هذه
المنازل فقد صل سواء السبيل انتهى فقد ظهر انه
يمكن ان يفسر سواء الطريق به ايضا ويمكن ايضا
ان يقال ان لام الطريق للمعنى كما هو الاصل لانه
يناسب كون الطريق طريق الحق للمقام الحمد ويطلب

توفيق ايضا فلي هذا يكون سؤالا بمعنى هو
ويكون اليلج من التفرق لانه يكون الحمد على حسان
الفرد كما مل من اعتقاد والعمل لفتحة
لكنه الواجب اى كعلم كنه الواجب وهذا مبني على
امتناع ومذهب الفزالي وامام الحرمين وكلام
الصوفية في الاكثر يشعر بالامتناع ومن المتكلمين
من توقف كالفاسي ابو بكر ومزار بن عمرو اما التوفيق
فقد ثبت عند جمهور المحققين من فرق سنية
وغيرهم وقد خالف فيه كثير من المتكلمين من اهل ابناء
والمعتزلة والقول بالامتناع لم يتم برهانه عند
المتكلمين بخلاف ان يحق الله تعالى فينا على اعتقادنا
وكنه لا يذوق وتقدس على ما في سوانق وشروحه
في منطقهم بل كنه لا يخفى اهمه ان يقال
ان يكون الصحيح الذي وافق فيه كل فريق بالامتناع قيل
لا يخفى لانه لا وجه له هذا لا يقتضيه اذ كانت الهداية
معية له رتبة في الخط اذ عدم قدرتنا على عدله لا يبره
على ان الله لا يبره من اذ لا يعجزه لا احد
يكون له كلام على انه لا يبره لا احد من سوانق
المتكلمين في هذا من سوانق سنية ولا سنية ولا
يبره على عدله في سوانق سنية ولا سنية ولا
لا يبره على عدله في سوانق سنية ولا سنية ولا
لا يبره على عدله في سوانق سنية ولا سنية ولا
لا يبره على عدله في سوانق سنية ولا سنية ولا
لا يبره على عدله في سوانق سنية ولا سنية ولا

الهداية بالمعنى الاول ليست محتملة ههنا اذ الهداية متعددة
بنفسها فيكون بالمعنى الثاني على ما نقل من صاحب الكشاف
فقوله انه لا وجه هذا لا يقتضيه اذ كانت الهداية بمعنى
الدلالة على ما يوصل لا وجه له قلت ان المنقول عن خلية
الكشاف ليس مذهب المصنف كما اشار اليه المحشي سابقا
بقوله ان الفرق بين المتعدي بالنفس والمتعدي بالجرم
مما نقله المصنف عن البعض وشا واليه ايضا في القول
الاقى على انه قد سبق ان المتعدي بالجرم يجوز ان يكون
من قبيل الحذف والايصال على حسب مقتضى مقام
والتوضيح باقى كلام هذا القائل فله مما نقلنا عن المصنف
وشروحه ويكون ان يقال ان قوله لا يبره في رتبة ما منظور
فيه لانه اذا لم يحصل بقدرتنا تكون الراءه عبثا يبره
بتصور رتبة مطلوب لا يمكن تحصيله وانما قوله على
انه لا يتم اصلا محل بحث ايضا اذ ليس الكلام في الجواز
بل في اوجبه الوقوع يدل عليه قول محشي الحكم بوجوب
الهداية وان قوله على انه يمكن اه محل مناقشة لانت
العلاوة الاولى تسلي وعده العلاوة منقولة
هو التقديم والاولى هو المسبب ليشمل على توجيه
الاسباب نحو المسبب وانما لم يقل الصواب مع
انه المناسب الموجه به اعني توجيه المذكور لانه
لا يندفع الاوجه وحده يصلح ان يكون وجه القول
وفيه ما يبره على تقدير اعتناء الواو مع انه لا يبره مقام
الاعتناء لانه ما هي الا للاقرار الاحتمال لثمة الاول

الاول اعتبار الماد في جانب المسبب والثاني العكس و
الاعتبار في الطرفين ولا يجوز الاول لانه لا يكون الجمعان
على ضرر واحد مع انه المتبادر ولانه يلزم توجيه الاسباب
الحاصلة في المادة الواحدة نحو كل مسبب من المسببات
الحاصلة في المواد العديدة كما يقتضي ذلك تقابل الاما
وبطلانه فلا يجوز الثاني ايضا لانه يلزم ان يكون
توجيه الاسباب الحاصلة في المواد نحو المسبب العين توفيقا
مع انه لا يكون الجمعان على الضرر واحد ولا يجوز الثالث
ايضا لان المراد بالاسباب اما الاسباب الناقصة وهذا
لا يجوز لانه لا يلزم ان يكون توجيه كل من الاسباب الناقص
في المواد نحو مسبب في المواد توفيقا وليس كذلك لان التوفيق
توجيه جميع الاسباب ناقصة كانت لمسبب معين نحو
واما الاسباب التامة فمع هذا يكون التعريف غير جامع
لان الاقل للجميع ثلاثة فيكون توجيه اسباب ثلاثة تامة
نحو مسبباتها توفيقا ومادون ذلك لا يكون توفيقا
وهو ليس كذلك لان توجيه سبب تام نحو مسبب
توفيق وهذا الاحتمال اقل فسادا او يعلم حال مطلق الاسباب
سؤال كانت تامة او ناقصة مما ذكر وهذا تفصيل ما نقل
هنا من الخاتمة والاولى ان يقال في التعريف توجيه
الاسباب نحو المسبب واللام الاول للاستعراق والثاني
للمختص لكون المراد بالاسباب الناقصة والتوفيق توجيه
نحو المسبب المعين ويمكن ان يكون مراد المحقق هذا
لكن اورد المسبب بصيغة الجمع نظر الى التوفيق

التوفيق التقاير اعتبارا والتقاير الاعتباري في طرف المسبب
اعتباره في الطرف الاسباب والاظهر ان يقول المسبب
على ما هو مقتضى اللفظ المناسب لفظ الا انه عدل
عن ذلك ليكون الطرفان متوافقين صورة فان قلت
زامني على وجوب تركب العلة التامة من العلة الناقصة
حتى يكون لكل مسبب سببا با قلت نعم لان المشهور
تركب العلة التامة ولذا اخذوا في تعريفها لفظ
الجملة ولفظ التمام وغير ذلك مما يدل على الاجر وما
لبساطة العلة التامة فهي ممنوعة سيما على مذهب
المتكلمين وهذا الفرع يكفي في توجيه التعريف فتأمل
وبالله التوفيق واما معناه العرفي اى الشرح والمراد
العرف الخاص وان كان المتبادر هو العرف العام عند
الاطلاق بقرينة التفصيل فان التوفيق من الامور التي
صرح بها القرآن وانقعد عليها الاجماع والمعتزلة
بولونها والشيخ الاشعري واكثر الائمة ثم اصحاب حملوا
التوفيق على خلق القدرة على الطاعة وهو سبب الموضع
اللعنوى لانه الموافقة بالطاعة وخلق القدرة الحارثة
وغيرها فظهر ان التعريف الاول للمعتزلة الجدة قدمه
لكونه الشيعة في خلق الافعال موافقة لهم فخذلهم
والثاني والثالث لاهل السنة حفظهم الله في الدارين
عن الحسار والخذلان فان قلت ما المراد بالقدرة
سلامة الاسباب او القدرة المحلقة مع الفعل قلت
اللفظ هو الثاني لان القدرة مع الفعل عندنا خلافا

للمعتزلة على ما في المحصل وغيره ولا يحق ان يفرق بين التبريرين
لان خلق القدرة غير خلق الطاعة متباينان فكذلك خلق
القدرة يباين خلق الطاعة وان تلازمنا تحققا وهذا
التفصيل طهر معنى قوله واما على المعيين الاخرين
فهو تاسيس ان حملت على المعنى الاول ولا محال لتوهم
ان خلق القدرة لا يستلزم الوصول كالارادة فيكون
تاكيدا يكون هذا الفقرة تأكيدا مطلقا سواء كانت
الهداية بالمعنى الاول والثاني وكونها تأكيدا على الاول
واما على الثاني ففيه خفاء لان الدعوى لا يستلزم الـ
الوصول ولا عينه فكيف يكون تأكيدا ويمكن الرفع
بان الاتصال يستلزمها بحسب العادة الالهية
فباعتبار المدلول التزامي يكون تأكيدا وهو كاف فتأمل
فهو تاسيس ان حملت الهداية على المعنى الاول فان قلت
وقد كانت الدعوة المذكورة تأكيدا للاتصال باعتبار
الاتصال يستلزم الدعوة ولا شك ان المعيين الاخرين
لا يستلزمان المعنى الاول للهداية فليكن تأكيدا باعتبار
المعنى الاول التزامي بخلاف الدعوة التزاما وهو شرط
فلا تفعل قيل التاسيس ان يكون الثاني زائدا على الاول
وهنا بالعكس فيكون من قبيل التبرير بما علم من هنا
انتهى وتوضيح ذلك ان المعنى الاول اعم من المعيين المذكورين
بل يهدي الدلالات الثلاث وليست شاملة على الاتصال ايضا
منه تعالى في قوله تعالى انزل من السماء ماء فلهذا
وتاكيدا ان حملت على الثاني واما كون خلق الطاعة تأكيدا

فقط واما خلق القدرة على الطاعة فليس نفس الاتصال الا
ان الاتصال يستلزم ذلك على ما مر وعلى جميع التقادير
ان التاكيد بحسب فصله فالعطف ليس في محله على
ما علم في البيان والدفع ان ملاحظة التاكيد انما هو
بمجرد معنى التوفيق والهداية قال الشارح العلامة
وفيه إشارة الى ان التعلق بالتوفيق مثل التعلق بجعل
في المحدود لكن حصر بالذكر لكون العقل أصلا في العمل
كما لا يحق على التامثل قال الشارح العلامة واما تعلقه
بجعل باعتبار ان لنا في هذا الجعل انتفاعا وان كان
ايضا لغيرنا فيه الانتفاع وان كان صحيحا لكنه ركن
ضعيف جدا خصوصا في مقام الحمد وجعل هذا محمولا
عليه كما لا يحق بخلاف قوله تعالى جعل لكم الارض فراشا
وان كان صفة ثابتة لها لكن جعلها فراشا انما هو الانتفاع
عنادون غيرنا فملازمة انتهى بعبارة محسولة ان كونه
التوفيق خير رفيق وصف ثابت له كما ان الارض فراشا
وصف ثابت لنا ولكن بين المقامين فرق بان جعل
التوفيق خيرا رفيقا لا يعمل بانتفاعنا فقط بل يعمل
بانتفاعنا وانتفاع غيرنا فملازمة بخلاف كونه الارض
فراشا فانه يعمل بانتفاعنا فقط نعم تعليل الاول بانتفاعنا
فقط صحيح ايضا الا انه ركن وليس المراد ان لما كان التوفيق
خيرا رفيقا وصفا ثابتا لنا في التعليل بانتفاعنا حتى يرد
النقص بالقول بتعليل جعل التوفيق خيرا رفيقا مطلقا
ولولانا لما تغير حاله بخلاف كونه الارض فان الارض لكونها

مسكنا لفا اقتضت الحكمة الالهية ان نجعل فراشا مستقبلا
لنا كي يحصل امر المعاد والمعيش محصولة انه ليس لنا
مدخل في الجعل الاول بخلاف الثاني فان لنا مدخلا
فيه وفيه مناقشة بان ما ذكره يقتضيه عدم صحة بعلق لنا
بجعل لا الزكاة كما يحكي تدبر كان وجه الركاة كما
الاول محصولة ان الكلام قاصر في الافادة المتقليس
نقبض فيه مع ان كونها منصوصها عليه يناسب المقام
لانه يحتمل ان يكون مرافقه التوفيق لغيرنا وان كان
الانتفاع بالواسطة وحاصل النظر ان الاول متبادر
وهو كات في دفع الركاة وان لم يكن وفي وجه الركاة
نظرا لان المتق في اللفظ واحتمال لغير المتق ليس بشئ
من الركاة كيف والفظ الذي هو قسم عظيم لقران محتمل
للق وغيره وهذا لا يحكي على المبتدى فضلا عن
العلامة الداني بل الركاة خلاف جبراله المعنوي
انتظام اجزاء المعنى بان يكون في التعقل على التركيب
طبيعي بان يكون تصور الموضع اولاً وتصور المحمول
ثانياً وان جاز العكس وهذا الترتيب امر وجداني و
ذلك يختلف فيه العقلاء اذ فوق كل ذي علم علم ولا
وجه الركاة ان ههنا امور اذكرها المحشى كل منها بطلب
الصلة ولستعها في الطلب واولها في البرية التوفيق
لانا تصور التوفيق ثم كونه رقيقا والمرافقة لكونها من
امور الاضافية فطلب طرفين الاول التوفيق والثاني
لنا ثم تصور ان كونه التوفيق رقيقا لنا صار بجعل الجلال

يجعل الجاعل والجعل وان كان يطلب غاية ايضا الا انه
يعلم من تصور المعفولين وكذا كونه يطلب التوفيق لمن
يعلم بعد العلم بان المرافقة لمن والله اعلم بالصواب واليه
المرجع والمآب محمودا بها وعليها وهذا الترتيد
مبنى على ما سبق من الترتيد في بياء الجميل في تعريف الحمد
بعد كونه المراد به الفعل الجميل بانه اما صلة او سببة وانت
حيير بان التمتع ليست نفس الفعل الجميل هي ملازمة
به في الكلام مسامحة كما يحكي بانه ذكر النعمة واردة لا نفع
بها كما فعله المص في شرح التخييص وعليه الفاضل وغيره
رحمة الله عليه لغيرنا كاشفة لغيرنا انظروا انه خير لكون
كما ان في قوله بمحولة كذلك كما لا يحكي لانتفاعنا بها
بالواسطة اشارة الى ان اللام على تقدير تعلقه بجعل
يكون لام الجنس لان المقص محذوف بل هو بيان حاصل
المعنى وهذا الاحتمال اعني كون التوفيق لغيرنا الانتفاعنا
يكون المعنى التوفيق لغيرنا لنا عنا بالواسطة فان المتبادر
اذ تعلق لنا بالرفيق حير والحدث تابع لنا في التقليل
له ولنا لم يعمل عمل الفعل تامل بطريق وانما قيدة
بهذا لان ابطال السند المسامحة مقبول وانما الابطال
ومنع السند مطلقا في الاداب كما لا يحكي على اولي قوله
مدفع باد في تأمل هو لان الكلام في ان تعلق لكم بجعل
هل هو مركب ام لا فالواجب على المستدل اثبات المركبة
فيه حتى يبطل سند المانع ويثبت مدعى المستدل وانما
جواز تعلق بالفراش والبناء فليس في شئ من النزاع ولا يلزم

التعلق بجعل وهو اللفظ لكن الاول اولى وجه الاولوية ظ
مع انه نظري وفيه ان الدليل نظري ايضا وهو العطف بناء على
انهما مسلمان ههنا كما هو الشايع في امثاله ولان الاول ان
يصتم الاول الى الثاني ويقال له والعامل لا يقع مقام لنا
لان المضاف اليه لا يتقدم على المضاف قال المصنوع والصلوة
والسلام ولم يكنف بالصلوة كما في اكثر الكتب لما فيه من الكرامة
لان النص تعرض بها قال السيد السند قدس سره في حاشية
للمختصر كما ان الله عم نواله لا يتصور احصاؤها كذا
لنبينا عليه الصلوة والسلام بهداية لنا الى سواء الطريق من
لا يمكن استقصاؤها فمن ثمة قرب بالصلوة والسلام بحمد الله
تعالى امثاله لامره وقضا، بعض حقه انتهى بعبارة الشرعية
لكن يرد على الظاهرة ان الاولى في قوله امثاله هو العطف
واوردت ماله وعليه في حاشية الرسالة المنسوبة الى التوفيق
المشهور بتعرض العلامة لربط الصلوة بالمجد وباقي اجانها
لاشتهارها في الكتب والظان اسم الحاصل بالمصدر
ظاهره يشعر بكون المصدر حقيقة في الحاصل بالمصدر
كما انه حقيقة في المعنى المصدر والمشهور مشترك كاللفظ
وبدل عليه كلام المحشي ابو الفتح حيث قال حاصل التوجيه
الاول اعتبار التجوز في الطرف وحاصل التوجيه الثاني اعتبار
التجوز في التشبيه انتهى العرض على ان المصدر حقيقة في
الحاصل ايضا كما لا يخفى تدبر وقد نقل عن المحشي ابو
الفتح في هذا الموضع حاشية محصو لا كون التجوز في الثاني
في النسبة وفي الطرف في الاول مبني على ان يكون اطلاق

اطلاق المصدر على الحاصل بالمصدر حقيقة ولا يكون
التجوز في النسبة والطرف معا انتهى حاصل هذا التوجيه
اعتبار التجوز في النسبة فيكون محصول كلام العلامة
ان الاولى عدم التاويل باسم الفاعل لكون المجاز في
النسبة ابلغ من المجاز في الطرف على ما قرر في محل كونه
المجاز في النسبة لا يتوقف على كون المراد بالمصدر الحاصل
المعنى المصدرى محتملا على المصدر ولسم الفاعل واللفظ
انه اطلق عليه بمبالغة في النسبة ابلغ وكل هذا ظاهرا على المبتدئ
فصل عن فضل ترجيح العلامة الثاني مبنيا على ما انتهى
من بلغيته المجاز بالمصدر وههنا احتمال الاول كون الهدى
بمعنى اسم الفاعل والثاني والثالث المعنى المصدرى
والرابع الحاصل المصدر القائم بالفاعل وهو هيئة الها
الهاوية والخامس الحاصل بالمصدر القائم بالمفعول وهو
الاهتداء والايمان القائم المؤمنين والسادس المجاز
في الاعراب والاول والسادس عن البيان والثاني قد
تعرض المحشي لبيان الثالث والرابع بناسبا مقام
المقام المدع لكن الثالث اولى بالاعتبار فلم الرابع كونه
اكثر استعمالا المصدر اظهر وكونه ابلغ لان المصلحة في
ارسال الرسل هو التبليغ فالانساب جعل النبي غم عين
التبليغ اشعارا بانه عزم لم يقتصر فيه ابلغ غاية وقصاه
ولم يبق للناس محال عذر فله الحجة البالغة وهذا
هو المشرك بين الانبياء عزم ولم يبق الاحتمال الخامس
اختاره الخليلي في توجيه كلام العلامة ورد ما اورد
المحشي قال وجه توجيه هذا التوجيه الاول على ما يستفاد

من قوله والظهور ان المناسب بمقام مدحه عم ان يبالغ
في كونه هاديا وفاعلا للهداية بان يجعل عين الاثر المترتبة
على فعله ليكون اشارة الى ان فعله عم لا يتخلف عنه وان للمدح
عليه نعمة واصلة الى المداح فيوافق ما سبق من قوله هادانا
ويكون تمهيدا من جعله حقيقا بان يمتدى به اوصول اثر
هدايته ولا يشك ان هذا كله يحصل وليستفاد على تقدير
جعله عم عين الاثر التأثير قد يتخلف عنه الاثر للظن منه
انتهى بعبارة وهذا يبلغ من الثالث لان المبالغة في الاثر
بخلو العكس قال نوح عم رب اني دعوت قومي ليلا ونهارا
فلم يرد هم دعائي الا فرارا من التبليغ ارسادا لانام واهتداهم
فضلا من الله ورحمة قال الله تعا وما ارسلناك الا رحمة للعالمين
ومن فضائل بيننا عليه السلام كثرته على سائر الامة
وقد يتخلف الاثر امرهم بزيادة المظفر ولو جعل النبي عم
عين الاهتداء اشارة لان تبليغه لا يتخلف عنه الاهتداء
والهداية فيحصل المبالغة في كونه هاديا وفاعلا للهداية
ورده هذا صورا لا فاضلا حيث قال لا يخفى ان المبالغة
في كون الشيء فاعلا انما يحصل عين الفعل الذي هو التأثير
واما جعله عين الاثر المترتب عليه فانما يفيد المبالغة
في كونه اشارة قابلا لافاعلا مثلا اذا اريد المبالغة
في قطع السكين يجعل عين القطع في جعله عين الاثر
مبالغة في كونه مهديا لا في كونه هاديا فالصواب ان
يقال وجه الترجيح هو انه عليه السلام لو جعل عين
الاثر لكان فيه اشارة الى ادعاء ان فعله لا يتخلف

لا يتخلف عنه الاكثر الى الاخر ما ذكره انتهى فيكون
فعله كاملا لم يتخلف عنه الاكثر فيكون الفاعل كاملا
في ذلك العقل وهو الهداية نعم ما قاله من انه
اذا اريد المبالغة في الانفعال يجعل القائلين
عين الانفعال مشهورا لكن الحصر على طريق المبالغة
على ما ذكره مما كيف في الاستماع في احاد المجاز ليس
لبشرط فتأمل حق التأمل فان ما ذكره الخلل في
محل صحيح لما ذكره العلامة والله الهادي
الى سبيل الصواب واليه المرجع والمآب
لكن لا وجه لجعل الهداية اسما للآل
بالمصدر ظاهره في الصحة لكن المتقن الوجه
الوجه في ترجمه الثاني بقربية قوله اظهر
والبغ فانه يدل على الجواز واختار المرجع مع
وجود الراجح في قوة الخطا عند العقلاء فلذا
بالغ في نفي لوجه الوجه اظهره وبلغ قدمه
الاشارة الى وجه كونه اظهره من اكثر استعمال
المصدر في المعنى المصدرى وان المصلحة في ارسال
الربيل هو التبليغ فالمبالغة فيه انسيب لكونه
غير منسب بمقام المدح لان الهداية مقام
التكميل ولا هتداء مقام الكمال والاول اولى
بالثاني وبالاختبار في مقام المدح لانه يستلزم
الثاني هو المعاملة لانه يستلزم الثاني
فان قلت الثاني هو المعاملة مع الله والاول

والاول اولى باعتبار في مقام المدح لانه يستلزم
الثاني فان قلت الثاني هو المعاملة مع الله
والاول هو المعاملة مع الخلق كالولاية الحاصلة
في النبي عليه الصلوة والسلام فانها افضل من النبوة
قلت لا نسلم اولا افضلية الولاية فانه امر
اختلف فيه وبعد التسليم اهتداء الانبياء
ليس عين الولاية كما اعترفته فانه امر فطري
خلقهم على فطرة الاسلام فداموا عليها
قوله غير مناسب قيل فيه انه انما لم يناسب
لولا لم يكن ذلك الغير هو الله تعالى فقول القائل فلان
مهتد بالله عين المدح لفلان والانسب ان يقول
الاول خلاف الانسب لمقام المدح اذا لا نسب
اتصافه بكونه هاديا للغير ومهتديا بالغير
اذا الاول مرتبة الافادة والثاني مرتبة الاستفادة
وبينهما بدن بعيد انتهى ولا يخفى ان مقام المدح
يقتضى اعتبار الراجح واعتبار المرجح هو مع وجود
الراجح ليس بمناسب عند البلغاء بل المناسب
الراجح او الجمع قال المولى داود في حاشية شرح
الشمسية والذهاب الى المفضل عند وجود
الفاضل خطأ عند العقلاء يقتضى اعتبار الراجح
واعتماد المرجح هو مع وجود الراجح ليس بمناسب
عند البلغاء بل المناسب الراجح او الجمع قال المولى
داود في حاشية شرح الفاضل خطأ عند العقلاء مع وجود

مع وجود الفاضل خطأ عند العقلاء وفي عدم المناسبة صحيح
اذ لم يرد بالغير هو الله تعالى كما هو اللفظ واما اذا اريد به الله فهو مناسب
بل انسب اذ كونه عليه الصلوة والسلام مهتد يا بالله من غير وسطة
اعلى اهل مراتب سيما اذا اراد على وجه كيف ويستلزم المعنى الثاني انتهى
انت غير ان كونه مناسباً للرسالة لا يوجب ان نسب اذ الهداية كما مر
التيكل النفس غير متناهية لا تحصى وايصال النبوة اليه سرمدية
ويصل بها كثير من النفوس من اسفل السافلين الى اعلى عليين ونسب
الحق في الجنة ويهتدون في المطالب المعاملية بالله وبالفروضات الالهية
اقاض الله علينا كما افاض عليهم وهذا مقام خطابي فتأمل باعتبار
للمسألة الشهيرة وصف الشيء بمجال متعلق ليس وصفه في الحقيقة
بل سبب الوصف ثابت في الحقيقة مثلاً رجل ضارب غلامه فغضب
الغلام ليس وصفه قائماً بالرجل وهو قد يكون يحصل بالقبض اليه وصف
لرجل وهو كونه بحيث يضرب غلامه والكون المذكور وصفه الرجل بل امرية
وكذلك اهتداء الغير بالنبي عليه الصلوة والسلام ليس وصفه له لا
ان يكون بحيث يهتدي به الغير هو الوصف فجعل السبب عين السبب
وهذا كله قد كان محتمل اهتداء على النبي للمنفرد لا ظهر وانما
يكون اظهر اذا كان صفة للنبي حقيقة وليس كذلك لان المهتد به اسم
المنفرد هو الغير انه يهتدي بسبب النبي عليه الصلوة والسلام
ولقد وقع ان كان اسم المنفرد لا يلاحظ الغير فيكون كالمروية في قولنا
زيد مروية فان الكون مروية وصفه يمكن توجيه ذلك لفظ
الامكان مستعمل مكان المعارضة ولفظ توجب بشم الضعف لان
تعلقه بالمصدر غير مطلق ويوجد الفعل كما لا يخفى وهذا الحصر غير مستلزم
لمقام المدح فقولنا لا يلتزم حاصله المعارضة ويمكن ان يكون النقض

لانه يستلزم الترجيح بلا مرجح ويمكن ان يكون متناقضاً بان يكون متناقضاً
 محصوراً المناسب في الاقتداء ويمكن التوجه للمعتزلة دعائاً لانه يقتضي تغيير
 النبي عليه الصلوة والسلام كلمة الكذاب وحصر اللياقة حقيقة ومن
 الصلوة ان الثاني راجع فالاولى التعلق بالفعل والمستدل الاول ان يمارف
 هذا ويقول ان الامكان والاستعداد لا يستلزمان الوقوع فحصر اللياقة
 لا يستلزم الوقوع بخلاف حصر الاقتداء فانه يستلزم الفعل فحصر الاقتداء
 اولاً ويمكن التفسير بوجه اخر وهو ان يقال ان الاول راجع لان الاقتداء بالنبي
 عليه الصلوة والسلام منصوب عليه بخلاف الثاني واللياقة لا يستلزم
 الفعل والمعتزلة يقولون الثاني راجع لان حصر اللياقة اولى لكونه ابلغ لان
 حصر الاقتداء في النبي عليه الصلوة والسلام لا يدل على عدم اللياقة الغير
 فلا ترجيح احدهما للمعتزلة يقولون اولية مطلق الفعل من الاستعداد
 والاستحقاق في مقام المدح ثم نعم الفعل مع الاستحقاق اولى واثبات الاقتداء
 اعم من ان يكون مع اللياقة اولى على ما اعترف به المعتزلة في ترجيح المحصنة
 فالترجيح مع المعتزلة مع الاستدلال باثبات تجرد اللياقة بموجب المدح
 بخلاف اثبات تجرد الاقتداء فتأمل لا يقال ان ليس المستدل ان
 ثبت مدعاه بتغيير الدليل بحصول ذلك ان تعلق لفظه به بالاقتداء
 راجع لانه يفيد حصر الاقتداء في النبي وتقديم المسند اليه بفيد حصر
 اللياقة في الاقتداء ويلزم منه حصر لياقة الاقتداء فيه فالجواب ثلثة
 احصوا فلا حاجة لهذا الحصر في ان يتعلق به بيلق لا نقول معارضة
 بالقلب حاصله ان تقديم الظرف يفيد حصر اللياقة في النبي
 عليه الصلوة والسلام وتعرف المسند اليه بفيد حصر الاقتداء
 في النبي فالأقتداء مستحصرة النبي لانه مستحصرة في النبي عليه
 الصلوة والسلام فلا حاجة لهذا الحصر ايضا ان يتعلق بيلق ايضا

فلا مرجح حصر الاقتداء او اللياقة فيه الاول ناظر الى التعلق بالسواء
 بالاقتداء والثاني ناظر الى تعلقه بالفعل على وجه معنى كل واحد من
 المحصرين على وجه كما مر آنفاً وحصر الاقتداء في اللياقة ناظر الى تعلق
 البناء بالفعل وقوله وحصر اللياقة في الاقتداء ناظر الى تعلق البناء باللياقة
 فالاولى الفناء فصيحة اى لما كان الامر من مستساوياً فالاولى وانما قال
 قاله الاول ولم يقل فالصواب مع انه المناسب للتساوى بناء على ما قلنا
 في الحاشية من ترجيح التعلق بالاقتداء لانه يلزم الاقتداء بالفعل وقد
 مره فيه قد ذكرنا بالقرب وبان المتبادر وظاهرة الوجهين الا ان الاول
 معارض باصالة الفعل في العمل وهو في فيه ما عرفت من انه اذا
 تعلق بيلق وكان الاقتداء بمعنى اسم الفاعل بناء على ان المتبادر وانما ان
 يكون النبي عليه الصلوة والسلام مقصد بأوه لا يليق بمقام المدح
 وانما ان يكون الغير مقصد بانه فالأقتداء وصفه الغير وفيه ان الاقتداء مطلقاً
 صفة الغير وانما اقتداء الغير به صفة النبي عليه الصلوة والسلام عند
 المصداق لا ان يبني الكلام على السامحة بان يقال اقتداء الغير وفيه
 ان الاقتداء مطلقاً صفة الغير وانما اقتداء الغير به صفة النبي عليه الصلوة
 والسلام عند المصداق لا ان يبني الكلام على الاحتياط بان يقال اقتداء النبي
 يستلزم كونه مقصدى فالاولى هو التعلق بالاقتداء قال المصنف على الله ومحمداً
 ولما كان الله واصحابه رضوان الله تعالى عليهم اجمعين مشاركين في هذا
 ابلغ شريفة وحفظها اردفهم اياه هذا مبنى على ما حققه المحقق
 الشريف حيث قال هذا القسم من الظروف انما سمى مستقراً لانه استقر
 معنى عامله وفهم منه فاذ لم يفهم منه سوى الافعال العامة كان المقدور
 منها اقلاً عاماً وان فهم منها شيئاً من مخصوصات الافعال كان المقدور
 بحسب المنع فالاصح ما كان في قولهم زيد على الفرس او من العلماء اوفى

او في البصرة فان المقدور ان يكون او مقيد وذلك لا يخرجها
عن كونها طرفا مستقرا من ذلك الفعل الخاص استقر فيها ايضا
وجاء تقدير الفعل العام لتوجيه الاعراب فقط ولما كان تقدير الفعل
العام ضابطا بطرد اعتبار النجاة وفسر بالاستقرار بما عاينه في
وعنه انتهى فنقلت عبارة مفيد الزيادة الفائدة على ما ترجمه لكونه
منطلقا مقدرا خاصا فيه وعلى المحقق الخطائي وعلى المدقق عظام الدين
حيث قال ان التبدل من الافعال العامة التي تفصح الفاعل في المستقر
في الحاشية المنقولة عند ههنا وهو قوله فيكون آباء للملابسة اي هذا
الحكم ملتبس بالتحقيق انتهى قال العلامة اشارة الى الترتيب الحاضر في
الذهن قال الخطائي بمعنى ان هذا موضوع للاشارة الى الحاضر والخارج و
استعمل ههنا مجازا للاشارة الى الترتيب والذهن اشارة عقلية انتهى
وقال صدر الافاضل الصواب للشبهة الحاضرة الخارج واعجب منه
قوله واستعمل ههنا مجازا للاشارة وان العبار الصحيحة وشتمل
ههنا مجازا في الترتيب الحاضرة والذهن اشارة عقلية انتهى
وانت خبير بان الالام في التوضيحين ليست صلة للوضع بل هي لام الاجل
وامثلة كثيرة في كلام المصنفين ومنه ما قال صاحب التوضيح من
ان الالهية وضعت للملك الرتبة وقال للصوفي شرح في انها موضوعه
في الشرع اجل حصول ملك الرتبة فنبه الصوفي ان الالام في كلام
صاحب التوضيح ليست صلة للوضع وبالحاجة توجيهه كما لا يخفى
فلا حرج في التبدل في الافعال العقلية فظهر من هذا ان
مصدر الافاضل ليس بالاصواب والاحكام على تعقباته في
التوجيه وتبصره في امثلة مع ظهور الاول ليس الا في من ادب
المصنفين في المحقق الطوسي في شرح اشارات من شروا اشارتين

ان يدور الفكرة لما قد التزموا شرحه بقدر الاستطاعة وان يدور
فما قد تكلفوا فيها بما بذت صاحب تلك الصناعة ليكونا شاذين
غير ناقصين ومفسرين غير معترضين اللهم اذا غفروا على شئ لا يمكن
حمله على وجه صحيح في ينبغي ان ينسبوا عليه بتعريفه وتصريحه منسكين
بذيل العدل والاضاف محبتين عن الاعتساف فان الى الله الرجوع وهو
الحق بان يخشى انتهى اذ لا حضور للالفاظ الرتبة وعدم حضورها
في الخارج لترتيبها ليس وتعاقرها في الوجود كما هو مقتضى قاعدة ان تعلق
الحكم على المشتق بذيل على علوية الاخذ فانها غير حاضرة ومبصرة ولو على
تقدير اجتماعها في الوجود والا و ان يقال لا حضور للالفاظ المختصة
ويمكن ان يقال ان يتوقف حضورها على اجتماعها في الوجود وهو
على عدم ترتيبها في الوجود فيكون قول العلامة الرتبة اشارة
الى الاستدلال الى انتفاء العلول لوجود المانع ومن البين ان هذا
لا يقتضي ان لو ثبت ارتفاع المانع لمحقق العلول يجوز ان يتوقف
العلول على سائر العلل ثم قال الخطائي لا يمكن حضوره في الخارج لترتيبها
وتعالى فيها في الوجود انتهى قال صدر الافاضل يريد عليه ان لا يصح
اشارة الحسبية الى الالفاظ ولو فرضنا حضورها على وجه اجتماع
ايضا لعدم كونها من قبيل البصريات فالصواب ان يقال ان لا يخفى
العلامة بقوله اذ لا حضور للالفاظ والماينها الحسبية ما بال
اما الالفاظ فلكونها من قبيل السماعات واما المانع فلكونه ماعبا
عن الصور الذهنية او يقال مقصود وانه لا حضور لها فقبلا
عن ان يكون محسوسا مشاهدا انتهى وقد ظهر الجواب عن طرف
الخطائي مما ذكرنا من انه لا يلزم ان لو ثبت الموقف عليه لكات الالفاظ
مبصرة اذ يجوز ان يتوقف الابصار على غير عدم الترتيب تدبر

العلول بيان

ليس موجود في الخارج حاضراً في الحسنى أي البصر فالأمر
للضد فقوله حاضر غير بعيد خبر كما هو الظاهر فيكون المقصود بـ
كل واحد من الوجود في الخارج والحضور في البصر وليس الثاني
فلا في الأول مطلقاً إذ الملكة موجودة بل الضديقات ويمكن
الجواب بأن المراد سلب الجميع وليس كفى بالثاني كان أصله
ترجيحاً على مصلحة تنبيهها على مرجحة أو على وترجيحها
للتعلم عطف السبب على السبب وجعل الجميع نكتة واحدة وإن ترك
والفاصلة وكذا الكلام في الإشارة ويمكن أن يكون كل واحد منها
نكتة مستقلة إشارة إلى فطانة السامع بأن يبلغ مبلغاً صريحاً
المعاني مع كالبصريات عنده واستحقاقه أن يشترك في المعقول بالآلة
الحسية كما قال بعض الذين في شرح الكافية الآية قال في كمال فطانة
السامع فهذا أولى تدبر وجعل الإشارة إلى اتقان هذه المعاني
حتى صارت كمالاً علمية بها كأنها مبصرة عند نكتة انتهى ولم يتفرق
الحسنى إلى هذا لأنه إن كان المقصود تحديدها في النكتة فلا يناسب المقام إذاً
كسر النفس لحفاة العجب لأن مرتبة التأليف أمر عظيم وإن حث الطلاب
أولى وأخرى وإن كان المقصود ترغيب المتعلم فهو حاصل بالإشارة
إلى فطانتها فتأمل واستعلم أنه لو اعتبر أنه اعترض على السيد
السند قدس سره يدل عليه قوله وفي ترجيح احتمال اللفاظ
أيضاً يدل على ذلك ولكن يمكن الجواب بأن المراد من الاحتمالات
في كلامه قدس سره هو الاحتمالات القرينية ومازنته من الاحتمالات
المحضبة بعيدة لأن العرف يصف الكتاب بأمر منها البسيط
والشراء والاستكباب والكبة وغير ذلك مما يناسب أن يكون
الكتاب نقوشاً من الرقمية وغيرها ومنها أنه يقول مثلاً خذ

الخارج بالرقمية وقراءة القرآن بالتجويد وحفظه وسمعه
وهو الذي نزل به جبريل الأمين وهو المنزل على نبينا وهو آخر الكتب
المنزلة وأبلغ وهو العجزة بلاغة وغير ذلك لا يناسب كونه عبارة
عن النظم من أن قال أئمة الأصول الكتاب هو النظم الذي قسم
إلى أقسام وأقسام والمشتراك وغير ذلك ويقال أيضاً هذا مختصر
الكتاب الفلاني ومنها أن الكتاب في الفلاني فعليه من فلات
بالدقة والبحث والمناظر ويقال أيضاً كتاب مشكل وإن ترجحة
الكتاب الفلاني ومع تبدل اللفاظ والنقوش لا تبدل الكتاب
ولم يقل أحد أن الكتاب البخاري متعدد مثلاً فلا بد أن يكون عبارة
عن أحد هذه الأمور ويكون مجازاً في الباقي أو يكون هذه الأقسام
أوصاف والكتاب ولكن باعتبار اجزائها إذا الصفة مجرد شيء صفة
ذلك الشيء وما الملكة فلا توصف بشيء منها ولو لم وصفها
لكن اعتبارها بعد كمالها في سائر أوصافها من بينها فلكونها
أقرب إلى الشرع والعرف وأما وجود الكتاب في الخارج فليس يلزم
بل وجوده في نفس الأمر كاف تدبر لروايات الاحتمالات إلى أحد وتلخيص
احتمالات ونحاسب بوجوه أقربها ما قال بعض الأفاضل وهو
أن ما قال السيد السند سبعة النقوش واللفاظ والمعاني
إذا اعتبر فردى يكون ثلثة واعتبر ثنائياً يكون ثلثة وإذا اعتبر
ثلاثياً يكون واحداً فالجميع سبعة وهو غير خفى على أحد فإذا
اعتبر مع كل واحد من هذه السبعة الملكة احتمالات لغز يحصل
سبعة فيكون الجميع أربعة عشر احتمالاً فيظم إليها الملكة فيكون
خمس عشرة احتمالاً فنظم الأدراك إلى كل واحد من الخمسة عشر احتمالاً
فيكون الجميع ثلثين احتمالاً أو يقول إن المذكور في أن اعتبر

على حد يكون خمسة واذا اعتبرت ثلاثية ثمانية يكون عشرة واذا
اعتبرت يكون ثلاثية عشرة واذا اعتبرت وباعية يكون خمسة
واذا اعتبرت خماسية يكون واحد فيكون الحاصل منها احدى اثنين
اعمالا كالاخف لكنا جميعها مقول صرف لا حضور لشيء منها في الخارج
ان غير محسوس مبصر ولذا لم يكن بقوله مقول صرف وقال لا حضور
لشيء منها وان كان الملكة منها موجودا والعم كذا على قوله
فقد صرح المقول ههنا مقابل الحسوس المبصر بقرينة ان الملحق
وهو ان استعمال اسم الاشارة بما لا يتوقف الاعلى البصرية فستقل
ما قيل من ان الملكة موجود خارجي وايضا في عدم كون المقصد يقا
موجودا بحيث انتهى ولو قال لكن جميعها ليس مبصر حاضر كان
اسم واضهرا كالاخف قال العلامة وفيه نظر بعيد وفي اعتراض الاول
على القائل تسليم صحة الاشارة على النقوش وفي هذه النسخة الاولى
هو التقديم تأمل قال العلامة وتسمية اعلم ان التسمية يستعمل
في الامرين الامر الاول مجرد الاطلاق والثاني وضع العلم وعلى الثاني
يتم قوله ومن ههنا علمنا ان اسمي الكتب الخ وعلی الاول
مدار اعتراض الخ قال العلامة ولا شك في انه لا حضور لهذا
الكلي والا وفي ان نقول لا حضور لهذا الكلي عندنا لمصلح
يشعر انه لا وجود لكلي طبيعي في نفس الامر كما هو الظاهر من قوله
ولا شك ولما لا يرد السؤال من اوله ويحتاج الى الترجيح كما
في الحاشية او رده عليه حاصل اليراد هو المعارضات
استخدام النقوش مشار اليه بالاشارة الخفية ان البصرية
وكذا الكلي في النفس لان وجوده في وجوده لا شخصه فالحق
اثنان والوجود واحد فيكون ان يكون منعا لقوله ولا شك في انه

لا حضور وعلى هذا تكون الاجوبة بطريق المحل فلا تغفل
ان الكلي الطبيعي موجود في الخارج يعني الكلي الموجود اشتقاقا منه لاسطلق
الكلي من الكلي الطبيعي ما يمنع وجود شخصه فضلا عنه وما يمكن
ولكن لا وجود له كالتقاء فلام للمبدأ والقرينة قوله بغير وجود
اشتقاقا منه والقرينة مهمل والمهمل لا ينتج فتأمل فالاشارة الى
ذلك تفرغ على كونه الكلي موجودا ومن المعلوم ان مجرد كونه الشيء موجودا
في الخارج لا يصح الاشارة الخفية وهذا معنى العلامة لا يرد اخر فلا تغفل
على رايه اي على رأي المصنف ان الكلي الطبيعي ليس موجودا عند البصر
فلا يصح توجيه عبارة المصنف بان لفظ هذا استعمل حقيقة على ان
يكون الكتاب عبارة عن النقوش لان النفس الذي هو كلي طبيعي
مشار اليه بالاشارة الخفية لان المصنف يرضى بوجوده فضلا عن
الاحساس والابصار وفي هذا دفع ما يتوهم ان العلامة قال في الخطبة
ولم نفتح الى ما استظهرنا من الحق بالانباغ وهذا مخالف لما ذكره
وجه الدفع ان الكلام ليس في ان الكلي الطبيعي موجود او غير موجود
فيه بل في توجيه العبارة على زعم المصنف على ان المراد من عدم حضور
الكلي حاصله تسليم وجود الكلي الطبيعي في الخارج ومن كونه مبصر
مستند بكلام الشيخ واستبعاد كلام الشيخ للنفيد في الدفع نعم
لو قرر اليراد بالمنع يكون الاجوبة استند لا لا نفيد لكن الاظهر ان
اليراد معارضة كالاخف فتدبر من اول الامر اي مع قطع النظر
عن كون الكلي الطبيعي موجودا او غير موجود ولا يخفى ان هذا الجواب
مبنى على تسليم كون الكلي الطبيعي موجودا في الخارج محسوسا بالبصر
ومن كونه مجرى نقوش الكتاب مبصر فيكون الاجوبة مرتبة بعضها
منوع وبعضها تسليمي والحاصل اننا لان وجود الكلي الطبيعي عند البصر

حتى يفرغ التوجيه ولو لم يحد فلا يفيد وإنما يفيد إذا كان محسوسا
وهو ممنوع ولو لم يكن محسوسا فاما يكون حقيقة إذا كان مجموع نقوش
الكتاب مبصر بحيث المادة وهو ممنوع وإنما قال من أول الأمر لعدم
صلاحية التوجيه الأخير لأن يكون بياناً مراد العلامة فلا تغفل
يكون بمجمل المادة حاضرة في الحسنى لا بد وإن يكون المجموع حاضراً
في الحسنى حتى اسم الإشارة حقيقة فلا يكون الإشارة إلى حقيقة من صمايف
الكتاب إشارة إلى نقوش الكتاب بأسرها بل تكون إشارة إلى بعض النقوش
فإن قلت الإشارة إلى جزء الشيء إلى ذلك الشيء فإن من أدلة الإشارة إلى
البيت أو الأرض أو المسجد أو الأذن أو الحيوان أو الشجر الكبير أو الحجر
أو غير ذلك مما يرى بعض أجزاءه يشير بعض أجزاءه ويكون اسم الإشارة
حقيقة عند أهل العربية قلت كذلك لأن كل ذلك ما هيته حقيقة
بمخلاف ما نحن فيه فإن النقوش أو مستفارقة متباينة ماهية
اعتباراً وليس مركب حقيقي ولا يكتفي الإشارة إلى بعضها أجزاءها بمجمل
المركب الحقيقة والقياس مع الفارق مثلاً إذا اعتبرنا الأمان مع الحجر
المركب منها اعتباراً ولا يكون الإشارة إلى أحد هاتين الإشارة إلى المركب
كذا قال صمد إلا فاضل وفيه تأمل لأن المناهية الاعتبارية
فما قسم حاصله بمجر اعتبار العقل ليس له جهة واحدة و
لا يعد العرف واحداً كالمثال المذكور وقسم آخر حاصل باعتبار
العقل وله جهة واحدة وبعد هاتين العرف واحد النقوش الكتاب
فإن العرف بملها واحد وحضور جميع أجزاءه في الحسنى ليس بواجب
ولعله أن يقول فتنطق بهذا مجازاً ليكون من أسماء الأجناس
فإننا ذكرنا كذا يدل على الأول يدل على الثاني أيضاً لأن بعد قوله
بل الغرض اه لا يقال لوهم كونها أسماء الأجناس فالحق أن يمنع قوله

بل الغرض انتهى وجه الدلالة قد علم مما مر من أن المراد بالتسمية وضع
العلم وقد عرفت أيضاً أن التسمية يحتمل أن يكون بمعنى الإطلاق
وهو مبنى كلام المحقق ولعل الخشبة أن يقول له فتأمل إلى توجيهه أن
يحمل على الأول ويؤيد إدخال اللام قال صمد إلا فاضل أقول يمكن
أن يناقش فيه بما صرحوا من جواز إدخال اللام على الأعلام إذا كانت منقولة
عن الصفات الوصفية الأصلية انتهى وهذه المناقشة لا بد
اصلاً لأنه لو لم يكن هذا الجواب لكان الإدخال دليلاً ولاقاً للمخ
يؤيد بل يقول يدل وهو وكيف ودخول اللام على الأعلام كالحسن
والحسين شائع باعتبار معناه الأصلي الوصفى لأنه خلاف الأصل
ولذا قال ويؤيد تقديرية اضطرورية لأنهم لما زادوها تامة
تأمل في الأحكام مما سألنا المأرق لم يكن مناسبة لأن يلحق بقسم
منها ويجعلوها أعلاماً والأصل أن لا يكون الاسم علم جنس على ما علم في
في موضعه اللهم إلا أن يقال المشهور أنها أعلام وجه الضعف
فلم بما مر من أن دعوى الشهرة ممنوعة والسند ظم أيضاً فلا تغفل قال
المخلص إلى كون اسمي الكتب من أعلام الأجناس لأن اسمي الكتب
مشهور بينهم انتهى وقال الفاضل الصواب أن كون اسمي الكتب
من الأعلام أمر مشهور انتهى لأن قول العلامة ومن ههنا علمنا اه يدفع
شبهة كون اسمي الكتب من أعلام الأجناس ويمكن أن يقال لما كان
كونها من الأعلام مشهوراً وكان عدم كونها أعلاماً شخصية بيننا
على ما دل عليه قول العلامة ومن البين أن ليس المراد وصف ذلك
الشخص فلا يبعد كل العهد أن يدعى شهرة كونها من أعلام الأجناس
فيكون معنى علمت أن اسمي الكتب اه أو حذف المضاف وأما الخروج
عن الظاهر فليس بمضراً ولا يفيد لكم لأن كلاً مناهي الضمير بقدر الاستحسان

وهو اولى من الحمل على الخطأ تأمل وقد عرفت وجهه وقبل لعل
وجه التأمل ان ما ذكره لا يدل على ابطال كونها اعلاما شخصية
بل يدل على انها ليست موضوعا للنقوش الخصوصية فقط بل يجوز ان
يكون لهما اختصاصا او الفاظا لخصوصية وج يكون الاعلام الشخصية
بلا شبهة فتأمل انتهى فيه نظرا لاقائل بالفصل على ان العلامة
المذكورة في عدم كون النقوش الخصوصية كتابا جاز في غيرها لان
الخصوصية الحاضرة في ذهن المصنف وحدها شاليت بكتاب و
كذا الالفاظ الصادرة من المصنف وحدها ليست بكتاب لانها تبقى
زنا وهو مظهر لعله اشار بقوله فتأمل الى ما فيه وقبل لعله وجه
التأمل ان ادخالها على اكثرها بكتب المشهور وفيه نظر يجوز ان
يكون ذلك بعد تجريدها عن العملية فلا ينافيه ويمكن ان يقال
لما في من ادخالها للام هو الاعلام الشخصية لانها مطلقا انتهى والظاهر
من هذا ان وجه التأمل هو التكذيب فقط وقوله وفيه نظر
اعترض على المحقق ويرد عليه انه يجوز ان يكون مراد المحقق ما ذكره
من السؤال والجواب السهم الا ان يجعل قوله وفيه نظر من وجه
التأمل على ان قوله المانحة محل بحث لان علامة المنع مشتركة في علم
الشخص وعلم الخبير وهو لزوم اجتماع التفريقين ولزوم
تحصيل الحاصل وبنا ان يجعل النكرة معرفة وهو لا يخفى
قال العلامة اي هذا الكتاب كلام مذهب غاية التهذيب
او تصنيف هذا الكلام وجهه بتوجيهين ليصح الحمل والاول
اولى معنى والثاني لفظا ولذا قدمه كالإخفاء وفي التوجيه
الثاني بحث لانه لا يصح الحمل لان التهذيب والتصنيف ليسا
متحديين ذاتا كما لا يخفى اللهم الا ان يجعل على البالغة وادخل على

على البالغة يمكن التوجيه بلا احتياج الى حذف المضاف بل يحمل الكتاب
نفس التهذيب بل هذا اولى فتأمل الظاهر ان اراد بالعموم ههنا
اه وانت تعلم ان العموم ههنا يحمل على كل ما يحمل العموم بحسب التحقيق
في نفس الامر ولا يحمل العموم بحسب الحمل وان كان هو الشايع في باب
التصويرات وهو مظهر وانما كان الاول ظاهرا لان الاصل في كلام القائل
الواحد هو التوفيق والاشاع بين المؤلفين في تعيين المراد من الحمل
الاستدلال بالصريح السالف واللاحق وههنا لما صرح العلامة
في اللاحق اعني القسم الاول في المنطق بان العموم فيه هو العموم على
علم ان المراد ههنا كذلك كما لا يخفى وانما قال الفظة لانه يجوز ان يقال المراد
ههنا هو العموم بحسب التحقيق وقيل الفظة عندى العموم بحسب التحقيق
في نفس الامر ولو قيل انه لم ينبه على المراد ههنا لا يقال انه احوال عاميا
سبجي لانا نقول الاولى هو العكس وفيه اشار الى الغاية فانتهى ولا يخفى
ان دعوى الظهور ممنوع ودعوى التباديل غير مسموعة لان المادة
واحدة وهي الظرفية والمظهر وفيه فالظرف بناء الامر في الموضوعين
على شئ واحد نعم تجوز التنبيه على جواز الامر ان يحمل العمل
غيره فتأمل ومن البين ان العموم بحسب العلم تحريم المنطق و
الكلام بالنسبة الى الكلام في هذا الكتاب لان الكلام في هذا الكتاب موصوف
بالتحريم والعلم بالموصوف لا يستلزم العلم بالصفة لانا كثيرا نعرف
شخصا ولا نعرف ماله فلا يصدق قولنا كلما يعلم الكلام في هذا
الكتاب يعلم المنطق والكلام بل نفسها فانه يصدق
قولنا كلما علم الكلام في هذا الكتاب علم المنطق والكلام وليس العكس
يجوز ان يكون يعلم المنطق من المطالع والكلام من الصولي مثلا و
لكن في الشرطية الاولى بحث لان الملازمة ممتدة مستندة بات

المنطق هو مجموع المسائل المخصوصة وجميعها لا يعلم في هذا الكتاب
بإعضاها به وكذلك الكلام في الكلام والمراد بالحدس المذكور
هذا النوع مع السند ويمكن الدفع بالتحرير بأن المراد بالمنطق هو المسائل
المبنية بالتعيين النوعي وهو المعاصمة عن الخطأ في الأفكار التصورية
الحديثة والرسمية في الجملة والأفكار التصديقية البرهانية وفظائرها
في الجملة حتى يكون صراحة على مسائل القسم الأول وغيرها وفيه
بعد على ما ينبغي وكذلك الكلام في التحرير لأنه لا يصدق قولنا كل تحقق الكلام
في هذا الكتاب الواقع في بيان المنطق والكلام تحقيق تحرير المنطق و
الكلام لأن الملازمة ممة مستند بأن تحرير بعض المسائل متحقق
لا يجمع والدفع ما مر مع ضعفه فظهر من هذا أنه قال وفي كل منهما
حدس ولم يقل فسادا فظهر فساد ما قيل من أنه إنما يراد ذلك إذا
لم يكن المراد بالمنطق والكلام المفهوم الكلي الصادق على القليل والكثير
إذا كان كذلك فلا انتهى الظاهر في الظرفية اه الظرف من السباق
أنه ليس في التجوز وليس فيه حدسية أيضا قال صدر الأفاضل
قد ضبط أهل الحكمة معارفهم في فقا لوان قولك كذا في كذا
يدل بالاستدلال والنشأة على معاني مختلفة كون الشيء في الزمان
وكون الشيء في المكان وكونه في العمل وكونه في الخصب والرحمة و
كون الشيء في الحركة وكون الكل في الجزء وكون الخاص في العام فلا يجوز
أن يكون الكون في تحرير المنطق من قبيل الكون في الخصب والرحمة
فيستغنى عن اعتبار التشبيه والتجوز انتهى وهذا صريح للسند
لمنع كلام الخلق من أنه قال إنما يكون الظرفية في الأحكام وتوقيل
هذا مقام الاستدلال على أنه لا يجوز منعنا ذلك لأن الظواهر
كون الشيء في الحركة مثلا يجوز عند أهل العربية فيما مل وفي عدم

كون الحدسية محل تأمل لا تحرير المنطق والكلام ليس صفة للكلام المذكور
في هذا الكتاب لأن تحرير المنطق إنما يكون صفة للكلام إذا كان جميع
مسائل المنطق مذكورة في هذا الكتاب وليس كذلك إلا أن يقال المنطق
هو المفهوم الكلي الصافي على البعوض المعاصمة في البابين في الجملة كما مر قال
أنه الله والذمة كان قيل ذلك من الترجيعين سواء في الوجود والاندفاع
والدلالة عليها وقد عرفت أن الدلالة وإن كانت صفة للدال والمبين
مطلقا إلا أنها مقيدة بقيد علمها صفة للكلام في هذا الكتاب كلفة
عند المصنف وعند المحققين بمسألة كما مر قد برأنا إلى ما
مر من أن التحرير ليس صفة للكلام إلا أن يتكلف فلا تنقل أسكن
التقريب على الأول بالمعنى المقوم فظ وجهه لأن الأصل في الخطأ
يحمل على التقوى ولا يبعد عنه الاعتدال الضرورة ولا منروقة ههنا
على أنه المتبادر إلى الأفهام هذا وتقريب القسم الثاني من الكتاب المراد
الذي هو عقائد الإسلام فلا يكون مبهما يا منفيما عن المعايير ومربيا
أحسن الترتيب أما المنطق فلا يبين في الفهم بل أمر به ثم قال الخلق
إذا غطف التقريب على التهذيب لا يجوز زيادة المعنى الاصطلاحي لأن
هذا الكتاب ليس بسابق للدليل على وجه يستلزم المطر بل السابق
هو صاحب الكتاب انتهى ويكون وصف الكتاب بالمعنى الاصطلاحي
غير صحيح على الحقيقة بل المجاز في النسبة قال المحقق اعتبار المعنى الاصطلاحي
غيره من جهة اللفظ والأوفيه مبالغ في المدح والحث على الكتاب
كما هو المثل والوصف بالمعنى المذكور مثل وصف الفن بالبحث والقضية
بالحكم حيث يقال القضية الفائلة أي الحكمة كذا قال صدر الأفاضل
وكأنه الخلق في فهم أن الحثي وصف الكتاب بالمعنى المذكور حقيقة
والألمان كذلك وحمل كلام المحقق على الحقيقة وهم فاسد وغلط

كاسيدية ههنا احتمال اخر هو حمل التقريب على ظاهره والعطف
 على التهديب فيحصل للمبالغة ملح الكتاب قياسيا على ما من
 في قول المطا رساله هدم حيث اخنا والعلامة المجازة النسبة
 على المجازة العطف لكونه ابلغ على ما زعم الحشى وانه قلت لما كان التهديب
 مؤلا كان المناسب ان ويل يضر قلت الاولى عدم التأويل فيه ايضا
 كما اشترنا اليه فيما مر فلا تفعل بخلاف ما اذا كان بالمعنى اللغوي
 وتحرير النطق والكلام وتنفيها يستلزم التقريب بالمعنى اللغوي
 فيكون تأكيد لانه فهم من الاول وان لم يكن تأكيد مصطلح بخلاف
 السوق المذكور فانه لا يفهم من التحرير المذكور فيكون افادة لا اقام
 والافادة خبر من الاعادة وهذا معنى التأكيد والله اعلم بالصواب فيكون
 الاحتمال في التقريب خمسة الاربعة ومحملة ان يكون مستقلا بالمرام هذا
 عدل لما ذكره العلامة الا انه لم يعمد في اظهار المخفى واخفاء ما
 ظهر بل تنبها على رجحانه ولما استشعر ان ههنا اخره بقره بقوله
 والتعلق بالتقريب اه ومن المعلوم ان التوجيه واجبا سواء كونه
 صلة للمعلوم على ما قال صدر والا فاضل وفيه ان بعيد من كلام
 العلامة وان الظاهر ذلك من قصر الحشى وايضا الظاهر
 كلام الحشى النسوية بين التوجيهين والظاهر العدل هو ما ذكر
 العلامة بقوله والمتعلق اه واصم ان الظاهر كون التقريب على معنى
 المصدرى في التوجيه المذكور بناء على ان المراد من التقرير
 بين المتعلق بالبيان من المعلوم كان العقائد مقصود كذلك
 بيانها بالعبارة مقصود والفرق وحمل الاضافة على اضافة الصفة
 الوصفية كما حمله الحشى في والقبيل لا يلائم الظهور لفظا ولو
 نزلنا عن ذلك وقلنا ان كذلك يكون كلام القائل خفا بلا

بالمرية وقيل ما ذكر من احتمال انما هو بالنظر الى وجوب الاعراب
 واما بالنظر الى الخ ما صلها واحد وهو كون المتعقبات المقترنة انتهى
 وانت تعبير بما فيه لانه اذا كان صلة لا بد وان يكون التقريب باقيا على
 ظاهره اذ المقصود من الشئ غير ذلك الشئ وهو بين الخفى
 على ان يكون كلمة من معنى الى كما هو متعارف وجعل الخلفا لكون من معنى
 الى من وجه البعد لفظا ووجه صدر الا فاضل بان التقريب يتقيد
 بمن كايتمدح بكلمة الى انتهى وهذا سلب في اللغوي واما في الاصطلاح
 للتقريب فلا يتم ذلك فتأمل اما لفظا فلا بد بعيد لفظا ولا يخفى
 ان العمل من حيث اللفظ يتحقق بوجوده بان يكون خلاف المتبادر
 ويكون العامل غير الفعل مع وجود الفعل وغير ذلك مما يكون بوجود
 الفاضل مثلا وههنا كذلك فلا يتوهم ان هذا مصادرة لانه قليل
 بنفسه وقيل في دفع التوهم اى امانه بعيد عن الحق لفظا فلا لفظ
 لفظا القريب بعيد عن الجوار والمجور وانتهى ولا يخفى بعيد لا يقرها
 فاذا كان التقرير غير المرام لا يكون قوله من التقرير بيان المراد مع ان العلامة
 جعله بيانا وقد رضى به الحشى ولوحمل الاضافة على اضافة الصفة الوصفية
 الوصفية كما مر كان كلام القائل حقا جدا وقيل مراد الحشى ههنا ان المراد
 ليس نصفا في التقرير كما يدعى عليه كلام القائل انتهى وفيه ان قول
 القائل والظاهرة نفسه يدل على انه ليس بنفسه وفيه توجيه كلام
 انه يلزم ان لا يكون التقرير مقصودا اصلا بالذات والواسطة
 انتهى وفيه نظر ايضا لانه ممنوع لانه يلزم من تقريب المرام الذي هو
 عقائد الاسلام الى التقرير والبيان ان لا يكون البناء مقصودا اصلا
 ولو بواسطة هذا وقوله لان المراد هو نفس العقائد لا تقريرها ممنوع
 لانه محتمل ان يكون المراد هو المقصود بالذات او المقصود بالواسطة

فكلام العلامة والقائل في الثاني فيكون المراد من الكتاب وهو
بيان العقائد ويمكن ان يقال ان المراد من التقرير جعل العقائد متقرة
تارة بحيث يندفع عن ادلتها الشبهة والشكوك الواردة عن طرف
المختصرون ولا تأتية الباطل من بين يديه ولا من خلفه فيكون الحق
وصف الكتاب بفاية الاستحكام والمتانة كالوصف بانه سابق
للدولة على وجه يستلزم المطر وبانه مذهب على غاية التهذيب على
ما قال الخليلي الا انه ادعى صدق الافاضل على ان الفطر السليمة
لا يقبل ذلك فتأمل حتى يظهر اى الحق القولين اعقابا لقبول
فالاضافة لادنى ملائسة وهي معنى مجازي للاضافة وهنا
صور اربع لان الاسام اذا كان بمعنى الاقرار محتمل ان يكون عقائد
معنى الاعتقادات او المعتقدات وكذلك اذا كان العقائد بمعنى
المعتقدات محتمل ان يكون الاسلام بمعنى الايمان او بمعنى الاقرار وهو
هذا وقد يطلق الاسلام على الانقياد الظاهري قال رسول الله صلى
الله تعالى عليه وسلم الاسلام ان تشهد ان لا اله الا الله وان
محمد رسول الله وتقيم الصلوة وتؤتي الزكاة وتصور رمضان
وتحج البيت ان استطعت اليه سبيلا قاله جبرائيل حين جاءه
على صورة رجل عربي فساله من الاسلام وفاخبرني يا رسول
الله عن الايمان قال ان تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم
الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره وقال صدقت الحديث
بطلوه على ما رواه البخاري وسلم عن عمر رضي الله عنه فظهر من
الحديث ان الايمان بغير الاسلام الا ان الحديث مؤول لقوله تعالى
ان الدين عند الله الاسلام فالايان والاسلام متحدان فالمراد بالاسلام
عمل الجوارح لوجوب معنى الاسلام فيه وهو الانقياد فالاول هذا

هذا الثالث ويل وما معنى الاقرار ولو سلم وجوده فليس بشيء مثله
ثبوته فظهر صدق كلام الخليلي وان دفع اعتراض الافاضل عنه فتأمل
الا ان يقال اراد من الاضافة البيانية كان المقصود منه بيان
المضاف وظاهر هذا شعران الاضافة البيانية لها معنيان مصطلحان
والشهور لغويان الغير المشهور ونظيره ذلك ان العلامة جعل
اضافة الله الى الحديث للبيان في قوله تعالى ومن يشترى لهو كذا
وهي الاضافة بمعنى من وقال المراد بالحديث المنكر وقال صاحب الكشف
وانما الخرج الى تقييد الحديث لانه لما اريد تمييز الله بموضعه من بعض
وجب ان يقيده بالحديث بالمنكر لانه الله هو القول انتهى وان قيد ذلك
يكون من اضافة العلم الى الخاص مع ان المتقبيان المضاف فيكون المضاف
اليه بمنزلة التمييز فتدبر بدون قوله بالاسلام فكان حذف الاسماء
اولا عند المحشي فانه اثبت الاسلام وادع عليه وادنا الله عليه
الى بن الجزاء ويمكن ان يراد بعقائد الاسلام عقايد اهل هذا
مشتركة لان عقايد الاسلام محتمل الحذف كما يحتمل ان يراد بالاسلام اهل
مثلا ان قلنا في تفسير قوله تعالى واسئل اهل القرية فيقول الامر ب
بل الامور وما الحذف فواضح وما الجواز فان اهل القرية يكون بيا
مما حصل المعنى على تقدير الجواز للمحل وهو ايضا فيسقط قوله من قال
الظن ان عبارة المحشي مخصوص بمجاز الحذف كما ان عبارة وجه الله
مخصوص بالمجاز للرسل فان اوله فهو مشترك بينهما فتأمل
ولا شك ان اللفظ مدغلا ضروريا ان القول بالحذف فرع عن تحقق
ما يقو مقام المضاف وهو لا يخفى قال الخليلي لما كان المضاف اليه
قائما مقام المضاف وهو لا يخفى معر يا عرابيه صح له ان يكون ذلك
امر بهذا بلا نقسف انتهى ونفسه فلا لانه على تقدير الحذف يكون الاسلام

على حقيقة فكيف يراد بالاسلام اهل الاسلام والحال على حقيقة
كالاشعة والله اعلم بالصواب سيما في المثال اصل سوى وسير
فسمي مثل مثل وزنا ونحوهم لا عند الجمهور خلافا لما في
الفاشي فانه حال عند وخبر لا محذور عند غير المختص نحو
قال القوم اسما زيدا اي لا مثل زيد في اولية القيا به موجود وعند
غير كلمة ما وينبغي ان يكون نكرة قال زائدة كانه قوله تعالى ايما
الاجلين قضيت قال او موصوف او نكرة غير موصوفة وعلى هذه كلمة
ما اما مرفوعة على انها الخبر عند المحلل لا خفض كما مر وما مجرورة على
انه مضى اليه والواقعي بعده بدل منه فالاحتمالات في كلمة ما اربعة
قال في معنى التخصيص وقد حذف ما بعد لاسما وينقل من معناه
الاصلي الى معنى مخصوصا فيكون منصوب المحل على انه مفعول مطلقا
قلت زيد شجاع واسما راكبا فهو في خصوص راكبا واكبا حال
مفعول الفعل المقدر اي واخصه بزيادة الشجاعة خصوص راكبا
وكذا في زيد شجاع لاسما وهو راكب ويجوز ان يجعل في المصدر
اللازم اي لخصاصا على ما في الرضوي وعجي الواد اكثر وعدم الجي كشرح
قال وقد حذف في اللفظ تحقيقا كانه قوله تعالى والله نفوسا في شوق
قبل استعمال اسما من غير كلمة لا يسهل نظيره في كلام العرب وقد
تخفف لبيان حذف اللفظ والثابتة على اختلاف وقد بقاء ايضا
اسماء مقالة اسما قال وعدة الخاة او لكون ما بعده ما يخرجها عما
قبلها من حيث اولوية بالحكم المتقدم ولا فليس منها حقيقة صرح
بـ الرضوي بشعرية لفظة عدة ودخول في بعض المواضع يؤيد ان ليس
من اداة الاستثناء حقيقة بل نزلت منزلة اداة ولكن قوله وتحقيقه
ان الاستثناء وقد يأتي عن ذلك تأمل فلا وتحقيقه انه اندفع به

ما قيل من انه ليس ما بعده من المستثنى لانه داخل من باب لا في فعل
هذا التحقيق يكون الاستثناء متصلا كما هو اصله واجب بوجه آخر
بان الاستثناء ليس من المخلوق بل مما افهمه الكلام السابق من المساواة
فيكون الاستثناء منقطعا على ما قيل في التحقيق اول منه تدبر قال الرفع
والفظة من التقديم على الخبر اولى من الجرو فيه نظرا لان الجرا في مسند
لفظة حذف صدر الجملة او صفة صرح به الرضوي على انه يقدح في اصله
لزوم املافة على ذات من يعقل وهم يا لونه وما قال المصنف في شرح التور
من انه يتم كل عند اكثر اللغة فرد بعض الافضل قال والنصب على
الاستثناء او على المعنى او على انه تمييز ان كان نكرة لان ما يتقدم به
التنوين والنصب قد تكلفوا فيه في ضعيف قال واسما اليوماء والواو
التي تدخل عليها في المواضع اعتراضية ذكره الرضوي وقيل جالية وقيل
عاطفة هذا ولما تعرض العلامة لبيان هذه الحكم اكثر استعمالها
والنصريات فيها واهل البيان ساء لنا التشبيه على بعض ما ترك
هذا والمعنى في يوم طيب لك كنت مع اولئك النساء الحسنات
ولكن مثل اليوم الذي كنت معهن في هذا الموضع يعني كان عيشك
في هذا الموضع اطيب من سائر الايام ويخاطب نفسه قال لا يساعده النصب
قال الشيخ الرضوي ليس نصب الاسم بعد اسما بقيل لكنه روي
امرئ القيس واسما يوما بداره بنصب يوما فتكلموا النصب وجوز
انتهى ولعل صاحب الصحيح لا يعتبر رواية النصب لضعفه
لعدم ثبوتها ولا يقتضي كلام العلامة الاثبات الرواية مطلقا
قبل عدم مساعده الكتابة لا يؤيد عدم جواز النصب كيف جوز
مولا عبد الرحمن الجامي في تعريف ابن الخليل الكلمة انصب في المقام
على ان صورة كتابة يكون كذا في جميع النعوت لانه مضاف

منع منه التنوين انتهى قال باعتبار دلالتها على المعاني المخصوصة
كما أنه قيد اللفاظ كذلك قيد النقوش فان النقوش دالة على اللفاظ
دالة وضعية بالذات وبالواسطة دالة على المعاني الايقان فعلى
هذا الاولى ان يقال باعتبار دلالتها ضمير التنبيه لان التنبيه اذا
كانت اجادها جميعا جاز الاقران فيها ارجاع ضمير التنبيه وارجاع
ضمير الجمع لكن الاولى هو الثاني على ما نقل بعض الافاضل عن صاحب
الكشف والحاصل ان النقوش المخصوصة من حيث انها دالة على
المعاني المخصوصة كتاب وكذلك اللفاظ والمعاني فان كل
واحد منهما يعتبر فيه قيد الحشية فليكن النقوش من حيث انها دالة
على المخصوصة ليستلزم العلم بالعلم بالمنطق والافجرو علم النقوش
لا يستلزم علم المعاني فضاء عن علم المنطق وكذا الحاد في البراق
ويظهر من فائدة هذا التقرير الحاشية فلا تغفل فحاشية المحملة
سبعة قال الخليل في معانيه العرفية سبعة لما تعارف
من اطلاق اسم الكتاب على المقروء والكتوب والمعلوم يقال قرأه وكذا
وعلم الكتاب وكتب الكتاب واطلاقه على ادراكات المعاني والملكة
الحاصلة من تكرار تلك الاصطلاحات الادراكات فليس من الخلق
العرفية حتى يكون معانيه المحملة عرفا اكثر من السبعة بل احتمال
على غير قراح فيما ذكرنا انتهى فالاصد والافاضل ليس مراد من
هو القدر في القول بالاحتمالات السبعة بل التحقيق والاشارة الى
المقصود هو الاحتمالات المتبعة اما يمكن ان يعتبر ولم يعتبر
انتهى وفي كلام الجيب والمعرض بحث واما في الاول فان الحاشية قال
هناك في ترجيح احتمال اللفاظ ايضا بحث انتهى ولفظه ايضا
ضريح في الرد على السيد السند قدس سره وكا واما كلام

المعرض فلان ان اراد ان الكتاب حقيقة عرفية في كل واحد من السبعة
فلا يتم ذلك كيف ويكون الكتاب مستقرا ومستقرا لفظيا وهو
خلا الاصل وان اراد ان الكتاب يطلق عن كل منها احتمالا للحقيقة
والجواز فالاطلاق على المعاني المفردة مسلم وعلى المركب سيما من النية
منوع ويمكن ان يكون مراد الاحتمالات القريبة بحسب اطلاق
الناس والعرف ان المراد من العمود ونقل من الحاشية حاشية
وهي ان قال قد سمعت من الاستاذ عبد الله البرزوي ان استأخذ هذه الحاشية
في العلامة لا اصله انتهى بمعنى ان كل تعلم او ليس عبارة الحاشية
هذه العمود هربنا باعتبار العلم بمعنى ان المنطق الذي هو عبارة عن
مجموع المسائل المخصوصة يعلم كل ما يعلم القسم الاول باحد معانيه
والعكس في القسم الاول بكل واحد من معانيه اخبر من المنطق والمنطق
اعم من قسميه الشمول العمومي بالشمول الظرفي فاستعمل اللفظ الموضوع
لثاني في الاول انتهى ظاهر هذه الحاشية يشمل جميع الاحتمالات
السبعة لان لفظ المعاني في الموضوعين جميع مضاف وهو يفيد الاستغناء
فيحمل المعنى الثالث بغيره لكن الحاشية استثنى المعنى الثالث بقوله غير
المعنى الثالث بقرينة قول العلامة وفي المعنى الثالث خاصة يكون او
بقوله بناء على اعادة التخصيص والاستثناء كما ينبغي وفي بعض نسخ
الحاشية المنقولة عن العلامة المعنى الثالث مستثنى عن المعاني
على ما نقل عن الحاشية وفيه نظر حاصله ان الملازمة في قوله
كل ما يعلم القسم الاول على اي معنى اخذت من الاحتمالات الستة
التي هي غير المعنى الثالث يعلم المنطق الذي هو مجموع المسائل المخصوصة
بحيث لا يشذ مسألة منها اصلا ومن المعلوم انها كلما لا تعلم
في القسم الاول في المنطوقات ايضا فكيف يصح ان يقال مثلا كل ما يعلم

القسم الاول هو الالفاظ المخصوصة من حيث انها دالة على المعاني وعلم
هذه الالفاظ على هذا الوجه يستلزم علم المعاني علم المنطق لان العلوم
من القسم الاول المعاني المركبة من معنى المقدمة والتخيلية ومن بعض
المسائل من المنطق لا من جميع مسائل المنطق وكذا الحال في النقوش الدالة
من حيث انها دالة على المعاني فلا يلزم من العلم بها العلم ببعض المسائل
وقس عليها سائر الاقسام والحاصل ان علم المعاني لا ينفك عن شيء
من المعاني المحتملة لا اعتبار الدلالة ولو جعل المنطق اسما للمفهوم وكما
صاق على ما علم في القسم الاول من مسائل المنطق وعلى غيرها صحت
الملازمة المذكورة في كل واحد من الاحتمالات السبعة فثبت
الشمول العمومي بحسب التحقيق للمنطق في كل من السبعة فيكون التوجيه
الاول مشتركاً بين الاحتمالات السبعة والتوجيه الاخر مخصوصاً
بالمعنى الثالث وقال العلامة وفي المعنى الثالث خاصية يكون ايضاً
لها ان اول فظهر المراد بقوله الا ان يقال ان لما كان القسم الاول
بالمعنى الثالث جزءاً للمنطق وقد عرفت ان معنى القسم الاول المركب من
مسائل المنطق وغيرها من المقدمة فلا يكون المركب المذكور جزءاً
من المنطق بالاعتبار ان المقصود بالذات من القسم الاول مسائل
المنطق في نفس الامر على ما سيجي الا ان الكلام في هذا الموضع مبني
على انه لا حول من هذا التفصيل بل يجعل معنى القسم الاول من غير
تفتيش جزء المنطق ولو كان جميع المسائل المذكورة في القسم الاول
لا يستلزم على القسم الاول علم المنطق فظهر ان عدم استلزام العلم
القسم الاول بالمنطق مبني على كون القسم الاول بالمعنى الثالث جزءاً من
القسم وظهر ان من قال ان قوله وكان القسم الاول بالمعنى الثالث
بشرط ان يكون القسم الاول بالمعنى الثالث جزءاً من المنطق مدحاً

في عدم كون العلم بالقسم الاول مبني من معانية مستلزماً للعلم
بالمنطق وليس كذلك بل منشأ ذلك ليس الا كون المنطق عبارة
عن مجموع المسائل المخصوصة سواء كان القسم الاول بالمعنى الثالث
جزءاً من المنطق بناء على كون المراد من القسم الاول المقصود بالذات
منه لا ما يشمل المقدمة او لم يكن جزءاً منه بناء على كون المراد منه
ما يشمل المقدمة والمقصود بالذات انتهى لم يتأسل وعدم كون علم
القسم الاول جزءاً من المنطق يتصور في وجهين الاول كونه مركباً من
مسائل المنطق ومن غيرها كما قال هذا القائل والثاني كونه عين علم
المنطق كما مر انفاً فقوله للحشي ولما كان اه احتراز عن الثاني بدليل ان
كون المركب جزءاً من المنطق لا يصح اعتراض مستقل بسبب الكلام ههنا
مبني على ما قال العلامة من القسم الاول بالمعنى الثالث جزءاً من المنطق من
غير تفتيش ثم يجي الايراد عليه ولو لم يخط ههنا كون القسم جزءاً للمنطق
باعتبار المقصود الاصل لما احتاج فيما يجي الى السؤال والجواب فتأمل
فلا يكون هناك عموم باعتبار التحقيق العلمي اصلاً سواء كان
القسم الاول بالمعنى الثالث او لغين من سائر المعاني اذ لا يلزم من العلم
بالنقوش والالفاظ منفردة ومجمعة العلم بالمنطق كذا قيل ما صرح به
انه لا علاقة مثلاً بين الالفاظ وبين المسائل ولو على تقدير انحصار
مسائل المنطق على ما ذكر في القسم الاول وهذا مبني على انه لا حول من الدلالة
الحشوية على انه مخالف للسياق لان عدم الاستلزام مبني على ان
كون المنطق المسائل المخصوصة والثاني كون ما ذكر في القسم الاول
بعض مسائل المخصوصة ولو جعل المنطق في جميع الاحتمالات المخصوصة
من القسم الاول بعض مسائل المخصوصة ولو جعل المنطق على المفهوم الكلي
ان دفع المبني هذا معنى قوله الا ان يقال ان كما مر غير مرة فلا تفصل وان

وان كان في بعضها عموم باعتبارها واخر ايضا يعني المعنى الثالث فانه
اذ حمل المنطق على المفهوم يكون المعنى الثالث جزئيا للمنطق كما كان
جزءا للمنطق الذي هو المسائل المخصوصة وبالجملة يكون التوجيه
في المعنى الثالث ثلاثة الاول المشترك بين الاحتمالات السبعة والثاني
كون المنطق كلياً عاماً والمعنى الثالث جزئياً خاصاً فيكون من قبل
كون الجزئي في الكلي والثالث كون الجزئي في الكل واذا فهم اليها التوجيه
الوجه للمعنى وكون الكل في الجزئي يكون التوجيه في المعنى الثالث اربعة
فلا تنقل وبالله التوفيق من كون الجزئي في الكل قبل فيه لان كونه من قبل
هذا القبيل اذ كان المعنى الثالث هو المعاني المخصوصة فقط من حيث انها
مدلات اللفاظ المخصوصة اذ لا شك انها مع هذه الخبثية ليست
جزءاً من المنطق حتى يصح ما ذكره انتهى والجواب عنه ظاهراً ان الجزء هو
المعروض المعاني مع المروض والمعروض هو وصف الدلالية شرط
لا ركن فتأمل او يجازي قبل التزديد بسبق على اختلاف العلماء في
ان ظرفية المعاني او الكل الجزئي حقيقة او مجازية فمنهم من قال
بحقيقةها فظرفية الكل الجزئي حقيقة عنده ومن قال بمجازيتها
قال الظرفية المذكورة مجازية والحق هو الثانية لان الظرف
لحقيقة المكان وما عداه بالمشابهة انتهى وقد مر البحث فيه بان
صدور اقسامه الى الوجود حقيقة والحق الى الوجود مجازاً فيقول
لان الظرف في المكان محل التزاع والاشبه ان يكون مجازاً بحسب
ان الكل والجزء والعلم والخاص واماها من الامور الاصطلاحية
لا يعرفها الافراد ولا يعرفها العرب العرباء فيعلم لا يبعد ان يكون حقيقة
عرفية واصطلاحية والله اعلم بالصواب ويؤيد هذا التوجيه
أي التوجيه المشترك بين الاحتمالات السبعة المبني على كون المنطق

اسماء كلياً ووجه الثانية هو الصديق لانه مبني على ان يكون المراد بالمنطق
هو المفهوم الكلي اما بحسب الوجوه وبحسب التحقيق كما بلايم المقابلة
واما عدم العلم على النقوش والالفاظ وغيرهما من المركبة فمرفود ولكن كلاً
تحقق تحقق العلم وليس العكس وهو فيه قيل ان في المعنى الثالث
فان المعاني الصرفية يعتمد على العلم والاسبابية بينهما انتهى والاولى ان
يقول فان العلم يعتمد على المعاني الصرفية المخصوصة مقيدة بكونها مدلات
الالفاظ المخصوصة والعلم مطلق فهو وان يكون محمولاً على سلب
باعتبارها في الجملة وهي في الموضوعين يجوز تعلقه للأفكار ويجوز
تعلقه للأجسام كالمقدمة اذ قال الكافي مبني على ان المقدسة
الخطية جزء القسم الاول كالمقدمة على ان قوله ما هو خارج عن الفن
اعم من المقدمة بحسب المفهوم وان كان مستحصراً فيه في نفس الامر كذا قال
الولي حسن جلبي في مثل هذا الموضوع على ان الفن نفس المسائل والنظر
هي البادئ خارجة ايضا تأمل من التوجيهين الاول ما ذكره العلامة
في المعنى الثالث في اصل الحاشية والثاني صديق الكلي على الجزئي واما
التوجيه المشترك فلا يرد عليه اذ التحقيق لا يمنع ان يكون معه الامر
الاخر كما لا يخفى المصداق يرد ويجوز ان يكون الكلام منبأ على
المسألة كما قالوا في الجزاء المعلوم تدبر والوجه ان يجعل
الظرفية اذ يعني على تقدير كون المنطق اسماً لمفهوم كلي صادق
على المسائل وازادة المقصود بالذات من القسم الاول بالمعنى الثالث
يكون من القسم الاول جزئيات المنطق فيكون المنطق جزء منه
ما قالوا من ان الكلي جزئي لان الشخص جزء اخر منه كذا قيل
فعلى هذا يكون المراد من المنطق المقصوم الكلي ومن القسم الاول
ما صدق عليه ذلك المفهوم وهو المسائل المذكورة في القسم

والاجابة اليه اذ لو اريد بالقسم الاول المركب من المسائل المذكورة و
من ستمى المقدمة لكان من قبيل كون ذلك الجزء كالانفج فيكون القسم
الاول على ظاهره ولفظ المنطق كذلك اذا التبا وسته هو ما صدق عليه
المفهوم لانفسه كما كان في سائر الاحتمالات فهذا اولى واجه ووجه
الوجهية على هذا على ان كون مفهوم المنطق جزءا من موضوع لم لا يجوز
ان يكون عرضيا لتلك المسائل لكونه معا وضا برجح ان الفتح حاصله
ان المقدمة ان كان بالفتح لا تكلف فيه اصلا لا لفظا ولا معنى بخلاف
العكس فانه فيه احد الكلمتين اما اللفظي فان لفظه قدام سائر المعنى
المقدمة واما المعنوي فان المقدمة المتعدية تتعدى الموضوع وهو ما
نفسه والتباير الاعتباري كان ولا نسأله ويجازي واما من يعرفها
فان المقدمة تقدم من يعرفها على من لا يعرفها في الرتبة والشرق
وفيه انه لا يجري القياس في اللغة على ان حكم عليه صاحب الكشاف
بالتكلف هو ما كان مشتقا من قدم بمعنى تقدم اذ قال عصم الدين
المقدمة صفة من قدم بمعنى تقدم عند الجمهور ولذا حكم بان الفتح
فيها خلق وذكر الورع حسن جلبي في حاشية المطول في المقدمة
ثلاثة احتمالات الاول كون مقدمة الكتاب مستقارا من مقدمة
الجيش والثاني كونها منقولة اسما والثالث ان يكون كل منهما منقولا
من كلمة قدم وظاهر كلام صاحب الكشاف في الفائق مشعر بالاول
حيث قال المقدمة للجماعة التي تقدم الجيش من قدم بمعنى تقدم
وقد استتير الاول كل شيء ففيل مقدمة الكتاب في فتح الدال
خلف انتهى فظهر ان الحكم بالتكلف في المقدمة اللازمة ثم قال
المعجم حسن جلبي قد يجعل المقدمة من قدم المقدمة انتهى
وقال عصم الدين ومنهم من يجوز جعلها من قدم مستديا ثم

قال في الحاشية ويؤيد ما نقل عن فقلب ان قد يقع الدال
على ما في القاموس انتهى فظهر ما ذكرنا ان العلامة ذكر المشهور وهو
الكسر وغير المشهور وهو الفتح ولو كان المقصود بيان وجه الفتح
كان الاول تقديم استعمال الفتح على الكسر ما نص عليه بعض المحققين
بانه جعل في المطول معرفة الحد والغاية والموضوع والانفج ان
المعرفة ههنا مطلق الادراك اعم من التصور والتصديق فان المعرفة
بالحد هو تصور العلم بالتعريف الجامع المانع فظهر ان ليس على
ظاهره والمعرفة المضافة اليها هو التصديق بالفائدة المرتبة
نفس الامر على ذلك العلم والتصديق بموضوعية الموضوع فالاصح
في المطول يقال مقدمة لما يتوقف عليه مسائله كمعرفة الحد اعم
وجعل اصحاب الحواشي مقدمة العلم عبارة عن المدركات والعلاقات
ومقدمة الكتاب عبارة على الاقاضي الدالة على تلك المعاني
والحاشي جعل لفظ ما عبارة عن الادراك وجعل المضاعف مخدوما
في التعريف بقربة التمثيل لان الشروع يتوقف ابتداء على الادراك
بمجال العلامة فانه يبقى التوقف على ظاهره وجعل كلمة ما عبارة
عن المعاني فيكون عبارة عن نفس الحد والغاية والموضوع لكن على طريق
المسامحة والمواد الادراك المتعلق بتلك المعاني في التمثيل ناظر
الى المقصود الاصيل فكانت اشبه هذا الى ما استشهد به القوم
من اطلاق مقدمة العلم على المعاني مسامحة فانه قلت نفس
المسائل لا يتوقف على تلك المعاني بل يتوقف على اطراف القضايا باس
الموضوع والجمول والنسبة قلت المراد من توقف المسائل هو
التوقف شروعا كما صرح به في المختصر فيصح ان المسائل كانت
حيث شروعا تتوقف على تلك المعاني كما يقال الدعوى تتوقف

على الاولة انه من غير ادراك وانما حصل ان اطلاق مقدمة
العلم على المعاني او على ادراكها محتمل وكلا الاطلاقين واقع في كلام
القوم والعلامة حمل الاطلاق على الاول على المسامحة وحمل التعريف
على ظاهره ولم يجعل على حذف المضاعف مع ظهوره ولذا قيل المجمع على
المطول حكم بالمسامحة تدبر ثم نفع لوقف الشروع في العلم
او حاصله ان الصراحت التوقف في المطول حيث جعل مقدمة
العلم وهو عين القول بالتوقف ونفي في الشرح بينهما تناقض
هذا يحصل اعتراض السيد عند المحشى وانما عند العلامة انه جعل
ما حكم بانه مقدمة العلم المطول مقدمة الكتاب ولا يصح
لان المقدس من امر متباينان لان غرض المص من اثبات المقدس
التخلص من التكلف وح يقع فيها هرب عنه والاول ظاهر والثاني
غيره هربا لكن عدم التخلص عن التكلف خلاصة الاعتراض
في بعض حواشي المطول في توجيه قوله السيد في اثبات عند الامم
الكتاب فقط وبحاج في توجيه قولهم المقدمة في حد العلم
ونمايته وموضوعه الى تكلف لان هذه الامور عين مقدمة
الكتاب كما احتج اليه من اثبت مقدمة العلم على ما بينه انه في
والفرق الذي ذكره العلامة يدفع الامر الى المحشى انما حصل
البراد على ذلك لانه لا يكون البراد قويا مستقلا بالمعنى وانما على ما ذكره
فهو يستلزم باللفظ هذا لا يخفى عليك ان جعل المأمور مقدمة العلم
يستلزم التوقف وجعلها مقدمة الكتاب يستلزم نفي التوقف
على ما يدل عليه مفهومها المقدمتين في قوله ما ذكره العلامة ما
ذكره المحشى خلاصة ايراد السيد السند قدس سره فيكون
قوله قدس سره ونفي التوقف من قبيل عطفا الا انه على اللزوم وفي

وفي عبارة السيد السند بالواو الماطفة والى المحشى بكلمة ثم كونها
ظاهرا في مراده لان الفرق الذي ذكر العلامة لا بد فيه المناقاة
بين اثبات التوقف وبين النفي تأمل في مقام التحقيق ونسب كلا
القوم اشارة الى ما قالوا في حواشي المطول من انه جعل الامور المذكورة
مقدمة العلم بناء على مذهب القوم وجعلها في شرح الرسالة مقدمة
الكتاب بناء على ما اختار من عدم التوقف انتهى فيجب
الى التكلف ههنا امور اندفع التكلف على تقدير المقدمة والتكلف
على تقدير تحقق مقدمة العلم فقط والتكلف على تقدير ثبوت مقدمة
الكتاب فقط اما لاندفاع فقط لان بيان طريق الالتقاط مغايرة
اما الثاني فلازمه يمكن ان المجمع من حيث هو المجمع في كل واحد من الجزية
خلفية بجازية او حقيعية كما مر ايراد المقدمة الاولى ووضوح النقطة
في هذا او يقال كلمة في قولهم كذا ان هذا الامور تجريدية منها هذه الا
واما الثالث فان كان مقدمة الكتاب عبارة عن الامور المذكورة فنقول
المجمع في كل واحد منهما كما مر وان كانت عبارة عن الالتقاط فنقول هذا
المقدمة بمعنى الالتقاط المخصوصة في بيان المعاني تدبر يجوز ان يكون
المراد به من مدلولات هذه الامور لا يقال الحذف والافضل فهو غير
متبادر ويجوز ان يكون المراد نفسه فلا بد من هذا الاحتمال من شاهد
لانا نقول هذا الخروج عن اصل قانون المناظرة فان الوجه ما نفع و
الاحتمال يكون في المناقاة وجوبه ان المراد بكونها آه والى نفي
التصديق لفائدة العلم المرتبة المفيدة لها في نفس الامر يستلزم
التصديق لفائدة استلزام الخاص للمعنى وكذلك التصديق
فانه يستلزم التصور بوجه ما واما التصديق فلا يستلزم شيئا
وهو لا يضر لان المقصود هو اللزوم للمجمع من حيث هو مجموع فان

فان قلت هذا خلاف الظاهر المتبادر والتعريف بجسمه عليه قلت يجوز
للمانع المدلول عنه فتمامه في ههنا شيء وهو ان ارادة اللزوم مبنى على ان
المراد بالوجوب هو الوجوب العقلي مع انهم قالوا المراد الوجوب الاستحسان
ومنهم العلامة ومحمد المحققين ومولا نادر فانهم قالوا في حواشي
شرح الشمسية بان الوجوب هو الوجوب الاستحسان فالوجه انه
في الطول اثبت الاستحسان وفي العقل في شرح الشمسية تدبر واعلم
ان توقف الشروع على التصديق بفائدة ما مذهب الحكماء واسا
عندنا في كفي الارادة في الترجيح لان الفاعل ترجيح احد المتساويين
بلا مرجح ولما بطل الترجيح احد المتساويين او ترجيح الموجود فيطو والاشد
باب الصانع والله اعلم بالصواب العقل في الاصطلاح لان الحكماء
قالوا في تعريف الجوهر ان كان متعلقا بالجسم فعلق التدينير والتصر
والتحريك فتصرف لا عقل وكذلك عبروا عنها في اثبات تجرد
وكيفية تعلقها بالبدن واثبات وجودها عند الجسم والحكماء
واختلفوا فيها النوعا عند الامام بالنفس الناطقة والقوة العاقلة
ولكن الكلام في وجوب مزايا اصطلاح الحكماء لكون المنطوق
مقدمة الحكمة وكون هذا التعريف لهم وهو ممنوع لم لا يجوز ان
يراد اصطلاح المتكلمين بقربته ان المنطوق مقدمة الكلام في هذا
الحكاية على ان لو تقرر لنا من ذلك لم يجوز الاشتراك اللفظي كيف وقد
قال المصنف في شرح الشمسية فسر الحكماء والعلماء بعضهم في صورة الشيء
في المقابلة والعقل هو مجرد عن المادة في ذاته مقارنه لها في فعله
وهو نفس الناطقة التي ينسب اليها فاحد بقوله انا انتهى والفظ المتبادر
منه ان العقل يعطى على النفس الناطقة كما يطلق على مقابلهما ولحقا
التجوز بمبدأ في التعريف وسبب من العلامة اطلاق العقل

على النفس الناطقة في تفسير العقل الصرف وقيد الاصطلاح بالمشهور
لا يخفى من الاشارة الى هذا والظاهر ان المراد عند المدرك بدليل قوله عند
المدرك والانه اوضح التعريف بقوله وهو مطلق الصورة الى غيره ومع
وضوح القرينة لا نسلم اصل البعيد فضلا عن الزيادة فتأمل
فلا يشمل التعريفان علم الانسان وعلم الوجوب فيقال انفاض
العلم القرين في شرحه للتجريد قال بعضهم علم الوجوب بالاشياء
انما هو بصورته هو صورها في مجرد اخر فليشمل التعريفان علم
الوجوب فكان المحشى لم يتوخى لقوله هذا القول البعض لعدم شمول
اولاه لم يعتد بها القلة القائلين انتهى البعض المذكور الثاني المحقق
للاشارة والمراد بالمجرد الاخر هو العقل الاول وفي العذر المذكور في
لان الناقض مستند والموجه مانع بكيفية ادنى حتمال والشيوع
ليس بلان موقلة الفاعل لا يضر وقوله واحد يكون سند اذا كان ذلك
ولما ريد من العقل اما على طريق الحقيقة واما على طريق الجواز
والظن هو الاول ولذا قال في الجواز على مطلق المدرك بعيد جدا ولا يستعمل
الجواز البليغ في التعريف فتأمل بعيد جدا وجه البعدان الظاهر
بجواز اوله في حقيقة فهو خلاف المتبادر كما اختار بعض المحققين
بمعنى شراح المعالي لكان اظهر بعد عن السامحة لان الذات
المجردة بشمل الوجوب الممكن بلا تكلف فيشمل التعريف لعلم الوجوب
والعقل والتفسير في ان التعريف لا يصدق في علم الوجوب والعقل
على شيء من علمه تعالى في علم العقل لا يقبل ان علم ما فيه لا عندهما فلا يصدق
من السامحة ايضا على ان قيد الذات مستند ريث انتهى فيه انه
انما يتم اذا لم يكن لفظ عند علم من ان يكون العلم في نفس الذات وفي الله
وهو ممنوع قال صاحب المواقف في تعريف العلم بصورته الشيء

في العقل وقال السيد السند انه عندنا ولا ادراك الجبري
 على ان النقيض بعلم الانسان بالكلية والمجردات وان قد علم التعريف
 لهذا ليس على ما ينبغي كون الذات مستند كما يمنع ايضا لان المجردة مشتق
 يقتضي موضوعا او قبل عند المجردة لتوهم الاختصاص بالممكن لانه قسم
 الممكن في الشاي وحمل الذات المجردة منه على النفس وهم فاسد لانه
 لا قرينة تخصه كقولهم تأمل قال العلامة لانه من مقولة الكيف
 واستدل السيد السند قدس سره حاشية المطالع والتجريد على
 المسألة بان من عرف به قال بان من مقولة الكيف لكن قدم ذكر المحقق
 تنبيهها على انه مع كونه صفة حقيقية مستلزما لضافته الى المحل بالحق
 له كايستلزم لضافته الى متعلقه انتهى فان قلت كالم
 المعنى شرح المقاصد ان حصول الصورة في العقل ايضا صفة لها
 انتهى قلت نعم لكنه صفة اعتبارية يحصل بسبب متعلقه الذي هو
 هو الصورة فهو من باب صفة الشيء بحال متعلقه نحو مرتبة
 حسن بخلاف العلم فانه وصف للعالم وحال قائم به لا متعلقه وهو
 ويمكن ان يقال ان مراد العلامة انه من مقولة الكيف عند من عرف
 بهذا بقرينة التوضيح التي يقتضي عموم العلم لنفسه والوجب ونفس
 النفس وكل مقالة من المقولات النفس فتأمل وهو مستحاذ
 بالمتعلق ولا يثبت بدليل غيره فاذ لك اقتصر عليه وبعضهم
 الى انه صفة حقيقية اذ وهم جماعة من الاشاعرة وهم الذين عرفوا بان
 صفة توجب تميز الاجمال النقيض وهو التعريف المختار عند
 عقيد الدين ومن تبعه وفي الشيء بنفسه التباين الاعتباري
 كاف وما علم المتلقي فهو وادراك المتعلق لا يتصور الا بين امرين تدبر
 اخذوا فان شيا كذا قال السيد السند حاشية

المطالع وقال في حاشية التجريد قال الفارابي في تعليقه المذموم بالحقيقة
 وهي نفس الصورة المستفيدة في ذهنك ولما الشيء الذي هذه وهو
 فهو معلوم بالعرض للمعلوم هو العلم والاستسلسل الى ما لا نهاية ثم قال
 قدس سره وهذه عبارة اي عبارة الفارابي فيها اشار الى ان الصور لما
 حصلت انكشفت بنفسها وصارت معلومة بذاتها لا بعلم اخر زائد
 عليها وصورة مستقلة عنها والاستسلسل العلوم الى ما لا نهاية الى اخذ
 تقف عنده ويتوسط هذه بتكشف الامور خارجي فالعلم والمعلوم الاول
 متحدان ذاتا وان اختلفا اعتبارا انتهى كلامه قدس سره وهذا
 ابن علي ايضا على ما صرح به العلامة في طبقات المطالع فذهب
 بعضهم الى ان العلم هو الاول وهم المحققون على ما قاله السيد السند
 في حاشية شرح التجريد ولذا قال المحقق والاصح هو الاول من
 مقولة الاضافة والاضافة تطلق على ما يكون مفهوما معقولا بالفتا
 الى الغير وهي النسبة مطلقا التي انقسمت الى الاقسام السبعة
 وتطلق على مقولة من المقولات العشرة وهي النسبة المتكثرة كالنوة
 والبنوة والمراد هو الاول على ما صرح به السيد الشريف في حاشية
 التجريد ومن المعلوم ان العلم ليس بشيء من المقولات الستة
 ايضا عند من يقول يكون اضافة والمقصود انه ليس من قبيل الكيف
 والانفعال وقد يقال ان من قال يكون العلم من مقولة الاضافة
 لم يفرق بين العالمية والعلم فيكالات العالمية مضافات للمعوية
 تحققات ذلك العلم مضافات لها وانت تعلم ان ذلك انما
 يفيد لو كان كل من قال يكون العلم من مقولة الاضافة فاعلم
 الفرق المذكور مع ان القائل من يقول بان العلم من مقولة الاضافة
 ليس الانفاة الاحوال وانما من قال منهم بالاحوال فقد حكموا

واذا كان العلم هو الاول

بمنايرة العلم للعالمية وقد يقال ان حصر مطلق السببية في المقولات
السبع انما هو على رأي الحكماء لا على رأي المتكلمين القائلين بكون
العلم من مقولة الاضافة على ان المحصورة تلك المقولات انما هو الجند
العالي للنسبة لا مطلق النسبة على ما قال بعض المحققين في معاني
المطالع ويمكن ان يقال لما كان العلم مستلزما للاضافة التي هي
من المقولات السبعة وهو كون العالم عالما به وكون المعلوم معلوما به سمي
اضافة على السامحة قياسا على ما قال العلامة في الكيف تدبر
فلم يقل به احد منهم قبل ان تعريف العلم ومرادف بالحصول المذكور مخرج
عن النظر ومخرج الى الكيف بنه عليه اصح الشروح والحواشي قال
الامام الحق عندنا ان الادراك ليس عبارة عن حصول تلك الصورة
بل عن حالة نسبية اضافية اما بين القوة العاقلة وبين ماهية
الصورة الموجودة في العقل وبينها وبين امر المتقرب في الخارج فيلان
ان الحصول بالنسبة المصدرة ليس الا لاضافة الخصوصية بين العالم
والصورة اشار اليه العلامة بقوله لا حصولها اذ انتهى وبذلك
قول صاحب المحاكمات بانه لا يشك انا اذ اذكرنا شيئا يتميز ذلك
الشيء عند العقل ويظهر فليس معنى ادراك الشيء الا ظهوره وتميزه
عند العقل ثم لما اثبت ان ذلك الشيء المتميز موجود ولا معنى
للصورة الا الموجود في العقل تبين من ذلك جزمنا ان الادراك
ظهور الصورة وحصولها عند العقل وهذا مرجع الى الاحتياج
الى زيادة نظر انتهى وبهذا النقل ظهر مبنى كلام القولين وظهر
ايضا ان المحشي لم يصب في قوله لم يقل به احد ولكن بقي المناقشة
في كلام صاحب المحاكمات بان العلم صفة العالم بالانتماء وبجمله
والحصول ليس صفة للعالم وبجمله بل هو صفة الصورة فان قلت

حصول الصورة في العقل العالم كان فهم للنسبة من اللفظ صفة اللفظ و
وان لم يكن الفهم مطلقا صفة عند المصنوع كما مر قلت قد مر ايضا
انه لا يخرج من السامحة تأمل وقبل ان قل ان كان الحصول امر اخر غير
الامر الثلاثة فلا يصح قوله والحاصل منه امور ثلاثة بل يكون
اربعة وان كان واحدا منها وهو اللفظ فان الضمير في كلام العلامة
انه اضافة بخصوصية بين العالم والمعلوم حيث قال الحصولها
اذ لم يصح قوله فلم يقل به احد انتهى ويمكن الجواب باحتياط والشق
الاول بان يقال الضمير في قوله معه راجع الى الحصول الى العلم هذا متفق
من كلام السيد السند في حاشيته حيث قال اشار المصنفات
الخلاف في العلم شيئا من ان العلم ليس بما حصل قيل ان نسبة الصورة في
في الصورة في الذهن وحاصل منه والحاصل شيان الصورة الرسمية
واقفال النفس عنها بالقبول ومن قال انه من مقولة الاضافة يقول
ايضا في حالة الارتسام يحصل اضافة بخصوصية بين العالم والمعلوم
لم تكن حاصلة قبله فهي العلم انتهى ولا يخفى ان لفظ الارتسام في كلام
السيد السند وزان الحصول في كلامهم فبئس اسل كما هو مذهب
القائلين بالشيخ والمثال وهم يزعمون ان الصورة العقلية مثل
واشباح الامور المعلومة بها ومخالفة لها في الماهية وعلى قولهم
لا يكون للاشباح وجود هو بحسب الحقيقة بل بحسب المجاز
والثاني بل كما يقال مثلا الامور موجودة في الذهن وبذلك انه
يوجد فيه شيخه نسبة مخصوصة الى ماهية النار بسببها
كان ذلك الشيخ علما بالنار لا بغيرها من الماهيات ولا يكون
الكلمة عارضة للصورة العلمية حقيقة لان تلك النور والاشباح
ليست محمولة على افراد المعلومات بل تلك الصور بل المحمول عليها ماهية

المعلومة بها وهذا التوضيح نافع في بحث الكل عند المحققين الثمانيين بأن
في العقل نفس الاشباع وهو يدعون ان تلك الصورة مساوية في
لما هي للاصور المعلومة بها بل الصورة هي ما هيئات المعلومات
من حيث انها ما صلة في النفس فيكون العلم والمعلوم متحدان بالذات
مختلفين باعتبار فان الصورة قيامها بالقوة العاقلة علم باعتبارها
في نفسها من حيث هي امر معلوم وعلى قول هؤلاء لا يكون الكلية
عامة للصورة العقلية حقيقة لانها ما هيئات المعلومات المحمودة على
على افرادها من اجل ان صور الاشباع كما انها ما صلة في الخارج كذلك
ما صلة في النفس شملت النفس المستعدة لقبول صور الاشياء بالربط
المستعدة لذلك وسميت عقلا هيولانيا ولهذا ايضا وقع في ذلك
البحث ويرد عليهم اشكال في علم الشيء بذاته وبصفات ذاته اذ يلزم ان
يحمل ذاته صورة مساوية لذاته وصفاته وذلك اجتماع المثليين واجب
بان السجل اجتماع المعنيين الثمانيين وهما ليس كذلك لان
النفس وصفاته عينية وصورتها ذهنية وبان السجل حلولها
في امر ثالث لا حلول احدها في الاخر وبان علم النفس بذاته وصفاته
علم حضوري لا حصولي لا يقال لا يتصور الحضور الا بين امرين يكون
نسبة لانه نقول التقدير الاعتباري كافي على ان المراد به عدم الغيبوبة
فما ملوك التوفيق فالتوجيه المذكور من ظهور فيه قال
المصور الشرواني وقد نقل عنه قدس سره في كونه منقول لان الصورة
توصف بالمطابقة كالعلم والانفعال لا توصف بها وكذا الاضافة
اختص قد يقال معنى المطابقة في العلم ليس هو المطابقة التي بين الصور
الحسوسة ولا يلزم ان يكون على نحوها بحيث لا يكون في الانفعال
والاضافة اذ معنى المطابقة العلم ان المعلوم الذي انكشف على النفس

هو في الواقع كذلك لان الحال الذم في الواقع بخلاف حاله الذي ظهر على النفس
والاظهار في ان المطابقة بهذا يصح ان يوصف بها الانفعال والاضافة
لو كان العلم احدها ولا يخفى عليك ان ما ذكر ليس معنى المطابقة بل
ذلك فهي بذلك المعنى لا يوصف صفة للانفعال والاضافة وقد ينكشف
في كونها صفة لاحدها بان معنى مطابقة العلم الذي هو الانفعال
والاضافة ان يكون معلومة بتلك المثابة واعلم ان قوله قدس سره في الحاشية
المنقولة لان الصورة توصف بالمطابقة والعلم يوصف بها وسنبين
ان ذلك الشكل الثاني وشرطنا جهة اختلاف المقدمتين بالاجاب
والسلب مع ان كل واحدة من المقدمتين موجبة في ذلك القيلس واما
يجاب ان ذلك استدلال تمسكي كما يظهر من قوله كالعلم ودفعه فربما في
الثقات وربما يقال ان هذا الدليل المذكور على ان احدهما مقدميته
قوله لان الصورة توصف بالمطابقة كالعلم والاخرى قوله والانفعال
لا يوصف بها وانك فانه على هيئة الشكل الثاني مع رعاية شرط الذي
هو اختلاف مقدمتيه بالاجاب والسلب وكذا الكلام في قوله وكذلك
الاضافة على ان ذلك الدليل في قوة الدليلين احدهما ان الصورة توصف
بالمطابقة والعلم يوصف بها وثانيها ان العلم يوصف بها والانفعال
لا يوصف بها على ما يفهم من تقرير تلك الشبهة وقد بينا قسرا بان
لا يتم التقرير لانه لا يلزم كون التقريب الصورة موصوف بها كالعلم
وحيث كون الانفعال غير موصوف بها الاكون الصورة مغايرة للانفعال
والله كون العلم عين الصورة وهو لا يلزم مجاوز ان يكون الصورة
والعلم امرين متباينين متشاركين في الوصف كالانسان والفرس
فانها مع بينهما مشتركات في كثير من الأحوال وبالحال لا يلزم من
اتحاد المحل اتحاد الموضوع وروى بان الدليل المذكور مبني على انه ليس

هناك الا الصورة والانفعال والاضافة وان العلم ليس الا احدهما وان
كان الصورة موصوفة بالمطابقة كالعلم دون الانفعال والاضافة
علم الصورة عين العلم بل العلم عينهما فتأمل بل الحق ان العلم من الامور
يزرق بان ابراد الاول ليس العلم مطلقا من مقولة كيف بل ينبع العلم
على معنى ان العلم اذا كانت من مقولة كان العلم من تلك المقولة وان
لم يكن من مقولة اصلا لم يكن من مقولة اصلا بان يكون المعلوم
معدوما في الخارج وهذا الكاركون كوالعلم موجودا في الخارج فضلا
عن ان يكون من المقولات والموجودات الذهنية عطف نفسا
ومع الاتحاد الموجود الذهني اذا جرد الوجود الذهني وما سعة من
المواضع الذهنية تبقى نفس الماهية كذلك الموجود الخارجي لا جرد
عن الوجود الخارجي وما سعة من المواضع الخارجية لم يبق الماهية
فيكون الموجودات ذهنا وخارجا متحدتين ماهية والماهية اذا
اعتبرت مع الوجود الذهني ولو اذمه يكون علم اذا اعتبرت من
حيث هو هي ومع الوجود الخارجي ولو اذمه يكون نفس المعلوم
اما اذا اعتبرت مع الوجود ولو اذمه يكونان متباينين فيصدق
على الماهية الموجودة في الذهن الجوهر لكن باعتبار الوجود الخارجي
لانه ماهية اذا وجدت في الخارج وجدت في موضوع واما
باعتبار الوجود الذهني فليست من الموجودات الخارجية فضلا
عن ان يكون من المقولة فلا يلزم ان يكون الشيء الواحد عرضا
وجوهر معا وعلى هذا يكون القول كيف على سبيل المستحتم
على ما ذكر العلامة في الحواشي الجديدة للتجريد والمطالعة في البناء
على ان له دلائل دالة على ان كلامهم لو حمل على الحقيقة كان قاسدا
على ما صرح المحقق مرزا جان في حاشية حكمة العين وما قال

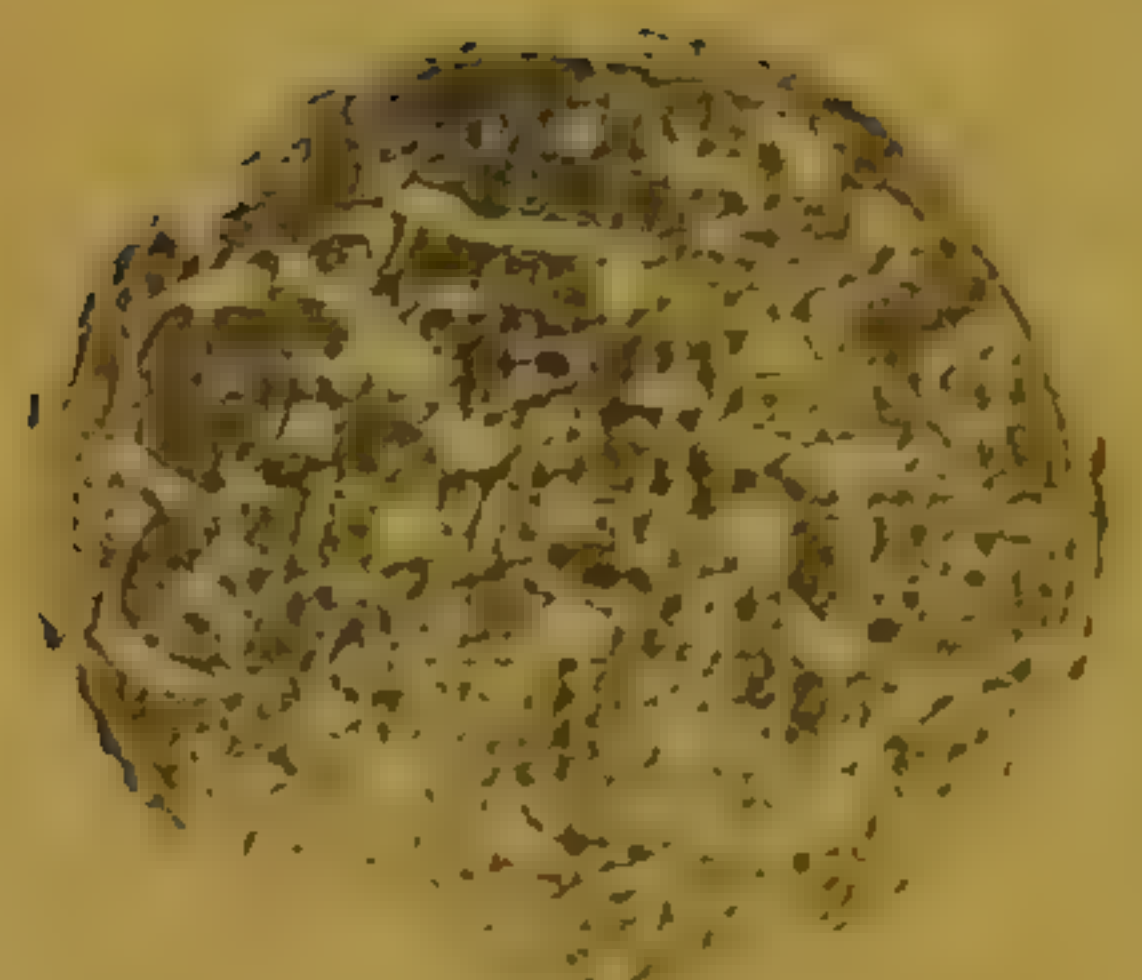
الحشي

الحشي على سبيل التشبيه فهو غير مسامحة لكن في الكلام في ان اي
التوجيهين اولي فتأمل والتزم القاضل الشيرازي صدر المحققين
كون الماهية باعتبار الوجودين جوهر وعرضا وقال بتبدل الماهية
باعتبار الوجود وعرضا وحيل العرض لهم من الوجود الخارجي والذهني
على ما في حاشية المطالع وانما الحال كون الشيء الواحد جوهر وعرضا
في الوجود المعين وبالحالة الماهية في كل موطن يأخذ حكا وهذا ليس
في قلب المحققين كما فهم صدر الافاضل فان قلب المحققين ليس الا
في الوجوب والممكن والمنع على ما في التلويح ونقل الحق مرزا جان
في حاشية حكمة العين عن القاضي زاده الكوهروي ان القول
يكون العلم موجوبا خارجيا وجبا اكثر من ان يخصى الى العلم كيفية
من الكيفيات النفسانية من الشبهة فيكون موجودا بالوجود
الاصلي فيكون الشيء الواحد جوهر وعرضا في الوجود البيني فان
قلت هذا بطل بالاتفاق كيف لا يلزم شريك الباري موجودا بالوجود
الاصلي لان عمله موجودا خارجي قلت استحالة كون شريك الباري عن
سعة تعلق موجودا في الخارج بلا واسطة علم عالم وذهن ذاهن مسلم
واما باعتبار الواسطة فمنوع ويدل على كون العلم موجودا بالوجود البيني
كلام الامام رحمه الله تعالى في المباحث الشرقية وهذا اقرب الى القول
هذا ونفيض المحققين قد شنع على الحشي بان ما ذهب اليه تطويل
لا طائل تحته لان القول يكون العلم كيف انما هو على مذهب اصحابنا
الشينج والمناو وهذا منه انما نشأ من قلة التأمل والتبني كيف
وتخبر في هذه المسئلة عقولا الفخول ومنهم العلامة حيث ذهب
لان قولهم يكون العلم كيف انما هو على سبيل المسامحة كما مر ولعل يكون
كلامهم فيكون العلم كيف مطلقا سواء كان على مذهب المحققين

او على انه هب صبح الشيخ لما وقع منهم هذا الاضطراب على ان
 ما زعم كون العلم كيف انما يتم ان كان العرض اعم من الوجود الخارجي
 والذهني وكان من الوجود الخارجي وكلا المقدمتين في محل النفي عند
 المحقق فالسيد السند في حاشية شرح التجريد ان الجوهر هو
 العرض في المشهور من انقسام الممكن مقبوسا الى الوجود الخارجي فلا
 فلا يطلقالان على ممتنع الوجود اللهم ان الكافي فيهما على تقدير الوجود
 الخارجي وسند مع المقدمة الاولى مذكورة الحاشية وعلى ان
 العلامة قد حمل قولهم يكون العلم كيف على المسامحة قد وضحه به المحقق
 مرزا حبان والحمل على التشبيه قريب من الحمل على المسامحة فالاعتراض اذا
 وردا فما يرد على العلامة لا على المحقق فتأمل في هذا المقام فانه من فروع
 الاقدام الاقرب وانما اطنبنا الكلام وبعض الاطناب ليفهم المراد من
 اراد التفصيل فليرجع الى حواشي التجريد الا ان يقال ان القول
 يكون الصورة العقلية اه لا يقال اذا كان العلم عين المعلوم يكون العلم
 عين المعلوم حين كان المعلوم كيف فكيف يتصور التشبيه اللهم الا ان
 يخص التشبيه بما عدا كيف لانا نقول التشبيه بصرح ان كان العلم متصورا
 ذهنا والوجود الذهني ليس بمعرض لان قسم الوجود الخارجي كما مر فالحق
 الى الاستثناء الا ان يقال ان قوله الا ان يقال متعلق بما قبل الترتيب
 ايضا فتأمل محل تأمل فتأمل وجه التأمل ان النزاع لا وجه
 له الا ان يكون على طريق الفرض والتقدير فيكون لو كان العلم موجودا
 خارجيا كان كيف او اضاف او انفعالا او غيرها لكنه تكلف
 بعيد لان الفرض من كلام المتنازعين النزاع مع قطع النظر عن الفرض
 والتقدير وفيه ان المسامحة مشتركة قبل ان المسامحة
 المذكورة متفيدة بقوله من حيث ان العلم هو نفس الصورة

فيكون

فيكون العطف على قر المسامحة وبالحالة تكون بعضا من المسامحة
 مسطوقا على بعضها انتهى ملخصا ولا يخفى ما فيه من النقص قد
 الخلق الى ما هو اصله انه عند عن الترتيب المشهور وما فيه من المسامحة
 ومن الفاضل الاول نشأ من اضافة الصورة والثاني نشأ من
 كلمة في وانما يكونان مسامحة من لوازمهما ما هو خلاف الظاهر المتبادر
 وليس كذلك انتهى وفيه بحث ان دفعهما مذكورة اطراف التسمية
 فان قلت كون المراد مجصول الصورة هو الصورة الحاصلة ظاهرا
 بدليل ان مدعى العلم بذلك التعريف قائم بان العلم من مقولة كيف
 بخلاف الفاضل من الآخرين فانه لا قرينة هناك سوى قسم التعريف
 وهو ضيق ولذلك لم يعتبر العلامة قلت كون الجمل للركب سما
 للعلم والاختلاف في انقسام صور التجزئيا المادية في النفس وفي القوى
 والالات شايان مشهوران فتأمل ويمكن ان يتكلف بان لفظ
 قد يطلق ويراد به بيان الاملاق والثاني التقييد والثالث التقليل
 وهو المناسب ههنا فيكون قوله من حيث ان العلم في قوله قولنا ان
 ان والركاة ممنوعة فتدبر فلا يخفى عن ركاكة ما قاله في الحاشية
 المحجب اللفظ وهو عدم بلاية اللام من وان جاز للتقليل
 ايضا انتهى وكذا الكلام في قوله ولا يخفى ان المتبادر من لفظ في هو
 الظرفية ويجوز حملها على معنى عند على ما صرح به الشارح المحقق
 للشمسية وعلى معنى اللام ايضا كما هو المناسب لكلام المحقق حيث
 اذ على السامحة في لفظة عند تدبر وايضا يروى عليه ان
 كلمة عند لا يفيد كابر اذ اشتراك السامحة برون كلمة عند الخرج
 الى السامحة من كلمة في فلفظ في العقل اولى من لفظة عند العقل
 فلا وجه للعدل اصله بل هو خطأ وفيه بحث لان اصل الاعتبا



الى المسامحة ممنوع لان استعمال كلمة عند في المنع اهم شائع عند
اهل العرف كما قوله تعالى والله عنده علم الساعة كذا قالوا كما قيل
انما العلم عند الله قال المحققون قال شايخ المحقق المشهور وعند
الحكام ان صاحب الادراكات الكلية هو النفس وما حب الادراكات
الجزئية القوية البدنية وعند الاما ان النفس مدركة فذهب
جماعة الى الاولى والخمرون الى الثانية وانما ذهب الاخر الى بناء على
ان الصور الشخصية الجسمانية منقبة فلما رقت العقل
شيء منها لانفسمت باقها وهو بطل والذاهبون الى الاول استلزموا
الملازمة مستنديين بان حلول القوة في العقل يجوز ان يكون غير
سرياني ولكن ينبغي ان يعلم ان الذاهبين الى الاول ذهبوا الى ان صور
الجزئيات الجسمانية حاصلة في العقل بواسطة القوى والالات
لابد ان يكون ما يصح البصر لا يحصل صورة الجزئي في العقل على ما
تقرر في موضعه بشهادة الوجدان ليس بمحجة على الغير فكيف
يتصور منه الشهادة قلت المنكر اما معانيد محجة الحق مع عرفانه
فيعرض عنه لان الكابرة قدرب بالمناظرة واما جابا هل المنع ما انكره
فيهم معناه ليرجع الوجدان ويعود الى ان كان كذا ذكره السيد في
حواشي شرح المختصر وهذا يعلم ان التثبت بالوجدان تارة يسمع
في باب المناظرة واخرى يرد بان ليس بمحجة على الغير وكان السر
في ذلك ان المحكة متفاوتة جلاء وجفاء فيدر عليه القبول
وترد من ههنا ترى العلم يردون دعوى الضرورة وتارة
بانها لا تسمع في محل النزاع واخرى يدعون الضرورة ويدعون
ان انكارها مكابرة كذا قال بعض الافاضل في حواشي شرح الوافي
وانت خبير بان ما نحن فيه ليس بقبول كيف وهذا النزاع

بعد النزاع في الوجود الذهني على ان النزاع في الامر البدني هو الوجدان
لا ينبغي ان يقول بكونه وجدانيا يستلزم القول بالبداية وهو
ممنوع كيف والاما اقام على ان الكلية النفس وجوها خمسة
من الحجج في المختصر واعتراض على كل منها شايخ المحقق وظهر بهذا
كون الوجه الاول محل نظر واما كون الوجه الثاني محل نظر فلا يستلزم
انما يصح اذا كان من مقولة الكيف واما اذا كان من مقولة الانفعال
فلا يلزم ان يكون ما قام به الادراك مدركا اذا لا يكون الادراك بمعنى
الانفعال قائما بالقوى الجسمانية بل القائم بها الصور فيلزم
ان يكون ما قام به الصور مدركا ولا محذور فيه على انه يجوز هذا
المشتق على الشيء مع انتفاء مستند المحل كما قال المعتزلة انه عاقل
ولا علمه وفيه ما فيه وقيل بطلان كون ما قام به الادراك غير مدرك
وكون ما لم يقم به الادراك مدركا انما يظهر في الادراك بالشيء المصداق
دون الادراك بمعنى الصورة الحاصلة انتهى فيه نظر لانه اذا كان
الادراك بمعنى الصورة الحاصلة يكون المحل الذي قام به تلك الصورة
مدركا وذلك المحل هو القوى النفس وتجويز كون مدركة مع انتفاء
الصورة التي هي الادراك عنها مكابرة غير موهمة وكون النفس
مدركة يستلزم قيام الادراك بها والقياس الى الضرب قائم على
باليد مع انه يقال زيد ضارب قياس مع الفارق كما لا يخفى على
اولي الابصار فسر الحاصلة بالحاضرة مثلا يتوهم ادى
من اول الامر مع قطع النظر عن التوضيح المذكور فلا مجال لذلك التوهم
كما لا يخفى ونستقيم وانما لو فرضها بالثانية كان الحسن
اه انما يتم ذلك لو كان المحصور والشئ متزاد في شئ ما حتى يظهر له
الذم فلا بد من تأويلها ايضا حتى يشمل الصورة الخارجية

مصرف بيا

في التعريفين مساحات ثلث الاول في لفظ عند والثانية في لفظ
الصورة والثالثة في لفظ الخاصة كذا قبل بل اربع لان لفظ العقل مفرق
عن الظن المتبادر كما في لوجه العدد والاولان المسامحة في المشهور اكثر
الاول في الحصول والثاني في الصورة والثالث في كلمة في والرابع في العقل
لان المراد بالعقل ههنا هو النفس على ما قبل والخامس انه لا يشتمل
على البادئ العالية كذا قبل والسادس في اضافة الصورة فيكون التعريف
المعروف اليه اقل تكلفا من التعريف المشهور فالعدد والاول هو الاول
قلدول العلامة وجه لا يخفى ما فيه لان اعادة لام التعليل انما يلازم كون
مدخولها ومخرجها مستقلا للعدد وقد بر ما يمتاز به الشيء عند
المدرست من غيره وبشكل انه اذا تصور زيد مثالا بالامر العام من الممكن
العلم والوجود مطلقا سواء كان موجودا في الذهن او في الخارج
فانه لا يمتاز ههنا وقيل في دفعه ان المراد بالامتياز هو الامتياز في
بادي النظر او قولنا ان كان الغير متحققا مرادف العرف ويمكن
ان يقال ان زيد اذا لوحظ بقوتان الممكن العلم يمتاز في الجملة عن
الغير من حيث ان الغير ملحوظ بذلك العنوان فتأمل من ان
العلم بالشيء اعم من ان يكون بذاته او فالعلم بالشيء فمان
الاول بكنهه يعني بنما ماهيته والثاني علم بوجه غير الكنه من الحد
الناقص والرسم الناقص الاكل يفيد العلم بالشيء على كل وجه كالحج
الناطق الصالح بالقوة فانه يفيد العلم بالكنه وبالوجه
فالصورة العلمية لا بد ان يكون عين ماهية العلم لا غيره يعني
ان الصورة العلمية اذا تجردت عن الوجود الذهني ولو ازمه كانت
نفس الماهية وعين العلم فعلى هذا لا يكون العلم بالشيء بالبرهان كل
علما حقيقة لان التجردات الصورة العلمية عن الوجود الذهني

ولو ازمه

ولو ازمه لم يكن نفس الماهية بل يكون نفس الماهية مع امر اخر
فيكون المعلوم مركبا من الماهية والضميمة المثال المذكور فنعلم
العلم بالكنه وباجملة لا يكون احصا من الرسم الاكل علم بالكنه وان
العلم بالكنه حاصل ضمنا قد بر فالعلم بالشيء حقيقة مختصر
في العلم بالكنه قبل فلي هذا يلزم ان يختصر التعريف في الحد الثاني لا في
وقيل يمكن ان يجاب بان التعريف لا يختصر فيه تمامه الباب ان
التعريف بالطرق الثلاثة لا يفيد العلم بالشيء بل يفيد العلم بالوجه لكن
فيه بحث لانح يكون تعريفا للوجود والمفروض ان العلم بالوجود ايضا
لا يكون الا بالكنه وذلك فله لان العلم بالشيء مختصر بالكنه لكن لا يسجد
ان يقال الرسوم التامة والناقصة وكذا الحدود التامة والناقصة
تفيد كنه الوجود لكن هو رسم بالنسبة الى الماهية من حيث ان جوهرا
تصير معلومة لنا لا الماهية نفسها كما لا يخفى على الفطن العارف لكانت
بره ببيان الرسوم قد تفيد بالكنه ولو بالنظر الى الوجود مع ان علمه
اقادة الرسوم السكينة منقر عند هم لان يكون المراد الادفاعة علمها
بالنظر الى ذي الوجه انتهى وباجملة الرسوم والحد الناقص وجود الماهية
تفيد العلم بوجه الماهية واما بالنسبة الى الوجود فهي حدود تامة
فيه بحث لان المفروض ان العلم بالشيء في العلم بالكنه فلا يفيد
شيء منها العلم بالماهية ولو بالوجه على المختار فالصواب ان كون
التعريف اربعة مبني على المشهور تدبر تطبيق التعريف على المذهبين
المشهور والمختار كما مر نفا لكن الكلام في التطبيق قيل بقوله سواء كان
عين ماهية بنطبق التعريف على المختار وعند المختار بقوله غيرها
بنطبق على ما هو المشهور انتهى وقيل في انه لا ينطبق على المذهبين انما
هو على المذهب المشهور انتهى لان كون الصورة اعم من الماهية

وغير الماهية فاما تصور على الشهور واما الخلق فلا يكون الصورة الا
نفس الماهية فلا يتصور العموم على التخصار وهذا ظهر ما في كلامنا على
الاول فثامس والظاهر ان المراد من التطبيق على الذهبيين ان الصورة الحاصلة
عند العقل مأخوذة لا بشرط شي بحيث لا يجب ان يعتبر بصفة
العينية ولا غيرية ايضاً فعلى الشهور يؤخذ مطابقة وعلى التخصار يؤخذ
متحققة في ضمن العينية فثامن تطبيقه على الذهب والفضة عليه
انه ليس في الارثسا المذهب الاول ارسا الكل صور الكليات والخبريات
المجردة وصور الجزئيات المادية في نفس النفس والثاني ارسا الصور
النفسية الاولى في نفس وارسا صور الجزئيات المادية في القوم
على ما مر من المحشى ومثل المذهب على ما فوق الواحد لا يلزم قوله على
الذهبيين ان الظاهر على هذا ان يكون كل واحد على نسق واحد نعم المذهب
في الارثسا والادراك ثلثة لان من قال بارسا صور الجزئيات
المادية اختلف ان المدرك هو النفس والقوم وارسا الصور
يستلزم الادراك بلا مربية واذا لوحظ مع لوازمه يكون فيه
مذهب ولكن الكلام ان التميم الثالث لا يكون تطبيقاً اعلى من
واحد وهو من قال ان ارسا صور الجزئيات في القوم وادراكها
فيها ايضاً اللهم الا ان يقال اراد بالتطبيق على اعم من التطبيق ظاهر
ورمز او اشارة لكنه غاية التكلف كذا ويمكن ان يقال ان
المراد بالتطبيق على المذهب اذا الصورة الحاصلة عند العقل
ليست بمشروطة بان يكون في القوم فيمكن التطبيق على المذهب
بان يراد بالصورة الحاصلة عند العقل الصور الحاصلة في العقل
على المذهب التحقيق وبان يراد اعم مما في العقل وفي القوم وان كانت
في القوم محتمل ان يكون ادراكها في القوم ايضاً او في النفس فيمكن

الحمل على جميع المذهب واما قولهم في العقل فلا يمكن العمل على مذهب واحد
فثامن اما التميمان الاخران يعني الثاني والرابع فما لمجرد دفع توهم
اه والا فالتعميم الاول والثالث يدعيان التوهم ايضاً كما لا يخفى فان التعميم الاول
لدفع توهم ان الصورة غير المعلوم لان المتبادر من العلم ان يكون غير المعلوم
قبل في هذا التبادر بحيث لا يخفى ان الظاهر المتبادر من المطلق الفرد لكل
فهو العلم بالكنه فالمتبادر عكس ما ذكرنا انتهى وان الثالث لدفع توهم
ان يراد بالصورة ما يكون في ذات المدرك لان المتبادر من العلم ان يكون
في ذات العلم كذا قيل فيه ان المتبادر من لفظه عند عند المحشى ان
يكون الصورة في القوم فالدفع على العكس تدبر ولا يخفى ان المدرك
ههنا في القسم الرابع كالاولين الاول هو المذكورة قبله كانت في ذات
المدركة لا يستلزم وجوب هذا التعميم اه لانه ان كان المراد بالمدرك
بالفصح هو الموجود الخارجي كان راجعاً الى الثاني وان كان ماهية كانت
وراجعاً الى الاول مع انه باقى عنه المشالات المذكورة لان اذا رجع الى
الاول كان علمه تعالى بذاته مثالي العلم بالكنه وعلمه تعالى سلسلة
الممكنات مثالا للعلم بالوجه مع انه يجوز ان يكون الامر على العكس
واذا رجع الى الثاني كان علمه تعالى بذاته مثالا للمحمول وعلمه تعالى
سلسلة الممكنات مثالا للعلم بالمحمول مع ان علمه تعالى مختصر
في المحصور عند الجمهور وعلمه بذاته محصور في مستند الجمهور
وبغيره محصور عند الشيخ على ما ذكرنا قال بعض الفضلاء
في الالباء اذا رجع الى الثاني فظهر انه اذا جعل على الغير للرب كان موافقاً
لمذهب الشيخ فتدبر لتقسيم كل منهما الى البدهي والاشعري
كون البدهي والكسبي اقساماً ما ثانوية وليس كذلك بلها
اقساماً اولية كالمتصور والضروري صرح به بعض المدققين

في حواشي شرح التفسيرية الا انهم جعلوا ما قاما به من القواعد فانما بقدر الحاجة على ما قال
في بيان الحاجة ليست الاحتياج الى باب المنطق بالعلم المحصول او الحادث
واعلم انهما ليسا على اطلاقهما متفقين في البديهي والكسبي وكذلك
لان في علم الحادث علمنا بذاتنا وصفاتنا مع انهما لا يثبتان الى البديهي
والكسبي وكذلك علم الله وعلم العلم المقول بالحادث حصوله على ما قيل
والاستدلال المذكور ليس على ما ينبغي تدبر وفيه نظر لان الانقسام
منع مع السند ما صلا منه المحصور فلا يتوهم ان هذا اعادة ما نقاه
الاستدلال بالعلم المشهور واختار عن الاصطلاح البعض على ما قال
الا ان يكون مبنيا على اصطلاح بعضهم فلم يجزم اهـ بيان منشأ
لفظ الاستدلال انما كل نوع من انقسام كل علم لا يلزم من
انقسام مطلق الكلمة الى اقسامها انقسام الاسم مثلا الحرف والفرد
والاسم لا يلزم تقسيم الشيء الى نفسه وغيره واذ قسم مطلق العلم
الذي هو علم من الحضور والاحصول الى البديهي والكسبي جاز تقسيم
الحصول اليهما ايضا فتدبر فلا يتم الدليل المذكور واذ لم يتم الدليل
ظهر صحة تقسيم مطلق سواء قديما او حادثا وسواء كان حضوريا
او حصوليا مع ان عدم التقييد اولى لكونه تخصيصا من غير تخصيص
اللفظ انه علاوه فيروا انه لم يذهب احد الى تخصيص من غير محصور
لانهم زعموا ان عدم جريان التقسيم الى قسمين في الحضور
مخصص مثلا الا ان ذلك الزعم فاسد كما قلتم فالاعتراض واحد
لاشأن على ان ذلك يقتضي عدم الصحة لا الاولوية مع انه يمكن
ان يقال ان المحصور ان لو قسم مطلق الى البديهي والكسبي
لنوه كون علمه تعالى كسبا على ما في بعض حواشي المواقف ولذا قسم
صاحب المواقف العلم الحادث وكون المجوز عنه العلم الكاسب

مخصص

مخصص ايضا واما تقسيم القواعد فانما بقدر الحاجة على ما قال
السيد السند قدس سره في حواشي الطالع الا ان يقال ان كلامها
غير متبادر ولذلك قال في المدعى الاولى تدبر فضيفة فلا تالانم
ان كلام من الحضور في القديم لا يوصف بهما الاخص والعلم الحضور
في القديم في البديهي كما مر ولانه لا يلزم من عدم الوصف بالبداهة
والكسبية اعتبار الحادث في مفهوم البديهي والكسبي اذ
لا سيما صحة ما مطابقة ولا مباينة وكل احدى من مصطلح
على ما يشاء الا ان رعاية الموافقة في الامور المشهورة بين الجمهور
اولا واجب على ما قال السيد السند في شرح المواقف فاندفع ما قيل
الفرادان وصف الحضور بالبداهة ممنوع وان كان مبنيا على
اصطلاح البعض فهو لا يقتضي تطبيق الاصطلاح المشهور عليه والله
التوفيق مع ان هذا البيان من محل الحل الاول ان العلم الحضور
ليس نفس الوجود بل الشخص الوجود وجعل الوجود عين الماهية
لا يصح على اطلاقه ولو جعل اضافة الوجود من قبل مجرد وظيفة
لا يدفع الايراد لان لفظ المحال امكان التوجيه والثاني ان القديم
اعم من العلم الالهي وعلم العقول فهو تفسير بالاحص وحل الالهي
على التام وعلى ذكر الفرد الاشرف لا يدفع الايراد والثالث يشتر
كلامه مقابلة القديم الحضور مع ان الحضور اعم مطلقا
من القديم عند الجمهور ومن وجه عند الشيخ على ما قال بعض
الفقهاء والبراع انه لا يمكن اثبات انقسام كل من التصور
والتصديق الى البديهي والنظري بطريق التسلسل والدور
لانه يمكن ان يقال ليكن جميع المفوضات والتصديقات
كسبية منتزعة الى علم حضور فلا يثبت الحاجة الى المنطق

والله التوفيق اريد بالتخصيص تصور الوقوع المقبول بالتحصيل اعم
من تحصيل الخيلات التي هي القضايا الموروثة على النفس المؤثرة فيها
فيضا اوسطا المقرونة بالجزم بقايتها فلا اذعان ولا حكم فاعلم
القضايا بالعلمية يجوز تشبيهها بالقضايا المفيدة للتصديق لاقائها
التخيل الخارجي بحيث تصدق بخوارق العسل مرة موهومة تنفر الطبيعة
عن تناوله مع ظهور كذبها تنفير موعبا للجماع عنه كالوكان هنا
تصديق ونحو تخمر باقوتة سيالة برغبها في الاقدام على شربها قطع
ظهور كذبها ترغيبا كاملا كالوكان هناك تصديق بذلك على ما
تقرر في موضعه وانما قلنا اعم لان الجزم بالنقيض غير مستغنى من
عبارة المحنة بالاستفاد اعم فتأمل من غير تردد ولا تجوز قيل
ان اراد بالتجوز تجوز طرف المربع فلا بد ان يقال ومن غير جزم
وتجوز الطرف الرابع ايضا وان اراد به مطلق التجوز يستغن عن
ذكر التزم واذ فيه تجوز انتهى وانما وجب هذان القيدان لخرج
البقيين ولجهل المركب والتقليد بالجزم والظن بالتجوز ففتنا
الشق الاول نقول لا حاجة اليهما لان المقصور من القصور المضاف
الى الوقوع واللاقوع هو القصور المقابل للتصديق بقرينة وانما
المراد هو تمثيل التخيل عن الخيرة اعني الشك والوهم فتأمل
اذ رآك اى ادراك وقوع النسبة او لا وقوع النسبة على وجه
الاذعان كما يشعر به عنوان آه لان كلمة ان من مؤكلات الحكم
وان النسبة تامة خبرية فلا يصلح فيها ان تكون مدركة على وجه الازعان
بخلاف قولهم في محنة ان تعلم ان النسبة واقعة في قوة وقوع
النسبة لما الجمع عليه النجاة من ان كلمة ان مع اسمها وغيرها
في ما يصدق الفرق فكم الجواب ان المصدر والمضاف كوقوع هـ

النسبة

النسبة اذا كان متعلقا للعلم بمحتمل ثلثة معان احدها ان يكون
متعلقا بالادراك هو المضاف وهذه وتكون الاضافية للبقيين متعلق
العلم وثانيها ان يكون متعلق العلم هو المضاف مع الاضافة اعني النسبة
التقليدية المتعلقة بالتصور فقط وثالثها ان يكون متعلق العلم
هو المضاف مع الاضافة اعني النسبة التامة الخيرية المتعلقة بالتصديق
فهو الاول يكون المدرك مفردا وعلى الثاني مركبا اضافيا وعلى الثالث
يكون مركبا تاما خبريا وما نقل عن النجاة من ان قولهم ان النسبة
واقعة في تاويل وقوع النسبة بالمعنى الثالث فقط فظهر الفرق
على ما تقرر في موضعه وبالله التوفيق قيل اعلم ان طائفة من الناس
ذهب الى ان الشك والوهم من قبيل التصديق وذلك منهم
انتهى ويمكن اه حاصل الاول انه عن العبارة المشهورة
لعدم صحتها لانها التعريف بالاعم وحاصل هذا انه عدل عن العبارة
المشهورة ولكن في ان الكلام في ان الازعان يعلم انواع التصديق
البقيين ولجهل المركب والتقليد والظن على تقدير الشمول
لانواع المتبادر من الازعان والتسليم والقبول لكون الازعان
مطلقا وكون البقيين فردا كاملا هو البقيين فليس ينص في المقصور
كالعبارة المشهورة قيدهم عدم الشمول لانواع التصديق فلاق
للمدرك تدبر اختلافه ان التصديق يقع اختلافه وان
ان بعد اتفاقهم ان التصديق مما روعى المقصور والسائر عن
بحسب زانهم بديل قوله فيكون بينهما امتياز باعتبار التعلق ايضا
وبديل قوله فلا امتياز بينهما الا بحسب الذات مطلقا اى
سواء كان في الحلية او في الشرطية المتصلة او المنفصلة و
ليس المراد انه سواء كان الادراك على وجه الازعان او على وجه

الاذعان فان كونه الشك والوهم تصيد بقا وهم فاسد من بعض الناحيات
 كما مر فيكون بينهما امتياز باعتبار المنطق ايضا اي بكونيهما امتياز
 باعتبار المنطق كما يكون الامتياز بينهما بحسب الذات ومنهم من قال
 لا يجوز التصديق في بعض الافاضل الفرق بين مذهب المتأخرين وهذا
 القدماء المعبر عنهم بالحكمة في التصديق الذي هو العلم والفضيلة
 التي هي المعلوم فاعلم ان اجزاء القضية عند المتأخرين اربعة
 نفس المحكوم عليه والمحكوم به والنسبة التقييدية التي هي مورد الوقوع
 واللاقوع الذي مورد الابقاع والانتزاع والتصديق عندهم عبارة عن
 ادراكات هذه الاربعة اعني تصورات الثلثة الاولى ادراك الوقوع و
 اللاوقوع الذي هو الجزء الاخير من القضية وادراكه هو الابقاع
 والانتزاع فالعلم والمعلوم عندهم مركب من اربعة اجزاء وعند المتقدمين
 من ثلثة اجزاء نفس المحكوم عليه والمحكوم به والنسبة التامة
 هي الوقوع واللاقوع والقد ساء لم يفرقوا بين النسبة والوقوع و
 اللاوقوع فحكموا بان اجزاء العلوم ثلثة والتصديق عبارة عن
 ادراك الاخير فقط وادراك الاجزئين الاولين شرط للتصديق لا شرط
 كما هو مذهب المتأخرين وقد ظهر لك من هذا التقرير كلاما جديدة
 عليك ان تحفظ احدها ان العلوم وهو القضية مركب بكن
 عند المتأخرين من اربعة اجزاء وعند القدماء من ثلثة
 اجزاء والعلم فهو التصديق بسبب علمه عند القدماء ومن
 عند المتأخرين وبما يشهد بان الحكم بمعنى الوقوع واللاقوع من
 قسم العلوم وجزء القضية والحكم الذي هو بمعنى الابقاع والانتزاع
 هو تصديق على مذهب المتأخرين ونفس التصديق
 على مذهب القدماء وثالثهما ان منشأ اختلاف هو الفرق

بين النسبة والوقوع وعدم الفرق بينهما واستند المتأخرون
 على الفرق بينهما بان صورة الثلث والوهم قد قصورت النسبة
 بدون الحكم فان المشكوك فيه هو النسبة فحصل النسبة بدون
 الحكم فظهر فرق وقال القدماء في جوابهم ان المذكورة صورة الشك
 هو الدرك في صورة الحكم فان المشكوك فيه هو الوقوع واللاقوع فثبت
 النسبة المفارقة للوقوع واللاقوع فليكن هذا الفائدة على ما ذكرته
 ونقص النسبة الحكيمة شرط ايضا صرح به المسموع الشرطي في قوله
 المطالب والادراك قسم للمعلم الذي هو الكيف والابقاع على مذهب الحكم
 وكون التصديق مركبا من الادراكات الاربعة لم يذهب اليه احد نسبة
 عليه المولى الفاضل داود وعصم الدين في شرح التسمية ولما كان الامر
 التبريح الذي زعم المتأخرون ما ان الفعل ادراكا في نفس الامر شاع في
 عبارات العلماء ان التصديق عند المتأخرين الادراكات الاربعة لا
 التصديق عند المتأخرين عبارة عن الادراكات ثلثة تصور المحكوم عليه
 والمحكوم به والنسبة الحكيمة الذي فعل والمعلوم عند الشك مثلا هو
 النسبة الحكيمة التي هي النسبة التقييدية واما النسبة التامة فتخبر
 فلا تكون معلومة عند الابقاع والانتزاع عندهم واما عند القدماء
 فالنسبة التامة فتخبر بكون معلومة بالتصور السابق وبالتصديق
 ايضا وانكم يطلقون معنى الابقاع والانتزاع وعلى المعلوم الذي هو الخبر
 الاخير من القضية اعني الوقوع واللاقوع بعد التصديق وعلى النسبة
 الحكيمة والوقوع واللاقوع صفة المحمول اعني تحله المحمول بالموضوع و
 عدم الاتحاد عند القدماء وعند المتأخرين صفة النسبة في الوقوع
 مطابقة النسبة الواقعة ومع اللاوقوع عدم المطابقة والمراد بالمتأخرين
 اكثر لان بعض المتأخرين كالشيخين في النظر الفارابي والرجح على قدمه

مقبها ذهب الى ان التصديق هو الحكم فقط صرح بذلك شراح الفسطا
وهنا فوائد لا يحتمل المقام على ذكرها وايرادها وغيره من الاشياء التي
ما يمكن ان يعلم ويخبر عنه سواء كان موجودا وسعد وما لا يخفى ان
الشيء اعم منه لان القوم يخلطون الاشياء من الكليات الفرضية كالاشياء
بالامكان العام فيكون الشيء مساويا للممكن العام وانما قيد بها تأكيد العموم
فقط ما قيل من ان الاول ان لا يقيد بها التناول العدد ومات ايضا
فلا امتياز بينهما الا بحسب الذات والوجود واللزوم وهما شكلان
مستصحبان وهوان القول بتغاير التصور السابق والمصدقين ذاتا
ونوعا والقول بان العلم عين العلوم متناهيان وهو لان الامر بين
المتباينين مثل الانسان والفرس كيف يتحدان الاثالث مثل البشر وان
نفس التصديق يكون متعلقا بالتصور فيلزم ان يتحدوا اشار الى الدفع في
الحاشية وقال ويظهر من هذا التفسير ان المراد بالمغايرة الذاتية بين التصور
والمصدقين هو المغايرة بحسب ذاتهما وانفسهما لا بحسب متعلقهما وان
كانت تلك المغايرة اعتبارية كما يدل عليه قوله باعتبار المتعلق فن
اعترض فقد بعد عن الحق مع وضوحه فلا تغفل انتهى وبالجمل
ليس المراد من المغايرة الذاتية ما هو الظاهر المتبادر حتى يرد الاعتراض
المذكور فيه بحث لان التوابع مثلا من حيث انه يكون متعلقا بالتصور
السابق مغاير لنفسه من انه يكون متعلقا للمصدقين فيكون التصور
والمصدقين متغايرين باعتبار المتعلق ايضا ولا يحتاج بان الاعتبار داخل
في ماهية التصور السابق والمصدقين لانه بناحية كون العلم عين
المعلوم مع ان كون الاعتبار ذاتيا غير معقول على ما قال بعض الافا
وما نقل عن المولى مرزا ان من ان التصور والمصدقين متغايران
بذاتهما وانفسهما مع قطع النظر عن المادى وما يقال من

من ان العلم والمعلوم متحدان بالذات ومتغايران بالاعتبار فلا بأس
لان ذلك الاتحاد بالنسبة الى عروض الجودين وكلامهم الاول مبنى على
ان ينظر الى ذاتهما فقط من حيث هو ولا يتأثر بغيره كلابسهم اخرى
فمن محل بحث لان كون المعلوم وما يتبعه من العوارض الذهنية
ذاتيا مستوعبا فلا يلزم كون التصور والتصديق نوعين متباينين
مع انه القطر على ما نرى عليه علامة في معنى الشيء التجريدي لا يجوز ان يكون
متغايرين بالشخص مما يلزم فتأمل في هذا المقام فانه من مجاز اللفظ
اذ اللفظ لا يساعد هذا قيل لا يخفى هذا شراذم النفوذ الاختيار فيه
نظر الى ابل من عدم العلم العلم بالعدم وهو غير مسموع الا من اخطا
بعدم اللفظ حارطة تامة على انه صرح المصنف بالاختيار في شرحه
الزنجاني انتهى ولجيب بان ما ذكره في شرح التصريف كون الاختيار بمعنى
اتخاذ الخبر لا اخذ الخبر بينهما يرد بعيد انتهى وانظر الى المحشى تتبع
الكتب المتداولة في اللغة وفي مساعدة اللغة بحرف الصحيح بعيد عن
امثاله الا انه يخص الصحاح بالذكر لكونه شائعا الاستعمال والمولى
الحلي كالتفتيش في كلام المحشى وجب المناظر مع لم يأت في الرو
عليه الامحجي باب الافتعال بمعنى الاتحاد فلا عن القاموس ورد
صديرا لافضل بان يحجى باب الافتعال للاتحاد لا يحد من تقابل الابد
من يحجى حصصا اقتضا الاتحاد اذ اللغة لا يثبت بالقياس انتهى
والسئلة ضمنية والاستمرارية التصريفية المطر وما المساعدة في
الاقتضا فلا فائدة لم يسمح بمبنيته للاتحاد وان جاء الافتعال الاتحاد
في بعض الصور وما عدم المساعدة في الاختيار فلا في اللغة طبع
الخبر وبعبارة وان كان الافتعال قد يحجى للاتحاد على ما نقل عنه هنا
تبعنا بعد هذا المقال وجدنا تهذيب اللغة وحكم اللغة ولسان العرب

ثم ساعد فردد الآية الخمسة انفقوا على عدم المساعدة فيحصل به
 الظن فيتم للطرفين ما مل والقسمان المأخوذان اذ وعلى العلامة حيث
 اقتصر على احتمال الرجوع مع وجود الرجح كالإخف وكذا الكلام في
 القسمان المأخوذان من الاكتساب يحتمل ان يكون اكتساب التصور
 واكتساب التصديق ومجتمعا ان يكون مكتسب التصور ومكتسب التصديق
 كالإخف وقوله وعلى التقديرين يحصل المعنى وهو كون بعض التصور
 ضروريا وبعضه كسبيا وكون التصديق ضروريا وبعضه
 كسبيا وكون التصديق ضروريا وبعضه كسبيا وكذا الكلام
 في اخذ التصديق او ضروري والتصديق او اكتساب التصديق اي
 الكون مكتسبا او مكتسب التصديق لزم انقسامه الى تصديق ضروري
 او تصديق مكتسب اما لفظا فظاهرا ان كون الاول اظهر من
 حيث اللفظ فظ وجها ان حمل الضرورة على الضروري بخلاف
 لا يعدل اليه من غير ضرورة فلان المبادىء من قسمة الشيء
 بين الشخصين قبل الاظهار ان يقول المبادىء من قسمة الشخصين
 شيئا بينهما وانما قال المبادىء لان ما ذكره من المفارقة انما يتم لو كان
 الشيء المقسوم كلاما مقسوما الى الاجزاء ولكن يجوز ان يكون
 كل ما مقسوما الى جزئياته ويكون الشخصان المذكوران جزئيين
 الا ان هذا خلاف المبادىء من تقسيم الشخصين شيئا بينهما
 ولا يتوهم ان الشيء في قول اهل اللغة الاقسام ان يقسم الشخصان
 شيئا بينهما مخصوصا بكل المقسوم الى الاجزاء بل يمكن ان يكون
 كل ما مقسوما الى الجزئيات وان كان المبادىء هو الاول انتهى
 فتأمل مغاير للفاصل اي مباين له محمول عليه مستحدا
 معه والاولى الاكفاء بقوله مستحدا معه لان اللفظ من قوله

محمول عليه كون القسم محكوما به مستحدا والقسم محكوما عليه
 وينبغي ان يكون الامر على العكس لان القسم اعم والقسم اخص لا يحل
 على الاعم الا على طريق الاحتياط الجري نحو بعض الحيوان انسان والمراد هذا
 فيقول يمكن ان يجعل لفظ عليه قائما مقام الفاعل فيكون قوله محمول عليه
 في قول محكوما عليه لكان اولى لكون القسم المذكورة محمولة على المبادىء
 ح ضرورة التصور واكتساب ايضا غير محمول على التصور ضروري وكذلك
 ضرورة التصديق واكتساب فان الصفة الغير الشفافة لا يحل على الموصوف
 كالإخف واما ضروري التصور وكسبي التصور فيحمل على التصور فيقال مثلا
 التصور ضروري والتصور مكتسب التصور في بعض التصور ضروري
 وبعضه كسبي نحو الشاعري وعجمي بعض الشاعري وبعض الشاعري
 وكذلك الكلام في التصديق وهذا التوجيه اولى مما مر فافتأمل
 النسب بالتقسيم يشعرنا بسببه الضرورة والاكتساب للمعنى المصطلح
 مع ان الحمل مستبرقا مل فليدرك شيئا ليس بصحيح لان
 القسمين ادعاه ان الضروري ليس بقسم بل جزء القسم لان قسم
 التصور الضروري لا ضروري فلا يوضح التفسير وكذا الكلام في الباقي
 الضروري فن قبل اشتراك مورد القسمة بين جميع اقسام غير
 لان مثلا بقا الحيوان اما ابيض واما اسود مع انهما اعم من الحيوان اعم
 بان التقسيم ضم القيود المتخالفة الامور القسمة ليحصل بانضمام القيد
 الى المورد قسم منه فالقسم عبارة بمجموع المورد والقيد فيكون مشتركا
 بين الاقسام فالقسم في المثال المذكور حيوان ابيض وحيوان اسود وما
 قيل انه يجوز ان يكون القسم اعم من وجهه من المقسم فهو كلاما
 التحقيق مبني على الظاهر من استنباه القيد بالقسم لا يمكن
 من قبل وضع قيد القسم القيد بصفة حقيقة في المقسم وانما اضاف

أو القسم لكونه ما ضل فيكون الألف لا في ملازمة فيكون الضروري
في قول القبول والضروري والتعدي بالضروري وكذلك يكون المكتسب في
قول القبول المكتسب والتعدي المكتسب فيكون المأخوذ متخذا مع الأخذ
فيكون الكلام مبنيا على خلاف التبادر وقد برر والأقرب بحسب المعنى
لأنه سلم عن الأبرار أنه خلاف التبادر ولأن المفهوم معنى مطلقا بخلاف
ما سبق فانه التزمى فلا يخلو عن كلف لفظا لأن الظاهر أن القسم
بمعنى الانقسام مجاز وكذلك الضرورية بمعنى الضرورية مجازا في الاكتساب
أي مجازا في اكتساب والانقسام يتعدى بنفسه ولا يجعل مجازا عن الانقسام
بمعنى أن يتعدى بكلمة الوجود أو خلافا لفظا عطف على قوله تعدي
فيكون داخل في خبر التفرع في قوله فذكر في بصير الكلام متناظرا إذا تخفى
أن التفرع المذكور على ما قبله إنما هو مبدئية كون الاكتساب والقبول
بالنفي الاصطلاحي في اللفظ المذكور لوجب تناظرا وتناظرا على ما لا يخفى عن
من له ادق تأمل والاستنباط بحسب المعنى أن يجعل قوله أو خلافا لمصدر
المتل محذوف ويجعل عطف على قوله إراداه فافهم انتهى ويمكن الجواب
بان الفاء متفرقة وقد التزميد وهو حاصل بكل واحد من الوجهين
كون الاكتساب محذوف على المعنى الاصطلاحي مع التصريح بما علم منها
وكونه محذوف على المعنى المعنوي فلا تناظرا أصلا فافهم مقاما وبالله التوفيق
كأنه أراد من هذا صاحب القوة أنه فان صاحب القوة القدسية
يحصل له العلوم بغير نظر وكسب على ما قيل والمتناهي في البلادة
لو فرض أنه وقف على جميع قوانين الاكتساب وعرض فكان عليها
وطبقها عليها كما ينبغي خطأ وانتقل ذهنه من تلك الأفكار
إلى ما ليس بصواب على قال السيد السند في حاشية المطالع و
لا يخفى فائدة كلمة لغة الموضعين تدبر وبالله التوفيق

الناس وسط الناس هو الذي يحصل له الانتقال من الدليل إلى المظهر في الشك
الأول فلو كان بيننا الحاجة إلى الدليل بالقبول إليه يلزم أن لا يذكر المتعلق
المتعلق بالبدئية كالشك الأول وغير ذلك من المباحث البديهية من بعض
مبطلات العكس والتناقض ويجب بان في ذكرها فائدة وهي ما أزاله
الخفا عنها وأما كونها معينة في تحصيل المسائل النظرية فيكون بعض
أجزاء الفهم البديهية فإن قلت قال المحقق أنه عصا الدين في شرح النقيض
وغيره قد يطلق أسماء العلوم على القواعد لكن إذا علمت عن دليل انتهى
فهذا يدل على وجوب كون المسائل العلوم نظرية قلت هذا غالبي الكلام
أطلق أسماء العلوم على القواعد والقواعد عن دليل كقوله براد الغالب تدبر
فبداية الجزئيات الأربع قبله بداهة تحصيل الجزئيات الأربع
والأجزاء الأربعة في تصور الملك والجن والتعدي بحدوث
العالم نظريات لا بد منها على ما اعترف به الشارح ثم إن ما ذكره إنما يرد
لو كان الشارح يدعي الضرورية في دعواه وهو ضرورة الانقسام وذلك
غير مسلم فدعوى الضرورية لا يلزم أن يكون ضروريا ولو سلم ذلك
ففقول الجزئيات الأربع مذكورة بطريق التمثيل لا بطريق الاستدلال
على ما لا يخفى انتهى وفي إيراد الجزئيات نقضها بالجزئية الأربع المذكورة
لا المشابهة كانوا هم بعض المناظرين القاصرين فكانت حل الجزئية على ما
الكلام ولا شك أن الأمثلة الجزئية والأفراد لا يخفى فاعترض عليه
بأنه لا يجوز الاستدلال وانت تعلم فساد بل المراد بالجزئيات ما ذكرناه
لما ذكره في المصنف دليل عليه فانه لو كان كذلك لوجب أن يقال
بداهة الجزئيات الأربعة كما لا يخفى على المعارف بصناعة الفهم
الاعتراض غاية السقوط نعم يراد يقال لا يجوز ذلك بناء على أنه يلزم من
المصادرة على المصنف لانه عين المدعى انتهى والمتوهم القائل الأول قوله وانت

فساده وجه الفساد فانه ثبت المظهر ههنا لانه اذا كان فرد واحد
من التصور بديهيا والافرد الاخر فظريا يصديق ان التصور ينقسم
الى البدهي والنظري فبعض التصور بدهي وبعض التصور كسبي
لان صدق الشخصيه ليستلزم الجزئية كما لا يخفى نعم المثال لا يثبت
القاعدة الكلية وليس الكلام فيه ويمكن عن طرف القائل بان المراد
الجزئيات ليست بمسبوقه للاستدلال بل هي مسبوقه لفرض
التوضيح والتنبيه لان المدعى بديهية ولذا قال بطريق الاستدلال
قد برغم بر عليه ان اعترض المحشي بر على الملازمة سواء ادعى الضرر
في دعوى الضرورة او الا ان محصل الاعتراض ان القضايا الجزئية
الاربعة وان كانت وجدانية بديهية لا يلزم ان يكون انفسا التصور
الى البدهي والنظري بديهيا مثلا لجواز ان يكون نظريا يستدل
عليه بها وفي قوله نعم بر ان يقال لا يجوز ذلك لا بحث ايضا لانه لا يلزم
المصادرة اصلا يظهر من ذلك تحريم المدعى والدليل مثلا نقول في جواب
التصور المدعى قولنا التصور ينقسم اليهما في النظر والدليل قولنا
بعض التصور بدهي يحصل لنا بفكر كسب وبعض التصور نظري
فالقضايا الثلاثة وان كانت مشتركة في الموضوع لكنها مختلفة
المحمول تأمل ولكن في الكلام في ايراد المحشي والظواهر لا يرد ان
القضيتين المذكورتين ان كانتا بديهيتين وجدانيتين وهما قولنا
بعض التصور بدهي وبعض التصور نظري كان انفسا التصور
اليهما زما لزوما بينا غاية في الطلب كون اللزوم هو الاعم لا غير بين و
كون المدعى المذكورين القضايا التي قياسا بها معها كقولنا الاربعة
زوج لانه منقسم بمبتسا وبين وكل منقسم بمبتسا وبين زوج فنقول
في هذا المقام ان ثبت انفسا وان لم يخلو بالاتباع على تقدير

نسيمها

نسيمها اشار الى مكان المنهج لان من جواز كون جميع المقصد يقف
والمقصورات كسبية او ضرورية واحتجاج في بطلانها الاستدلال
كيف بطل بديهيتها وقبل اشار الى الخلاف في انها كسبية او بديهية
والاصح هو الثاني انتهى اكثر منه سلامة من ورود الاعتراض
بمشعره ليس في طريق الاحالة السلامة من كل وجه لان ما ذكره
لا يستلزم البديهية فتأمل ما في الاستدلال المذكور والاستدلال
يقضي كون المظهر نظريا كما لا يخفى والرجوع الى دعوى البدهية يقتضي كون
المدعى بديهيا فيكون المستدل في رجوعه مناقضا لنفسه تدبر
من الرجوع تقرير الاستدلال فان ليس كل منهما نظريا والادراك
تسلسل والناس في بطر والمقدم مثله ونقض هذا الدليل نقضا اجماليا
بان قلت المقادير متين نظريتان على ذلك التقدير فيكون الاستدلال
مستلزم للفساد لان الاستدلال بالمقدارين المذكورين يتوقف
والتسلسل فاجوب الدعوى البدهية فيهما فظهر ان الاعتجاج الى الدعوى
في نظرية الكمال في نقى بدهية لكن ايضا كما يشعر كلامه فائدة يمكن ايراد المنقض
الاجمالي على ما ههنا هذا النقض الاجمالي على ذلك التقدير فيمكن ان
يورد على الشاهد كما يورد عليه المعارضة ذكره ما في كل شبهة الرضا
المشوبة الى الولي طاش كبرى زاه الى دعوى البدهية وهي القضايا
الاربعة الموجودات الجزئية المذكورة لانها هي الدعاوى في الطريق
الاستدلال على ما يستفاد من تقرير الملازمة وصرح بذلك في مجموع
شرح الشمسية بخلاف الاحالة فان المدعى هو الانفسا الى
قامين وذلك الموجب بديهية كما مر فلا يغفل ويستفاد
من هذه العبارة انه يقل يلزم او يقتضي وغير ذلك لان صيغة
التفضيل لا يقتضي ثبوت اصل الفعل في المفضل عليه نحو يد افقه

من الجملار اذ الظان المطر آه وهذا بغير صحة الاستدلال مع
كون المطر بدنيا عند المصوب كذلك ويمكن الدفع بان المراد
بالاستدلال هو التنبه بالنظر الى المصوب ومقتضى النظر الى غيره
كما في بعض النسخ الا ان يحمل كلامه على جميع طريق المصوب فان قيل
المرجح يجوز كون المدعى الواحد بدنيا ونظريا بصح الاستدلال وهما
فقيضان قلت هذا ليس بشي لان تجوز التناقضين اكثر من ان يحصى
وانما المحذور بعد الجزم بالبلاهة تجوز الاستدلال كما لا يخفى وهو
بعيد لانه التباد ومن امثاله بيان وجه العدول ومن البين ان الشخص
الواحد لا يوضح منه دعوى البلاهة والنظر في مادة واحدة فضلا عن
مثل المصوب وهذه قريبة واضحة على المراد موقوف على التصورات
الثلاثة توقف المشروط على الشرط على مذهب القدماء وتوقف الحكم
على الجزء على مذهب الحكماء وعلى تصور المطر بوجه ما لا يمنع طلب
المجهول المطلق وفيه نظري في الفرق نظر لان كما لا يتوقف الاستدلال
على امتناع اكتساب المصوب من المصديق كذلك لا يتوقف على امتناع
اكتساب المصديق من المصوب فالفرق تحكم على المصديق بقاء
ما على مذهب الحكماء كما مر انتهى الحركة الاولى المقبولة في النظر من
على مذهب القدماء فان النظر عندهم مجموع الحركتين من النظر المشعوب
الى المبادى المناسبة ومنها الى المطر على ما سيحكي وان تكا عليه
المحشى حاصله منع توقف الاكتساب على مصديق المناسبة تجوز
ان ينتهي الحركة الاولى الى مقدمات مثله في مناسبة المطر لكن
يرتفع الكاسب للامتحان فيصل الى المطر كفاقد الماء فانه يشك
في وجود الماء في موضع ويبقى فيه ويصل الى الماء ولا ان
ان يجعل قولنا على ما هو المشهور هذا في ان قوله على ما هو المشهور

متعلق بالتوقف الثاني ولكن يجوز تعلقه على الاول جواز مرجح بتعلقه
على التوقفين في القول الثاني كانه جواز الامر بوجع الثاني وبالله التوفيق
كما به عليه كما نقل عنه يرد عليه انه بعد التنبه بتعين تعلق قوله
على ما هو المشهور بكل التوقفين مع انه يرجح تعلقه بالتوقف الثاني وجوز
تعلقه بالاول جواز مرجح فلا يجوز ما صرح منه من الفرق بين التوقفين
في التعلق لانها سببا فيما عدا ان كلامه متناقضان ففيه نظر من وجهين
والدفع ان الالتم ان ما نقل عنه متعين في التعلق بكل الامرين لا يجوز
كون تعلقه بالتوقف الثاني اظهر لقربه لفظا ولان افراد ضمير فيه
النسب بالتحصيل الثاني ان ظاهر ان يقول فيها كما هو ملائم
بقوله الى ان في كلا التوقفين وهذا كله من جهة اللفظ ولما كان
في التوقف الاول نظري في نفس الامر رجح تعلقه بالتوقفين
لان المرجح المعنوي اولى كما مر ان الثاني فقد عرفت ما فيه
من النظر وهو ان يتوقف اكتساب المصديق على المصديق بقاء
في الاكتساب وعلى المصديق بمنااسبة المبادى المطالب وهما
نظريان على ذلك التقدير فيلزم واحد الامر ولو امكن اكتساب
المصديق من المصوب كما لا يخفى الاول وهما مقدما الاول
ان تناهي الزمان وعدم التناهي معتبران في جانب زب في العلل
وتأنيها ان المبادى من قبيل العلل معتبران في العلل في جانب
الايد والتأني ان الكل لما كان نظريا لا يستقل بالحصول والتحصي
فلا يتصور حصول امر ما ولو صرف الزمان الواحد معين الاخرضا
محصول بناء على جواز حصول التناهي من المبادى في الغير المتناهي
من اجزاء الزمان ولا فسادا هو الا يرد الثاني ورايها ان الملازمة
الثانية ينتفي حصول العلم بالوجه وبيان الملازمة الاولى ينتفي العلم

بالوجه فرضا الحقيقة حتى يتبين فبا فسقط توهم التناقض وسقط
قول من قال ان قولنا تقدير نظرية الكل لا يمكن اكتساب شيء من الوجوه
ضرورية ان حصوله انما يكون في وقت معين لا يمكن فيه حصوله لانه
مسبقا بما هو غير متناهية وصرف الزمان من الازل لا يفيد فالاولي
ان يقال على تقدير نظرية الكل لا يمكن اكتساب شيء من الاشياء بالظن
فشامل انتهى على ان الظن قول بالضرورة دعوى البدئية فهي
ممنوعة بحوز حصول كل فرد من العلم على تقدير نظرية الكل من الفرد
الاخر بطريق الدور والتسلسل وان كان جهة القضية فيكون قوله
لا يمكن اه نظريا فلا بد من الدليل مع دعوى البداهة يتناقض نظرية الكل
فشامل وهو انه على تقدير نظرية الكل لا يمكن اكتساب كنه شيء
في قوة الشرطية وكان قبل اذا كان الكل نظريا لا يمكن اكتساب كنه شيء
من الاشياء ولذا قال اما الملازمة الاولى كالانجفي التي ادعى طبرها
فيه وفي توهم كون الشيء مكابرة كالانجفي على اهل النظر ممنوعة لان
مقتضى الملازمة الاولى لما كان كلام العلامة في صورة الاستدلال
حمله على المعارضة مع الجمهور في توقف الدليل على حدود النفس
ولو صرف كلام العلامة عن الفناء المتبادر وحمله على منع التوقف
وقيل انما اتى بسند في صورة الاستدلال لقوله لا يراد عليه شيء
تأمل وهو انما يستلزم عدم حصول وجه شيء من الاشياء
من حيث هو كنه لغزول ما كان ما هو وجه شيء كنه شيء كان
علم ذلك الامر على شيء بالوجه وبشيء اخر بالكنه فلا يتفك العلم
بالوجه من العلم بالكنه واذ لم يحصل التناقض لم يحصل الاول والحوار
ان بين المعارف حكما صوريا مثل الحيوان الناطق كنه الانسان
ووجهه الضاحك فلحيوان الناطق اذا لوحظ من انه وجه الظن

والله الملاحظته يكون وبخلافه فخرج هذه الملاحظة المحض
العلم بكنه الانسان انما يتصور به الانسان ولم يلاحظ به ولا
الاولى يستلزم الملاحظة الثانية فتدبر بل يجوز ان يتصور
ذلك الوجه ايضا بالوجه ووجه ايضا بالوجه هذا يعني على ان المقصود
لشيء بالكنه يتوقف على تصور جميع اجزائه بالكنه بخلاف تصور
بالوجه فانه لا يتوقف على تصور الوجه بالكنه بل يجوز تصور الوجه
فانه لا يتوقف على تصور الوجه بالكنه بل يجوز تصور الوجه بالوجه وهو
وكذلك الباقي ويمكن اكتساب بعض الاشياء بوجه قبل ان يخفى
ان هذا انما يتم على القول بان العلم بالشيء لا يتصور في العلم بالكنه والعلامة
ممن يقول بالانحصار والكلام في توجيه كلامه انتهى والحوار عن
هذا لا يتصور ظاهرا هو ان العلامة اثبت في الارضين المذكورتين العلم
بالكنه والعلم بالوجه فهو بيان علم توقف دليل الجمهور على حدود
النفس متمسك على تسلك المشهور بين الجمهور وانما ان الملازمة
الاولى ايضا ممنوعة ولا يخفى ان الملازمة الاولى مبينة بالدليل وسنجد
الذي اقيم الدليل من غير قبح دليله غير مقبول عند المناظرين فهذا كنه
ولجميع اول الدليل في الحقيقة تأمل توضيح الذي المذكور انه لا يلزم اكتساب
الكنه في الزمان النهائي بحوز اشتراك مبادئ الوجه لان الوجه السابق
على الكنه ذاتيا فيكون المبادئ ايضا ذاتية ولو سلم عرضية الوجه بحوز
كون مبادئه ذاتية يكتب منها الوجه العرضي فلم يقم برهانها على امتناع
اكتساب الذاتي من العرضي بالجملة يجوز كون مبادئ الوجه مشتركة
بين الوجه سواء كان الوجه العرضي ذاتيا او عرضيا بين الكل فلا يلزم
اكتساب الكنه من الامر الغير المتناهي في الزمان التناهي في سرعة
قبل الحاصلين في الحقيقة فيكون الكنه مكتسبا من الامور الغير

الغير المتناهية في الزمنية غير متناهية هذا معنى على ان يكون مبادى
 الوجه ذاتية والحاصلة بعد الخط المعين ذاتية واذاجا اكتساب الكنه
 بالمبادى العرضية جازان يكون المبادى المشتركة عرضية والمبادى
 الحاصلة ذاتية فيكون المجموع موصلا الى الكنه وجزا بجز كون
 المبادى الحاصلة متعين بعد التحين المذكور عرضية فيكون المجموع
 عرضيا موصلا الى الكنه فحصل ك سند ان اخر ان تأمل لا بد
 لنفي ذلك من دليل ان كان حصول التسلسلين معا كما هو اللازم
 لقوله في الزمنية متناهية كان الدليل عدم توجه الدهن نحو الشئين
 في حالة واحدة لبساطتها على ان المفروض كون الوجه سابقا على الكنه
 وليس كذلك بل على العينة وان كان على سبيل التقارب كانت احده
 التسلسلين متناهية كذ قيل فيمكن منع عدم توجه الدهن لبساطتها
 على قاعدة الاختيار ويمكن ان يحصل الوجه قبل الكنه بمرتبة بان
 تصور الكاتب الزمان منه الا ان احد معين بعد بمرتبة الكنه
 ولكن يجب ان يكون التسلسلان غير متناهيين بالنظر الى الازل
 كما مر قبل ونالها ان هذا الدليل قبل المراد هو الدليل القائم لاثبات
 الملازمة وهو قوله فلان حصول الشئ بالكنه مسبوق بالوجه
 ان انتهى الاظهر هو الدليل القائم على نفي نظرية جميع التصورات بديل
 فوه على جهلان نظرية كل التصورات وهو الملازمان على تقدير
 تمام اشارة الى انه ليس تمام الامر من منع الملازمين مسبوق
 بتصور الشئ فيه اى يتصور طرف النسبة والشئ فيها فيه
 استخدام بقايتك ما لذلك اكتساب مثلا قال لما مر من انه
 مسبوق بالتصديق بمناسبة المبادى ايضا كالخلف الاول
 وهما امور الاول بلاهة المقدمات ابتداء وانها دعوى بلاهتها

ونالها

ونالها كون المقدمات معلومة ابتداء وانها دعوى العلوية
 وخامستها بلاهة المقدمات انتهاء وسادستها دعوى البداهة
 وسابقتها كون المقدمات معلومة انتهاء وانها دعوى القلوة
 فسادستها كون المقدمات معلومة اما ابتداء واما انتهاء وعاشرتها
 دعوى العلوية على هذا الوجه وعادى عشر كونها بديهية على هذا
 الوجه ونافى عشر دعوى البداهة على هذا الوجه ايضا فلا شك ان
 اثبات المثل مطلوب بتوقف على التاسعة والحادية عشر فاما مدعى
 المثل ولوضئنا والمقدمات المذكورة في قول العلامة اعم من المقدمات
 ابتداء ومن المقدمات انتهاء كما يلزم يؤيد بالآخر والدعوى لهم من
 ان يكون مرفحا وضئنا ولا يلزم على المثل المصريح بالدعوى في
 كل مقدم الدليل وهي ما يتوقف عليه صحة الدليل فيدخل فيها شرائط
 الدليل ومناسبة المقدمات للمعطى واستلزام الدليل المعطى فظهر
 ان المثل لا بد من ان يدعى البداهة في مقدم الدليل وانتهاء وان
 يدعى معلوميتها وانتهاء وان كانت الدعوى ضمنية فان قلت كيف
 كون المقدمات الأخيرة معلومة وبديهية في نفس الامر ولا حاجة
 الى الدعوى قلت ان كانت العلوية والبديهية ما يتوقف عليه صحة
 الدليل فهو مدعى لوضئنا فظهر صحة كلام العلامة فتأمل يجوز
 انقطاع البحث بمعلومية المقدمات وانها دعوى المطالبين
 والتسديد السند فلا شك ان منع الخصم معلومية صحتها او صحتها
 على ذلك التقدير فافق العلامة انه ادخل ما يثريك المثل فهو خبر للمنع
 على ذلك التقدير وكان هذا من الحاشي اشارة الى ان عليهما فتأمل
 فان قلت لا محال انقطاع البحث بالعلوية او العلوية تناهى
 التقدير المذكور قلت يجوز ان يكون العلوية ثابتة في نفس الامر وتكون

وكون التقدير المذكور منافيا للواقع يذلل على بطلانه وهو المظهر والله
 التوفيق ^{في} يكفي دليلا على بطلان كسبية الكل آية في كفي دعوت
 بداهة المقدما واطرافها دليلا على المدعى وهو قولنا وليس الكل كسبيا
 فاذا كانت هذه المقصد يقات وهذه التصورات بداهية صديق
 ان بعض المقصد يقات بداهية فاذا صدق ذلك بطلان الكل كسبيا
 واذا بطل ذلك صدق قولنا ليس الكل كسبيا ولكن بقي الكلام في كونه
 دليلا على ذلك والظان من علم كونه هذه المقصد يقات والمقصود
 التي هي في تلك المقدمات بداهية حكم بعدم كون الكل كسبيا من
 غير نظر لان النزوع بينهما وبين وهو ظن من وجع ولهذا لا حاجة
 وعدم التفرع في الاستدلال ان النفي المذكور مدلل فكيف لا يحتاج
 الى الدليل وحمل في الدليل الى الدليل الذي ذكره المستدل خارج عنه
 الذوق والسوق كالاخفى وان اراد ان يبين نفي كسبية الكل في
 ان دعوى البداهة في المقدما واطرافها عين في كسبية الكل فهو
 مما يصلح حجة ان يجعل الدعوى دليلا على النفي المذكور وقد
 عرفت سائر الصلاحيات يجوز ان يكون دعوى البداهة نظرية
 وهما بحث وهو ان القول بالعينية يناق كون احدهما نظريا
 والاخر بداهيا وهو في سقوط السند الذي هو الجواز فالفرع
 المذكور صحيح كذا قيل ويمكن ان يقال ان القول بالعينية لا يقتضي
 الاكون المقصد يقات والنص في الحاصل في المقدما حاصلا
 من غير نظر وكسب وكون المقصد يقات في المدعى اعني قولنا وليس
 الكل كسبيا حاصلا من غير نظر ايضا واما كون هذه المقصد يقات
 بداهية فهو سقا اخر فيجوز ان يكون نظرية لانه يجوز ان يكون النص
 بداهيا وان يكون بداهية نظرية على ما تقرره موضعه فذاك

لاستلزام المصادرة وجه الاستلزام في على تقرير تسليم العينية لان
 دعوى البداهة اذا كانت عين نفي كون الكل كسبيا كيف يستلزم بها على
 النفي كالاخفى والمصادرة تحصل بان يكون المدعى عين الدليل وبان يكون
 جزء الدليل وبان يكون صحة الدليل موقوفة على صحة المدعى وبان يكون
 صحة مقدم الدليل موقوفة عليها وكون المصادرة المستلزمة على هذه
 الاقسام شائع غير خفي هذا بقى عدم الحاجة بقتضي الصحة والمصداق
 تنفيها فلا ينطبق الدليل على المدعى الا ان يذكر عدم الحاجة وان يدعى عدم
 الصحة على طريق الكناية وهو يكلف على ان سوق الكلام لا يلزم عدم
 الاحتياج والادليس مطلقا وهذا وجه الضعف الذي يقتضيه كلمة
 التهم لا اعتراض فلا تغفل ^{ولو سلم} انه لا بداهة اشارة الى النفي لما مر منه
 من ان الاستدلال لا يتوقف على البداهة فضلا عن دعوى ما عرفت ما فيه
 من انه يتوقف ولو اخرا وضعتنا من دعوى البداهة في ثبوت الحيات
 اه ولا يخفى ان هذا لا يور كلام العلامة في عدم البداهة ممنوع اعم
 من بداهة كمال والبعض وان كان ابتداء هو لا يلزم قوله ولو سلم
 يجوز ان يستدل بكل منهما الا ان يبين ان يفتقر الجواز ان يستدل
 بدعوى البداهة على عدم البداهة لكن تفنن في السند ولا ملزومة
 لها فيه بحث ان السالبة الجزئية ورفع الايجاب الكلي مثلا من مات
 فاذا سلم ان دعوى البداهة في ثبوت الاحتياج عين دعوى البداهة في
 قولنا بعض المقصود ليس بداهية وبعض المقصد يقات ليس كذلك
 فيبقى ان يكون عين رفع الايجاب الكلي واذا لم يكن فقدم كون ذلك
 ملزومة ممنوع ويمكن ان يقال المراد لا ملزومة لزوما بينا يجوز
 الاستدلال عليه بها قياسا على ما مر في كمال العلامة انه ما من
 تصور وقصد في الا ويمكن حصول فيه ان العلم بحقيقة الله

مقال مستند عند الفلاسفة وبعض المتكلمين كالغزالي وامام الحرمين
وكلام الصوفية يشتمل بالامتياز في الاكثر على ما في المواقف وتبرهن فلا بد
من التخصيص فتمسك بالعلامة لعل الطالب كلها بالحس في العلم
شيئا منها يعلم بالحس لانه يعلم كلها بالفعل لان مجرد القوة القدسية
لا يستلزم العلم فتدبر قال العلامة ان التوقف ان لا يمكن حصول
شيء وتفسيرهم مقدمة العلم بما يتوقف عليه الشروع وحصرهم في التوقف
لوجه ما والتقديرين بفائدة ما يدل على معنى التوقف عند هم ذلك كما
مر قال العلامة تالان ان التوقف هذا النوع مستند بالسندين الاول
قوله فانهم يجوزوا بعد اه الا انه اخفى صورة الاستدلال لقوته والثاني
قوله بل التوقف على ما قال بعضه فاضل فان قلت كون التوقف الامر المصحح
بجرح الاحتمال العقلي وهو غير معتبر في مثل هذا المقام على ما تقرره الاصول
بل الاحتمال لا بد وان يكون ناشيا عن الدليل والابرار المنع في كل موضع يقال
فيه ان معنى هذا اللفظ ذلك قلت هذا الاحتمال ناشئ عن الدليل وهو يجوزهم
تعدر العلم وينبغي عليه كما يلايم قوله ولا شك اه ان الكلام في تعدر السند
ح فتدبر قال العلامة وان اسكر حصول ذلك العلم بغير هذا الطريق
بدل هذا على ان الحاصل بالكسب والحس واحد بالاشتراك وقد
منعه بقوله لكن لانهم اسكان اه والرفع ان المنوع هو الوحدة
الشخصية ونسب هو الوحدة النوعية فالحاصل بهما واحد بالنوع
على ما اشار اليه في الحاشية وفيه ان الظاهر ان الامكانات
وجه الظهور ان الحصول اذا الى الشيء بان يقال يمكن حصوله
بنياد والامكان الذاتي واذا نسب بالقياس الى الخارج عن ذلك
ذلك الشيء بان يقال يمكن حصوله بذلك الشيء بنياد والامكان
محسب نفس الامر ان الممكن بالذات مع قطع النظر عما عدا

وفا هو النوع مستند بان العلائق الحتمية ولكد ورافت
الطبيعية ما نفعه عن حصول القوة القدسية لانها تقتضي كون
النفس صبيحة وان كان امكانه الذاتي مستندا بان
النفس الناطقة متحدة بالنوع وان جاء الاختلاف في الاختلاف من الزمان
والبلادة والسخاوة والخل وغير ذلك من الاختلاف في المراتج
على ما ذهب اليه جمهور الحكماء وما امكن لفرد من النوع الممكن الكمال
فرد منه على انه ايضا في حيز النوع مستند بان النفس الناطقة
مختلفة بالنوع لانها تترك شخصين متقاربين في المراتج غاية التقارب
ثم انها يتباينان غاية التباين في الكرم والخل وغير ذلك على وجه
اليه الاما على ما في شرح المحض ولو سلم ذلك اى لو سلم امكانه
الذاتي واخذ في مفهوم التوقف فالمراد توقف حصوله على النظر بشرط
فقدان القوة القدسية فلا يمكن حصوله بلا نظر فتمسك بالوسط
حصول القوة بحسب نفس الامر فالمراد توقف حصوله على النظر مؤخرا مع ان
القوة القدسية فلا يمكن حصوله بلا نظر بحسب نفس الامر وبالحكمة
يكون الجواب عن الاشكال المذكور بوجهين الاول منه كون قولنا ان
لا يمكن حصول شيء الا بعد شيء اخر معنى التوقف والثاني تسليم ذلك
ومنع عدم توقف حصول العلم النظري على النظر بتبادر على ان الحاصل
بالنظر الى غير الحاصل بالحس ولو متحد بالنوع وهذا ما ذكره
العلامة والثالث كون الاسكان الذاتي معتبرا في مفهوم التوقف
مستندا بان الظاهر كون الامكان محسب نفس الامر معتبرا في مفهوم
التوقف وحصول لكل فرد ممنوع ولو سلم اعتبار مكانه الذاتي فلا نسب
حصول الاسكان الذاتي لكل فرد ولو سلم ذلك اه فيكون الاجابة خمسة
فتأمل قيل اقول فيه تجب ان تكون مادة النقض متحققة فاسكان

حصول تلك القوة لكل فرد لا يكفي في النقص وحصولها صاحب القوة كالحق
القدسية لا يحدتها نفسا او تقسيم العلم الى النظر والاعتقاد وتقرنها
بالنسبة الى اوساط الناس وحصول تلك القوة لهم ليس بمحقق بل يسد
بممكن فتأمل انتهى وانت خبير بان النقص المذكور مبني على امكان
حصول تلك القوة كما صرح به المورد وان النقص لا يتوقف على حصول
تلك القوة لهم بالفعل بل على امكانه فتعريف الضروري يصدر في
النظر لا يمكن حصوله بلا نظر ولو بالنظر الى اوساط الناس ولم يحصل تلك
القوة بالفعل فادارة النقص متحققة بالامرية وهو في غاية السقوط
كاللغف ولعله اشار الى ما فيه بقوله فتأمل يستلزم
ان تكون النظريات التي هي في غاية الخفاء بالنظر الى ذات كل فرد من افراد
الانسان وجه الاستلزام ان النظر ما يتوقف على النظر في الجملة ولو
باعتبار الضروري ما لا يتوقف في الجملة ولو باعتبار وفي النظر باعتبار
اعتبار مقارنة الفقدان واعتبار ذات الاول يصدر في تعريف النظر
وبالنسبة يصدر في تعريف الضروري على ما يقتضيه جواب الحق
بقوله التي في غاية الخفاء اشار الى وجه البعد وكذا قوله بالنظر
الى ذات كل فرد ولذا لم يقبل بالنظر الى ذاتها مع انه الانسب لما مر
فقط ما قيل من ان حق العباد ان يقول بالنظر الى ذاتها
على طبق ما مر بقيد الحينية فالعلم الواحد من حيث انه لا يتوقف
حصوله معتبر من مقارنة الاحوال على النظر نظري ومن حيث
انه لا يتوقف حصوله مجرعا من اعتبار مقارنة الاحوال ضروري
مع ان بعدد من يجوز ان يصح في شيء واحد بالمتقابلين باعتبار
كذا قيل ولا يخفى ان كون النظر الذي في غاية الخفاء وبديها سهلا
انحصول بالنظر في كل فرد بعيد عن العرف نعم يراد به تكلف بعيد

وجه ذلك فلو ان التقييد خلاف المتبادر ولان المتبادر يكون العلم
نظريا بالنظر الى ذاته ومطلقا فتأمل وهو اول البحث ولو كان
التوقف المعبر عنه معلوم العلة بمعنى ان لا يكون له ما ثبت في مقام
السند الى تجويزه فقد اوردنا اول البحث فلا يتوهم ان ما كان اول
البحث انما هو التوقف المعبر عنه مفهوم النظر على ان المنع المذكور
ان يستلزم انما حصل كلام القائل الروي على القوم في التجويز المذكور فكان
قال ان تجويزه تعدد بطر فكذا ما ينبغي عليه بحث لانه يجوز ان يكون
مراد القائل ان تجويزه تعدد العلة لا يدل على عدم كون التوقف بمعنى
لا يمكن حصوله شيء الا بعد حصول شيء اخر لان العلة عندهم هو الامر
الكل اعني احدهما ومعنى تجويزه التعدد تجويزه كون ما صدق مستقدا
لاكون كل واحد منهما على التبيين علة في ذلك تفسير المقدمة بما
يتوقف عليه الشروع وحصرهم في المقصدين بفائدة ما والنسبة
كأمر من المحشى هذا ولا يخفى ان كلام القائل كلام على السند الاخص فاما
على ما ينبغي من المحشى في القول الثاني ولست شعرت لما اذا اريد
فتأمل يستلزم كون المتأخر الزمان اي يستلزم كون المتأخر
لزوما قطعا على ما يقتضيه كلام المحشى ويستلزم كون الزمان
قد بقرينة ان حمل الامر على العهد الخارجى امر ممكن لا يخفى على من
المورد الزكي المعارف بالتوجيهات فالإيراد على ما يدل العبارة دلالة
ظنة فتدبر وما حصل كلام المورد ان تعريف التوقف بالامر المذكور تعريف
بالاعم وهو فاسد اجاب المحشى عنه بوجهين الاول منه الصفرية
والثاني منه الكبرى بعد تسليم الصفرية مستلزم بجواز التعريف
بالاعم ولما قوله بناء على ان الفرض فهو اشارة الى دفع سؤال وهو ان
المحشى من شرط المساواة لان من المتأخرين في المختار وهما

من ذهب المتقدمين فاجاب بقوله بناء على ان العرض له والافضل
 المتقدمين كافة في السندية والصحة فتأمل على بعض الملل الشا
 اذ الترتيب بالفعل متحقق في العلة التامة وبعض العلة الناقصة وهو الخ
 الاخير والذاقي يسمى علة تامة ففيما ذكره انما ذكره المعترض
 والا فانني لا اجم المدعى مع ان العلامة في صدر المنع فالاولى ان يقول
 بدله النفي المرد او اذ لم يتأمل على السناء الاخصر وانما صار الخضر با
 على ان تجوزهم بقوله العلة سند وقوله بل التوقف اه سند اخر كذا
 قيل والاضطران السند الاخر كون التوقف بمعنى الاحتياج على ما اشار
 اليه بقوله وكان هذا الوجه المعنى مراداه فان قلت ان قوله بل التوقف
 هو الامر الاصيل ان يكون سند لانه اضرب عن قوله لانهم ان التوقف
 ما ذكرتم بل انما هو قوله فانهم يجوزوا ان قلت هذا شك قوي لانه
 اذ لم يكن سند يكون دعوى فلا بد من الدليل ولم يذكر العلامة ما يصح
 ان يكون دليلا مطويا مقتضا لاي تناسب المقادير سند فتأمل
 واعلم ان الكلام على السند بطريق المنع غير موجه مطلقا وكذا
 الاصل غير موجه الا اذا كان مساويا بطريق انه لا يصلح للسندية
 موجه مطلقا وكذا الكلام بانه في حله ذاته غير مستقيم موجه
 على ما قال المحشي في رسالته في الادب فاند في هذا البحث من
 المورد وكذا البحث الثاني في القول الثاني فلا تغفل ولما التوجيه
 بانه مساويا في اعتقاد الموجه فظهر البطلان لان كفاية الاعتقاد
 ولو سلم فتم من جانب المناهية ويمكن ان يقال ان قوله فتأمل اشار
 الى ما ذكره ان يقال وليست شمر في القول الثاني بآي عنده وقيل
 ولعل وجه التامل ان الخط من التوقف ان يكون جاهل ما وما فاعلم
 على انه تكلف وايضا كون ما ذكر من قوله بل الامر الصحيح سنداهم

فانه دعوى ذكره السند فافهم ونحيط بمشوار انتهى بعبارة وانت خبير
 بما فيه مما فلا تغفل غير بين ولا بين قد يقال كون لازم الحاصل بالحس
 من البلاء والقوة متايرين لازم الحاصل بالكسب من الكسبية فلهذا
 فيه وتايرين لازم يستلزم تغاير المتزومات قد برر وليست مشروعة
 وقد عرفت جوابه وليست شمر كيف خفي على المحشي الادب فتأمل الخط
 انه لا فرق ان يرد عدم الفرق قولهم علة الاحتياج الى العلة الامكان وحده
 او الامكان مع اعتبار الحدوث شرطا ونسطة قد برر لكونها بمعنى واحد
 ولا يخفى ان وحدة المعنى اول البحث لان العلامة يقول ان معنى الاحتياج الى
 الى الشيء هو حصوله او تحصيله بذلك الشيء وعدم امكان
 ذلك الابدك الشيء انما هو مستبعدة في التوقف وليس بمعتبرة معنى
 في معنى الاحتياج ودعوى البلاء في وحدة المعنى غير مسبوقة لانه
 في محل النزاع فغير يرد على العلامة ان الاحتياج اذا كان غير التوقف يدخل
 بعض البداهيات الذي يحصل من الدليل وان كان يحصل بدونه نحو
 نصف الشيء مجزء من اجزاء وكل مجزء من اجزائه اصغر منه فنصف
 الشيء اصغر منه فيلزم ان يكون نظريا والمقدستان المذكورتان
 دليلا عليه وليس كذلك ويمكن الجواب بمنع حصول المقدسات المذكورة
 من المقدمتين المذكورتين غاية ما في الباب ان المقدمتين صادقتان
 في نفس الامر وليس العلم بها مستفاد منها غير ذلك كوقوفنا
 على امكان حصول القوة القدسية للفاقد وتوقف عليه بشرط
 كونه فاقد فلان الفاق قد بشرط كونه فاقد لتلك القوة محتاج الى النظر
 في تحصيل مطابقة فان قلت قولنا حين فاقد في الصورة الاولى فيفيد
 الشرطية فالفرق تحكم قلت ان الفرق فلان قولنا حين هو فاقد
 في قولنا الفاق حين هو فاقد محتاج الى النظر فلو لم يفسد الفقدان مجزء

ما صدق عليه عنوان الفاعل من الافراد والاشخاص ولا يلزم في
انصاف الافراد بالجميع في الواقع انصاف تلك الافراد بعنوان الموضوع
حين انصاف بالجميع فتأمل كاحتياجه اليه جعل الاحتياج في
الصورة الاولى مشبهها وفي الصورة الثانية مشبهها به اشارة الى التفتن
وترويح العدم الفرق قد بر كما هو المتبادر من سوق الكلام لان
الكلام في تقسيم العلم المعلوم وان هذا لا يلزم له هذا فهو محل بحث بناء
على ما مر من العلامة من ان الحاصل بالكسب غير بالحدس بالشخص
ويمكن وفه يانه يجوز ان يكون هذا الكلام من العلامة مبنيا على ما مر
منه من قوله وان امكن حصول ذلك العلم المخصوص بغير هذا الطريق
فان العلم الواحد ولو نوعا قد يكون بديها وقد يكون نظريا باختلاف
الاستخدام والوقا فتأمل في اجوبة الاشكال وهي ثلثة احدها المنع
المستند بالتجوير مع ما يتبعه وثانيها الجواب التسليمي المشار اليه
لكن لا نسلم امكانه وثالثها حمل التوقف على معنى وما مر منا من كون
الاجوبة خمسة فهو مع قطع النظر عن المحل وقبل ان يكون الاختلاف
معلوما من ذلك البحث محل بحث بل يعلم منه وفيه بحث اذ قوله
فان الفاعل للقوة القدسية حين هو فاعل قد يصدر قاه يدل
دلالة ما على ان غير الفاعل كذلك فيعلم منه الاختلاف بالاشخاص
وان الفاعل حين هو فاعل ليس بقا قد ليس كذلك فيعلم منه
الاختلاف بالاشخاص وان الفاعل حين هو فاعل ليس بقا قد
بل واحد ليس كذلك فيعلم منه الاختلاف بالاقوات ولعل وجهه
التأمل هذا انتهى فهذا هو العلم المعلوم الواحد بالشخص
قد يكون حدسيا وقد يكون كسبيا فظهر الى الشخص الواحد
في الزمان وفيه بحث لانه على هذا لا يمكن ان يحكم على مقدمة واحدة

بالبداية او النظرية مطلقا بان يقال هذه المقدمة بدينية او
نظرية بل هذه هو الحكم فتأمل لكن غير ذلك لانه خلاف المتبادر من
السوق على ان البداية والنظرية صفتان للعلم اولا بالذات وانما
هي صفتان للمعلوم ثانيا بالعرض وقيل في بيان عدم الظهور وذلك
لان محله قبل قوله ومن عرفهما اه والتأخير منه داخل في ما ينبغي
انتهى الغرض منه في نظر لانه انما يتم اذ لا يمكن قوله وكان هذا المنع
في الاجوبة تأمل فان قلت ما وجه تخصيص اداة العلوم بالاول
واداة العلوم بالثاني قلت ذلك ظر وان خفي على بعض الافاضل
لانه جميع المتبادر من المتبادر وغير ذلك المتبادر مع المتبادر مركبا
لا يتخفى وهنا احتمالات وهما عكسا للاعتما بين المذكورين تركهما
استركهما في المحذور المذكور كما لا يخفى عليك وكون الاحتمالات
اربعة مبني على كون الاجوبة شاملة لكون التوقف بمعنى الاحتياج و
اذا كان المراد من الاجوبة ما عدا ذلك يكون الاحتمالات سبعة با
اشان مذكوران وما عداها لم يذكره المحقق بل امر بالتأمل كالا
عليك فلا تطلوا الكلام بذكرها وبالله التوفيق واحسن الاجوبة
للمذكورة في الشرح وانما شئ هو الفرق بين العلم الحاصل بالحدس
وبين العلم الحاصل بالكسب لا يقال الاجوبة كلها على ما مر على طريق
المنع والسند وهو لا يلزم ان يكون معتقدا بل يكفي المجاوز
فكيف يصح قوله ومن هذا البحث يعلم قلت قد يكون معتقدا في
كما اشترته اليه وهما معتقد بدليل قوله ومن هذا البحث يعلم
تدبر بخلاف القسم الاول فانه يتوقف على معرفة النظر من
جهة العقل لا من جهة التحقق لكونه عدميا فيكون توقف
الثاني اقوى واشد فتوقف الاول بمنزلة العدم ويؤيد

ان يؤيد التوهم بتصريح المصراه وما سبق من المحشى من انه
المصر بتصريح النظر على طريق التصريح بما علمنا تمهيد تعريف
النظر فهو لا يقتضي ان لا يكون الباعث لتعريف النظر الا القسم الثاني
فلا منافات بين هذا وبين ما سبق فلا تغفل لكن ذلك التوهم
وهم فاسد لان الضرورى وتعريف الكسبي يتوقفان توقف
الكلى على الجزئ على النظر بلا تفاوق واما التحقق فلا يلتفت في
مقام التعريف فلا يكون له مدخل في النسبية وهو لا حاجة
الود في هذا التوهم فلي هذا يكون هذا القول ايرادا على العلامة
ويمكن ان يكون المقصود منه التنبيه على التوهم من الشارح
وان كان الذي في محتاجا اليه وكل من الاحتمالين ذاهب
فقد بعد كل البعد في الحاشية هذا بناء على تأخير التعريف عن
القسمين بخلاف ما اذا كان بينهما كما في المطالع فان ذلك التحضير
ليس بذلك البعد كما اختار الشريفة حاشية المطالع
انتهى وشارح المطالع اخبرنا النظر عن بيان الكسبي
على خلاف ما ذكره المتن وقال الشريفة العلامة اخبرنا النظر عنه
هنا عن الانتشار انتهى والانتشار انما يلزم في الشرح لكونه
مباحث النظر فيه بخلاف المتن فلا بعد فيما فضل صاحب المطالع
اصلا كما يشعر عبارة المحشى صرح بعد الانتشار والمسعود
الشرواني وبمناسبة تعقب تعريف الضرورى بتعريف
النظر في تعليلاته على شرح الطوالح تأمل واما بعد ما في الشرح
الطوالح فقبله دفعه بان الشارح انما جعل الباعث القسم
الاول مع تأخير النظر عن القسمين اشارة الى نکته وهو
التنبية على ان المناسب تعقب الضرورى بتعريف النظر

ونترك

ونترك المناسب هنا ما بينا ان القسم وباجمالة الباعث حقيقة
هو القسم انتهى ويمكن ان يتكلف بان ذكر القسم في بيان الباعث
انما هو على طريق التمثيل والا فكيف يتصور حصر الباعث في القسم
الاول مع ظهور اخذ النظر في تعريفهما من امثال ويؤيد كلام السيد
في الاعتراض على شرح الطوالح ظاهر عبارة توهم ان الباعث في تعريف
النظر انما هو بيان البديهي لان قال فالاول ان يقال في الشرح لما
ذكر ان البديهي والكسبي كذا احتياج او انتهى وهذا وان كان
تعليلاته فيجيبه العبارة لكنها يد في البعد المذكور فتأمل على
عند قبل اقول في نظر ارجح لما يتناول ما سوي الجزئيات المادية
للبناء و كما سبقت الاشارة الى ذلك فذكر ذلك الا انها سواها
ليس عند النفس بل فيها انتهى ما سبق من المحشى ان كلمة عند
العقل شاملة للالات ونفس النفس غاية ما في الباب المسماحة لادام
الجامعة على ان المسماحة مردودة هناك فذكر وتذكر وباللغة
النوفى ثم الظاهر في الظاهر من القرينة الى صرحها عن
الظواهر في نظر الحجج واللفظ فانه مجاز الا ان القرينة ظاهرة
كأمر الاتفاق واقع على ما قال السيد في حاشية المطالع
من المطلوب المشورة الى المبادئ المناسبة ومنها الخ
واعلم ان الحركة لا بد لها من متحرك ومتحرك في الحركة ولا يكون
الحركة دفعا والحركة الاولى يثبت من المطر المشورة وتنتهي
الى المقدمة المناسبة للمطر التي تجد لها كاسب اخر واما
ما فيه الحركة فهي المعلومات الحاضرة عند النفس
ولم نقل الحركات بدل معلوماتها كما قيل لان المقدمة المناسبة
للحجب ان تكون واسطة كالانحرف وحركة الثانية لها هذه

هذه الامور وسبب تلك الحركة اول امر يقدم في ترتيب المبادى
ومنتهينها المظهر وما فيه الحركة المبادى المناسبة فقط اذ هي
في الحركة الاولى مفردات وفي الثانية مرتبات في الحركة الاولى تحصيلها
والثانية لترتيبها فيما لا ولي تحصيل مادة الفكر وبالثانية تحصيل
صورة الفكر وفيها المطلق المحتاج اليه تفريق القدماء اولي اعلم
قال السيد قدس سره واما الانتقال من المظهر الى المبادى ففي كذا
الانتقال من المناسبة الى المطلوب ففي لا تدريجي ويمكن التكلف
بان يقال المضايق في المقامين الى اخر المبادى المناسبة
ومن اولها الى المظهر فتأمل ذهب المتأخرون الى الترتيب اذ قال
السيد السند في حاشية المطالع ذهب المحققون الى ان النقل
المتوسط بين والجهولات في الاستحصال هو مجموع الانتقالين اذ
يتوصل من المعلوم الى المجهول فوصلا اختيا وبالصناعة فيه
مدخل تام ولما الترتيب المذكور فهو لا بد له بواسطة الجزء الثاني
وذهب المتأخرون الى ان الفكر هو ذلك الترتيب المذكور اذ
من الانتقال الثاني لان حصول المجهول من مبادى يدور عليه
وجودا وعلميا واما الانتقال لانه فيما خارجا عن الفكر
الا ان الثاني لان ماله اذ لا يوجد بدونه قطعا والا وليت
بل اكثر الوقوع معه فالنزاع انما هو في اطلاق لفظ الفاعل
بحسب المعنى انتهى قال المسعودي الشرواني وفي هذا المقام بحث و
ان اختيار المحققين كون الفكرة عبارة عن مجموع الانتقالين
ليستلزم الحكم بان السبب المعد الذي يستعمله الناطقة
بفيضان المطالب من المبدأ الفياض هو مجموع الانتقالين
ليس والفكر عندهم معد لذلك وكذا قول المتأخرين بان

الفكر

الفكر عبارة عن الترتيب المذكور يلزمه الحكم بان ذلك السبب
المعد ذلك الترتيب اذ الفكر عندهم ايضا معد لذلك الفيض
ولا شك في ان يكون هذا النزاع معنويا لا لفظيا انتهى فيه بحث
بحوزان يكون الانتقال والترتيب معدات الفيضات وانما
يكون النزاع معنويا اذ كان كل من الفريقين ينكر ما اشبهه الغرض
وليس في كلامهم ما يدل على ذلك وانما النزاع في ان اطلاق الفكر
اولا على هذا وعلى ذلك تأمل ويراد فيه النظر على القولين في
المشهور صرح بذلك السيد السند في شرح المواقف وربما
يفرق بينهما قال شارح الطول في الحركة هي الفكر واللاحضة هي
النظر ولنا لزمها اطلاق اسم احدهما على الاخر فاستعمال اسم
المترادفين انتهى وهذا يشعر بكون المذهبين واحد تأمل
مبنى على هذا اي على الفرق لا على الايراد على المشهور اذ لا يراد مشترك
كاشا رايه بقوله في ضمن الحركتين والترتيب ليس على ما ينبغي
اذ لا يراد مشترك على ما مر وانما هذا الوجه بقوله فانهم من الله
التوفيق فلما قال المحقق قدس قال شارح الطول في قول معرفتي
ما يكون معرفة سبب المعرفة الشيء فاورد النقض بالتفريق بالمفرد
على راي لا يجوز ثم قال والحق ان التفريق بالمفرد لا يصح لان الشيء
المظهر ذلك التصور غير التصور بوجه ما والتصور بوجه ما
له مدخل في التصور المظهر فوجب تحقق التصورين في وقوع التصور
المطلوب فالواصل مؤلف انتهى وليخفى ان المدخلية مشتركة
في جميع التعريفات اذ ما لم يتصور بوجه ما لم يمكن اكتساب الخلق
فالتصور بوجه له مدخل في ذلك فلا يكون الحلالة احد تأمل
بل لا يوجد حدا صلا اذ كان الوجه عرضيا فايراد السيد بالحذ

بالحال ان يكونه كافي في المقصود او يكونه اظهر ولا يترتب ان جعل الهم
معتبر في المفرد للضرورة ولا يلزم منه الاعتبار في الجميع لان التخصيص
في قواعد العقلية غير معتبر بل هو متناهي سب لقواعد العلوم العربية و
غيرها اللهم الا ان يكون اصطلاحها قد برز ولا يخفى ايضا ان التناقص
مستند والموجه مانع ما ذكر الموجه من مدخلية الوجه في الكسب
فكلام السيد السند كلام على السند فهو غير موجه لان السند
غير متساو لانه يكتفي لما في عدم تحقق مادة النقض قياسا على ما ينبغي
من المحسني فالإيراد على السيد السند بان كلامه كلام على السند
ممكن ههنا كما يمكن في الإيراد على الجواب الثاني في التخصيص تحكم
بما مر عارض الا في عرضي كانه عيا في السيد السند ليحسن المقابلة
الذاتي وعرف بها قبل ان ياتي بالمراد عرضي وتما الذاتيات بالذاتي فقط
والا يمكن باطلا فافرضنا في ما سبق من اعتبار العرض في الحد الثاني انتهى
ففي هذا الاظهر ان يقول بهما لان التبادله منه وجوع الضمير الى
ذاتيات كايلايم لقول شارح الطوال فلا بد من تصور اخر يستفاد
منه التصور المقدر ويمكن ان يقال ان ضميرها يرجع الى الذاتيات
والبأسيية ولا يلزم الاستقلال في السبيية فلا يلزم المناقاة
فقد بر مجواز ان يكون رسما او مجوازا لكونه كافي في مقام
السند ولا فذلك التصور لا يسمى حدا ناما بل يسمى رسما
اكثر الاصطلاح على ما سيجي في القول شارح من الحسني
فيل فيه فظن ان مجواز المذكور صحيح اذا كان العارض خاصية
بخلافها اذا كان عرضا عاما لان الرسم التام ما يتركب من الجنس
القريب والخاصة الا ان التماثل في الاصطلاح انتهى فيه ان
الركب رسم كل عند الحسني انه على مذهب القدماء سيجي ايضا

فأصل وروى بان الحاصل اثبات المقدمة المنوعة بان الصورة
المذكورة موصولة الى الكنه لان الحاصل فيها هو الكنه والوصول
الى الكنه حد تام اتفاقا فذلك التصور حد تام اتفاقا كالاخفى
وفيه فظن من دليل الصفة وبهذا ظهر انه بقوله و
الحد الثاني انما يتحقق وكون الحاصل في تلك الصورة هو الكنه هو
ممنوع ظهر فساد ما قيل عدم تمامية الجواب الاول ان الملازمة
الثابتة ممنوعة لانها انما يتم اذا كانت الصورة المذكورة حد تاما وهو
ممنوع كما مر بل اللازم ان لا يكون الصورة المذكورة حد تاما فلا محذور
فيه يمكن ان يقال انه يظهر من قوله ثم حصل باقي ذاتياته اذ الملازمة الاولى
ممنوعة لان المباد منه عدم تكرار للاحضرة وبعضهم اقتصر على
الثاني فتأمل وبعضهم قال في منع الملازمة الاولى فختار الشق
الاول ونفع مجوازا اعتبارا بجزء واحد عرني وفي فظن ان هذا المنع
عين العلاقة للصحة بقوله سبحانه كالاخفى ظاهر المنع لانه
يمكن ان يتصور المطلوب او مثلا بالمجواز ثم تحرك النفس الى
ان تحدا لمبادي المناسبة ثم ترتيبها بان يلاحظ الفصل
ثانيا وبالحاجة التكرار التفات النفس الى المبادي والفاصل اسية
عليه التكرار في الجزء الماهية او فاصل الاول والثاني وهو وجوب واليه
اشار بقوله نعم لا يجوز قال السيد السند في حاشية الطوال والظن
ان التصور السابق على الطلب مدخل بالذات في الطلب وفي المط
بالواسطة وليس جزء بذلك الاعتبار كما يطلب به معرقا كانت
او ليلا ولا يغير فيها مع ترتيب بينه وبين غيره انتهى وبهذا ظهر
ضعف المنع المذكور وضمف الجواب الاول من وجه اخر ايضا قد بر
فلازم انه يلزم اعتبار الوجه العرضي هذا المنع لا يكاد يتوجه

من طرف الجيب بعد ما قال فالمقرب بالركب من ذلك الوجه العرفي
والمفرد وأنه يلزم في الصورة المذكورة كون الصورة بالوجه
معتبر فيها لا الوجه وهو خلاف المفروض أنه يلزم أن يكون
المجنس القريب والفضل القريب تمام الذاتيات وأنه يلزم الدوران
المصور بالوجه نفس المحدود فلا يكون جزء من المحدود على أنه قد
سره وورد هذا على كلام الشارح الطوالح وكلامه الصريح في اعتبار
نفس الوجه كما يظهر بالبرهان وما مر من الجواب عن الأول وأنه يمكن صرح
كلام الجيب عن الظاهر بأن يقال المراد من ذلك الوجه التصور بذلك
الوجه على طريق المسامحة وكونها تكلفا بعيدا عن معنى ان المقصود
تقريب المنع بطريق آخر فلا يكون كلام السيد حاشا سما لا شكلا وعن كنه
ان هذا ينبغي وتزني فكونه خلا المفروض لا يضر وعن الثالث ان
التصور بالوجه نفس الفصل القريبين المرئيين او انهما تمام
الذاتيات للمحدود الدخلة فيه وعن الرابع ان المحدود
هو لما هيبة لا بشرط الشيء والمعتبر في المحدود لما هيبة بشرط الشيء
متغايرا وعن الخامس يعرف بالتأمل فتأمل بل يختلف فيها
ينبغي ان اجزاء الحد لا بد وان يكون متصورا بالكنه عند بعضهم
ويجوز ان يكون متصورا بالوجه عند بعضهم وحاشا صلل المعنى
ان الاستحالة متنوعة كيف وقد اختلف العلماء في وجوب كون
الاجزاء متصورة بالكنه ذاتيات صرفة قبل الانخفاص
المشهور ان الحد ذاته هو كرم بين الذاتيات الصرفة وهذا
مخصص من غير تخصيص والظاهر لا يكون فرق بين الحد التام
والرسم الاكل على هذا انتهى فيه فظهر ان المخالفة بالمشهور لا يضر
المانع كما لا يخفى على انه يمكن التعليل بان يقال المراد ان الحد التام هو

من الذاتيات الصرفة بعد تصور المظهر بالوجه وبالجملة ان الوجه
وان كان جزءا للمحدود ولكنه مفروق عنه والكلام في باقي الاجزاء وان
الفرق في اصطلاحه انه ان اعتبر الامر في بعد تصور المظهر بالوجه
مع جميع الذاتيات فهو رسم اكل والا فهو الحد التام كما لا يخفى
لا على المبادئ المترتبة مطلقا هذا ينبغي على ان يكون الترتيب بين
الوجه وغيره على خلاف ما قال السيد قدس سره على من
ان ما ذكرنا ايضا من المحصور في المشتقات ممنوع لان الوجود يعرف
بالتبوت والظن بالعقل لا غير ذلك وهو في المنع مع السند ويجمل
ان يكون اسند لا في المنع غير مقبول ومنه ولرسم لو قيل و
لذا روي عليه المحقق بأنه كلام على السند الاخص ولو غير المشتق
ان حاشا الكلام اعتبار المفهومين في كون الفصل حد واعتبار
ما صدق بنا في الخاصة لانه يلزم الانقلاب من الامكان
الى الوجوب والضرورة مثلا قولنا الانسان ضاحك بالامكان
بالامكان الخاص يقتضي صدق الضاحك بطريق الامكان
ولو اعتبر الما صدق وهو نفس الانسان لزم الانقلاب
فلا اية فلا يلزم الانقلاب من قبيل تبوت المقيد ولما كان
المقيد غير ضروري كان تبوت المقيد المعبر مع المقيد على ان يكون
المقيد جزءا للمحدود غير ضروري فسقط ما قيل من ان تبوت
المقيد المطلق انما يكون غير ضروري اذا كان ذات المطلق اعم من ذات
المقيد كالحويث والانسان تأمل كلام على السند الاخص
اما بطريق المنع كما مر هو الظاهر واما بطريق الاستدلال كما مر وكلاهما
غير مقيد قبل الترجيح لانه لما ادعى الجيب ان محصورا مستدلا
فاورد المنع من حيث انه مستدلا لانه تكلف فيه ان لا يكون

غير لازمة لما في نعم قد يورد السند على طريق الدعوى لقوية
قالا ظهور المنع توجيه اليه بناء على انه حد ذاته غير مستقيم
كما مر مثالا بنصر على ما عرفت من كلام العلامة حيث قال
وهي مركبة من حيث اشتغالها على الذات والصفة كذا قيل
فيه تأمل مع انه يجوز ان يكون مفهوم الذات اذ ورد هذا
الحسن التفتت الى الفناء في حاشية الواقف بان المقبر بالتر
هو الامر الذي اعتبره الواضع حين الوضع فالوصوف في الشفقات امر
سبعين اما الذات واما الشيء واما ما هو صديق عليه الذات انتهى
فيه نظرا لان ايراد النقص والجواب عنه لا يتوقفان على اللفاظ فضلا
عن ملاحظة الاوضاع فحاصل الكلام انه يجوز ان يكون الامر كذلك
في مضاف المفرد تأمل وما صدى عليه الفصول وصدوق الفصول
على المعرف بالضرورة لا بالامكان كما لا يخفى على انه يمكن ان يستدل
على تركيبه ان يمتدنا ان قول الجيب وهي مركبة هو الدعوى وان
قوله من حيث اشتغالها على الذات دليل قائم على ذلك وسليما ايضا
ان الدليل لم يتم ولكن يمكن اثبات المدعى بدليل آخر فيكون هذا الكلام
في مقابلة قول الشريفي ولو سلم فلا يجوز ان كان كيف يكون هذا
الكلام من مقابلة السيد قدس سره لانه في التركيبا حاصل من
الذات والصفة هذا ثبت مطلق التركيب فلا منافات بينهما قلت
وضيفة المثل اما اصلاح الدليل واما اثبات المدعى بدليل آخر وكلا
منهما في مقابلة السائل فيجب قانون المناظرة فاذا كان اثبات
المدعى بدليل آخر كان ايراد السائل على الدليل لم يكن نافعا زيادة
اذ للفصول الاصل هو المدعى فكانت العلاقة في غيرها فاندفع ما
قيل من انه لو قيل ويمكن ان يستدل لكان احسن انتهى فتأمل

صدق يا

قوله واما

واما ما قيل في ما قيل في رد الجواب الثاني على طريق الاستدلال
لان الظاهر من الدفع هو المنع حدا فاصفا عند بعضهم منهم صاحب
الطواع حتى يتم الجواب عند هم فيه نظرا ان هذا تعريف مشهور
عند الجمهور وعند هم المركب المذكور رسم كما اشار اليه
فالان الجواب على ما هم قصفا فيكون اعتراض السيد السند قد
سره على الجواب الثالث باقيا على حاله فيه ان الجيب مانع لا مذهب
له ولو كان كذلك لايتم الجواب بالرسم الاكل موجعا ايضا لانه
لا يتم على رتبة المتأخرين كما مر الا انه يرد على السيد السند الكلام
على السند الاخص كما مر والدفع عنه قد كسر ما مر ايضا من ان
المقصود ان هذا السند في حد ذاته غير مستقيم فلا تغفل
في مطلق البادى سواء كان محمولا كان الناطق فيما نحن فيه
اولا كقربة العقلية الا ان يقال مدا واحدة عند الجوز
على عدم اعتبارها خارج في البادى مطلقا ولعله اشار اليه
بقوله فتقطع وقيل وجه الامر بالنظر ان الحد لا يكون الا في
المحمولة ولا يتصور في غيرها لان الحد لا يكون الا من الجنس والفضل
فهما سباده محمولة الا ان يقال ذلك في الماهيات الحقيقية
لا الاعتبارية لان تعريفها بالاجزاء الغير المحملة جزء سواء كانت
هذا اسما او من مائة انتهى وفيه نظرا لان اخصها والبادى
في الجنس والفضل سلم بعد وضع المقطع اما مطلقا فممنوع
كما مر لا يستلزم كون المجموع لانه يجوز ان يعرض للمجموع
حالة لا يوجد في المفرد وهو بين البطلان لان الحد عين
الحدود واما الفرق بالجمال والجمال التفصيل كما لا يخفى
ولما الجواب الاخير الخرفا قال السيد السند قدس سره

في شرح المواقف والحوادث التعريف بالمعاني المفردة جازة عقلا
فيكون هناك الحركة واحدة من المطر الى المبتدأ الذي هو بسيط
يستلزم الانتقال المطر من غير حاجة الى قرينة الا انه تنضبط
انظما ط التعريف بالمعاني المركبة ولم يكن ايضا للصناعة والاختيار
فيه فريد مدخل فاما يلتفتوا اليه وحصول احد النظرانما هو المعبر
وهذا التحقيق بما نقل المصنف عن ابن سينا ومنهم من استصعب
الاشكال فعبر توقف النظر الى انه يحصل افراد ترتيبا موزنا
العلامة سواء كان بالمفرد كسواء كان النظر ملائمة بالمفرد
او المركب قال العلامة معلوما كان المركب وهو ط قال العلامة
لشمول جميع افراد الام متعلق بعدل كالام في قول فلذلك فالتا
على العملية كالاختف واستفاد من ط وجه الاستفادة ان
القيم الاول كاف في العملية لا قبله والشايع العلامة جعل القيم
الثاني في سلك الاول ولم يفصل بشئ كما فصل بين المراد بالمد
بقوله ثم اعلم فيلاحظ من ان القيم الثاني لم يتحقق في التعريف المذكور
عنه على ان جعل المعلوم مقابلا للمفنون والمجهول فيشرح هذا الفرق
ان جعل المعلوم على القيم في التعريف المعداد عنه ويجوز ان يكون
المقصود بيان وعموم متعلق النظر في التعريفين وقد خفي
وجه استفادة على بعض الافاضل افراد النظر مطلقا سواء
كان النظر في المفرد او المركب فهذا الاطلاق اضافي بالنسبة الى
النظر في المركب كالاختف والتقليد بالاشارة والقيم الشايع
العلامة فاضرفان قلت المفنون كما يطلق على الطرفين الربح
كذلك يطلق على ما يقابل البقيين فيشمل التقليد بالاشارة
يأتي عن محل المفنون على هذا جعل مقابلا للمركب اذا لمبتدأ

لان المتبادر من العلم هو الاعتقاد الجازم والثابت المطابق للواقع
فالعلوم يختص باليقين فيخرج باليقين الاول والظني بالاشارة
التقليديات وبالثالث الجهليات المركبة وفيه اننا لم ان
المتبادر من لفظ العلم في اصطلاح المنطقيين هو هذا الغرض
من اصطلاحهم هو الصورة الحاصلة فيشمل لك الافاضل
وكان هذا وجه المناقشة فانهم كذا قيل وانما حمل العلم على الصورة
التي هي الكيف كما مر ولم يحمل على انتفاء معنى الصورة وهو الانفعال مع
انه مذهب الحكماء لكونه غير متبادر ولا غير مشهور وشهر الكيف
وقد قال السيد السند وغيره بانه مشترك وقد علم مولانا داود
في بحث الدلالة لشيوع استعمال العلم في البقيين وجعل السيد السند
قدس سره القرينة على المراد تفسير العلم في ان كتب المنطق بالصورة
الحاصلة وحكم بانها قرينة ضعيفة قال المصنف الشرواني
بما ينبغي ان يشا واليه ان شايع المطالع فانه مخرج السمسرية
ان العلم من الالفاظ المشتركة والاعتراض عنها واجب في التعريف و
اجاب عنه بان الاعتراض عنها واجب مع قرينة معين وهما ههنا
ان العلم لا يقسم في هذا الحكا الا بالتصور الحاصلة وانت تعلم ان
هذا الكتاب سخي فغاية السخافة اذا بصح قرينة معينة لما هو
المراد بالعلم كيف وكذلك يتوقف على ما حفظه ما في ذلك الكتاب حق
محمض اطلاق على ذلك المحض والقرينة المعينة لما هو المراد من
لفظ لا بد ان يكون مقارنا للتعريف بل بقوله مع ذلك الاطلاق
على ما هو المراد من الايقين بجواز ان يراد من لا يقسم ذلك
الكتاب انتفاء وبالجمله يكون المعلوم مقصودا به الاقسام المذكورة
لا يخرج عن تكلف ولوسم انه لا تكلف فيه لكن لا يخرج عن ايها المخل

المفهوم قالوا في تعريف المدلول اليه لا يقال هذا بل دفع
بان المتبادر من المفهوم الصرف الذي هو التجزئ والمحموس والمؤتم
ويشتمل هذه الاسماء المعلومة قالوا في تعريف المدلول وعند
ودفع ذلك ان جريان النظر فيها مح على ما مر على تقدير النظر
فالترتيب المدلول اليه يحتمل المذهبين فهو في ثنائ
ان المتبادر انه يريد بيان المراد بالسباق من الملاحظة
لكنه بعيد لان الظاهر ان بقول العلامة كما هو المتبادر من
لفظ الملاحظة وشائع في امثاله غير المتبادر غير السابق
الا وحيث انه ان القول كما بينه عليه السباق وقيل
المراد بالسباق كون الاكتساب الذي هو اختيارى حاصله
بالنظر والتوجيه فهو اختيارى انتهى لا يقال لا يلزم ان يكون
الاختيارى اختياريا بل لا نأقول الامر كذلك الا ان المتبادر من
التخصيص بالذكر من بين الاشياء كونه اختياريا واعتراض على
هذا بان المناسب السباق بالباء الموحدة ويمكن الدفوع
بان السباق بالياء التختاتبة اعم الا ان يكون مقابلا للسياق
بالياء الموحدة صرح به المحسن الفناوى في حاشية المطول
وقيل يجوز مع التكلف ان يراد بالسباق سباق الكلام القل
لاسباق المتزقان اول كلامه واضح في المقام انتهى ويجوز ان
يكون المراد كون النظر محلا للخطاب والصواب ومختار
الى العاصم بالالة ولولم يكن من الافعال الاختيارية الى العاصم
قد بر بالقصد فيه انه اول البحث لانا لان كون الملاحظة
من الافعال الاختيارية وما تقرر ان اردت به الكلية فهو
ان اردت المرحلة فهو مسلم لكن المرحلة لا تفصح ان يكون كذا

وكذا

وكذا قيل فيه بحث ان العلامة موجبة التعريف والمتوهم ناقض فلا
فلا يكفي للمتوهم على نفس الصورة الخاصة وانتفاء هاته الدفن
غير اختيارى بخلاف الالتفات بتلك الصورة فانه امر اختيارى
يعلم بالوجدان ويدل عليه اول كلام العلامة فتأمل عقيب
سوف وطلب الحدس فما ان الاول ما كان بطل طلب حصول
المطلوب الا انه لم يتحقق بالقصد على السبيلين في كل واحد من المتبادر
المرتبة بل نسخ المبادى دفعة فهذا القسم ليس فيه اختيارى تفصيل
والثاني لم يكن فصلا اصلا لا تفصيلا ولا اجمالا كما لا يخفى
ضرورة ان انتفاء الاختيار ليس تلزمه انتفاء الغاية لانها
متلازمان فالحذ خارج عن التعريف لكونه غير اختيارى بخلاف النظر
فانه اختيارى يعنى كل واحدة من مباديه ملقبة لنفسه قصد
يفي الترتيب وان بديهية فقد خطأ قبل ان لولم يخطأ لان المتفق
كافة الحدس هو الاختيارى تفصيلا لا اجمالا لان هذا القسم
من الحدس مسبق بالطلب فهو اختيارى فالغاية لا يقتضى اختيارى وتفصيلا
ولا يتوقف عليه وبالحجج الاختيارى التفصيل محقق في النظر منتف
الحدس وهذا يخرج الحدس مطلقا عن التعريف بخلاف الغاية فانها وان
كانت منتفية في القسم الثاني مطلقا لكنها متحققة في القسم الاول
انتهى فيه ان المتبادر من الغاية هو الغاية تفصيلا على ان محل الاختيار
على التفصيل وحمل الغاية على اعم من التفصيل والجمال على بحث فان
لم يخرج القسم الاول بالغاية فلا يخرج بالاختيار والاجمال
ومنهم من اشكل عليه الفرق برغبات الذين قال ان اود حصول
المبادى في ذهن الحدس ليس باختيارى فحصلها فيه من صورة
النظر كثيرا ما يكون كذلك كيف لا واكثر مباديه بديهية لا يعلم

انها متي جعلت وكيف حصلت وان اراد التوجيه والالتفات الى
 المبادى المحاصلة في صورة النظر بالقصد والاختيار ودون
 صورة الحدس ولا تظهر من ذلك فرق بينهما انتهى فقول المحقق
 وانك لا تفي اذ المراد لاختيار الشئ الثاني وودع المنع بغير المراد من
 الاختيار مما حصل ان الفارق هو الاختيار التفصيلي للشئ بكل
 واحد من المبادى صور النظر المنتهى صورة الحدس واما الاختيار
 الاجمالي فيجعل فارقا نعم قد يصح ان اشار الى مشتأ القاطع
 بالنظر الثاني والانتقاض فلا ينبغي ان يكون المقطع واحد
 طرفا متعديا فاذ حصل بوحدة منها صار معلوما فلا يصح
 على هذه الملاحظة والترتيب ان يحصل المجهول والجواب
 عنه ان الاتيان ذلك التغير من الافراد فلا يضر الخرج ويمكن ان
 يقال ان ذلك المقطع مجهول بالنسبة الى كل واحد من الطرفين وان يكون
 معلوما بالنسبة الى الآخر ويمكن ان يقال ان يحصل المجهول اعم من
 الالتفات اليه بالنظر الى مثلا يحصل الالتفات ويخفى ضعف
 ذلك فتأمل وطرد بالتبنيات على البديهي الخفى وهو الاستلزام
 للمعلومية فالنسبة لتفصيل المجهول فانقص ظرا ايضا والجواب
 ان المراد من التحميل في النقضين هو التحميل المجموع الى النظر لان
 الفرق الكلي من المطلق فيحمل عليه ولا يخفى فيه من النقص
 باجزاء النظر في النظر الصوري والنظر في الكبر في معنى الحيوان
 فوجب ان احساس متحرك بالارادة ولهو الانتقاض ظر والجواب
 ان المراد بالامور في التعريف ما يكون عام الوصل ولا يكون شئ من
 الموصل خارجا عنه وبالحاجة الفة وهو القريب وفيه تكلف
 ترتيب الطرفين والنسبة مادة النقض هنا في الصورات

فيكون المجموع اربعة لان الطرفين والنسبة الحكيم واحدة
 وثلاثة ثنائية واما اذا اعتبرت كل واحدة فلا نقض لها في
 التعريف بالتعريف بالتركيب كاللحن وكذا التعريف بملاحظة
 المحقق على زعم المحقق واما اذا جعل اعم من ذلك كما هو المستفاد
 من كلام العلامة والمواقف فانقص بها ثابت تأمل والجواب
 ما مر على ان المراد بالامور الموصلة بالذات لا اعم من الموصلة بالذات
 او بالواسطة وكل هذا وجه تأمل القاعدة واعلم ان القاعدة
 والقانون والاصل والضابط مترادفة لكن خصا ولين بالذكر
 كون الكلام فيما قبل الاصل والقاعدة متحدان بحسب الماصد
 متغايران بحسب المفهوم اعتبارا فان ذلك الامر باعتبار انه يرجع اليه
 قاعدة باعتبار انه يتفرع عليه هو الاصل والاحالة على المشهور ان
 الى ذلك انتهى فيه نظرا لان الاعتبار في الترادف اتحاد المفهوم لا اصطلاح
 واما تنازعات والمناسبات حين النقل من النقل من اللغة الى العرف
 فلا يخرج من الترادف وانما يخرج اذا اقتضى تغاير المفهوم الاصطلاحي
 وهو مح تأمل وصف كاشف لا مفيد فيكون حكم التعريف
 الجامع والمافق قضية ثنائية كلية بيان حاصل المعنى
 لا تقدير الموصوف كاللحن بالحكمة لان المقدمة الجزئية و
 الشخصية مطلقا لا تسمى قانونا ولا اصلا ولا قاعدة
 ولا ضابطا وكل توصف المفهوم والمفرد توصف القضية
 فاطلاقا كالحال عليها انما هي على طريق الاشتراك اللفظي لا المعنى
 على ما هو الظاهر وكذا الجزئية جزئيات موضوعها اشارة الى ان
 الام في الجزئيات اما للمهاد الخارجى واما عوض عن المضاق
 اليه اضافة الى الموضوع لان القضية لا تحمل على الغير فلا

تأويل جزئيات بمعنى الافراد واما القضايا الجزئية فليس لها
 احكام فمما ان الجزئيات المذكورة ليست جزئيات للمقابلة كما
 يتبادر الى ذهن لوهم كالاخفى فيخرج منها الشرطية الكلية لانها
 المقدم للموضوع لان المتبادر منه ما يدخل اليه القضايا بائبدا
 فلا يتوهم ان موضوع المقدم والثاني موضوع الشرطية بناء على
 ان جزء الجزئية شيء جزئي لذلك الشيء كالاخفى حليا موجبة كلية
 فهم لا يعلون وكذا شرطية ماثلة تلك الجملة فلا بد من
 تقييد القانون الانسب سياق الكلام ان يقال فلا بد من قيد
 الموجبة ليكون ذلك الوصف صالحا للتقريف وهو شرط يكون
 الوصف كاشفا ندبر ولك ان اه لا يخفى ان هذا تكلف لا يتكبد
 شأن التعريف قياسا على ما سبق في ان الحمل الوارد المحمول على
 على المفرد الكامل والموصل القريب في جواب النقص باطراف النظر
 قد حكم بان تكلف لا يناسب شأن التعريف مع انه يمكن ادعاء البناء
 قد برر ذلك ان يتكلف ونقول بان المراد من الاحكام هو الاحكام
 النبوية الالهامية والموجبة اشرف من السالبة كما هو المشهور
 عند ارباب الاصطلاح فتدبر من غير حاجة الى تقدير
 الموضوع لوهم ان تقدير الموضوع لا يخرج الشرطية والنسبة
 مع ان السالبة لا يخرج بقيد الموضوع فينبغي ان يكون من غير
 حاجة الى تقدير الموضوع والموجبة لكن هذا التوهم في غاية
 السقوط من درجة الى تقدير الاعتبار كيف يجوز ان يتوهم ان
 خروج السالبة بقيد الموضوع على ان قوله دون السالبة
 يقطع عن التوهم سهولة الحصول لانها من قبيل عمل
 الكمال اصلي ما هو جزئي له على ما قال السليمان حاشية

للمطالع وفيه بحث اذ يلزم كون النتيجة ايضا سهلة الحصول
 هذا مقتضى الجمالي ولانه انما يجوز ان يكون ذلك الحمل من اعرف
 النظريات متلاقيا كل عالم بذاته فهو مجرد فاقدة من قواعد
 الحكمة وقولنا النفس الناطقة بذاتها صفة وهي من
 اعرف النظريات وقد يقال كونها سهلة الحصول باعتبار ان ما لها
 حاصله في ضمن تلك المقدمة اذ محمولها عنوان موضوع تلك
 المقدمة الكلية وموضوعها ما صمد وعليه ذلك العنوان
 وانت خبير بان ذلك لا يفيد كونها سهلة الحصول بجواز
 ان يكون ملاحظته مخصوصية ما صمد وعليه ذلك العنوان
 في موافقة كون تلك الصفة نظرية في كونها من اعرف النظريات
 ولا يبعد ان الحكم بكونها سهلة الحصول انما هو بالنسبة
 للحصول تلك المقدمة الكلية كذا في نظريتها سهلها
 الحصول غالبية وفيه نظران دعوى بلاطيل بنية على ان
 يلا سب انك بالتجوز هنا قيل حمل الكلي الذي علم صمد في
 على جزئيات اجمالا على الجزئيات سهل الحصول بالنسبة الى حمل
 ما لا يعلم وفيه نظريتين التسمية بسهولة الحصول اصطلاح
 وفيه نظريتين رواية الاصطلاح عنهم وقيل ان قولهم سهل
 ان يكون كبرى لصرف سهولة الحصول في تعريف القافوت
 صفر في مقيد تجزئتها قضية كلية لان يكون كبرى سهولة
 الحصول بقولهم كل عالم بذاته فهو مجرد فاقدة يصح ان يكون
 كبرى وقولهم النفس عالمة بذاته وهو قضية عرضية في
 النظرية فلا يكون حمل محمولها على موضوعها قريب السهل
 سهولة الحصول فلي هذا يكون القانون اخف من الموجبة

الكلية التي احكام جزئياتها نظرية او بديهية مخفية
 انتهى وهذا الوجه استخراج من الفوق الى القدر ميرغيات
 الدين ونسبة صدق الحق ونقل عن العلامة ايضا واليخفي
 ان دعوى الخصوم دعوى بلا بينة ايض على ان الظرف في كلام
 اطلاقاتهم كون القانون من اجزاء الظن مطلقا والظاهر
 ان التسمية اصطلاحية ولا يتوقف على الرواية بل اطلاق
 القوم والبناء وكاف ويظهر ان المصائب في شرح التخصيص
 للمقدمة معينين واعتراض عليه السيد السند بان اصطلاح
 جديد لان المقدمة لا يطلو الاعلى مقدمة العلم الاعلى مقدمة
 الكتاب واجابوا عنه بان اطلاق القوم كاف قد بر
 في هذا المقام فانه في تحريفه الافهام ومنه في كل مطلب الاعلام
 حاصله انه قد يتوهم محصله ان وقوع الخطأ ملزم
 بعد الكفاية فلا حاجة الى الاثبات يدل عليه ما سيجي من
 المحقق في القول الثاني فنع واللام يتصور وقوعه ولزوم عدم
 الكفاية للواقع ايضا لكون الفطرة الانسانية كافية لان وقوع
 الخطأ من الانسان يستلزم عدم كفاية الفطرة الانسانية
 في تمييز بين الخطأ والصواب لانها لو كانت كافية في التمييز لما
 وقع الخطأ من الانسان اصلا وهو ليس كذلك انتهى فيه
 فظهر انه يجوز ان يكون الخطأ واقعا لا انتفاء الرواية والتأمل
 منه الى عدم الكفاية فتأمل لا حاجة الى اثبات عدمها
 اصلا ولك اي حاجة الى اثبات عدم الكفاية بالدليل
 المذكور وهو وقوع الخطأ وبغير ذلك في اي قسم
 انه لا حاجة في اثبات عدم اي الدليل غير وقوع الخطأ

وان اراد انه لا حاجة للظهور العلامة هو الشئ الثاني وانما ذكر الاول لوسم
 للارتق اليراد كالخفي ولزومه منه اي لزوم عدم الكفاية منه
 وقوع فاللزوم معطوف على وقوع الخطأ حاصل الكلام انه يجوز ان
 يكون اللزوم بين الخطأ وبين الاحتياج الى المنطق نظريا منوطا بتسند
 بجواز الفطرة محتاجا الى اثبات عدم الكفاية لازما للوقوع اليقيد لانه
 يجوز ان يكون تفرغ الاحتياج الى المنطق نظريا وبلا لزوم الوقوع
 وهو عدم الكفاية يستند على اللزوم بينهما ولو كان مقصود العلامة
 عدم الكفاية للزم لزوما بينا ملحوظا معه وان كان غير مذكور سقط
 اليراد بدلي على ذلك قول المحقق في تقرير العلامة على انه لو كفت اذ فامل
 واعلم ان منهم من ادعى وهو صاحب المطالع قبل اعلم انه قد على
 للصحيح فرع احتياج المنطق وقوع الخطأ ولم يبرح عدم بدها الافكار
 موادها انتهى يعني ان هذا الكلام الى اخر القول في المصدا لا يخفى ان معرفة
 صور الحكم الغاية اذ يقع المواد والمعرف والشرائط الجزئية ليست
 بديهية مثلا ان الضرب الاول وهو المركب من الوجهين الكليتين
 ينتج موجبة كلية فانه قاعدة كلية يصدق على الجزئيات الكثيرة غير
 متناهية وتلك الجزئيات المخصوصة ليست بديهية والاما وقوع الخطأ
 من العقلاء والثاني بط فالمتقدم مثله فاحتج بالمنطق الذي ينفرد
 منه تلك الامور مع عدم تمامها في حد ذاتها لان الملازمة المذكورة
 متنوعة لان البدها لا تنافي وقوع الخطأ فيها لجواز ان يكون بديهية
 تقع فيها الخطأ مستدركة في بيان وهما مقدمة الاولى مطلب
 لا يكتسب من كل ضروري بل هو واحد من المطالب ضروريا لمخصوصة
 وطرف معينة مثلا الحد والرسم في التصورات والقياس والتمثيل و
 الاستقرار في التصديقات وح اما ان يحصل المطلب من تلك الضرورية

والطرف كيف ما وقعت وهو الاستحالة او الحاصل اذا كانت
على شرط او ضاع المساوات المعرف وكذا اجلي في التصور ويجوز
الصغرى في الكل الاول وكلية كبرى في التصديق والثانية والثالثة
ان العلم بتلك الطرف والشرائط ليس ضروريا في ان الجزئيات
المختصة التي يتوصل بها الى المطالب وتكون اذا شخصية لموضوعها
عن هذا الفن ليست بدائية والثانية قولنا والاما وقع الخطأ فيها بمعنى
لو كان تلك الطرف الجزئية والمواد الشخصية بدائية لما وقعت الخطأ
في اكتساب المطالب والثاني بطر لمقدم مثله والمراد من المقدم الغير
انما هذه الشرطية والمقدمة المستندة هي المقدمة الثانية وتقف
هذه الشرطية في كلام المحقق مسامحة انما كانت المقدمة الثانية
مستندة لانه قد علم من المقدمة الاولى ان كل مظهر لا يمكن ان يكتب
من اي الضروري فرض بل لا بد في اكتسابه من ضروري مخصوص وكل
طريق يتوقف صحة على شرط او على مخصوصة وبذلك ثبت احتياج
المواد والظروف والشرائط التي يتوقف عليها اكتساب المطالب النظرية
وهذا هو الاحتياج الى المنطق فلا حاجة الى المقدمة الثانية وهذا مراد
الشارح المطالع وبالله التوفيق الى معرفة الكليات الشاملة لتلك
الجزئيات ولا يخفى ان المراد من الكليات كالحداثات مطلقا في الشكل
الاول ومن الجزئيات اطراف الجزئية كهذه الحداثات وهذا
الضرب نحو الحيوان الناطق العالم متغير وكل متغير حادث والمراد من
معرفة احوالها كالاخفى وهو ليس بل لازم من ذلك اي ان الاحتياج
الى معرفة الكليات والقواعد المتعلقة بها ليس بل لازم من وقوع الخطأ
فانه لم يتبدر معرفة الطرق مخصوصة وتميز صحيحها من فاسدها
من غير معرفة الكليات وقواعد المنطق فالاحتياج اولا بالذات الى معرفة

طرف الجزئية يكونها نظرية او غير متناهية في العدد بدون
معرفة الكلية ثبت الاحتياج الى المنطق ويجوز ان يكون المراد من
ذلك هو الاحتياج الى المنطق ويجوز ان يكون المراد من ذلك
هو الاحتياج الى معرفة الجزئية فالثاني نحو تدبير الانس كليا
لان التمثيل لا يفيد ان اليقين وهو بل المفيد لليقين هو اليقين
فثبت الاحتياج الى قواعد المنطق بالواسطة فلا استدراك
لاستحالة على تلك المقدمة وهي المقدمة الثانية من المقدمات
الثانية الاولى فانه بالمرور دون الاول فكان الاولى بمعنى
الصواب فتفكر اما اشارة الى ان يكون المراد حصول القادر
الناسم مستند بان الفهم من كلام تمييز الخطأ عن الصواب في الفكر
لا يمكن بدون المنطق واما اشارة الى توقف حصول الفهم التام
على معرفة جميع الافكار والغير المختصة واما اشارة الى توقف حصول
المقدمة الثام على معرفة فهم وانما يتم ذلك التوقف اذا كان تلك المعرفة
نظرية واما اشارة الى ان المراد بالمعرفة الوقوف عليها هو المعرفة
اجمالا لان المعرفة التفصيلية قبل الشروع متعينة فلي هذا انما
الى الدقة ويمكن ان يكون اشارة الى الشيء منها او الى الجمع
بين انه ليس بان وقوع الخطأ مستلزم لعدم كفاية الفطرة الانسانية
وهذا الاستلزام لازم للاستلزام المذكور اعني استلزام وقوع
الخطأ للاحتياج الى المنطق فمعرفة علاقه ما ذكر باعتبار الازم
لا باعتبار المنطق كالاخفى شيوعها فيهما انما يجب معرفته
المقام وان المضارع بحسب النوع لا يصل الفعل الاستمرار كما
ان كلمة قد في المضارع يمكن كثر ما يستفاد التحقيق في المضارع
فقط لو لم يكن في شئ من الثاني تروكا اذا شاع في قد

الداخلية على المضارع كون الطارق والمواد بدنية مطلقا سواء
كانت اولية او غير اولية فهو من مجاوز وقوع الخطأ هذه
المنوع انما يكون على نون التوجيه اذا كان الجواب اثباتا بالمقدمة
المنوعة لان حاصل قوة فلا يتم التقريب منع استلزام الدليل
الدلوي لانه من مقدمات الدليل والتقريب سوق الدليل على
وهم يستلزم المدعى ومعنى فلا يتم التقريب لان اصل التقريب حاصل
لكن لا يتم ولو جعل استلزام الدليل للدلول داخل تحت شاهد
النقض الاجمالي صرح به بعض الافاضلة حاشية لكان الجواب
منع السند فالمنوع المذكور غير موجهة فان قلت العلامة
حمل الجواب على الاستدلال بدليل منع الجواب المذكور في الحاشية
المنقولة عنه على ما فهم يدل عبارة الخبيث في تقرير النظر قلت الخبيث
نقل حاصل الحاشية على ما فهم على ان ثبوت الحاشية محل تأمل
ترد عنه وكذا يجوز ان يكون المراد بالنظر غير ما نقل عنه تدبر
بجواز وقوع الخطأ ان يجوز ان يكون بدنية حضية وان
انه يستلزم عدم كونها بدنية اولية اهـ والجواب ان العلم يقتضيه
بالجزئيات من قبيل الكليات وان كان على سبيل التبيه اصوات
الذهن عن الخطأ هذا كاف في الاحتياج على ما سيجي فعلى نقد
التسليم اشار الى منع عدم وقوع الخطأ في الاوليات بناء على عدم
فصور الطرفين على ما ينبغي نحو الكل اعظم من الجزء فان من لم يمتص
مفهوم الكل والجزء على ما ينبغي يشبه عليه هذه القضية بالجزء
ليس باعظمه من الكل كذا الفن او بناء على الالتفات
لم يثبت وقوع الخطأ بالفعل اهـ هذا سند وهو في كل احد قد
اختلف في رد هذا ما حصل ان الخطأ كما يقع في التصديقات

في موادها وصورها ناقلا عن صاحب المحاكمات وقال صدر
الافاضل حاصل الرد اختيار الشق الاول ومنع لخصا وقوع الخطأ
في الافكار التصديقية مستندا بما ذكره صاحب المحاكمات من
وقوع الخطأ في جميع الافكار لكن المشهور ما ذكره المحقق ابو الفتح
انه في نتيجة ان هذا مخالف لقانون التوجيه لان لا يمنع وانما يثبت
الخطأ والافكار لان التصورات لا تنسب الى الخطأ والصواب
ما لم يقارن بمحاضرة وان الصواب مطابقة النسبة في
ما في الواقع والخطأ عدم مطابقتها والاعتراف اننا لانم ان التصورات
لا تنسب الى الخطأ فارينا بنا شيئا هو انسان في نفسه وجعل منه
في ادعائها صورة فليس ولا شك انها غير مطابقة الواقع فيكون صوابا
واجب عنه بان الخطأ والصواب ليس هو الصورة الخاصة
في العقل بل مناطها هو الحكم المقارن لها فان العقل حصل له ملكة
الحكم على الصورة بحيث كلما شاهد شيئا وحصل عند صورة
شرع الى الحكم بانها صورة ذلك الشيء للشاهد فهذا هو الصواب
تارة والخطأ اخرى واما نفس الصورة فلا ينتظر فان البهاوات
فعلم ان الشيء بعد باقي ولئن سلمنا ذلك لكن عدم مناسبة
المواد للمط كما يكون الفساد والصورة كذلك يكون البطلان لانها ليست
مواد لذلك المطر فاننا اذا اردنا الحد بدشع ووضعنا موضع
الجنس الضال العام وموضع الفصل خاصة فهو تعريف صحيح بحسب
الصورة فاسد بحسب المادة فيكون التصورات لا تقبل
الصواب والخطأ الا لوجوب ان لا يكون فاسدا في الفكر باعتبار
ابرار التصورات فيه فربما لا يكون نفس التصور فاسدا
ويكون وضعه في المواضع وجعله مادة للمط فاسدا انتهى

كلام المحاكات فظهر ان نفس التصورات لا تقبل الخطاء
والصواب باعتبار نفسها واما باعتبار وضعها فقبلها
فلا يظهر ان الى التصور الامن جهة المادة بخلاف التصديقات
فانها قد يكون فاسدة الصورة وقد يكون فاسدة المادة وقد
الحشي المنع المذكور على ما استظهر بين الجمهور من الخطأ والصواب
لا ينظر في التصور فلا قال في مقام السند اذ لم يثبت وقوع التصور
وبالجملة لا يكون منع المحشي كما برز في النظرية كافية في صحة المنع
ولم يعلم في مقام نظر الخطأ الى التصورات من جهة المادة لان ذلك
الخطأ يجوز ان يكون واجبا الى الحكم على عرض العالم بالجنسية وعلى
الحاصلة الفصلية وعلى ذلك التعريف بالحدية مع انه هو الرسم في
في هذا المقام وان اراد انه يستلزم عدم بدهته في الجملة فلو
التقريب والمقارن والجواب عنه بتحرير المدعى ان الذي هو الاحتياج
الى المعطى في الجملة ولو الى قانون الاحتياج الى الكل يتحقق بالاحتياج
الى الجزء منه وان المتبادر هو الاحتياج الى جميع اجزائه وقد مر
السيد السند في الحاشيتين بان المقام اثبات الاحتياج الى
باب القول الشايع وباب القياس ويلزم ايضا كون التعرض بغير
العلم الى التصور والتصديق كل منهما الى الضرورى والى المكسب
مستند كما وكون بعض الفن مستند كما وانما الكلام في
اثبات الدليل المدعى وهو كون المنطق محتاجا اليه في الجملة وج
ما ذكرناه اجابات اخر لاننا بوجه بعد كون الفرض اثبات الاحتياج
في الجملة وهو مستلزم على ما سيجي فتأمل باعتبار صور
وموادها جميعا لانه يجوز ان يكون المتبادر الاولى ضرورية
اولا يجوز ان بعض المبادى بعض الصورة ضرورية تدبر

قل وفي عدم ثبوت وقوع الخطأ في الافكار باعتبار الصور
والمواد بحث لا يخفى على من تتبع طرفا باب البحث من المناقشات
والمعارضات وانفرض انتهى ولا يخفى ان يكون مراد القائل ان يتصور
بعد ذلك لا بد له على عدم كون التوقف بمعنى ان يكون حصول الشيء
الا بعد حصول شيء آخر ان العلة عندهم هو ان كل احدى اجزائها
ومقتضى كونها صادقة متقدرا لا يكون كل واحد منهما على التبيين علة
يؤيد ذلك تفسيرهم المقدمة بما يتوقف عليه الشروع وحصوله في
التصديق بفائدة ما والتصور بوجه ما كما مر من الحشي هذا ولا يخفى
ان الكلام القائل كلام على السند الاخصر قياسا على ما سيجي من الحشي
في القول الثاني وليست شعبة ما ذكره اخر الايراد فتأمل وهو المطر
والا كان بعض الابواب مستند كما ايضا بتحرير المدعى ان المطالب
الاحتياج الى قانون موصل الى التصديق بصورته الفكر او مادته و
بعده لا يخفى على ما سيجي عدم بدهته شيء من افكار الفرق
بين الثالث وبين هذا ان الافراد في الثالث انما الصورة او المادة بخلاف
الرابع فان الافراد فيه انما هي نفس الفكر من غير اضافة الى الصورة او
المادة فتأمل مطلقا سواء كان الفكرة جهة التصورات او
التصديقات والسند لان وقوع الخطأ بالفعل على تقدير
استلزام عدم البدهة انما يستلزم عدم بدهة مواد وصورة
الاجميع الصور والمواد اذ القياس لا يجري كاللاخفة وان اراد
انه يستلزم عدم بدهة جميعها على طريق رفع الایجاب الكلي ليس
المجموع بديهيا بان يكون البعض فظريا بأسوأ كان بعض اخر
فظهر يا اولي فلا يتم التقريب هذا تنزل والا فمكن منع عدم بدهة
المجموع اذ وقوعه لو استلزم انما يستلزم خفا البعض كما مر

والجواب بقدر تجريده المدعى ان المنطق يحتاج الى معرفة فكر او في معرفة
جميع الافكار على ما ينبغي وبعد هذا غير خفي والا لكان ايراد بعض الابن
مستند كافيا سل ان لم يثبت وقوع الخطأ بالفعل الامن بعضهم
لان لم يقع الكسب الامن البعض وعلى تقدير الوقوع لكل لا يلزم لانه يجوز
ان يتصور الفكر ويصيب من قبل وقوع الخطأ ولا يمكن القياس
بان من وقوع الخطأ منه ولم يقع مشترك في الماهية يقع فيه مشترك
في الماهية فاجاز من الاخر كما فيهم لان الشخص يمنع عن صاحب القوة
الفكرية والى له مشترك في الماهية من وقوع منه الخطأ فتأمل
مجاوز ان يحصل العلم البقيني بها الامن قبلها من قبل الاحساس
او الله او الكسب والحكم واختيار عن علم صدق بيوهان تأمل
على سبيل النظر والتنبيه الثاني ناظر الى الاول والاول ناظر الى الثاني
على عكس اليراد وهذا القدر كاف في بيان الحاجة وبالجملة ان
الاحتياج الى المنطق انما هو بالواسطة وتكون اصول وهذا
خلافا للتبادر من كلامهم كيف قبل ان المنطق فرض كفاية وقيل
من لم يعرف المنطق فلا اعتداد بعلمه والظاهر انهم يدعون التوقف على
المنطق وان كان ادعيا حشا على تخصيصه وترغيبا على طالبه والله اعلم
بالصواب ولجئ الى التردد بالاول ان الحاصل الجزم منع استلزام
وقوع الخطأ النظر مجوز ان يكون غير زلية البدهي الغير الاول
هو البدهي الخفي والرجع الى ذلك الشيء عن تقرب الشق الثاني
الجواب بتعريف مستغن عنه كما لا يخفى ويمكن حمل ذلك على
كل واحد مع قطع عن النسبة يصلح كل واحد منهما ان يكون وجه
النظر فالافتقار على ذلك على ما في الخامسة ليس على ما ينبغي
فلا بد من وجه ويجوز ان هذا الكلام مبني على التردد في ثبوت

الخامسة فنسقط ما قيل ان لا وجه لهذا بعد دخول الخامسة وكذا
لقوله ولك ان محل النظر انتهى بدير على الاختيار والشيء الثاني
من ذلك التردد السابقة كما لا يخفى ولو الى قانون اشار الى دفع الثاني
بصورة الفكر ما دته الى الثالث ولو معرفة جميع الافكار اشار الى
دفع الرابع لفرد من افراد الانسان اشار الى دفع الخامس كلها باختار
الشق الثاني كما تم تفصيلا لا يحتاج الى بيان لان الظاهر ان الابواب
السبعة محتاج اليها ولا يثبت الاحتياج الى ما ذكر فيها على هذا التقرير
مجاوز ان يكون القول الشارح غير محتاج اليه مثلا ويحتمل
ان يكون جوابه على ان المراد الظاهر من المقابلة ان الاحتياج بمعنى لولا
لا يمنع وهذا انما يتم اذا كانت الطرف والوارد الجزئية فليتأمل
استغنيت عنه وهو انه انما يلزم الحاجة الى القانون المذكورات
لم يكن طريقا اخر الى تحصيل المطالب العلمية غير المذكورة وهو من فاق
من طرق التحصيل تخلية النفس عن الشوائب والتوجه الى المطابق
عليه الحق الصريح والجواب ان الحاجة الى المنطق انما هو بالنسبة
الى الذهن يستفيدون المطالب العلمية بالنظر والكسب وهم
الاكثرون واما ما عداهم كصاحب القوة القدسية النادرة وجودهم
فيستغنون عنه كذا نقل عن عن الميرغيات الذين وجه الاستغناء
ظلالا ما من الاحتمالات كلها بالنظر الى الكاسب وينبغي ان يكون
السؤال والجواب بالنسبة اليه لان بيان الحاجة الى المنطق انما
هو بالنسبة الى ان ساطر الناس يخرج بقيد الذات ولما
كان البحث في العلوم مختص في الاعراض الذاتية شرع الى بيان قواعد
القيود ليمتاز الاعراض التي يبحث عنها في العلوم من غير نوع ضيق
العلم الذي ثبت له عرض ذاتي لموضوع العلم ونوع العرض الذاتي

اثبت له الذاتي لموضوع الفن يخرج ان القيد الذاتية مع اضافة
 الاعراض الضمير ما ان لو قيل في التعريف الاعراض الذاتية لم يخرج من
 التعريف هذا ان القسمان ولذا قال في الحاشية وهذا من افراد
 الموضوع فخرجها لازم فالحق العرض الذاتي لموضوع الفن لنوع
 الموضوع ويجوز ان يكون للجزء اعم المتبوع واللاحق بواسطة جزء
 الاعراض ذاتي عند المتأخرين فيكون خروج النوع مبنيا على منه
 القدماء فلا تغفل لكن يبقى نوع موضوع العلم وعرضه الذاتي
 في معرضه الذاتية لنوع موضوع الذات اثبت له عرضه الذاتي ونوع
 العرض الذاتي اثبت له عرضه الذاتي فلا خلاف تحت عرضه الذاتي
 لما سيجي في كون الاخص عرضا ذاتيا على ما قال بعض الافاضل
 على التحقيق لذات سند ذكرها اصل التحقيق ان موضوع الفن
 ما يبحث فيه عن اعراضه الذاتية لنفسه او عن اعراض الذات
 لنوع عرضه الذاتي فاقسم البحث اربعة فاهو كلام المتأخرين مختصر
 في القسم الاول وهو البحث عن العرض الذاتي لموضوع العلم فيصدق
 على الاقسام الباقية ما يبحث فيه عن عرضه الذاتي فيبقى ان يكون
 الاسم المذكور كمالا راضيا تحت التعريف على النظر على التحقيق
 بلا تفاوق وباجماله التحقيق والنظر سباق في الدخول والجواب
 والبرر الكلام المختص ايضا وكذا قال بعض الافاضل ان مميزات
 اعراضه يلجج الى الموضوع لا الى ما زعم المختص فيكون الاعراض
 المذكورة في التعريف مشروطة بكونها اعراض الموضوع في نفس
 الامر فيخرج الاول والثالث فيبقى الثاني ما فيه من الاختلاف
 لا يلزم ان لا يكون في العلة عائدا الى الموضوع انتهى ولا يخفى
 ارجوع الضمير الى الموضوع لا لان يمكن ان ايتروهم المختص

لانه صريح برجوع الضمير الى كلمة وبين كلاميه على ما لا يخفى بالوجه ان
 فله تعريف الموضوع بقيد كون تلك الاعراض الكلمة ما بمنطوقه
 بقيد بقيد ايضا كونها اعراضا لموضوع العلم بطريق اللزوم واد
 الحمل الصور عا واشترائك المساواة لوجب ان الاتحاد بين الموضوع
 وبين كلمة ما وباجماله يستفاد من ظاهره كون تلك الاعراض المجز
 عنها في العلم اعراضا ذاتية لموضوع في نفس الامر فان قلت بما تقول ان
 الاعراض المذكورة في الاول وفي الثالث ليست اعراضا ذاتية للموضوع فان
 الاعراض المذكورة اعراض ذاتية مع اننا لانفرق الموضوع ابدا التعريف
 وهو ما يبحث فيه فكل ما يصدق عليه هذا فهو موضوع العلم فلكل
 الامر كمالا يصدق عليها هذا التعريف فكل منها موضوع العلم واعراض
 اعراض ذاتية لموضوع العلم غاية ما في الباب ملزم بعد موضوع العلم
 واحد وهو بحث اخر قلت نعم ذلك من تعيين القوم موضوع كل علم
 مثلا يجب في النحو من لحوال الكلمة واحوال الاسم واخر في الفل
 واقسامها بمجرد النظر في تعريف الموضوع يلزم ان يكون كل منهما
 موضوع لكن بلا حصة قوليهم ان موضوع هو الكلمة من حيث
 صلاحيتها للاعراب والبناء لا يلزم ان يكون كلمة من الاسم وغير
 موضوعها لان اعراضه ليست اعراضا ذاتية لكلمة نظر في الظن
 مع قطع النظر عن ارجاع بخلاف التحقيق فانه لا يلزم ان يكون
 الاعراض المجزئة عنها اعراضا ذاتية للموضوع العلم في الظن وفي
 الدال على ان نقول بما ذا يعلم ان البحث من حيث انها اعراض ذاتية
 لموضوع العلم لا من حيث انها اعراض ذاتية للملك الاسود فانه هو
 جواب لنا فانه من هذا المقام فانه من فساد الالف ومن الله التوفيق
 ساكن بينهما قال مولانا عبد الرحمن في كون الساكن عرضا

ذاتيا للمحرك المحصور تأمل بل اللفظ انه عرض ذاتي للحرك المعلق
في الحاشية الثانية انه عرض ذاتي المحبب انها وان كانت اخص
منه مطلقا انتهى بعبارة بل اللفظ اشار الى انها يمكن التوجيه
بان يقال المراد بالسكون هو المقيد بان يكون بين الحركتين المستقلتين
وصرح في حاشية هذا القول بهذا القول التوجيه حيث قال
بلا حطة التقييد باللفظ وهو قوله بينهما انتهى ان يراد الفاضل
انما هو على اللفظ وبعض القاصرين قيد السكون بما قيد الفاضل ثم
قال فلا يريد توهم عبد الرحمن وانت خبير بان لا بدع الابرار عن اللفظ ولا
فلا يريد ما توهم عليه وهو ظاهرا وعلى التقديرين التحقيق واللفظ
وجوابه اذ قال الخياط قوله على التحقيق ويعلم منه الجواب كلمة متعلقة
بقوله ليس بجنا عنها بل من حيث انها وقيل متعلقة بجوابه بقرينة
المقابلة ويجوز ان يكون كلمة على بمعنى في متعلقة برجعة مع ما
فيه من صرف اللفظ عن ظاهر وفيه فوات المقابلة ايضا انتهى
وانما قال ويعلم منه الجواب على اللفظ مع انه الجواب مشترك لان
اعتبار الرجوع يختص بالتحقيق كالانحرف على اهله عن عرض ذاتي
واحدة فقط هذا بالذکر مع انه لا يصدق على موضوع علم بحيث
عن عرض شيوخ ايراد ما فوق الواحد في التعاريف كالانحرف على
المعارف باحوال التعاريف من موضوع العلم اعراضا ذاتية لموضوع
العلم وليس كذلك مثلا اذا كان الانسان والحيوان لموضوع
العلم فان افراد الانسان افراد الحيوان والرجوع في التوجيه
لان كون اعراض نوع موضوع العلم واعراض نوع الاعراض الذاتية
اعراضا ذاتية لموضوع العلم على طريق المسامحة كونه مؤدية
الى اعراض للموضوع وان الرجوع في التوجيه الثاني فلا حطة

ان محمولات المسائل تحمل الى محمولات العلم فهي راجعة اليها اذ قلنا
موضوع علم الطبيب هو الجسم كان ههنا مسائل الاولى الجسم
اما متمنع الحرق والالتهام واما قابل الكوز والفساد والثانية الفلك
متمنع الحرق والالتهام والثالثة العنصر قابل الكون والفساد في
التوجيه الاولى يسمى المحل في المسئلة الثانية عرضا ذاتيا للجسم
على طريق المسامحة لكونه ماديا ومستضمنا له والعرض الذي حقيقة
هو الانقسام الى المتمنع القابل على التوجيه الثاني ان القابل والمتمنع
محمولان للمسئلة ومحمول العلم هو الانقسام اليهما الا انه سد
مسئلة ضرورية العلم بمحمولها الانقسام بل هذان المحمولان يرجعان
اليه وانما كان بعيدا لانه يكون التوجيها اعلى المسامحة والفرق
المذكورين ح قبل ان التكرار فيحتاج الى التوجيه بان يقال انك
قوله في تعريف الناشرين هو ان يصرح على علم الجسم وان كان قوله
فيما سبق على مذهب المتأخرين سهوا فلا حاجة فتأمل فيه
فانه يجوز ان حاصله منع اخصا والتوجيه في الامر المسامحة التي
ذكرها العلامة والفرق وكما ان المنع الموقوف ما قبل من انه
منع الدعوى الضمنية كالانحرف وهذا الاحتمال ان يستند
مغايرة كل واحد منهما لما ذكر العلامة من التوجيه لكن
ضم التشرع من الاحتمال الثاني ضم التشرع بخلاف الاول
فانه لو كانت المسائل المذكورة من مادة المقصود البحث عن احوال
نوع الموضوع ونوع الاعراض الذاتية اجنبية من الفن ذكر
استطرد لا يحصل الضم اصلا وهو ظاهرا لانه اراد بالقلم التشرع
لازم وهو عدم التشرع واذ كانت تلك المسائل اجنبية فالب
الاستشاد وهذا بشرطه ليس فيما ذهب اليه الضم مع انه قال

بالرجوع ايضا فالفرق بين هذا التوجيه المحسني وبين التوجيه الاول
 للعلامة مشكوك وكذا الحكم كثير من الفضلاء بان التوجيه شئ
 واحد ويمكن ان يفرق بينهما بان في التعريف مسامحة عند العلامة
 لانها اصل التوجيه ان موضوع العلم ما يبحث فيه عن اعراضه الذاتية
 وما يتضمنها وتوضيحه ان المجزوء عنه اربعة الاول اعراض ذاتية
 لموضوع العلم والثاني اعراض ذاتية لموضوع العلم ايضا والثالث اعراض
 ذاتية لنوع موضوع العلم والرابع اعراض ذاتية لموضوع مع انظرا
 بخلافه في العلم على ما فرض عليه الشيخ ودل عليه التفصيل
 المذكور ليساعد البحث عن الاولين فقط والعلامة صرح عن
 الظهور بان جملة على المسامحة فكان المراد موضوع العلم ما يبحث
 فيه عن اعراضه الذاتية وما يتضمنها وذكر الاعراض الذاتية
 وان يدبرها نفسها وما يتضمنها مسامحة واعتمادا على ما يفصل
 في موضوعة فالتميم انما يتضمنها يشتمل التعريف الفهمي
 الاخيرين ايضا وكذا قصر العلامة في تعريف الشيخ بان
 حمل الأحوال المنسوبة على الفهميين الاخيرين والاعراض الذاتية
 على الاولين ولا يجعل الاعراض الذاتية عطفا لتفسير لا بخلاف
 المحسني فانه لا يجعل التعريف على المسامحة بل جملة على ما هو فان
 المجزوء عنه هذه الفهم الاول فقط لان كلام القسمين
 الاخيرين متضمن للمجزوء عنه وليس بمجزوء عنه حقيقة
 فجاء تعريف الشيخ على ما هو بان جعل الاعراض الذاتية عطفا
 تفسيريا وهو قول الشيخ ان المسامحة هي القضايا او عن الظن
 بان حمل على المسامحة ترجيح للضم على النشر فاعلم في هذا المقام
 فان قلنا فيها ومن الله الاعلام اللهم في الكلام في كون الفهم

رجعا على النشر فالاصلا فوات وانما يكون احسن اذ لم يتضمن كلنا
 باركا وهو صريح كثير المسائل عن الظن على ما قال بعض الافاضل ذلك
 خالف البعض حيث جعل الموصل الى التصديق جهة مع انه ثلاثة قريب و
 بعيد وابعد لجهة والقضايا واطرفها وجعل الموصل الى التصديق
 المعروف مع انه امر قريب وبعيد والمعرف والكلية الخمس وجعل
 ما عدل قريب في ضمن ترجيح الفهم على النشر كما سيجي بحسب الظن
 انما يجوز بالخالف لما سيجي في التوجيهات مثلا كما يستخدم
 وغيره بان جعله مبنيا على المسامحة في قوله ان المسامحة
 القضايا او ادبني على المسامحة لا تعريف لموضوع العلم كما توهم كما
 ليخفى مع ان الظن اذ قيل عطفا لتفسير غير مطلقا سيما
 في التعاريف انتهى والخبث ان الاعراض الذاتية او بالقديم من
 الاعراض المنسوبة اليها فالظن السوء عطفا لتفسير تأمل
 وح يكون هذا التعريف الى اخره عكس ما قال العلامة كما مر فان قلت
 غير موجه بحسب قانون المناظرة مقابلة المنع على ما قال بعض
 الافاضل وان الظن او على ما مر ويجوز ان يكون وجه التدبير هذا
 ويجوز ان يكون اشارة الى ما مر كانه اراد عطفا للظن
 كما كان يفيد الظن ولا يجوز ان العطفا على مقدم محتمل ايضا
 كان قيل هذا تفصيل تعريفين المقدمتين اما تعريف المتأخرتين
 على طريق سهر لفظ المتأخرتين ويمكن ان يكون ابتداءية فان
 لها موضوعة لتفصيل عملها لا يستلزم ما بعد شيئا والمنع
 الاول يقتضي العديرون الثاني والمنع لازم من جميع مواقع
 استعمالها وقد تجرد عن الاول على ذهب اليه المحققون
 فيمكن ان يراهم المنع الثاني وقيل محتمل ان يكون في مقابلة قوله

ويمكن ان انتهى وفيه نظر لانه من جملة التمهيد فيجوز فيه ما يجز
في العطف على قوله وقد نص الشيخ كاللحنه فكان اوفى اه وهو
ظلال ان كراه الشيخ تمهيد كالتمهيد المذكور لئلا ويل تعريف
المشاكل لان تعديل وفق فالتمهيد سبب هو التفرع كاللحنه
بقوله اذ لا ريب في انه الاول ان يقول وذلك البحث لينا وجميع الموم
وبدل عليه قوله وحصل الاعتراف اذ لانا نقول هذا لا يدفع الا
والاجنبية بل يثبت كالا لحنه وحاصل الاعتراف قال بعض
الافاضل لا يخفى ان هذا الاعتراف انما يتوجه على من اخذ اذ المحصر
في التعريف وانما رايه بقوله بناء على ان التخصيص في ان الظل
التخصيص فلا اعتراض انما يتوجه على الظل لكن لا يخفى عليك انه مع
هذا الجواب يراد عليه ان البحث وقع عن الاعتراض الغربية في الملو
اذ عوارض الانواع غريبة بالنسبة الى موضوع العلم الا ان يقال
ان مرادهم بقولهم والمعلوم لا يجب عنها عن الاعراض الغربية انه
لا يجب عن اعراض الغربية الغير المتضمن الغير الراجعة الى الاعراض
الذاتية لموضوع العلم وبما يقال ان في التمثيل بالحركة والسكون
بحيثان هما شاملان على سبيل الانفراد المتقابل فان الجسم لم يخرج
عن سكونه بحركة سيما الكيفية لان الجسم فليتحرك من
البروفة الى الحركة وغير ذلك وكذلك السكون ولو اريد بعض
انواع الحركة والسكون فظهر ما فيها من الحق الجسم في ضمن نوع معين
تكون المثال ليس من دال المحصلين انتهى انما يتوجه على اخذ وفيه
نظرا لان التباد ومن التعريف انحصار البحث في الاعراض الذاتية
فلا يراد انما هو على التباد وعلى ان لا يراد على من اخذ اذ المحصر
ليس عارضا هو كذا كالا في في وحدت الزور والاعراض الغربية

لا يتوجه

لا يتوجه على توجيه الحس كالا لحنه والمنوع هو البحث عنها قصدا
وبالذات والمناقشة في المثال انما ترد اذ لم يكن المراد الحركة
الابنية بالفعل كاهو المتباد ولا يقال الحركة الابنية من الاعراض
الغريبة لانها غير شاملة لانا نقول ان الشمول على الانفراد ليس
بلازم بل الشمول مع المقابلة كاف ولا يحتاج الموضوع في عروضة
ان يصير نوع معين من الانواع وكون بعض الاجسام متحركا دائما
ومبعضها ساكنا دائما فانما هو محسب الخارج فلا ينافي كونها
ذاتا للجسم الخائبة لانواعها لم يتفرع التي انبت للاعراض
الذاتية لان اعراض الذاتية لموضوع العلم بلا ريب فلا خفاء في صديق
التعريف كما مر وهو فله وحاصل التوجيه الاول على ما ذهب
اليه لاجابة الى تعميم الاعراض الذاتية كما عرفت يفهم منه بناء على
ان المتباد ومن القيد وهو قوله وكان ذلك الشيء اذ الاعتراض
وكون القيد بيان للواقع خلاف الظاهر ان كان معناه لا فلا بد ان
فالظواهر بقوله فظهر المراد من الفهم ظاهر الاشياء حتى يراد ان
يكون ان يكون بيان للواقع كما تقرر فسقط ايضا ما قاله الخلق في انه
قوله وكان ذلك اه ببيان للواقع وتغيير لقوله ما يلحق الشيء الامرخص
لالتقدير ولا مجال لما قيل انه يفهم منه انه انتهى الى خص الف والام
للمهاد الخارج على شاق الى اخص للاحق بواسطة امر اخص
والالا يتم الملازمة فيه وان الشرط عيان اجزاء والجواب على
تقدير تسليم ان اجزاء مقيد بقوله لكن عدد الاعتراض
فاجزاء هو مجموع الامرين وهو بط لانا التالي انما هو باعتبار القيد
فلا يراد احد فكله لكن وعطفه على كان كالا لحنه وهو بط
والضمير يرجع الى التالي وهو لا يكون مع العدد كما مر وان كانت

بطالاً باعتبار القيد وهو القيد او مطلق الاحق الشئ
 لا ينفصل بان يحتاج الشئ في محو الى ان يعد نوعاً معيناً
 وبان لا يحتاج الى ذلك بل هو محتاج الى ذلك قطعاً على تقدير
 الانقسام فهو من الاعراض الذاتية بخلاف الاحق الاخص من الشئ
 فانه ينفصل نحو الجسم بالنسبة الى الخلق والضرارة فانها لا تخص
 من الجسم والجسم لا يحتاج في محو الى ان يصير نوعاً معيناً
 ويحتاج الضحك الى ان يصير انساناً فكان العلامة وضع
 الاحق الامرخص موضع الاخص فاجرى على الاول ما جرى على الثاني
 كالانحط ويمكن ان يقال انه لا يجعل القسم الاحق الامرخص بل
 اشار اليه القسم المحتاج الى ان يصير نوعاً معيناً اعني الاخص
 الا انه خلاف الظاهر فلا بد في الايراد كالتأويل السابقة قدبر
 اتفاقاً كايدي عليه اي اتفاقاً من القدماء والمتأخرين
 على ما يدان على ذلك تعريفهم العرض الذاتي بما يلحق الشئ لذاته
 او بجزءه او لامر خارج مثله وانما الخلاف في الجزء الاعم جوف
 المتأخرين وكونه واسطة في العروض ونقاء القدماء فاتفقوا
 على ان الاحق الامرخص عرض غريب وهو في اي عهد هذا
 الشامل قبل ولا يخفى ان البياض على ان العلامة جعل كلاماً
 قسمي العروض المذكورة في كلام الشيخ من الشامل على سبيل
 التقابل مع انه خلاف قسم الكلام للجملة فان العلامة ساق
 الكلام التوضيح ان الشيخ انما خرج ما يلحق الشئ بشئ ان يصير
 نوعاً معيناً عن الشامل على سبيل الاطلاق هو القسم الاول
 من العروض المنقولة من الشيخ بالشامل على سبيل التقابل
 اعني ما يلحق الشئ بشئ ان يصير نوعاً معيناً هو القسم

الثاني من العروض المنقولة فكيف نريد العلامة ذكره بقوله
 ان هذا الشامل انتهى وفيه نظر لان ما يكون كلام العلامة
 مسوقاً لذلك في تقرير المنع من طرف المانع مسلم ولكن غير مضمّن
 في تقرير الجواب ممنوع تأمل وذلك لانه جعل اي كون ذلك
 الكلام من الشيخ نصريحاً بان القسم الشامل على سبيل التقابل
 من الاعراض الذاتية مسامحة ثابتاً لانه جعل القسم الاول عرضاً
 اولياً اعرضاً ذاتياً فالعرض الاول بمعنى الذاتي زعم وهذا ظاهر
 ولا شك ان هذا دلالة الشامل المتوهم بقوله لم يجعل خارجاً
 الى اخره وهو في جواب سؤال مفيد وقدير انه لا يجوز
 حمله ان القسم الاول عرض اولي شامل على الاطلاق والثاني شامل
 على سبيل التقابل انتهى تأمل وفيه نظر الجواز ولا يخفى
 هذا النظر على طريق المنع وما ذكر من التوجيهين سند يكف
 الاحتمال فيه كما لا يخفى من حيث الاستعداد والتحريك باعتبار
 فالاعتبار اخذ به بالفعل من قبيل الشامل على سبيل الاطلاق
 فلا ينافي هذا ما مر من انه لا يصح القسم الاول شامل على سبيل
 وهو في كما اشار اليه حيث قال وانما وقع التمثيل للعرض الذاتي
 على سبيل التجوز والتشبيه وفيه ما هو متعارف ما كانت
 لاحقاً لذاته اي لا بواسطة الجزء والامر المساوي فانه يجوز ان
 هذا عرضاً اولياً على ان قسم العرض الذاتي وهذا الجواز
 كاف فيسقط ما قيل من انه اراد ان العرض الاول ما يلحق الشئ لذاته
 فقط فساداً من كل من المتحرك والسكون من القسم الاول اعني
 عرضاً اولياً للجسم سواء كان متحركاً لذاته اولياً وبغيره
 القسم الثاني من الاعراض الذاتية محل تأمل ان حقيقة انه هو المر

اخص مطلقا من الاعراض الغريبة ويحتمل ان يكون وجه
امرنا ان هذا انتهى فختار الشق الاول فقوله ان كان المراد باللفظ
الذي فطر الفساد مسلم ولكن لا يفيد انه يجوز ان يريد الشيخ
بالاولى ما لا يكون بواسطة الجزء هو المساوي فلا بد من نفي هذا
واما حديث ان اللاحق لامر اخص مطلقا من الاعراض الغريبة قسم
ايقضا لانه مستقل على ان الفهم الثاني ليس من الاعراض الذاتية
وليس الطرافية وانما الكلام في ان فرق الشيخ بين القسمين بل يكون
دليلا او يستلزم ذلك المدعى ام لا يلزم من رد الدليل والمدعى
وهذا فان نفي على بعض الافاضل لا يخفى عليك ان الاول لو كان
لاحقا للذات لا يجوز ان يكون اخص لما سمعت المساوي الخارج
او بواسطة الجزء اعم على اى المتأخرين بواسطة الجزء المساوي
فقط على اى القدماء وانما ما كان غير جائز للزوم مختلف المتك
عن الملة بكونه اخص الملة مساوية على اى واعم ومساوي على
رأى ولا يبعد ان يكون هذا وجه التأمل المسموع من المحشى انه
ح يكون جعل الشيخ القسم الاول عرفيا وليا لاحقا للذات ممنوع
فتأمل انتهى وقد عرفت ان مراد القوم ليس كون هذه الامور عللا
حتى يلزم الحدوث على ما نقلناه من الطبقات ونقل ايضا
عن القوم عند اللانزوى ههنا وعلى تقدير ثبوتها لا يضر هذا على
المحشى لان عرضه ان مجرد القول لا يستلزم عدم كون القسم الثاني
من الاعراض الذاتية كما مر في ما مع انه جازيكون الشخص من الشيء من
الاعراض الذاتية يشهد ان لا يحتاج الشيء في الحق الاخص لاثبات
بصير نوعا معينا على ما صرحوا به كما مر من المحشى فكلام المحشى
مبنى عليه واما طلب الدليل من الشيخ بغير نسخ المحشى ايضا

لان يجوز ان يتحقق الدليل عند الشيخ او يكون مجرد اصطلاح العتمة
كاف للمحشى كما مر على ان يكون اللاحق لامر اخص من الاعراض الغريبة محل
النزع فانه حاصل فان قلت لا يجعل خارجا له تجوز كون ذلك
من العرض الذاتي عند الشيخ فلذلك كلام الشيخ على ذلك لا يضر
كون القول على خلاف ذلك فان كلامه بمنزلة البرهان عندهم
فتأمل قوله ولا يخفى عليك ان المتبادر ان لا يخفى عليك بقوله
ان هذا التبادر ومما رضى بتبادر قوله لا الى مقابل مثله فان
التبادر رجوع الضمير الذي هي المذكور صريحا ولا يذكر الاكالا
النضاد والعدم والملكة ويحتاج الى ان يتكلف ويقال الضمير
راجع الى مناسبة المذكور فان التقاضيف يناسب التقاضيف المحذور
واليجاب والسلب يناسب العلم والملكة في وجوبية احدهما و
عدمية الآخر ولا يخفى ان هذا اذا كان قوله وما ينحل الموضوع عنه
من كلام الشيخ واذا كان من كلام العلامة كما هو الظاهر فلا وكللا
الامر من فتأمل وح لا بد من صريح قوله اه بل الانم صريح احد
القولين عن الفهم تدبر نشر على ترتيب الف في كلام المص
احتمالات اربعة الاول هذا والثانية على خلاف الترتيب والثالث
جعل كلا القيدين واحدا من القيدين والى هذا ينظر قوله والى
والا كان معناه اذ وارجع جعل كلا القيدين لكل واحد منهما
كلا القيدين والى هذا ينظر قوله ضرورية ان المرفق اه الا ان
يبين الثالث فلا زما فظهر من هذا ان الملازمة على المناقشة
لان ما ذكر من قوله كان معناه اخص من التقيض ويمكن دفعها
فتأمل ولا يبالى الباقى من الاحتمالات المعلوم التصوري الى
قوله والاولى ولما جعل كلا القيدين متعلقا لكل واحد من

من القيد به حصل المعلوم التصوري شيان الاول المعلوم المتصور
من حيث يوصل الى المطلوب تصديق فالاقسام اربعة بالنظر
الى ذات الموصول واما بالنظر الى المظهر فثلاثة اما تصوري واما
تصديقي فالمعلوم الموصول الى المطلوب التصوري سواء كان
معلوما تصديقا هو الثاني وبهذا التقرير يظهر المراد بالاول والثاني
في قول المحقق والاول يسمى عرفا والثاني حجة ولا يخفى ان كون العلم
الموصول الى المظهر تصوري شتملا على القامين مرقا صحيح من وجوه
الاول ان المظهر الموصول الى المظهر تصوري انما هو المعلوم التصوري
الالمعلوم التصديقي والثاني المسمى بالمعرف هو هذا لا غير وان
كون المعلوم الموصول تصوري موضوعا انما هو من حيث كونه
معلوما تصوريا موصولا الى المظهر لا مطلقا وكذا الكلام في العلم
الموصول الى المظهر تصديقي كما يظهر من تقريره وبعض الافاضل
حصر الاولين فليس على ما ينبغي كما ترى ان قوله حتى يندفع المخدورات
يدل على ما ذكره الاول ان يقال حتى يندفع المخدورات وكانت
المخنة بفرق نسبية ما ليس بمعرف في نفس الامر بين لزوم كون
ما ليس بموصول الى ذلك المظهر موصولا ان الفرق لا ينجوز ان
يكون المعلوم التصديقي موصولا الى المظهر التصوري في الجملة لكنه
لا يسمى معرفا لعدم المراد وبانجاء هذا محذور بناير عدم التسمية
فتأمل وايضا ليس في موضع المنطق اذ لم يتقرر في المعلوم التصوري
من حيث ان المظهر بالمخزونه تأمل بل يستكثره مقابلة
الفئة لا الوحدة يدل عليه المقام كابدل عليه كلامهم في
بيان جملة الوحدة حيث قالوا اكثر من قسم جاز جعل مسئلة وحلها
علما براسة لكن غير مستحسن فلما لم يقع وعجز العناء

سواء كان التعريف تقريرا للمور الاصطلاحي او الحقيقة
جنس العرض الذي لكنه بماز فلا بد من قرينة وقد مر ان مجرد
الاحتمال كاف للمرجح وكان لا يخبر الاحتمال ان يكون ابرار المفرد
لكون المقام التعريف للماهية للافراد كما ان الظرفية ان الظرف
انه تعريف والتعريف انما هو للماهية للافراد ولو قال ولذا لم يقل
هي الخارجية كان اولى لان مجرد الاحتمال كاف للمانع تدبر
المشهور ان المتأخرين لا يقال يمكن ان يكون غير حق فلا يلزم الخطر
لانه يلزم ارتفاع الخلاف بين المتقدمين والمتأخرين في التحقيق او
يكون مذهبهم على مثل هذا الاحتمال غير ملتفت والارفع الا
تعيين المذهب بل الظاهر ان عنوان الشهرة يفيد عناد ذلك عن
البيان وقيل الخبر سقط من نهو من الناسخ في تعريف المتأخرين
الثانين عن قطب الرازي والسيد السند وغير ذلك انتهى
وعمل العلامة على المشهور المحرر اجماعا للمواظفة وما ذكره امثلة
من مبداء المحرر فهو على طريق السامحة السابقة في باب الكليات
التي هي على ما هو حاشية النطاق وجوز المسموع والشروط كون
الحمل اعم من حمل الاستيفاق وفيه بحث لانه لو كان الحمل معتبرا فيه
لم يجز ان يبحث في العلم عن العارض المبين لموضوعه ليس كذلك
لانه قد يبحث في العلم الطبيعي الذي موضوع الجسم الطبيعي عن الحركة
والسكون والزمان والمكان ونظائر هاتين البيانيات للجسم
ويمكن الدفع بان ما ذكر ليس على ظاهره بل المقصود معرفة احوال
المحرك والسكان والتمكن فيقول الامر لحوال الجسم والا يوضح على
الجسم موضوع العلم الطبيعي ويكون المسائل المتعلقة بها
اجنبية وهو ليس على ما ينبغي تدبر انما اخرج لم يقل الامر

ما ليس فيه شلا ويشمل الجزء والساق كانت بحسب الوجود او
ما حمل فان المنهج الساق ومن للانسان واسطة في تحريك العضو
والسطح واسطة في تحريك اللون للجسم لذاته نحو الانسان
مدون في الامور القريبة واذا كان سطوح الادراك على طريق القرابة
عارضه بواسطة الحيوان فله مدخل في العروض وفي هذا هو المشهور
فيه مناقشة لانه انما يتعرض الانسان لكونه حساسا وناطقا فيكون
العروض للجزء الذاتية يتصور حتى تدرك حقيقة الامر نعم يكفي الغرض
في التمثيل والله اعلم وما هو الا غلط وخبط ويمكن دفع هذا بان
اللام في التأخير في العهد الخارجي فالمراد المتأخرون للتحققون
البرحميون المذهب الحكيم من القطب الرازي والسيد السندون
بنتمها كما اشار اليه المحقق في الحاشية وهذا اظهر ما نقس
في الاصل من التعلق بتعريف الموضوع فانه مما يحتاج عنه الصريح
او سهل منه الحمل على السهو ولا ينبغي ان يذكروا في الحاشية نقس
ايضاً ان اللائق ان ينسب المذهب الى القدماء لا المختارين ذلك
المذهب مشاكسة الخوارج ان يقال هذا مذهب الرضى لكونه
مرجحا لذلك المذهب هو مذهب سبويه وهو ظ والظاهر ان
سهوهم يرجع البعد والفساد واختار المحقق الى ما ذكر في الاصل
به كانه لم يتعلق بظهور الامانة الحاشية ولم يصل اليه ولم يتعلق
المحشى الا في الحاشية والا فاللائق ذكره بدل ذكره في الاصل
او اجمع كاللجني ولا يتوجه فانه ليس لهم والاما احتياج الى
القول بالمساحة والافرق بين محمول العلم ومحمول المسألة كما
لا يخفى وفيه بعد لا يخفى ان المتبادر تعلقه بتعريف المحمول
لكن انما يؤيد وجهه لان القدماء اخذوا مع الاعراض

الدائنة غيرها وبؤيده قوله وذلك البحث من هذا المفصل
متعلق بتعريف موضوع العلم فلا بد لتعلق ما قيل به على ما قالوا ليس
في ذلك تأييد لانه يلزم استدلال قوله واما تعريف المتأخرين
لانهم عدم اخذهم غير الاعراض الذاتية لانا نقول نعم كذلك الا ان الحمل
على المساحة والفرق بين محمول الفن لم يعلل وفيه نظر لان الرجوع
اشارته الى المساحة بل الفرق المذكور ايضا على ما سيجي ويمكن
الدفع بانه تصريح بذلك لانه لو لم يعلم صريحاً تأمل هذا على تقدير
لا يكون قوله على مذهب المتأخرين سهواً اذا كان سهواً فقوله
واما تعريف المتأخرين اسبق جواب سؤال مقدمه كانه قيل هذا
تعريف القدماء بما جعل قوله اي يرجع البحث فيها اليها جرح التعريف
وليس فيه مساحة وبان تعريف المتأخرين فقال اما تعريف
المتأخرين الا ان الاولى حذف الواو ولو حمل قوله على مذهب المتأخرين
على مذهب المحققين من المتأخرين وقوله على مذهب المتأخرين على
على مقابلة القدماء لا يلزم التكرار ولا يحتاج الى الجواب اصلاً كما
من قبل يجوز التنازع لانه يجوز تعلقه بتعريف الرضى وتعريف
الموضوع ايضاً فان التعريفين كلاهما للمحققين من المتأخرين
وتوجيهه بما يندفع النقص قال الشرح في الفهم ان اراد بالتعريف
قوله اي يرجع البحث فيه اليها ويحتمل احتمالاً فيه نوع بعد ان
اريد ما سبى ذكر من قوله فيما بعد واما تعريف المتأخرين حيث
لم يأخذ فيه اه وهذا البناء على المساحة وعلى الفرق بين محمول
العلم ومحمول المسألة وانت خبير بان بعيد غاية البعد
لان المتبادر من التوجيه المتبادر بتعريف الموضوع هو
التوجيه السابق كما لا يخفى على اهل الاضفاف على ذلك

اى على مذهب الحق كما يلزم السوق على عدم كون اللاحق بواسطة
 الجزء اعم عرضا ذاتيا **الانا والمطر استحسانا** اى استحسان
 البحث عن تلك الامور في باب التعليل فلا مانع عقلا عن البحث
 عن الاعراض الذاتية والغريبة في فن واحد بل عن جملة المسئلة
 الوحدة علما واحدا وجعل المسائل المتكررة الغير المقبولة
 بجملة واحدة اصلا فلا واحد فالمراد جميع المسائل المقبولة
 للناسبة بزيادة التناسب بدليل انهم جعلوا مسائل الفن
 الواحد ابوابا ووضوفا وجموعا في كل باب او فصول الاسرار المتباينة
 مناسبة مخصوصا وبالاتفاق ان المطر سلوك طريق الاولى
 من غير اذ مع وجوب الرجوع الذهاب الى المرجوح في قوة الخطا
 عند العقلاء فالنزاع في الحقيقة اى طريق اولى ولحسن
 فلا يتوجه ان المستدل لم يدع الاخسنية فلا يكون المنع الذي
 في المقابلة فلا حاجة الى تجريد لفظ الاحسن عن معنى التفصيل
 في تقرير المنع تدبر **ولاشك** ان مطر الاستعداد والمختص
 بالشئ لا بد ان يكون مختصا به فالبحوث عنه هو الاثنا والمطلوبة
 صغرى القياس الاول قوله **وهي الاحوال** اى كبرى القياس فينتج
 ان البحوث هو الاحوال المطر للاستعداد او المختصة
 بتلك الموضوعات فهذه هي صغرى القياس الثاني وقوله **ولاشك**
 اى كبرى هذا القياس الثاني في تقريره ان البحوث عنه لا بد ان
 يكون مختصا بالمطر فهذه يستلزم قولنا ان الاثنا والمطلوب
 لا بد ان يكون مختصا به بلا مزية فظهر ان المنع الثاني مقدم
 لم يدعها المستدل بتأمل وسير عليك كلام في المنع الثاني
 ونفعه النتيجة المذكورة التي قولنا واللاحق للشئ بواسطة خزنة

الاعم لا يكون مختصا به فالبحوث عنه لا يكون لاحقا للموضوع بواسطة
 جزاء اعم وهو المطر تأمل **لان** ان الاحسن حاصله صغرى
 القياس الاول اى لان البحوث عنه هو الاثنا والمطر استحسانا
 لم لا يجوز ان يكون له جوابا مستندة اليها استحسانا تأمل
 او يدخولها في ماهيتها فاللاحق بواسطة الجزء اعم الدخول
 في ماهية الموضوع من الاحوال المستندة استنا تاما هذا خلا
 ما قاله المولى داود في حاشية شرح الشريعة بيان الاستدلال بها
 على الذات باعتبار استعدادها في الذات مخصوص بها
 طلب تلك الاعراض فتدبر **ويكفي** هذه الاخسنية انما
 الاستعداد التام كاف في الاخسنية ولا حاجة الى اختصاص تلك
 الاحوال بالموضوع ولا يخفى ان جعل الامور المختصة بالموضوع محمول
 اولى واحسن من جعل الامور الغير المختصة بالموضوع لكونه اجوز
 الى الضبط وهو فطر **ولذا** قال بعض الافاضل هذا المنع مكابرة وما
 كونه اشمل فلا معنى من رجوعه لانه فهم اليه اللاحق بواسطة اللاحق
 الا من الاخص بدفع اعم والدخول بدفع الامر وان لم يكن داخل فيه
 الا انه مختص لانه لا يوجد في الاثنا بقوله المراد به لا ينقل احد هاهنا
 الاخر **واما** ثانيا فلا تميم الاثنا والمطلوبة اى قد مر من ان هذه
 المقدمة للمجموعة لازمة لنتيجة القياس الثاني وقيل هذا منع
 بقوله **ولاشك** ان المطر انتهى وقد مر ان هذه المقدمة كبرى
 القياس الثاني واعترض المولى عبد الرحمن حيث قال هذا كما قيل
 منع لقوله **ولاشك** ان الايراد عليه اذ المستدل انما ادعى ان
 الاثنا والمطر للاستعداد المختص لا بد ان يكون مختصا لان الاثنا
 المطر مطلقا كذلك والمنع انما يرد عليه انتهى العرض وقد عرفت

ان هذه المقدمة لازمة لنسبة القياس الثاني هذا ما علمنا
بشرط ان يكون ذلك صمدية او توضيح ذلك ان ذلك الشيء
اما ان يحتاج في حقوق الخصم الى ان يصير نوعا معينا مثل الحيوان
فانه يحتاج في حقوق الخصم الى ان يصير نوعا مخصوصا وهو
الانسان فهذا الاخص من الاعراض الغريبة فانه بعض الحيوان كونه
الناطق فهو في الحقيقة من الاعراض الذاتية لان امارات
لا يحتاج فيه الى ان يصير نوعا معينا بل اذا وجد في ضمن اكثر من
واحد بحق ذلك الاخص لذلك الشيء الاعم فهو من الالوان والمطلوب
لاعم مثل الجسم فانه يلحق بالحركة ولا يحتاج الى ان يصير نوعا
معينا بل اذا تحقق في اي نوع من الافلاك والحيوانات بحقوق
الحركة للجسم بواسطة صورة نوعية معينة بل هو اما الذات
الجسم واما جزئه واما الخارج مساويا لا يخفى لا بد لتفكيكه
من دليل قيل قلت هذا ليس من قبيل الاخص لا يتجاوز الاعم يتجاوز
فيلزم خلط المسائل بسببه فهذا قيل مع الفارق انتهى قال
المؤيد عبد الرحمن قلت هذا الذي حاصل الوجه الثاني من الاستدلال
فيرو هناك في سياق الملاق انتهى ويكون الاخص المذكور للاعم
بسبب استبعاد حاصل للاعم بخلاف كونه ذلك المعارض
بواسطة جزئ الاعم فانه بواسطة استبعاد حاصل ذلك
الجزء الاعم للموضوع والقياس مع الفارق انتهى بالخصص
فيه فظهر ان كون الحقوق وانه على الاستعداد اول بحث
لان المانع يقول هو دائرة على الاسناد التام ودخول الوسطة كاذ
فيه كالاخف واسانانا فلانا لانهم منع الكبرى القياس
الثالث وهو قوله واللاحق للشيء اه حاصله انه لا يجوز ان يكون

اللاحق بخالف للواسطة في الموضع والخصوص فلا يلزم من
عموم الواسطة عموم اللاحق كما في الصورة المذكورة فان
الحركة كما مر بالحقة لذاته وجزئه او خارج الغنادي جميع
التقدير الاحقة اخص من ذلك وقيل فانه كلاس المتحرك
والانسان للاحق للجسم بواسطة مساو وهو القابلة للاخص
مع ان كل واحد منها اخص منه انتهى كون المقابلة
واسطة غريبين ولا مبين تدبر لما جاز ان اللاحق لا يجوز
ذلك لانه يلزم تخلف مقتضى الذات عن الذات في بعض الافراد
في الصورة الاولى او تخلف المعلول عن العلة التامة وكان وجه
التأمل هذا كذا قالوا في بحث لان المنع الزمى والاولى ما قال بعض
الافاضل من وجه التأمل هو الاشارة الى دفع ما يرده عليه من ان
اختصاص اللاحق بجزء الاعم يستلزم تخلف المعلول عن العلة
النم بان اللازم مشترك فاجوابكم جوابا انتهى وما ذكره
فهم مني على ان هذه الامور علة لعروض اللاحق لموضوع الفن
فهم ممنوع اذ ليس مراد القوم بالمعارض لذات الموضوع ههنا
ان يكون هذا المعارض مقتضيا ذاته حتى يلزم ان لا يتخلف بالذات
به ان يعرض ولا وبالذات بلا واسطة في المعارض سواء كان
لازما او لا على انه قد يكون مسائل العلوم ضرورية وقد يكون
مطلقة ممكنة على ما صرح به الشيخ في الشفاء قيل في دفع
المعلاوة ان مسائل العلوم البرهانية اخص من الضرورية
لاستراط ضرورية بثبوت محمولها الموضوعها باقتضاها ذات
الموضوع بالوصف المنوان الغير المنبذ ذلك في مطلق الضرورية
المطلقة بخلاف مسائل العلوم الغير البرهانية فانها

تكون كذلك والكلام في الثاني على ما في الطبقات فظهر من
هذا انه يمكن ان يكون وجه التأمل الاشارة الى السؤال بان يلزم
التخلف والى الجواب بان ليس المراد بذلك الكون على ما في
حتى يلزم ذلك فتأمل واما ما اباها صلبه انه لا تقرب ان
المطعم عدم كونه الاخرى من الاعراض الذاتية والدليل انما ينبغي كونه
ميجوزا عنه وفيه نظر لانه بعد ان تقرر عند اهل الصناعة انه
ليبحث في العلم عن الاعراض الذاتية كما لو انشئ الاعراض الذاتية فيمضهم
وهو اكثر امتناعا من اعتقاد ان المعارض للجزء اعم داخل فيه ^{المتفق}
وهو الى ان اشتراط المساواة وجعلوا خارجا عنه داخل في الاعراض
القريبة على ما في الطبقات فالمراد بالبحوث عنه العرض الذي يجوز
ان يكون ميجوزا عنه لانه بالفضل والعرض الذي يجوز البحث عنه مطلقا
والاصطلاح على ذلك انما هو لتمييز ما يجوز البحث عنه فتأمل
والله الوفي اعم منه كما سبق من الاخرى للشيء بلزم خلط
المسائل بيان ذلك انه يجوز مثلا ان يكون الانسان موضوعا
لما يجوز ان يعلم الخرج ويجوز ان نوع الموضوع موضوع المسئلة
كما ان موضوع الفن كذلك ايضا فاذا قيل الانسان مشترك
بالارادة لا يعلم هذه المسئلة من اعم فلا مجال للتمييز
بالموضوع بل بقييد الحثية فان الانسان من حيث انه
موضوع الفن كانت المسئلة من الفن الادنى من حيث انه
نوع موضوع الفن الاعلى فالملزمة الا ان قوله تعالى في العلوي
انما فقط فتأمل بقاء مقصودهم ان يقولت كالم
التمييز الذي يحصل بالحوادث والموضوع معا فالمراد خلطه في محله
فان نقول ان التمييز غير معتبر عند اهل على ما صرح به المؤلف

داود في حاشية الشمسية مع ان ما ذكر تكلف لا يخفى
لانه لو سلم اشارة الى ما من المنع الثالث لوجب في كل علم
اه حاصله منع لزوم الخلط مستندا بانما يلزم لو وجب
البحث فهو محتمل فيمكن من الاعراض الذاتية مع عدم جواز البحث
عنه وفيه بعد لا يخفى ان الاصطلاح على ذلك التمييز بين ما يجوز
البحث عنه وبين ما لا يجوز البحث عنه كما مر والظن من كلام القوم
ان كان عرض ذاتي يجوز البحث عنه وان كل غريب لا يجوز البحث
عنه فتأمل ولو كان مقصود المستدل بانزول الخلط على التقديرين
سقط المتعان معا لكن مقصود المستدل ذلك على ما قال بقوله
الافاضل لان الغرض التمييز بين ما يصلح ان يكون ميجوزا عنه و
بين ما لا يصلح لذلك لان جميع انواع الاعراض الذاتية ثبوت البحث
عنه بالفضل في كل واحد من مشكل يدبر واعلم ان من قال يجوز العرض
بواسطة جزء اعم خص ذلك المعارف بما يجعل مساويا للموضوع
العلم الفنى على ما قال بعض الفضلاء في حواشي الشمسية وحوار
المطالع فلا يلزم من الخلط بعد اعتبار المسامحة ثم يرد بقوله
فلا يتوهم فان اندفاع ذلك التوهم منى على اعتبار المسامحة كالاخ
ونأويله مما يبحث فيه ولا يخفى ان اعتبار الرجوع انما يظهر
اذا لم يكن الاعراض المنسبة في الظاهر ذاتيا للموضوع الفن بل
يتضمنها كما في اعراض نوع الاعراض الذاتية بخلاف اعراض الموضوع
واعراض اعراضه فانها لا يجتان الى التاويل بل مع ان التفسير
يشعر احتياج في الكل وحاصل التوجيه ان البحث اعم مما كان
بطريق الرجوع اولا فتأمل فلا يتوهم ان قوله المذكور او المتوهم
المصور في ان الذين من قبل اثبات اصطلاح جديد من غير سند معتد

ولا يخفى ان اثبات اصطلاح جديد يحتاج الى سند معتد به
 وهذا السند اصله فضلاء عن سند معتد به فلا يجوز
 التوجيه الثاني انه بعيد ويمكن الدفع بان الاحتمال كاف للمجه
 فان قلت ههنا سند غير معتد به وهو تقاير موضوع العلم
 موضوع المسئلة كما توهم قلت هذا لا يصلح ان يكون سنداً اذا
 القيل لا يجوز في الاصطلاح كالايجز في اللغة فتأمل
 ولا بعد ان يحمل الثاني على السابق او بان يقال رجوع البحث في العلم
 الى الاعراض الذاتية لموضوع العلم اعم من ان يكون بسبب رجوع
 موضوعات المسائل الى موضوعات العلم وذلك للرجوع على ما قيل لان
 لا فرد نوع موضوع فرد الموضوع العلم وكذلك فرد عرضه الذاتي
 او يكون سبب رجوع محمولات المسائل الى محمول العلم فان محمول كل مسئلة
 مع المحمولات التي تقابلها اذا اخذ على وجه التزديد كان عرضاً ذاتياً
 لموضوع العلم فان الموضوع لا يخرج عن احد هاتين فقبل فيه بحث لان
 فرد نوع موضوع العلم لا يكفي ولا يكون اعراضاً ذاتية لا مخصص لوصول
 الى مظهر تصديقي مع انه لا يرضى على ذلك التقدير ومطدور
 ايضاً فينتفي النقص لان موجوده من موضوع المنطق كالموصل الى
 على ما قال بعض الافاضل ويحتمل ان يكون عدم التقيد للاعتماد على
 المقايضة وكلا الوجهين محتملان على ما ذهب اليه البعض
 وانت خبير بان الاذنه على ذلك التقدير كون المعلومات المتصورة
 حجة وموصلة الى المظهر التصديقي ايضاً لا قريباً فالوجه هو الحمل على
 المقايضة فتأمل لم يصح حصر الموضوع فيه على ما يستفاد
 من تعريف المبتدأ والخبر والمصداق يصير فيها ويرجعها
 اقم الموضوع الى الموصلين القريبين ويؤيد قوله في التصديق

راجعان الى الاقسام ويحتمل ان يرجع الى المسائل على هذا يحتاج
 المحذور والمضاف في قوله الى الموصلين اي مسائل الموصلين يرجع
 بعض الافاضل الثاني بان ارجاع المسائل بلا واسطة بخلاف ارجاع
 الموضوعات فانه بواسطة ارجاع المسائل والظاهر السوق هو
 الرجوع الى المسائل انتهى لان ارجاعها عن مثلان مان والا فذلك
 تكون فيه على مرتبة وان دعوى الظهور من السوق غير المنع ايضاً
 كيف والظاهر من السياق والتأيد هو الاول على ان اخذ فخر
 الاصل فتأمل او بعداه قال صدد والا فاضل وهو الموضوع و
 المحمول والمقدم والثاني فيه مخالفة لما صرح به قدس سره في حاشية
 على شرح التمهيد في بحث الموضوع فانه قد حرم هذه المسائل
 الموضوع والمحمول من المعلومات التصورية حيث قال قدس سره في الثاني
 ما يتوقف عليها الا يصلح الى المظهر التصديقي فافاً بعيداً اي
 بواسطة كون المعلومات التصورية موضوعات ومحمولات والبحث
 عنها ضمن باقي القضايا بالهم الا ان يقال لزم بالا بعد ههنا المقدم
 والثاني فقط فانها قضيتان بالقوة القريبة منها معدودتان
 في العلوم التصديقية كون التصورية كذا وجه الاستدلال انتهى كلام
 صدد والا فاضل وخص لا بعد الفاضل الشيرازي في طرق الشرح
 والوجه التزم المخالفة ان عدم الامور الاربعة من المعلومات التصديقية
 صحيح على ما صرح المؤلف الفاضل واذ في حاشية التمهيد ولو
 بجازاً ويمكن ان يتكلف ويقال معنى ان معنى المعلومات التصديقية
 منسوبة الى التصديق المطبق في الكل ولو جعل السيد السند
 الاسمي الاربعة من المعلومات التصورية في حاشية شرح المطالع
 وان المعلومات المتصورة كم مقبولة المنطق من حيث انه موصل

الى المطالب المتصورى وهما اى الموضوع والمحمول من حيث انهما سو
 سو صلا الى المطالب المتصورى بقى ليسا داخلين تحت المعلوم على ان
 الاحوال المعلوم المتصورى ثلاثة عند السيد السند واثنان
 على ما ذكره المحشى بالجملة لا فمذكون كلام المحشى عند الامور الاربعة
 من قبيل الموصلى الابعده في كناية الثانية والفرق بين قوله المعلوم
 المتصور بقى الموصلى الى المتصورين ابعدا وبين قوله الموصلى الابعده
 بان الاول مختص بالمقدّمات والثاني والثالث في الموضع نفسه
 فلا موجب لان كتاب فاعلم وتبع الحق فلا يبعد هذا
 تفريع على ترجيح جانب المفعول مع ملاحظة التاميد المذكور وكانت
 فيه رد على العلامة حيث قال فلا يبعد كثيرا لانه على ان اصل
 البعد وكان العلامة لم يلاحظ الرجحان فيه وفيه نظر لانه مع
 ذلك لا يخرج عن بعد لانه يخرج الى صيرور النساء كالكثرة عن الف
 والوفيق بان المنع في كلام العلامة يرجع الى التقيد والمفيد جميعا
 تكلف باربعين بعد الا ان كون المسائل من اجزاء الفن
 وكونها خارجة عن كمال الخفة بعده فلا مجال لان يقال تلك ذكرت
 في الفن على سبيل الاطراد فممكن ما مذكرة على سبيل المبدئية مسلمة
 وبعضهم لم يفرق بينهما مع اعتبار الاستحالة حيث اريد
 مثلا بالعلوم الموصلى الى المتصور المعلوم الموصلى مطلقا سواء كان
 قريبا او بعيدا وبالضمير الرجوع الى المقيد الذي هو فرد المطلق
 لان القريب فرد المطلق على تفسيرها بالاغم المرفى هو المعلوم
 الموصلى الى المتصور من حيث انه متصل اليه والجهة الموصلى
 الى المتصورين من حيث انه متصل اليه وهذا ان التفرقة ان يمان
 القريب والبعيد ايضا فيكون اعم وهو ما ترع عند القدماء

وهو الخفى ويجوز التفرقة بالاخص عند هم ايض وفيه
 من الركائز والخزانة ان التسمية في امثال هذه العبارات من قبيل
 التسمية في الاعلاء والخفة ان التسمية دائمة غير مفيدة لوقت
 دون وقت كذلك قال الشيرازى انتهى فعلى هذا يكون الخزانة عطف
 تفسير وبعضهم فرق بينهما وسيجيى وقال محمود حسن بفساده
 من حيث المنع فان جهة المطلقة هو بالفعل ولا بد فيها من ثبوت
 المحمول بالموضوع بالفعل ولو في زمان واحد ولم يكن التسمية
 الموصلى الى المتصور والموصلى الى المتصورين مطلقا بالمعروف والجهة انتهى
 واعتراض عليه المولى الفاضل عبد الرحمن من حيث انه قال وفيه
 لانه مبنى على اعتبار كون قوله يسمى معر فاجبة قضيتين كليتين
 ولنا ان تأخذ هاتين الملتين كما هو الظاهر المتبادر بل الوجه ما قال
 الشيرازى انتهى لانه اذا اخذ مملتين فلا حاجة الى اعتبار الوقتية وهو
 ظه وقال محمود حسن في كناية احده لعل الخزانة غير الركائز فاصل
 الركائز انه قال ويسمى الموصلا المطلقا ان وقت كونها وانما يوضح
 مطلقا ولو عرف المطلق ذلك في بعض الاوقات واما اذا لم يتم من ذلك
 بل ببعض افراده فلا وجه للوقتية واما الخزانة فلعل ان الوقتية من
 المركبات وهذه من البسائط فليس فيها قيد اصلا وقوله مع ان
 الوقتية او يقع مع ما فيه من الركائز والخزانة المذكورين لا يفهم
 من عبارة الصواب يمكن دفع الخزانة بان الوقتية مطلقا اي بدون
 قيد الاطلاق وان كان مركبا لكنه ربما يطلق على الوقتية المطلقة
 التى هي من البسائط ومجرى الوقتية وقد وقع مثل ذلك في كلام المحشى
 المدققة الوضوح والابعد ان تحمل كلام هذا القائل على المسامحة ايضا
 في يدفع الخزانة دون الاقضاء من العبارة انتهى ولو حمل القول

المذكور على المصلحة كما ان اسم من هذه المكلفات وليست شرعية بحسب
 بهذا مع غاية ظهوره . كما ان اظهر من حيث اللفظ ان الركابة
 المعنوية باقية بخلاف احرار فان المطلقة من البسائر وما لا نفها
 من العباد فان الاطلاق ليس امرًا زائداً على النسبة بل ليست القضية
 من التوجه حقيقة على الحق الرازي اما رأى المصنف ان لا يفهم من
 البيان ضرورته انها موجبة ولا بد من قيد بالفعل الا ان يقال
 انهم هذا ظهر لان انهم انما يكون بالتقييد بالوقت والادولم
 ايضا بخلاف هذا فانه انما يحتاج الى التقييد بالفعل كما ان هذا قد
 وظهر على ما قاله محمود حسن واعلم انه لا حاجة في دفع المخدوش
 ولا بعض الناصرين من الفضلاء الا ان يقال وفي المخدوشين بوجه
 آخر غير اعتبار اللفظ والنسبة لهذا الوجه من الاعتبار انتهى والجواب عنه
 فان كونه المحقق مبنى على صحة كلام المصنف في اعتبار اللفظ
 التبريد عليه قوله ولا كان معناه في اول هذه الحاشية في حال
 اعتراضه من اللازم المذكور كما يخفى نعم اذا كان كلامه بنياً
 على شكل الرابع الذي يكون كلامه المحقق موجه الى تكلف بعدد قد
 هذا المفهوم المردود ان كانت نسخة الحاشية بالفاصلة فلا كلام
 في كلامه ولا فكون الواصلات بين الفاصلة شائعة في جميع
 فيكون الموضوع العلوم الضرورية والتفصيل في معنى احدها
 ومن البين ان الاحد كلي يتناول القسمين على سبيل التباديل
 فلو كان في زعمه او غيره من احد ما ومن البين ان المراد بالاحد
 في كونه نفساً واحداً من اخص من اخصه . وكذا المرد
 هذا فلا يصح من وجهين الاول ان لا يكون موضوعه والتفاف
 لا يمكن ان يكون جواً للحاشية المذكورة لان جواً للحاشية

الاحد على الاستفراق ولا يحظر معنى او الفاصلة على الوجهين
 عليه ان الموضوع هو الجميع اكل منها على ما قال محمود حسن الا ترى
 وجهها للمفهوم المردود فان اعتباراً انما ينتفع لو كان متحققاً في ضمن
 كل فردا فما يتحقق في ضمن كذا اعتباراً به نفسه في لا بد من اعتبار
 النشر على الترتيب على ما اعتبر الحق وكلام الفاضل المحقق من
 فصول الكلام انتهى وقد عرفت ما فيه والعرض الخطأ على الحاشية
 بانه يلزم ان يكون الجحمة والمعرف متغايرين بالاعتبار بالذات
 وهو خلاف ما تقر عندهم وايضا يلزم ان يكون الموضوع المطلق
 امراً واحداً وهو المفهوم المردود وهو خلاف ما تقر ايضاً عندهم من
 امور متعددة واجاب عنها صمد رحه الا فاضل بان الحاشية دخلت
 في كونه احد من الفريقين انتهى ملخصاً ودخول الحاشية في لان الواصل
 بل الصاحبة لمن اعتبار ان المعلومات التي هي من موضوع الفن
 نعم انما ما سلفه البسب موضوع الفن فلا بد من اعتباره
 فيكون شرطاً تاماً على ذلك التقدير اي على اعتبار المفهوم المردود
 لا يكون موضوعاً للمطلق اي لا يمكن ان يكون بعض موضوع
 المطلق لنفس الموضوع وهو في كذا الوصف المعلومات انتهى
 هذا ما قلنا من انه اعتبار القابلية لكن لا يتحقق ولعل عدم
 عدم هذا قسم مبنى على ان المراد بالواصل بالانفصال لا بالوصل
 لا بعد الى التفصيل بقى ثابت عندهم مع كونه معلوماً مقصوداً باعل
 ما صرح به الحاشية هذا المقتضى لا بد من ملا بغيره في النظر
 على ما قال بعض الفاضل ولا يخفى ان العلوم الضرورية الموصلة الى
 النفس متحقق فيها لا فريباً او ايضاً كما لا على الفريب والبعد
 وتظهر ذلك لم يتحقق في جانب التفصيل بقى تاماً فانه لا يخ

عن دقة وجه الدقة ان الاشارة حاصلة من عموم المفهوم المراد
وان كان موصلا الى المصور يسمى معرفة الا لا يصح ان لا يعتبر
خصوصية الموصول من كونه معلوما تصور باوكد الكلام في جانب
الاخر ولا بد في تقييد الا بصلا يكون بطريق النظر والليزومات
يكون الملتزم معرفة بالنسبة الى اللزوم وما بينا وكذا القضية
الواحدة المستلزمة للقضية الاخرى بلا نظر وايضا يلزم ان يكون
المعلوم التصوري والمعلوم التصديقي من حيث هو موصلا بموضوع
واللزم كلها باطلالة كالا يخفى او يقال يجوز ان عطف على
يقال فظة او ينكر كون الجواب بامر من فعل هذا يكون قوله والمعرف اعم
من الموضوع جوابا ويجوز ان يكون المعرفة اجوابا اخر لكن كلمة عند
مستقلة بالاخير فقط على ما يلازم قوله كما عرفت وبعض الافاضل
عنه ظهور الثاني وحكم بان الاول مكلف وبان ذلك المكلف فلا
وهو لزوم التكرار وجعل قوله كما عرفت شاهدا على ان كلمة عند مستقلة
بالاخير وفيه نظرا لانه انما يشهد على ذلك اذا لم يكن عطف تفسير
وهو لا يقال انه خلاف اللفظ والابتداء وهو تكرار لانا نقول لزوم
التكرار فايدق لم يفيد كيف وهو كونه خلاف اللفظ سلم لكنه
لا يفيد لانه معارض بان اللفظ من كلمة وكون الجواب واحدا بان من
حيث اللفظ تعلق عند بقوله يجوز لانه الاصل في العمل وبان
اللفظ ان يقول يجوز ان يكون المحور اعم من الموضوع اتفاقا مطلقا
فتأمل وبعض الجليلات الخمس احتراز عن العرض العام فان
التأخير لم يعتبر في التعريف اصلا وعن النوع لانه غير معتبر
عند المتكلمين في التعريفات مطلقا هذا على ما هو المشهور
لان النوع معتبر في تعريف المصطلح والعرض العام معتبر ايضا عند
القدماء

القدماء على ما سيجي من الحاشي وبعضهم قال احتراز عن العرض
العام وفيه نظر لانهم صرحوا ايضا بانتهى وقد عرفت ما فيه
واما القضية الشخصية فهي في الاصل فلدالم يجتز عنهما
وكذا الطبيعية فلو ان الجملة التي يحصل من العلم ان قيل لا يخفى ان كون
الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشي آخر مما يحصل بعد كون
ذلك الشيء موجوبا بوجوده على فلا وجه الى توجيه هذا الحاشي
ولا يخفى ان هذا مبني على القول بالوجود الذهني وهذا انما يتم اذا قال
به اهل العربية على ان يوصل الى ما قال الحاشي وهو فائتأمل
فلا يخفى انه قال الخلق في دفع ما يتجه حاصله انه يحصل العلم
بالمدلول من نفس الدلالة حال كونه معلوما وحكم بان توجيه الحاشي
نفسه لا يثبت بالتعريف قال صمد الا فاضل قوله فالعلم بالدلالة مدخل
تام في حصول العلم بالمدلول منه كاجزاء الاخير من العملة السابعة
فيرجع الى ما قال الحاشي ابو الفتح من ان شيوع الدلالة ان يكون الشيء
بحالة يلزم من العلم بشي اخر قرينة واضحة كما ذكر الحاشي للبيان
من العيان اصلا والقرينة خارجة تدل عليه ايضا وما ذكر
من قوله فان حصول العلم منه لا يكون الا حاضرا عند العلم
فكلامه كذلك في الواقع وذلك لا يدل على كونه متبادرا من اللفظ انتهى
وما حكم برجي في توجيه الخلق الى ما قال الحاشي فهو حق لان ما ذكر
الحاشي بيان حاصل الفهم كالا يخفى على اهل التحصيل مع ان
شيوع تعريف الدلالة فيه نظرا لانه انما يتم اذا كان كذلك التعريف
لا رباب العربية وليس كذلك على ما سيجي من الحاشي ان كانت
التعريف الذي ذكر العلامة لاهل المنطق وهو لاهل العربية على هو
اللفظ على كلمة الحاشي مبني على التبادر بحسب العرف مع فطم النظر

عن التعريف المذكور كما لا يخفى وما ذكرنا انبعاثا من العبارة اصطلاحية
لانه لما كان المتبادر من العلم بالشئ من الشئ تحصيل العلم بالشئ
بحسب الفرق على ذكره المحشى كان المتبادر ان يحصل العلم بالمدلول
من الذات المعلوم ولا اضطرار تكون في مرتبة في هذا التأمل والله الموفق
انما ينطبق على اصطلاح ارباب العربية قال الشيرازي في انطباق
التعريف على اصطلاح العربية والاصول بحث لا يخفى ولما ريد بالانطباق
ان التعريف صادق على كون الشئ بحيث يلزم في الجملة من العلم بالشئ
اخر فقول الصدق التعريف المذكور على كون الشئ يلزم كليا من
العلم بالشئ لغيره ايضا على ما لا يخفى انتهى وجه البحث ان يحصل
العلم بالشئ مطلقا شاملا على الحصول بطريق اللزوم والكل
بمعنى استناع الانفكاك كما هو مذهب ارباب العقول وهو الحصول
بطريق اللزوم بخلافه في بعض اللزوم في البعض الاوقات بمقتضى القرينة
كما هو مذهب ارباب العربية فظهر ان التعريف اعلم من المذهبين فلا
يلا ينطبق على شئ منها فالتخصيص حكم فني بحث لان مذهب العربية
اللزوم في الجملة التام على اللزوم المنطق اذ المقابلة البايين لمذهب
العربية وهو في اللزوم من الحصول هو الحصول المطلق الشامل على
كل واحد منهما بخصوصه واما الحمل الحصول بطريق اللزوم الكل فلا يمكن
لان الحصول المطلق عام والعام لا يحد على الخاص وهو فاعلم
القاصص اني اذ لم ينطبق على اصطلاح المنطق مع ان الاكل
هو الانطباق وان هذا القسم من الكتاب في صدد بيانه
مصطلح ارباب المنطق وان جاء المخالفة بناء على ان الحق
لحق بالاتباع او ان هذا القسم مقدمة الثاني الذم هو الكلام
فالظان يقال ان لا يظهر انطباقه على الاصطلاح المعقول وليكن

محمدا على اصطلاح اهل العربية على عكس التعريف فانه في الانطباق
على الثاني كما دل عليه كلام المحشى انما اشارة الى هذا لان التعريف في
كتب المنطق والالزام الكلي اثبت واقرى من اللزوم في الجملة على ما
قبل فيه فظهر ان الدلالة المنطقية لا تفصل ان تكون مقسما لما ذكرنا
لا يخفى والوجه الثاني يقتضي ان اللزوم المنطقي مبين للزوم اهل
العربية وقد عرفت انه لا يبين ذلك فاعلم وفظهر ايضا الاول فلا يشهد
اللزوم البين فلم يكن مانعا واما ثانيا فلان اللزوم بين الشئين عبارة
عن تحقق احدهما عن الاخر فيلزم ان لا ينقل العلم بالمدلول عن العلم بال
بالدال فيلزم ان لا يصدق التعريف الا على بين الانتاج فلم يكن مانعا انتهى
فلا يذهب عليك ان هذا الارجح مناسبت التعريف الدليل لا الدال الذي
هو اهم منه مطلقا قال الدال على اللزوم البين من الافراد وهو في سقوط الاول
ولجواب عن الثاني قياسا على ما ذكر في الدليل ان غير الشئ الاول بانضمام
امر اخر هو الرجوع الى الشئ لان الكلام مبني عليه كما لا يخفى واما ثانيا
مادة او صورة فهو مستلزم للدال في زعم المستدل فهو اضافة تعريف
الدال لان اللزوم اعلم من النفس الامر لكون هذا تقسفا فتأمل في هذا
اي مقارنته تعريف الدال في كتب المنطق وهو لان المختار عند المر
قبل هذا لا ينطبق على المدعى ان العلامة قال في الخطبة لم نفت الى
ما استظهر فلا بد ان يكون حقا عنده الا ان يكون المراد المختار
عنده كما انه مختار عنده المصرا انتهى ويؤيد كونه مختارا عند
السلامة ايضا لانه صريح فيما ينبغي بان المصرا مختار مذهب
اهل العربية عن غير اختيار بل يخرج والقدرح ولا يخفى ان قوله الا ان
ليكون المراد لا بد في الاولى وهو فاعلم ويمكن تطبيقه قال
الشيرازي في بعض النسخ وجد واما الى ما ذكره الاعلى اكثر النسخ

وتطبيق المذكور يتوقف على امرين حمل المضارع وحمل الدوام على التزم
فظهر ان مع التحقيق اذ نمت التوجيه المذكور لاعلاقة فلو عطف
التحقيق على المتبادر كان اظهر كالايجف على ما هو المتبادر فيه
متافضة لان صيغة المضارع لا يدل الا على اصل الفعل والاستمرار
انما يحصل من المقام لا يبعد الحمل عليه الا ان يقال المراد بمعنى المقام و
الجواب ان وقوع المتبادر انما بعد حمل المضارع على الاستمرار لا انه بد
تبادر الدوام حمل المضارع فافهم ذلك منها المتبادر ومن لزوم
شيء ان كلمة من تقييد المنشائية والمفهوم منها ان العلم الاق
مدخل في الثاني والطلب انما يخص الى الكاسل لا يقال المستفاد من الدوام
التزم مطلقا مع ان المقيد في الدلالة التزم البين بالغ الاخص
لانا نقول ذلك معتبرة القسم وهو الدلالة التزامية لانه المقسم
ولا يلزم من ذلك اعتباره في المقسم فتأمل وقد يكون
بعض المدلولات معلوما عند العلم اى معلوما بطريق آخر غير
هذا الدلالة بقرينة فلا يتحقق وقد صرح في هذا الاشكال في محنية
الرسالة الحنفية في الادب حيث قال يجوز ان النتيجة معلومة
بدليل اخر فلا يجزى ما قيل من ان كلمة عند تقييد الزمانية
وهي تمنع ان تكون علم الدال على علم المدلول لان تقدم العلة على المعلوم
ذاتي لا زمني والاي لزم فهم المفهوم ويحصل ذلك الشير انشئ فيه
ان العلم الحاصل عند الدال ليس العلم المستفاد من الدال والعلم
هو العلم الاقدم من الدال ولا يجوز ان لا يلزم تحصيل الحاصل انتهى هذا
هو الجواب الذي سيجي من البحث عن اصل الاشكال كما لا يخفى
بان المراد ههنا الالتفات كما في كل شئ في الادب ولا يخفى
ان التفات احضار المحدث فلا يكون صاحبا للارادة من التعريف

والا يكون مما لا يخفى فلا بد ان يكون المراد ان العلم المذكور
انهم من الالتفات في العبارة متسلسلة ويمكن ان يقال ان الالتفات
لا يختص بتلك الصورة بل قد يوجد في ضمن العلم بالمدلول
الحاصل ابتداء فالعبارة على ظاهرها وقال بعضهم المراد بقوله
ههنا المواد المذكور للنقض فلا يكون العلم بمعنى الالتفات لا يكون
اعلم منه وفيه نظر لانه مع ما بعدك باق عند قوله ورويان يكون
كما لا يخفى ولان صريح يكون العلم بشئ واحد بمعنى الالتفات في تعريف
الدليل في الحاشية الحنفية في الادب تأمل ملتفتا اليه
عند الالتفات الى الدال انه ملتفتا اليه بطريق هو غير الدال بدليل
قوله فلا يتحقق وقيل يعني انه يجوز ان يكون الالتفات الى الدال كما يفهم
من الجواب عن اصل الاشكال انتهى فلا يتحقق التزم والحمل
انما للنقض باق والمنع غير مضر وقال الشير انشئ فيه شئ لا يخفى
وهو ان الالتفات في الاول سبب وعلة للالتفات الثاني كما لو كانت
العلم باقيا على معناه الفرو لا شك ان السبب والعلة مقدم على
المعلوم والمسبب انتهى ما حصل ان الالتفات الى الدال يكون
علة مقدم على الالتفات الى الدال تقدم ما ذنا وفيه نظر لان
تقدم الالتفات الى الدال على الالتفات الى المدلول اه مسلمة محل النزاع
كما لا يخفى لاستناع الالتفات الى الشئين في زمان واحد ما
بسا بطلته لم يثبت لعدم ثبوت المجزات عند جمهو المنكبين
على انه تعالى قاد وان يخالف فيه التفاتين الى شئين في آن واحد
لانا نقول ذلك غير موجه بحسب قانون المناظر ولا يخفى ما مر
منا كما لا يخفى ويمكن لا يخفى الا انه كاف الموجه كما لا يخفى وبالله
التوفيق ان يجاب عن اصل الاشكال اه وانت خبير بانك يمكن

ان يقال مثلك لا التفات الا انه لم يلتفت اليه لان التكلف فيه
 اكثر فندبر موقوف على العلم بالعلاقة وهي ثلث بالاستقراء
 عقلية وطبيعية ووضعية على ما سيجي واما يحصل العلم
 بالدال مع عدم العلم بالعلاقة كعلم الصبيان بالقرآن مع عدم العلم
 بالمعنى لعدم العلم بالوضع لا يقال المراد به هو العلم به من حيث انه دال
 لا انقول ليساعد التعريف تأمل اجيب عنه بانه المراد قال
 الشرائع في ان هذا خلاف التعريف ياتي عنه انتهى ولا يخفى على
 احد ان من لا يعرف وضع الفاظ لمعاينها لا يمكن له الالتفات
 منها الى بينها وبالجملة اعتبار العلاقة في الوضعية امر لا يخفى على احد
 اصلا في معتبر قطعها ومن البين ان امرنا لا يخفى يتفق منه
 الى كل امر فلا بد من امر يخص الانتقال منه اليه فلا يعيد اعتبار العلاقة
 في التعريف كالمبعد فتأمل وفيه انه على هذا البراه قال المحقق
 حسن هذا فكانت التقدير وجبا الى والعلاقة جميعا واما اذا
 كانت في العلم فقط فلم منه هو الرد على المحشي وبقوله
 فالاول تدبر وحاصل كلام المحشي بطلان السند فالاول
 اذا اشار الى ما ذكرنا ارجاع التقدير الى العلم فقط كما مر وفيه
 بعد لا يخفى ان التقييد بما يظهر اعتبار فيه انما يتصرف في المص
 لتعريفها على شيء من اصطلاحين وفي بعض الاصطلاحات اهل
 الاصول لهم اصطلاح لكنه يوافق اصطلاح اهل العربية
 ولم يذبح وهو في الشرائع لا يخفى ما في هذا الكلام
 من الاضرب فان قوله اكفاء بالشهر قبله على ان المختار
 مصطلح ارباب المنطق اذا قلنا ان المراد بالكلام كلام المص والمفاد
 مقفيا تقسيم الدلالة في يخفى ان ذلك يدل على ان المختار ومصطلح

قوله

ارباب العربية او دالة الكلام والمفاد على ما هو المختار وكان خاليا
 عن الاصطلاح المذكور فيمكن ان يجعل المقام مقفيا تقسيم المصطلحات
 انتهى فيه نظر لان كلامه تعريف اهل العربية والمنطق مشهورات
 فيجب الاكتفاء بشهر المقسم سواء كان على اصطلاح المنطق
 لا على اصطلاح اهل العربية بل بدلالة الكلام والمفاد بيان
 المختار عنده وهو في حاجة الى ما ذكر من التكلف وقيل
 اي كفي الصورة عدم تعريف الدلالة على شيء من الاصطلاحات
 لا من واحد ما شهرة تعريف الدلالة وبيانها دالة الكلام على
 تعريفها باصطلاح اهل العربية وبالفهم دالة المقام على تعريفها
 باصطلاح المنطق فذلك لم يعرف على شيء من الاصطلاحات
 انتهى وفيه نظر لامر قطع النظر من الشهر لا يصح الاكتفاء
 بالاخيرين على ان قوله على ما هو المختار صفة الدلالة فلا يجازي
 ذكره فتأمل ان المراد بالعلاقة كما هو الظاهر ان جعل الدلالة
 العقلية مستندة للعلاقة ومدار الانتقال ههنا وجعل التحقيق
 المراد الاستلزام وجعلها امر بين الدال والمدلول فيبادر من
 الجوع على ان المراد ذلك الا ان طريق الارادة على طريق الحقيقة
 اصطلاحا وما على طريق المسامحة والمجاز ولا بعض الافاضل
 ان المراد بالعلاقة مواد الاستلزام كالعقلية وغيرها انتهى
 سواء كان اه الظاهر ان قوله سواء ببيان الاطلاق وقيل الظاهر
 ان المراد هذا الاطلاق هو ان يكون استلزام تحقق الدال لا تحقق
 المدلول بحسب نفس الامر مع قطع النظر عن خصوصية المادة
 ويقابل استلزام المخصوص بحسب عادة الطبيعة او العكس
 استلزام العلة للمدلول ولذلك يقال استلزام الدخات

وللمزيد لا القسم الثالث ولم يتم في الثاني الغاية ظهوره كما
لا يخفى بسوء كان طبيعية الاقوال او طبيعية غير هاست
السامع ولا يخفى عليك ان اسناد الاحداث الى طبيعة اللفظ
حقيقة فانها عند عروضة ذلك المعنى تقتضي حادثة اللفظ المذكور
والاسناد الثاني مجاز وكان اللفظ عند عروضة ذلك تقتضي تلفظ
والاسناد الثالث مجاز من قبيل الاسناد الى السبب البعيد
اذا كان الدلالة عقلية من قبيل دلالة الاثر وطبيعة السامع تبين
فهم ذلك المعنى للاجل الوضع فكانها احدتها فالاسناد مجاز فتم
كما وقع لفظ الخ اخ للنسب دلالة وضعا او طبيعا فلا فرق
فلا ايضا واما الفرق بين الدلالة عقلا فيجوز النظر الى الاستلزام
مع قطع النظر عن خصوص المادة ومدخلية مادة الطبيعة
عقلا ومع ملاحظة خصوص المادة طبيعية كما هو اللفظ
من تقرير نظير ذلك ان قولنا اجتماع النقيضين حتم
قطع النظر عن ملاحظة المادة على ما ثبتت الشيء للشيء
محتمل الصدق والكذب وملاحظة خصوص الموضوع والمحول
تبين كذب العقل كما لا يخفى بل نقول كل علاقة طبيعية تستلزم
علاقة عقلية من الاجتماع في الجملة الى الزور كما في هذا انما
يتم اذا كان المراد بالزور في الجملة انتهى لفظ ا ح قد يخفى
وقد يتحقق المذكور وهو في نظرنا انه مبني على انه هو
من قوله على وجه خاص وقيل لا يخفى نوع المناقاة بين هذا وبين
التحقيق الا في فعليك بالتأمل الصافي حتى يطالع عليه انتهى
لان قوله باعتبار استلزام تحقق قوله العلامة ولو فرضنا
انقائها متناهيان لان فرض انقائها استلزام وقيل بل نقول

علاقة

علاقة وضعية يستلزم علاقة لان جعل الجاهل على الدلالة بازاء المدلول
انما يكون علاقة للمدلول الوضعية باعتبار استلزام تحقق الدلالة
على وجه خاص اي بحيث يكون الدلالة على المدلول على قدر ما ذكر
في الدلالة انتهى وفيه نظر لان تحقق الاستلزام بينهما ام كيف ولو
تحقق لما جاء تخلف الدلالة عن المدلول في الدلالة الوضعية كما لا يخفى
بحيث عادة الطبيعة حاصل الفرق الاستلزام اذا كان مطلقا
كانت الدلالة عقلية وان اللفظ مع فيد عادة الطبيعة كانت طبيعية
كما مر سوء كان مقتضى الطبيعة او لا هذا مبني على كون الطبيعة
كالمعقولة في امتناع تخلف المدلول عن الدلالة وهو مرد مجوز
كونها كالمعقولة في جواز التخلف فلا تغفل انتهى ولا يخفى ان
المعتبر في الدلالة مطلقا لا يستلزم بحسب الفهم لا بحسب الوجود
فليست بـ فمعرفة حاصل الاتجاه ان جعل الدلالة لازما وهو
يجوز ان يكون اهم من الزور الذي هو المدلول والعم لا يدل على
المخاصر عند عروضة المدلول فقط لا يقال ان المتبادر من
احداث الطبيعة الدلالة عند عروضة المدلول بسببية الثاني
للاول لاننا نقول وبقيد ذلك ان يكون الاول اسباب عديد
مثلا يصح ان يقال حدثت الحرافة عند طلوع الشمس و
لا يلزم من تحقق الاول تحقق الثاني فلا بد من ملاحظة فقط
وهو تكلف ولذا قال الله تعالى كما لا يخفى فانظر انما قال ذلك الغنى
ان يقرأ مستلزمها على صيغة المقصود كذا قيل والنظر
ان يقال كذلك يجوز ان يرد بالمدلول في الجملة وتقدير المعطوف
وان كان مفيدا ولا فضاء على ما هو الاصل وانما هذا بقوله
فتأمل اوجه الى جميع ما ذكر على وجود اللفظ من وراء

المحذور كما هو المشهور واشارة الى انه يدل وجوب المدلول ولو كان المدلول
 شاهدا معلوما ولا يلزم تحصيل الحاصل لان العلم اعم من الالتفات
 ويقال انه سلف ان يقر بكون ذلك لانا نقول قد مر ان امكان الالتفات
 الى امرين في حالة واحدة ممنوع بسايطم الذهن وما استظهر
 فانما يوجد بظهر الدلالة لا توقف اصل الدلالة كالانحط والظلم من
 تقرير وجه الرد لان قوله وهي تنحصر في الجزم والدعوى نعم يمكن
 ان يقال ورد المنع في صورة الدعوى لقوة المنع والسند لكنه
 تأويل يخرج عن الظاهر والادعاء والاشارة بقوله ولا يبعد
 ويؤيد التحقيق انه لا بد من الاستدلال ويلازم لان عنوان التحقيق
 كالانحط وح يكون المناقشة اي حين كان ذلك استدلالا يكون
 مناقشة مناصها صلبة لان الدلالة لا مثالة المذكورة طبيعية لا
 لم لا يجوز ان يكون عقلية كما هو المتبادر من لفظ المناقشة في
 صحتها على قوله امكن لانه لا بد من التقصير على السند على تقدير رجوع
 الى السند او يكون المنع مقابلا للمنع على تقدير رجوع الضمير الى
 المناقشة باعتبار انه يمتنع المنع والجواب انه استدلال تقريره انه
 لو كانت الامثلة المذكورة محلا للمنع كدلالة الخ اح على السعال
 طبيعية في محل المنع والثاني بطل فالقدمة مثله كما مر فظهر
 ذلك ما مر في بحث الهداية ما خرج من منع الاضطراب فلا ت
 الفرق كما فخن عدم اضطراب منع السند وهو غير موجه من
 حيث هو كذلك الا اذا كان بعدا بنات المقدمة فانه يجوز منعه
 باعتبار كونه مناصضا للدليل المنبئ لتلك المقدمة المنوعة
 على ما تقر في موضعها والله اعلم ولو جعل قوله هي ولا تنحصر مع
 الامثلة المذكورة مناصصا مع السند والمناقشة اثبات المقد

المنوعة وقولها امكن اجراءه نقضها اجماليا لان يجعل الفرق المذكور
 اثباتا للمقدمة المنع منع السند بتغيير الدليل تقريره ان الامثلة
 المذكورة صادرة بالاضطرار ولا تنحصر من الصادرة بالاضطرار
 بدلالة دلالة طبيعية بخلاف ارجاح فانه صادرة بالاختيار فيكون
 المنع موجهها ويمكن ان يكون قوله وهي لا تنحصر مع الامثلة المذكورة
 معارضة على المعارضة وحملها على الاستدلال لان فرد الاستدلال
 يحتمل الامرين اثبات المقدمة المنوعة المضادة كما ومعضا الافضل
 خصه بالنافي فتأمل بعيد جدا لان فيه حمل المناقشة على
 خلاف المتبادر ويمكن ان يكون وجهان المعارضة يمنع المعارضة
 مما اختلف فيه على ما قال بعض الافاضل وقد عرفت انه لا ضرورة
 على الحمل على المعارضة وكلها يكون وجهها البعد لان زيادة البعد
 ولا ظهر انه حمل المناقشة على خلاف المتبادر مع عدم صلاحية
 ما ذكر الاستدلال ويؤيد ان حمل الفرق على المنع فتأمل
 ولا يبعد ان تقرير اصل الر منفا اي لا يبعد عن الحق وان بعيدا
 بالدليل قوله جدا على ان يكون التحقيق كلمة على سائبة ترقيا
 من المنع فيه بعد لا ح يكون غضبا كالانحط من تتبع كتب الاذن
 انتهى وانما يكون اذا ايراد واحد وليس كذلك بل اثبتين الاول المناقشة
 والثاني المعارضة وكثيرا ما يجتمع المنوع في الكتب فغير اذا كان ناظرا
 لا يجوز ان يثبت اثبات السند المقدمة المنوعة الاستدلال
 على فاذ تلك المقدمة يدل على ذلك لفظ الترقى كالانحط على
 المنع وايضا لا للسند عطف الا ان الكلام في مسأ وانه
 بل هو غير مسأ ولا يجوز الاستناد بمنزلة كصوف الدابة
 وغيره اذا ان تكلف ويدعي ان الدليل المذكور مجرم في الكل فتأمل

بحوزان يحمل الظاهر من قبيل ذكر المقيد واردة المطلق لان
النقص والمعتمد على خارج الحروف فارد مطلق التصور وقبل
اسم الحال على الحال بناء على ان الحروف واللفظ كيفية الصورة فان
قلت ان السيد السند لم يقيم الدليل على ما ادعاه في الحاشيتين فكيف
يجوز للمعارض والمنع قلت المنع يرجع الى الدليل المطوى وكذلك
المعارضية يرجع اليه ان الاول شائع الثاني ليس كذلك على ان
السيد السند جواز المعارضة على دعوى الضرورة واقامها
مقا الدليل في حاشية شرح حكمة العين ومنع المصالح المعارضة على
المقدمة التي ادعاه المعلق الضرورة فيها فتأمل في التوفيق بينها
وقد بنيت على هذه الفائدة وامثالها الخالي عنها الرسالة المذكورة
بين المحصلين الواجب حفظها على المناظرين في حاشية الرسالة
المشوبة الى العرفي الشهابي رحمه الله زاده زاده الله نور وفرد
وبالله التوفيق مع ان ما وضعه الاوه قال شاور القسطاس
وقيد المسمى بالتمام في المطابقة انما التزم مع عدم الحاجة
اليه تأكيذا او استحسانا في مقابلة ذكر جزء المسمى انتهى عفا
نصرف في ثلثة مواضع الاول في قوله مع عدم الحاجة والثاني
في قوله ثالث منبه على ان كل منها تحت في الباعثة فكلمة لم يخل
للمنع الجمع فلا تزلج على ما تقر في علم المعاني وفيه مناقشة لان
ما ذكره العلامة من التنبيه نكتة غيرها فيجوز الخلو وما
عدم صدق ذلك على غيره مع ان الدلول في قول الجاعل اياه
في تقسيم العلامة يمكن شمولها على الدلولات الثلاثة فلا
المقابلة للجزء والخارج او يكون فرد بحسب العرف فيد له كات
قيس الثاني او يكون الدلول المطابق للبناء والكون الوضع له

اولا بالذات ووجه التاكيد انما وضع له يمكن توهم شمول المثلث
الثانية ابتداء لفظ الفاء ضرورة الدلول المطابق فلا يحتاج
للتوهم فتأمل بحسب العرف اي بحسب الاصطلاح فان
المقابلة بحسب اللغة انما تحصل بلفظ الجمع او بحسب عرف اللغة
فانهم يذكرون التام والكل في مقابلة الجزء وان لم يكن محتاجا
اليه بحسب العقل انه يكفي في المقابلة بمجرد المنع ولا نظير له بالالف
وكل فائق فتأمل في الترجيح ان المخصص في القسمين الظاهر
البناء وبحسب العرف حصص المقسم في الاقسام لا الحصر المستفاد
من العرف المذكور في علم المعاني فلا حاجة الى ما قيل من انه لعل المقسم
ههنا الحصر الحقيقي والا فالحصر اضافي والاول غير القسمين المذكورين
ولعل الباعث على التخصيص عدم كثرة دورها في الاستدلال وعدم
جرياها في شئ مما نحن فيه وفيه ايضا ان هذا لا يتناول الحصر
العقلي المخصص في القسم والاستقراء المخصص في دليل منسأ المخصص
وقوعها كذلك غالب انتهى وبالجملة اذا انحصار ولعب والشمس
في فرد واحد لانهم ولعل في المقسم بين الحصر المستفاد من التقييم
انه اذا كان بحيث يستفاد منه تقريرها فلعقل ما يكفي في الجزر
بالانحصار المقسم في الاقسام مجرد تصور حقايق الاقسام والمقسم
كما ينبغي من غير حاجة الى مقدمات اجنبية المفهومات الخارجية
من التقييم اذا عبرة لها على ما سيجي وهذا الجزر يدل على جلي
فلا استقراء ما لا يكفي ذلك المقصورة الحكم بالانحصار المقسم
في الاقسام بل يحتاج الى امر يظهر المراد بملاحظة مفهوم القيمة
ومنهم من قسم الله الثاني الى ما يجزئ العقل بالليل كحصر
المسجلين ممكن متخير بالذات والحال فيه مستدلين بانته

لو وجد المجرى شارة الباري في التجرد والملازمة بطر والمقدم
مثله وهذا القدر كاف في التمثيل الى ما سواه ولا يخفى ان كلمة
عبارة عن القسم الثاني وضرب سواه راجع الى ما في قوله ما يجزى العقل
به بالدليل فسقط توهم من قال ان ما سواه غير المقسم الاول وهو
المحصور العقلي ويسمى الاول قطعا باسم من قسم القسم الثاني
على صيغة المضارع وليس على صيغة الماضي كما كان اولي
والظاهر ان المحصور في الاثنين او الثلاثة عقلي وقد عرفت ان المحصور
العقلي بدهي على ما في الجزم تصور حقايق الاقسام فامر من
التقليد بناء كون الاقسام اثنين والثلاثة مع انه بدهي وهذا بقدر
هو مخالف لما صرح به السيد السند في حاشية كتابه المحصور
من ان هذا المحصور استقرى وبالثلاثة قال عبد الرحمن والجواب
عن الاول ان التقليد المذكور لم يحصل حقايق الاقسام في الحقيقة
ولا يخفى ان التقليد بدهي تصور حقايق الاقسام يجزى بالانحصار
بلامرسية والجواب عن الثاني انما الترتيب في تصور حقايق الاقسام
وهو في الحقيقة ترتيب لفظي والجواب عن الثالث انما
لانما مخالف لما قال المحصور اما عقلي متردد بين النفي والاثبات
يجزى العقل بحد وملاحظة مفهومه بالانحصار واما استقر
اي لا يكون كذلك فيستند انحصار الى تنبوع والاستقراء انتهى
بعبارة قاله مولانا عبد الرحمن هناء النظر من كلام السيد
ان المحصور في القسمين عقلي لان حاصل قول المحصور اما عقلي
او استقرى لانه انما يكون مترددا بين النفي والاثبات بحيث
يجزى العقل بحد وملاحظة مفهومه القسم بالانحصار الاول
اي لا يكون كذلك اي مترددا بين النفي والاثبات فلا ولا عقلي والثاني

استقرى

استقرى وقوله ان الجزم يحصل بحد وملاحظة مفهومه هذه
القسم بالانحصار فيكون عقليا فاقول عنه سواء استقر
لعله اسناد محض انتهى وفيه بحث اما اول فلان بين كلاميه
تناف واما ثانيا فلان قوله قدس سره فيستند بالقاء التفرع
يدل على ان المفهوم القسم الثاني ليس في القسم الاول بل انحصار منه
لذلك اعترف عليه المولى المحقق على الفوتحي بان هذا المحصور بطر
لا يجوز ان يكون محتاجا الى الدليل الذي لا يكون استقراء انتهى
انما قال الظاهر لم يجز لانه يمكن ان يكون القسم الاخير من فقره
ما كان مستندا الى الاستقراء والتبع كما هو الظاهر من كلام قدس سره
فظهر ان في كلامه رد على السيد السند فناسل واما محصور
الدلالة من الوضعية فيقال الدلالة اما ان يكون للوضع مدخل فيها
اولا فالاول الوضعية والثاني اما ان يكون مقضى الطبع فهي طبيعة
اولا فهي العقل فيرد المناقشة على الاخبار لانه مرسل فيندفع بالدليل
الظني بان يقال لو كان قسم آخر لوجدنا والثاني بطر والمقدم
مثله والملازمة الاول ظنية وهذه اثار الخفي بقوله بناء
على ان الاعتبار الانسب بسبب انه ان يقول بناء على ان الاعتبار العقلي
الملاقاة الدانية في الوضعية الملازمة وضعية في الطبيعة كما
عرفت ومن الجائز ان يلازم او الكلام باخرو كما لا يخفى وفيها
يؤيد المحصور الاستقرى اذ كان جواب سؤاله قدس سره
لانهم كون محصور مطلق الدلالة في الثلاثة استقرى وكيف ويرد
بين النفي والاثبات فاجاب بما ترى الدار بين النفي والاثبات
جعل هذا صفة كاشفة كاشفة السيد السند في حاشية ما
المحصور العقلي بذلك فيظهر ان الدور لا بد وبعض الافاضل

قال انه نال على ما قالوا فلزيد الفيلط امه المقصود للبراد
صورة المحصر العقلي في الامور الاستقرائية هو الضبط عن
الانتشار ونسبها للاستقراء وانما كان القسم الاخير مرسلا
لكونه مما اخرج به التزديد بين النفي والاثبات على ما تقرر في موضع
ضروري ان حصر الماد لولاه وفيه بحث ان المحصر العقلي
بناء في الاستدلال والتشبيه ايض والذم انه في تحصيل حقايق
الاقسام ثم شرط انه بعد تصور الاقسام لا يتوقف على امرين يجزوا
بالانحصار كما مر فلا تقفل او روي عليه انه انما يكون عقليا
وقد مر ان الجزم بالانحصار والمقسم في الاقسام في العقلي بديهى على
فلا يلزم ان يكون لكل النزاع وقادرا ايضا ان النزاع في تحصيل
الاقسام بل استقرائيا مجوزا ان يدل لفظه على انه ان كان الابرار
منها فالامر وان معارضة فاجوز المذكور على بطلان المحصر العقلي
لان تجويز قسم اخر بناء في المحصر الاستقرائي لا نقول المناق
هو التحقيق في نفس الامر التحقيق بحسب تصور العقل كاف في بطلان
المحصر العقلي فلا تقفل كما اذا وقع لفظه بازاء مفهوم المركب
غواشيئ الموضوع بازاء المركب من الجزم والضوء فانه يدل
على الجزم لكونه جزءا وكونه لازما للضوء لكونه جزءا الموضوع
كالانسان الموضوع بازاء الجسم النامي والحيوان فانه يدل على
الجسم النامي لكونه جزءا الموضوع له وكونه جزءا للجزء والكلان
في الثاني كالاينجي لكونه لازم للانسان الموضوع له نحو الانسان
الموضوع للحيوان الناطق متحرك الاصابع فانه يدل على متحرك
الاصابع لكونه جزءا او لكونه لازما للانسان الموضوع كما هو
الكاتب لكونه جزءا لازما للموضوع له نحو الانسان

الموضوع بازاء الحيوان والكاتب فانه يدل على الكتابة لكونها
جزءا للامر الموضوع له ان الكاتب لازم للموضوع والكتابة جزوءه
كالاينجي ان يدل لفظه في نفس الموضوع له ان نحو لفظ
الشمس الموضوع بازاء الجرم لكونه نفس الموضوع له او لكونه لازما
للامر الموضوع له وهو الضوء فان تدل على الضوء لكونه لازما
للضوء كالاينجي وان يدل لفظه على خارج الموضوع له كالانسان
الدال على المنفس بالفعل فانه لازم للحيوان والتشبيه بالضمير على ما
عن تدبر او لكونه لازما للانسان الموضوع له نحو الضاحك
فانه لازم المنجب للانسان لكونه دائما للموضوع له كالفلان الذي
على الجزم المخصوص مطابقة على الحركة التزاما لكونه لازما بل
لكونه باءة كالاينجي الى غير ذلك من الاعتبارات مثل اعتبار
كونه لازما لان جزءا جزءا ما وضع له وهكذا في قول الاعتبار ان
الجزء المفروض كان والجزم ان يكون مادة متحققة في نفس الامر لا يتبع
هنا له لا بد ان يكون مادة المتفرض متحققة الامر كالاينجي ونحو
ان قيد الحبيبة وهو قد يكون لبيان الاحلاق وقد يكون للتقليل
على ما في الارى ولا اعتبر يكون التعريفات في قول دلالة اللفظ على
تمام ما وضع له من حيث انه تاما ما وضع له مطابقة ورد دلالة اللفظ
على جزء ما وضع له نفس ودلالة اللفظ على الخارج من حيث انه
خارج التزام لفظ التباد وان قيد الحبيبة يفيد عملية التمام والجزء
والخروج متفردا ومع الوضع فالدلالة معللة بهذه الامور كالاينجي
ان التقليل بالخروج ما لا وجه له اصلا والا لكان زيد مثلا
على كل امر خارج غير الموضوع له وهو بين البطلان قطعا وكما
انه لم يكن علة مستقلة كذلك ليس مدخل في العملية تأمل

فلذلك صرف الحشوية قيد الحشوية عن الظن وجعله واجباً
 ان يكون الوضع علة فصلا للوضع فقط علة للدالات كذا علة
 صاحب الكشف وصاحب القسطاس وغيره وقال
 الشيرازي حاشي على قيد الحشوية على ذلك تكلف لا يلتفت سيما
 في التعريفات انتهى المتعلق بنفس الوضع تعلق المعارض
 والصفة المعروضة والموصوفين ان العلة نفس الوضع على ما
 صرح به بعض الافاضل ولا يخفى ان المقسم هو الدلالة
 اللفظية الوضعية في الاقسام يعتبر الوضع ايضاً فيقول القيد
 المذكور ان يكون الوضع علة بقرينة ان الخروج لا يصح العملية
 كما فلفظ النفس احتراز عن التعلق بالوضع فيما في القيود
 معا ومن التعلق بالباقي وحده ووجه ما مر من ان الخروج لا يصلح
 للعملية تأمل واصل التعريفات تنتم الجواب فلهذا يقال
 فاصل التعريفات بالفاء تدبر بواسطة الوضع اشارة الى ان
 الوضع علة بذلك الوضع اشارة الى تعيين الوضع الذي
 هو علة غير مطلق الوضع وعين قسم ولا يخفى عليك ان الوضع
 لتمام ما وضع له والوضع لجزء ما وضع له والوضع الخارج ما وضع
 امور متباينة بالذات كما يتوهم تقرير الحشوية بل وحدة بالذات متباينة
 بالاعتبار ولا كان مثلاً مشتركاً لفظياً وهو ضرورة كما
 لا يخفى فالوسيلة المذكورة في سياق قول المؤلف جوارات
 يدلفظاه سندرجة تحتها قطعاً ولا يخفى في الهندلج ما
 تحت المطابقة والالتزم لان الخارج اعم من الازف سواء كان
 لازماً للوضع له او لجزء الجزء وغير ذلك او لم يكن لازماً
 اصلاً بل كان دائماً بخلاف التضمني فانه يحل الجزء على المتبادر

من جزئ الموضوع له ابتداء فلا يندرج بعض ما ذكر من مواد التقيد
 بخلاف ما كان جزء للجزء فلا بد من تعميم الجزء مجرد كون الوضع علة
 لا يخفى كما يشتر كلامهم تدبر وهذا التقرير وهو جعل العلة
 نفس الوضع لا التام والجزء والخروج اندفع اشكاله
 قال الشيرازي لا يخفى ان المتبادر عدم دخول هذه الاشكال
 بين فيما مر من الاول داخل ويمكن ان ذلك تكلف انتهى قيل وجهه
 التكلف ان الاول من الدوام هو المحقق في ضمن الزوم وهذا
 هو الدوام الخالص الزوم انتهى انما كان تكلفاً لان المتبادر ما
 هو الدوام المقام الزوم لان الدوام المذكور التحقيق ضمت
 الزوم ملحوظ مع قطع النظر عن الزوم فهو علة الدلالة مستقلاً
 فالدفع عن ذلك دفع عن هذا ايضاً فلا حاجة الى ما ذكر قائل
 وان لم يعتبر لم يصح قيد الحشوية فختار هذا الشق وتقول
 عدم صحة قيد الحشوية مما ان علة الدلالة هو نفس الوضع لا الخرج
 كما مر لكونه تكلفاً مستغنى عنه بشعران التكلف فيما ذكر
 وليس كذلك ومنهم من اجاب بمنع خفواه قال الشيرازي
 فيه ان المنع خارج عن قانون التوجيه على ما هو الظاهر من ترتيب
 البحث المذكور في الشارح يدعى المحصور الدلالة الوضعية
 في الثلاثة المذكورة والاشكال منع لذلك المحصور مستنداً بالمؤلف
 المذكور فمنع تحقيق تلك الدلالة خارج عن قانون التوجيه انتهى
 لان منع السند مطلقاً غير موجب وقد مر ان الاشكال المذكور
 يحتمل المعارضة ايضاً فيما سأل على ما مر من الحشوية انحصار
 الطبيعية اللفظية فذكر وما التوجيه بان الاشكال المذكور
 وارد على التعريفات وناقض مستند فينا في عنه تقريره

لانه صرح في ان الاشكال وان على المحصر مسوق كدفعه فارجع
اليه وكونه واروا عليه قال ولا يذهب عليك مع وجود السبب
الاقوي وهو كون المدلول تمام ما وضع له في المطابقة وخبرته
في النقص وخارجته في الالتزام وهذا انما يجزئ في المواد المذكورة
اذا كان في كل مادة دلالتان احدها اقوي والاخرى اضعف وليس
كذلك لان الدلالة على جزء الجزء ليست بطريق واحد وكذا الدلالة
على لازم اللازم وغيرها مما لا يخفى مع ان السند الثاني لا يجري
في مادة الدوام من اللازم والجزء ولو سقط من البين لفظ الثاني
لكان اوله لان السند الاول لا يجري ايضا اللهم الا ان يدعى ظهور
عدم الجزئان في الاول فتأمل وربما توجه التعريفات لانها
هذا يدل على ان الاشكال المذكور قد روي على التعريفات لانا نقول
ان الدفع عن التعريفات انما هو اصطلاح المحصر يدل عليه
قوله فلا يمتلج الى اعتبار قيد الخشية فتدبر فيه ما فيه
فتأمل لانه لا يجري في الوضع العام مثل اسم الاشياء وهو الوضع بالوضع
العام بازاء الجزء فقط وبان المركب منهما بوضع واحد والدلالة على
الضوء يصدر عليها التعريفات الثلاثة لان هذا اليراد
مشترط لانه خارج في اعتبار قيد الخشية لان ما لا توجيه بين
واحد وانما الفرق في طريق التوجيه فتأمل في الصورة المفروضة
اي صورة وضع اللفظ المسموع الملتزم والملازم كالشمر
الموضوعة للجزء والضوء وقوله المفروضة بشمران مادة
النقص غير متحققة ولذلك قال بعض الافاضل هذا اليراد
ان يكون ايرادا على دعوى المحصر على طريق المنع وهذا الاحتمال هو
الحق انتهى ولا يخفى ان الاحتمال كاف في ابطال المحصر العقلي

فيمكن من فرضه ايضا كما مر فم ان اليراد على التعريف هو كلام المورد
فتأمل بالمعنى المذكور وهو الملتزم سواء كان للموضوع او للجزء
والنقص المذكور ضعيف جدا قبله ان تلك المادة كما انها لا تنفرد
عليها التعريف ليست من الدلالة التزامية انتهى فيه مناقشته لانه لا يمتلج
الضعيف جدا بل يستلزم كونه بما هو ليس بمعط بل الوجبات
النقص المذكور على عدم اعتبار الخروج والاكتفاء بمجرد اللزوم
ولانه مبني على حمل اللزوم على اللزوم للجزء كما توهم ان قوله العلامة
لازم الجزء ولازم الكل صريح في اللازم ههنا معتبر من حيث
انه لازم الكل وهو اى عدم الاعتبار والمنع لان التعريف يدل على
اعتبار ويمكن ان يقال النقص المذكور لان هذا التعريف فاسد
لانه لا يصدق في تلك الصورة المذكورة فالوجه عدم الخروج بها
يقال على اللازم يدل قوله على الخارج فيشمل التعريف الصورة
المذكورة وبالحالة انه حاصل اليراد ان اعتبار الخروج في الدلالة
التزامية ليس بصحيح فالصواب اعتبار اللزوم بدلا للخروج
ليشمل مادة النقص المذكور فيكون معنى قوله مع انه لا يصدق
عليه دلالة على الخارج ان قيد الخارج فاسد تدبر واسعه
بين الدلالة الثلاثة لان تلك الدلالة خارجة عن الالتزام بقيد
الخروج في النقص بقيد عدم اعتبار الدخول كما يدل عليه
قوله حتى لو لم يكن جزؤه وقد عرفت جواب حيث قال حتى
ان قيد الخشية ههنا بمعنى التقييد او حاصل جوابه ههنا ان
الدلالة المذكورة داخلية في النقص كون الالتزام فيكون تعريف الدلالة
بها مما لا يفرده وتلك المادة كما لا يصدق عليها تعريف الالتزام
ليست من الجزئيات ايضا كذا قيل فيه فظهر ان الوضع متعلق بالصرف

في تلك المادة على وجهين الاول باعتبار كونه جزءا والثاني باعتبار
كونه لازما للمجموع مع فصل النظر عن كونه حتى لو لم يكن جزءا
في نفس الامر فعلق الوضع به لمجرد كونه لازما لدول المطابقة
ومن البين انه لا يدرك باعتبار الثاني في النقص فيكون داخل
في الالتزام فلا بد من التكلف الذي ارتكبت العلامة وفيه
هذا هو اعتبار قيد الحينية والخارج في القام والمجرى والخارج
ولم يقيد المحشي فيه تأويل وقيل الحاصل ان العلامة انما
يشترط فيها لفروج اذا كان لازما للموضوع له بواسطة
فلا يشترط ذلك في كونه مخرج من الموضوع له في الحالة فان الضوء
فان لم يكن خارجا عن الشمس الموضوع للجرى والضوء
الا انه خارج عن الموضوع له بالقياس الى وضعها الاول
للموضوع هذا الشيء اعتبر بوجه بالقياس الى مطلق الزور وبذلك
او بواسطة انتهى حاصله انه حال في الالتزام والخفي ان
كون المدلول مطابقة وقضنا والتماسا مقبولا بالقياس الى
وضع واحد كما هو المتبادر وما ذكره تعسف غير ملقت
اليه مستغنى عنه بما مر فيه انه لانما حاصله نقض
اجمالي بان الدليل جاء في النقل المدعى هو الخروج مختلف لان
زبد الدليل ان المعنى يستدل بالبصر والسند هو العلم
المطلق لا العلم المقيد والافادة فيكون القيد خارجا
سواء داخل قطعا ضروريا السند بين الملازمة
والحمل من قضية يدكرها بعد النقص الاجمالي وهذا هو
كون مطلقا للمناقضة متأخر من النقص الاجمالي في الترتيب
كلا يخفى انا لاننا صحة الاسناد ان يكون الشيوع ممنوعا

يعلم بالطريق الاول فقط توهم ان الاولى وان يقول لاننا شيوع
اسناد كالاخفى ودعوى الشيوع يستلزم ودعوى الصحة
فلا يتوهم ان هذا منع مقدس لم يدعها المستدل وهو
نفس الاسناد الى البصر لان اعتبار التقييد من مفهوم العلم الخارج
فيه والسند هو العلم المطلق فاسناد يتوقف على التجريد
فيه بماز بلا مبرر شرط كافيا قيد الشرط بقوله كافيا
لان الشرط من حيث يستلزم المشروط وهو لا استرة فيه
بل استلزامه هنا من خصوص المادة فلا يتوهم ان الشرط
لا يستلزم المشروط مع ان كلامه يدل على خلافه فلا تغفل
اعم من الالتفات ونفس الطريق عموم المجاز كما هو الشائع
في امثاله فسقط توهم ان قيد الجمع بين الحقيقة والمجاز وضم
ولذا قد يمكن لانه كاف في دفع الاشكال المشهور لانه مبني على
الذهن ليسا فطنة لا يلتفت اليه الامر من فلا يتوهم انه مجاز
ان يكون المدلول مستقفا اليه بطريق غير الدال فلا يتصور الالتفات
من الدال الى المدلول كما مر وصرفنا توجيه كلام الجيب على الالتفات
على امرهم من الظاهر المتبادر وهو ان لو حمل المتبادر لا يوجد العلم
بالشيء ابتداء وهذا التاويل يتوقف كلامه في رسالة الادب
تدبر الظاهر حمل الزور حاصله ان العلامة خصوص
هنا من زلت الا اول الزور الذي يعم الذهب الذي هو امتناع
انفكاك تصور المزور عن تصور الاثر والخارج الذي هو
امتناع تحقق المزور عن تحقق الاثر في الخارج لانه لما اخذ
التصور في القريبين على انه خصه بالثاني لخص الزور
العقلي بالكلية والثالث انه اخص الزور بالزور والحرف في لهما

عند اهل العربية مختصان بهما فلما قال فقد اختار مذهب اهل
العربية وعند غيره يعلم الاول الكلي الجزئي وكذلك الثاني العرفي
يعلم الكلي الجزئي ايضا لان الحكم بالاستنتاج واما في جميع الاوقات ان
بعضها واما بالنظر الى جميع الناس والى بعضه في الصورتين
والخفاء في ان التقييد هو وجوه ثلثة تكلف بسيد فالظاهر
عدم التقييد الاول لا بد منه لان الزور خارجي لما قبله في الدلالة
الا التزامية وهو ظاهري انه قد مر منه انه وجه لتقليل الدلالة بمطلوب
الزور يمكن ان انكر التقييد ان قائل وقالا بعض الاقاص
في هذا بحث ظاهري ان الباعث على ذكر الزور ههنا اعتبار
في الدلالة الالتزامية الزور الذي على ما صرحوا به قد مر منه
ان مطلق الزور لا يميل به الدلالة فالظن من المقام المطابق
للمراد هو التخصيص اللهم الا ان يقال مراده ان المص كما ذكره فلا خفاء
مذهب اهل العربية واعتبر عندهم مطلقا الزور فيجب التقييد
لكن فيه ان يكون المعبر عندهم مطلق الزور غروفا ومحل
تخصيص على انه لو كان كذلك لكان التخصيص فاسدا لتكلف
بعيد فتفطن انتهى وقد ظهر الجواب مما مر من ان ما نكر
التقييد لان الاخير ان لا مطلق التقييد وان كان العبارة توهم
ذلك على ان المعبر عند اهل العربية هو الزور انتهى الذهني
على ما صرح به المص وغيره في التركيب كتب المعاني والخفي
لم يحكم كلام المص على مذهب اهل العربية كما مر والخفاء كونه
تكلفا بعيدا او كان ذلك لكنه تكلف بالنسبة الى قول العبارة
اذ الغرض انما قال الشيرازي ان الظاهر ان المراد الحسن وفيه
نظرا لانه صرح من لا يخفى بحسن ان الزور العقلي يعلم الكلي

والجزئي

والجزئي عند اهل العربية وكذلك العرفي كما مر في البحث الرد
العلامة بانه ان كتب التخصيص من غير موجب كما مر وقال
الشيرازي في حاشية اخرى وفيه ان الظاهر ان الزور مطلق
اعم من الذهني الا ان المعبر في المقام لا يجوز الا ذهني على ما لا يخفى
على ما قل انتهى فان لم يخف على عاقل المراد ان التقييد المذكور
بالوجوه المذكور تكلف بعيد بتقييد الاخير ان كما مر قائل
وايض الجزئي اعم من العرفي ولا يخفى بين الجزئي والعرفي عموم
من وجهه وكل الكلي والجزئي بالنسبة الى المعاني فانها اعم من العقل
من وجهه وهو ظاهري تقريره لكن صرح باعمية الجزئي من العرفي
بين النسب المذكورة على طريق التمثيل والتبني فتأمل بحيث
يستدعي لزوما ذهني كذا لم يخرج هذا الحمل من غير مكانه
اصطلاح جديد على ما قال الشيرازي وفيه انه مع بعد عن
اللفظ لان حمل الزور اعم على الاخصر والمطلق والعرفي الاعمال على
الاخصر منها قال الشيرازي والواقع ناظر الى العرفي بالمعنى المذكور
فان وقوع العرفي بالمعنى المذكور بعيد جدا على ما قال الشيرازي ياب
عنه فيه ان كونه مشهورا في هذا المقام كتب العربية بالمعنى
الاول الموافق اصطلاحهم غير المناسب وقوعه في كتب المنطق
فالا يأمم كذا قال بعض الاقاص في هذا المقام ان في مقام شرط الدلالة
الالتزامية وذلك الشرط المطلق للدلالة الالتزامية سواء كانت
المدلول المطابق او بسببها وهذا كله لا يخفى وهو كون الخارج
بحيث يلزمه التبادر والزور الذهني بالمعنى الاخصر كيف تصور المراد
في تصور اللازم وكذا المراد بالزور في الاستدلال هو الزور
الذهني لينطبق الدليل على المدعى فلا تقفل او سبب كونه

على ما مر

لازماء ههنا سواء كان لزوم الجزء لكل أو لزوم الخارج للدول
المطابق فيبطل الضمني ايضاً ان الانتقال من المدلول المطابق
الخارج اللازم بذلك اللزوم مطرد بخلاف الجزء فليحتاج الى
التفصيل فان المعنى المطابق للمركب ان كان معلوماً تفصيلاً
ينتقل من الجزء الى الكل الذي هو المدلول المطابق للمركب وان لم يكن
معلوماً تفصيلاً بل اجمالاً لا ينتقل منه تفصيلاً الى الجزء على
ما نقل عن الشيخ وكلام المحشى لا يخفى عن اشارتنا فقامل لازماً
ذهنياً نفس الوضع والاعتبارات العقلية سبعة لانه اما لنفس
الموضوع له او لنفس المركب منهما او من الثلاثة او استقلاله
اي بالاستقلال الوضع والموضوع له صريح بكونه راجعاً الى الوضع
المؤلف قاسم قال وفيه وان كان باستقلال الوضع ليست لفظية
والكلام فيها العلة لهذا الامر بالنقص انتهى ولا يخفى ان الاحتمال
المعتبر هو المركب من الموضوع له والموضوع او المركب من الثلاثة لا غير
ولعله اشار اليه بالامر بالنفط لا يقال ان معنى الموضوع مستقل
في الاستلزام لانه ان كان بحيث يستلزم تصور تصور
اللازم في الامر بالدلالة والترتبة متحققة والا فكيف كثيراً ما
يتصور الموضوع ثم تصور اللازم ولا يحيط ببيان اللفظ
والوضع قلت الامر كما ذكره الا ان الانتقال من اللفظ الى الوضع ثم
الانتقائه الى اللازم واللفظ الوضع لهما مدخل في وبالحالة
الكلام في التفصيل المخصوص وهو تصور من لا طلاق في مطلق
التصور فتأمل ربما يفتقد حواضن الاستدلال ان اللازم
الفرقي في لزوم جزئي بالاتفاق وفيكون لازماً للمعنى اللفظي ومفهوماً
منه لا بد من قرينة حالية او مقالية او صافية عن المعنى الحقيقة

فهو معنى مجازي او صحيح فهو معنى كونه مثلاً اذا كان الجود لازماً
جزئياً للماهية كانت مقتضى المادة معنى فهم من لفظ الحائتم لا بد
من قرينة استعماله في مقام مدح مثلاً حتى ينتقل الى معناه موضوع
ينتقل الى لازمه لزوماً عادياً واللازم بما يستعمل لفظ الحائتم
غافلاً عن معناه موضوع فضلاً عن لازمه العاري كونه لازماً
العقلي فانه لا شك في عدم من المدلول الحقيقي وعدم اسقاط
عن درجة الاعتبار فتأمل كذا قال الشرائفي محصورات
هذه الدلالة جزئية وحسب اعتبار وفيه فظ لا بد ان اعتبر لفظ المجاز
او الكناية فالدلالة جزئية وان اعتبر ذلك مع القرينة فهي كلية
غيره قطعاً عن درجة الاعتبار وقوله لا شك انه صريح في ذلك
معنى مجازي وكثير في ذلك المعنى مقصودة من اللفظ قصد
وبالذات كما هو المتبادر فقط ما قيل ان لفظ الحائتم مثلاً
يطلق ويراد به الذات الموضوع له وينتقل منه الى الجود من مجرد
العبارة مع انه ليس بمجاز ولا كناية انتهى لا يقال ان الامر لا يعتبر
في الدلالة عند المنطقيين فلا يصح ان يكون عند الشيخ فانه
القصد متغير في الدلالة عندنا لانقول ذلك التراجع في مطلق
مسلم واما في الدلالة المخصوصة فلم لا يجوز ان يكون شرطاً للمقيد
ما لا يكون شرطاً للمطلق الا انهم يعتبرون ذلك ان شروع
الى بيان الفرق بين الاصرط والحين ووقع توهم عدم الفرق في كل
الفرق ان هذا البيان يعتبرون لفظاً مجزئاً اما عن القرينة و
يعملون دالة الجملة مثل لفظ الاسد فانه دل على الرجل الشجاع دلالة
جزئية وهي متحققة حين تحقق القرينة واهل المنطق يعتبرون
مقارناً مع القرينة وما دامت المقارنة دامت الدلالة كلية

بدون اعتبار القرينة لا يطلق على لفظ الاسد مثلاً ولا عندهم خلاف
اهل البيان فانهم يطلقون عليه الدال فان الدلالة في وقت ما
كافية في الاصطلاح والمجازي والكنائي اعتباراً ان احدهما اعتبار
مجرد عن القرينة فانه لازم جزئياً للتحقيق وانيهما اعتبار مع
القرينة فانه لازم كلي للتحقيق والاعتبار بالثاني لا ينافي الاستقلا
فيه الاعتبار الاول فلا يتم الاعتذار فتأمل وفيه نظر لانه انما
يتم حاصل النظر ان الاعتذار المذكور مبني على كون القرينة سواء
كان حالية او مقالية كلية حتى يكون الدلالة كلية على كون
المركب من القرينة الحالية واللفظ لفظاً معني يكون الدلالة لفظية
في كلا الطرفين ممنوعاً ان الا ان المنع الخبير وعلى العبارة لانه يمكن
ان يقال ان القرينة مطلقة او مقيدة شرط لا شرط واسماً
ما استنهر في ذلك في توجيه الاعتذار حتى يرد المنع الثاني
حاصل التوجيه ان المركب من اللفظ في القرينة الغير اللفظية
ليس بلفظ دال وهو طريق الافادة والاستفادة فقط وهذا
التوجيه منظور فيه من وجهين حاصل الاول مع النقص
في ذلك وحاصل الثاني انه على تقدير تسليم النقص لا يدل على
اللفظ وهو مطلق المجاز والكنائية لان المركب من القرينة ومن
احدهما لفظاً الحاصل قوله اللهم الا ان يكون مقصودهم
الاشارة الى النظر الذي ذكرنا بان الافادة والاستفادة الكلية
متحصنة في الدلالة اللفظية الوضعية والقرينة لا يلزم ان
يكون كلية فلا يمتنع طريق المجاز والكنائية لعدم الكلية ولما كان
بعيداً جداً قال لكون القرينة مبني على ما كانت المطابقة
اشارة الى ان الواو للمطابق لا الحال على ما نقل عنه سماعاً

ومحتمل

ومحتمل ان يكون متعلقاً بالضرورة ولا يخفى ان الاحتمالين متساويان
وانما الفرق القصد والفظان تمهيد المراد على ما ذكر بعض الشارحين
ومحتمل ان يكون اشارة الى بيان العلامة فاصح حيث اقتصر على الاول
وان يكون اعتذاراً بانه ذكر الاول ويلزمه الثاني لانه يصح
بالرد عليه تأمل وعلى التقديرين الاظهر الاشبه فعمل التقديرين
كما لا يخفى ليس على ما ينبغي للضرورة وتصور واحد على الاحتمالين
وتصور على الاحتمال الثاني على ما نقل عنه سماعاً قال بعض الافاضل
اما القصر الواحد فلا يترك تحقيق المطابقة واما القصر على الثاني
فلا يترك الضرورة بالاستلزام وهما متبايران والمتبادر من
الاستلزام هو الحقيقة وترك الضرورة التقديرية ايضاً انتهى ويمكن ان يقال
ان تحقيق المطابقة لظهوره ليس محل النزاع ويمكن ايضاً ان يكون
المفسر على صيغة الفاعل لازماً للمفسر كاف في الصحة وان كان لا يخ
عن المسامحة ولا يخفى ان القصور الثاني مشترك لانه جار في احتمال
الاول ايضاً ولا يخفى ايضاً ان لم يترك الضرورة التقديرية حيث قال
تقدير المطابقة وعلى الابنية بالقصور الثاني مولانا محمود حسن
تبعه المولى قاسم وقال ومع ذلك انها استلزام نفس المطابقة لكون
قال ليس على ما ينبغي ولم يقل لم يصح لانه قد يقال ان المطابقة اذا كانت
لازمة لها كانت مستلزماً لها وقوله تقدير المطابقة انتهى وقد
عرفت ما فيه اللهم الا ان يقال ان الاصل الاتحاد والاظهر من السوق
انه رجع احد الاحتمالين من غير مرجح وترك الاحتمال الثاني برأساً وترك
من الاول المطابقة المحققة ولم يحصل اللهم الا فتأمل والفظ
ان هذا التميم اذا ما قال اللفظ ليس بـ من انه جواب سؤال مقدر
على الاحتمالين في تقرير مذهب قال الشيخ ابن شني قال الشيخ الزاهد شرط

الدلالة فقال بعضهم في تفسير كلامه انه شرط الدلالة المطابقة
وقال بعضهم لمطلق الدلالة انتهى فالشيخ في الاشارات اللفظية
المقره وهو الذي ابراد بالخروج منه دلالة اصلاحيين هو جزء وقال
المحقق بان دلالة لما كانت وضعية كانت متعلقة بأرادة المتلفظ
البحاري على قانون الوضع وقال صاحب المحاكمات معللا ان الفرق
عن الوضع نافية ما في الضمير وذلك يتوقف على ارادة اللفظ فاما يرد
الى من اللفظ لم يكن دلالة عليه وهذا م فان الدلالة هي فهم المعنى من اللفظ
للمعلم بوضعه ولخفاءه ان من علم وضع المعنى فكيف تخيل ذلك اللفظ
تفعل معناه بالضرورة سواء كان مراداً أو لا فكان لم يفرق بين استعمال
اللفظ ودلالته فالاستعمال هو اطلاق اللفظ وارادة المعنى واما دلالة
فلا تعلق لها بالارادة اصلاً انتهى فظهر ان الشيخ شرط الدلالة لاصل
الدلالة لا اعتدادها كاهل العربية على المذهبين اي المذهب
من المذهب اشتراط الارادة ومذهب لم يشترط الارادة مع قطع
النظر عن تعيينها وكذا المراد بالمذهبين في قوله على اختيار شيء من
المذهبين لان المعرفة اذا اعيدت معرفة فالثاني عين الاول
وهو الاصل وقوله مع المشهور وروى على العلامة في تعيين من شرط
الارادة فان العلامة زعم انه اهل العربية وليس كذلك فذهب
الشيخ لا مذهب العربية لا الارادة شرط الاعتداد عندهم لاصل
الدلالة وبعضهم حمل مذهب الشيخ ومذهب المنطقيين وهذا
العربية فتأمل وهذا ما صنفى اذ لا بد هذا الكلام فيه اذ الظاهر
ان التسليم اشار الى انه وجد في الارادة كان حقيقياً على مذهب
والكان تقدير عليه ايضاً بناء على المعنى المذكور فهو اشارة الى
وجود الحقيقة والتقدير على مذهب على طريق ما مر من قوله

عقلا او عرفا لانه اشبه بذلك والتوجيه اللزوم عليه بذلك
التعيم لا الى المذهبين في يتم ما ذكره ويكون التخصيص بالذات اشارة
الى الاختيار كما في عقلا او عرفا نعم يرد عليه المشهور انه انتهى
ان تلك العبارة شائعة في مذهب اهل العربية وفيها العدول
الى ما اشهر في كتب المنطق بخلاف هذه فانها صالحة للمذهبين
فتأمل مسامحة وهي استعمال اللفظ خلا للمبدأ وعلى ما
مر وقيل ترك الاحتياط مع القدرة عليه سواء ادى الى الخطأ
او في الاصل انتهى وجه المسامحة ان كلمة ايضاً يقتضي ان كون الدلالة
مستلزمية للارادة مختار للمصنف ما مر وليس كذلك وقوله
جواب سواء لم يقدروا وهو مسامحة على قوله ويلزمها الظاهر
بل على دليل المطوى تقريره انه لو لم يزمها المطابقة للزوم منها جميع
المواد والتالي بطلان الملازمة فظهر واما بطلان الثاني فلا
الفعل اذا ذكر بدون فاعل معين يدل على الحدث وعلى الزمان فنعنا
وعلى فاعل التزاما ولا بد على المعنى المطابقة لان الفعل موضوع بآراء الحدث
والزمان والنسبة الى الفاعل المعين وتلك النسبة لا تعلم بدون
ذكر الفاعل المعين واذ لم يعلم الجرم يعلم الكيفي فيكون وضع الفعل من قبل
وضع الموضوع لا الخاص والجواب عنه قد استصحبه بمفعول الا قبل
وتقرير الجواب منع بطلان الثاني مستنداً بانه يجوز ان يكون
المطابقة اعم من الحقيقة والمقدرة فتقرير المطابقة كاف
الاول ان هذا الجواب مردودا ما حصل ابطال السند بان
بانه يستلزم المطابقة التضميني والالتزام ببناء على تقدير جزء
ولا يرد ذهن المطابقة لان التقدير مشترك والارادة بطلان
بطلان اللازم مبني على قوله وعكس وسبجي لكلامهم

بخلاف التقديرين عليهما هو المشهور والاصح ان تقدير جزء
ذهني كذا بيطر غير مستحيل وما ذكره وفيه في الجزء فغيرنا وكذلك
ان نفى مدلول التزمي كذا مع مطا بقى لا يتم اولية فتأمل الثاني
ان السؤال مدفوع اذ لا نسأل ان تحقق الدلالة التضمينية والالتزامية
بدون المطابقة لان المطابقة اهم المتحقق والمقدور ولو سلم ان
المطابقة مختصة في المحقق فلا يتم ذلك وانما يلزم اذا كانت مختصة
في التضمينية وهو م لا نه اعم من التفصيلية والجمالية الا ان هذا
لا يوافق قوله ولو فقد وقبل فيه ان هذا لو لم يلزم ان يكون اللفظ بالمطابقة
تحقيقا من علم وضع ذلك لكن تروين عدة معان ان الموضوع له بخصوص
عند ذكر ذلك اللفظ الا انه فهم انه واحد من ذلك المعنى وذلك كاف
في الفهم انتهى وفيه فهم المعنى انما يكون دلالة اذا علم ان اللفظ موضوع
باراء هذا المعنى بخصوصه وفهم ذلك المعنى من ويكون تلك المعادة
مفهوما من اللفظ ممنوع لان الظاهر ان اريد تذكروا في الثاني
القائم التذكروا حاصل تلك المعاني في هذه ان اللفظ فرع العلم بالوضع
بخصوصه فعم يروانه يلزم الحرف مستقلا بالمفهومية ان سمع مثلا
كلمة من ينقل الالهة المخصوص من اجمال وهو فتنأمل
فلا اشكال هذا انما يتم اذا فهم فاعلم ما اللفظ الفعل بسبب الوضع
بمعنى يدخل النسبة الى الفاعل لكن اذا ذكر الفعل يفهم كذا واحد النسبة
الى فاعل الاستحالة تحقق الفعل بدون فاعل ما كذا قيل فيه
فظهر ان وضع الفعل على هذا من قبيل وضع العلم والموضوع العلم فيكون
مفهوم الفعل الحدث والزمان والنسبة الى فاعل ما كما ان
هذه الامور الثلاثة جزء مفهوم الفعل كذلك المظهر القائل
جزء منه فيفهم فاعل من الفعل مع قطع النظر عن استحالة

المذكورة

المذكورة وان اسكن تحقق الفعل بدون ذلك ونظير ذلك لفظ
الابتداء فان متعلقه يفهم منه اجمالا من غيره فتأمل لما كانت
علقية قال بعض الافاضل لفظ بمشي بدل عقلا لفظ المشي كذا
المقرب فالمشي بدل على الحدث ثم قال في الجواب ايضا وان فهم
المشي والزمان من لفظ شي على سبيل العادة اذ يفهم من
عادة هذه الثلاثة عند ذكر الفاعل فعند عدم ذكره يفهم ما
يمكن ان يفهم مما دنا ومن هذا القبيل تسمية البهايم تنبيهها
لها اذ علم بالوضع اذ سمعت الصوت العين قبلها عملا وطلب منها
فتأمل وقال بعض اصحاب التدقيق في الجواب عن اشكال المذكورة
الدلالة متأخرة عن تذكروا الوضع ولحضارة فاذا سمع العلم بالوضع
لفظ زيد مثلا تذكروا وضعه لمعناه فقد حضر معناه عند
في ضمن تذكروا الوضع اذ لا يمكن استحضار الوضع بدون حضور طرفه
لان الوضع نسبة فليس العلم بالمعنى عند سماع اللفظ وفيه تذكروا
الوضع دلالة اللفظ لان المفروضة ان تلك الدلالة متأخرة عنه
بل لا بد للدلالة من امر اخر ينسب من اللفظ هو الالتفات النفسانية
من حيث انه مراد اللفظ والذي ادعاه في اللفظ به فتقول لما سمع العلم
بوضع ضرب تذكروا معناه وحضره عند مفهوم الحدث والزمان
في ضمن تذكروا الوضع وليس هذا من دلالة اللفظ ولا يتوهم من لفظ
ضرب الى معنى من حيث هو مراد ما لم يعلم بخصوص المعنى الموضوع له
بالضميمة فاذا حضر عند بالضميمة التفت الى من اللفظ
من حيث انه مراد فتنا هذه الحدث والزمان في ضمن هذه الالتفات
هو الدلالة التضمينية ولا شك ان تحقق من سماع ضرب بدون
فهم معناه للمطابق انتهى وفيه فظهر ان التوقف على التذكروا

بعد الفاعل لا يقال من اللفظ المبين الى المعنى فكانه كما اطلق
عام منه المعنى مع الذهول عن الوضع بل العلم بالوضع كاف وهو
لمن يرجع وجدانه في الانتقال من اللفظ الى المعنى استعمال
الى معانيها فتأمل وبالله التوفيق ومنهم من اجاب ان دلالة
حاصلة ان الفعل موضوع للحدث والزمان والنسبة الى
الفاعل المبين والكل مستلزم لوضع الجزء فيكون المادة موضوع
للحدث والزمان بالمطابقة في ضمن كل واحد وضع وان لم يتحقق بالنسبة
الى مجموع معنى الفعل لكنها متحققة بالنسبة الى معناه هو الحدث
وهذا القدر كاف في دفع البره كذا قيل وفيه نظر لان قول الالتزام لا يمكن
ذلك لان المعنى من استلزام الضمن والالتزام المطابقة استلزام
النسبة للمبتوع ومن البين ان المبتوع هو الدلالة على الكل والحدث اعتبارا
اعتبارا كونه جزء الموضوع له واعتبارا كونه نفس الموضوع والكلام في
الاول فباستعمال الاول يتحقق الدلالة الترتيبية ولم يتحقق المطابقة
وهي الدلالة على الكل اذ هو المبتوع وهو ظرف غير حاسم اذ يمكن ان
يقال ان الدلالة الفعل على الحدث والزمان بالتضمن مع المطابقة
وهي دلالة مادة الفعل على الحدث والدفع بانه دال على الحدث والزمان
بالتضمن ليس الا هو المادة مع الهيئة والدلالة على الحدث بالمطابقة
هو المادة فقط لا اشتراك على ان قوله مردود بان دلالة المركب من المادة
والهيئة ليست وضعية وان سلم وضعية دلالة على معناه
المطابقة متحققة على احد القولين ولانه لما ذكرنا قال فلا تغفل
انتم لان المركب من المادة والهيئة ليست بلفظ لان المركب
من الداخل والخارج خارج فلا يكتفي دلالة وضعية لانها
صفة اللفظ وفيه نظر لان اجزاء اللفظ لا يجب ان يكون

موجودة

موجودة وكلية تلك المقدمة ليست بناتية لان المركب من الجوهر
والعرض جوهر ويمكن ان يكون ومعها لذلك لان عدم المطابقة مبنى
على اعتبار النسبة الى المعنى وهي الدلالة اللفظية على جزء الموضوع له
حصول المناقشة ان الاشتراط الاوادة في الدلالة مستلزم
للفساد وهو انتفاء التضمن والالتزام مطلقا على ما لا يوجد شيء
منها في مادة المواد مع ان القول فان يكون بتحقيقها فالاشتراط المذكور
ايضا فاسد ببيان الملازمة ان الدلالة استعمال لا ينفلك احدهما
عن الاخر على تقدير الاشتراط المذكور على ما في المحاكمات فالمراد
من المعنى هو ما كان على وجه الاستقلال فالمراد ما مستقل في تمام
الموضوع لانه الجزء في الازم فاذ استعمل في تمام الموضوع لا يوجد
هناك تضمن والالتزام لان اللفظ لم يستعمل في شيء منها ولم يقصد
شيء منها فلفظ الانسان اذا اطلق واريد الحيوان الناطق لا يتحقق
هناك المطابقة واذ استعمل في ظرف واريد به الجزء كان مراد على
طريق الاستقلال في يتحقق التضمن ايضا وكذا الكلام في الالتزام
وبالجملة لا يقصد بلفظ الامر فلا يتحقق على تقدير بلفظ الامر
فيه المطابقة والتضمن معا فضلا عن الدلالة الثلاثة فان الدلالة
لا ينفلت عن الاستعمال عند من شرط الارادة على ما صرح به
صاحب المحاكمات فسقط قوله من قال ان اريد بالقصد في قوله
لم يكن مقارنا القصد استقلال او تبعا فالملازمة مستلزمة
كون بطلان الثاني وايراد بالقصد استقلال فلا يتم الملازمة
بحوزان يقصد الدلالة على الجزء والازم وتسمية قصد الموضوع
ويتضمن يتحقق التضمن والالتزام كذا قوله الذي ولو كان مقارنة
اه ان اريد المقارنة للقصد مطلقا منع الملازمة وان اريد

الفصل استقلاله لا يمنع بطرانه التالي على ان قوله دلالة اللفظ
على جزء الموضوع له ولا يرد ليس على ما ينبغي لما عرفت من هذا المذهب
منسوب الى الشيخ والقصد عند شرط الدلالة لا الاعتبار فاذا
لم يوجد الشرط فلا دلالة فكيف يصح قوله دلالة اللفظ انتهى لان
القصد عند شرط الارادة لا يكون الاعلى طريق الاستقلال
على ما في المحاكات وغيرها فالنهي من طرف ذلك نصيب الكلام بما
لا يرضى قائله على ان قوله دلالة اللفظ يقتضي تحقق الدلالة لانه
يكفي في ترويه تحقيق تلك الدلالة عند القوم حاصل الترويدات
هذه الدلالة متحققة عند القوم مع انه يلزم التحقق من الاشتراط
فلا اشتراط بل قوله ولو تقدير اذا كان اشارة الى ذلك بطرايض
فالوجه ما قبل من كونه جواب سواء لم يرد فتأمل وقد اطينا
الكلام في هذا المقام لكونه ما تجر فيه الافهام ليست كذلك
لان اللفظ لم يستعمل في الموضوع له في تحقق التابع على ما يظهر
من التقرير السابق فلا تغفل بل لابد وان يكون متعلقا
لانه اذا اتى التضمن والتزام تعين المطابقة وهذا مبني على ان
يكون الوضع اعم من الشخص والنوع كالانجف ليس المقيد
محصوله منع لقوله ليست كذلك فكانه قيل لانم ان المتبوع التضمن
هو الموضوع له يجوز ان يكون هذا الوضع على معناه لم يوضع
اللفظ لتمام ما وضع له لما تحقق العلامة ولما تحقق ارادة
الجزء اللازم في تحقق المتبوع للتضمن والتزام كالانجف
ويمكن ان يجاب باختبار الشق الاول فيه ان الاشكال
المراد بين الشئيين المذكورين انما اورد على اشتراط الفصل في
مطلق الدلالة الوضعية لا المطابقة فقط على ما عرفت في نفسه قال

ان ذلك الكلام المطلوب المرد مناقشة قوله على القول باشتراط
القصد في الدال فلا وجه لاختيار الشق الاول وتخصيص اشتراط
القصد بالمطابقة كما قبل حاصل هذا المقال ان الحاشية الاولى في
تحرير الاشكال المذكورة مبني على قول حمل اشتراط الارادة على
الاشتراط في الدلالات في المطابقة فقط على ما حمل البعض عليه
لان ذكر الدلالة الوضعية وهي نعم الكل واجوب عنه ان ذلك في
القول ليس ينص في العموم لانه يجوز العهد الخارجي بقربته لا
المذكور سابقا على ان يراد الاشكال انما يرد على من شرط الاعلى
حمل حاصل الجواب ان الاشكال المذكور انما يرد على الشيخ و
غيره اذا حمل الاشتراط على الاشتراط في الاطلاق وهو من بلاد
الذي ليس على بطرانه الاشتراط مطلقا وهو للفظ وبالجملة فغير
الاشكال على ذلك الوجه لا يستلزم تسليم مبناه حتى يلزم منع
ما سلم او لا فيما قبل منه هذا الاشكال هو حمل الاشتراط في الافهم
كلها على ما ذهب اليه المصنف مما ذهب اليه البعض من وتحرير كلامه الختم
لابوجبه الاعتراف اصلا لانه على طريق الحكاية ونظير ذلك شائع
هذا اذا قرر الاشكال على وجه ذكره على منطقة بقوله قرر لانه
كلمة على متعلقة بالورد على ان يكون وصفا لاشكال اي هذا الجواب
اذا قرر الاشكال الوارد على ما ذكر من كلام الشيخ لانه باق عنه
السوق كالانجف بان الدلالة على الجزء حاصل الاشكال
او عصر الدلالة الوضعية في الشئنة وليد بصريح الجواب
فصل هذا يرد انه قد مر من ان الجواب بطريق المنع في احصاء
المحصر العقلي لا يفيد وان كان الايراد على التعريفات بان احد
غيره مع كان الجواب مفيد ولكن هذا بعيد جدا وجوابه

منع المقدمة الثالثة بتوجيه التسمية الى المعنى المطابق غير منصوص
لانه بقصد فضلا عن ان يكون متبوعا فتعين ان يكون المنوع
هو الوضع وفيه مجتازان هما كما ان المقصودين لا يتصور فيهما التسمية
ولو الى الوضع وان كان المعنى المجازي معنى تضمنيا لم يقبل باحد كذا
قبل والا فليحل المنع وكذا الثاني لانه محل النزاع لان المورد يدعي
ان لا يطلق عليه التضمني والالتزم فالمجبب بمنع ذلك والاستقراء
ناقض ومنع المقدمة الاولى المشهورة ان الارادة شرط مطلق
الدلالة ولم يعلم ان اهل العربية اشترطوا القصد في المطابقة
فالمنع غير موجه وقوله دلالة على الجزئية غير ان كذا قبل فيه مجت
لان مخالفة الشهرة لا يجمل المنع مكابرة وكذا عدم العلم لا يقتضي
عدم الثبوت ويمكن ان يكون المتى من قول الغير المقصودين نفى
الاستقلا لا مطلق القصد كذا قبل والجميع ما ذكره هنا اشارة
بقوله فلينأمل اذ اثبت البسائط اختلفوا ان اللفاظ موصوفة
بازاء الصور الذهنية التي هي العلوم او بازاء ذات الصور التي هي
المعلومات فبعضهم ذهب الى الاول وبعضهم الى الثاني ولكن انفقوا
على المنتمية فيه والمقصود بالافادة هي المعلومات وعلى كلام الجرجاني
الكلام في البسائط هي الذهنية فالترقيق للبسائط هي الخارجية
اسطراري وهو فظ وما ذكره في بيانها غير ان ما ذكره
الخال في حاشية العقائد انا قلا عن العلامة وهو ان وجود
الجنس والفصل في الخارج واحد وهما مستعدان في الذهن اما
الاول فمجرد الحمل واما الثاني فظ فوجودها لا يكون عندها و
قد ان وجود الواجب فلا يجوز كونه مركبا منهما هذا سوانج الوقت
فتدبر فيه انتهى كلام العلامة واثار الى منعه بقوله قد يروى

ضعفه مائة

الضعف

الضعف انه يمكن ان يقال ان تعدد الجنس والفصل ونميز
كل منهما عن الاخر واما هوية العقل فقط لما تقر انها متحدان
في الخارج ذاتا فيجوز ان يكون وجودها عندهما بهذا الاعتبار
فلا يناف ذلك ما اثبت من كونه وجودا الواجب عنه معا على
ما اشار اليه الخليل في الحاشية عدم استلزامها
الالتزم والجمهور توقعوا فيه وقد اخذنا الحش على ما ينبغي
في اخر هذه الحاشية والامم يجوز باستلزامها الاستلزام
ولا يبعد انه لانه وافق في المدعى فالظن انه وافق في الدليل
ايضا اذ لا دليل على المشهور غير المكان بحسب نفس الامر وهو
الوقوع والامكان الذي هو الذي يكون مسلوب الضرورة
عن الطرفين كذا قبل لانه كما يجوز لا يناف لانه يجوز ان يكون
ممكن الانفكاك عن الماهية فظهر الى ذات الماهية لا ينافي من الانفكاك
الامر بالخارج لكن يجوز ان يكون هناك مانع عن وقوع الانفكاك
وبالجملة الامكان لا يستلزم الوقوع وهو فظ كذا قبل وفيه نظر
لان اللزوم وهو امتناع الانفكاك الحق في العقل لا يقابل الجوان و
الامكان فامتناع الانفكاك وامكانه في نظر العقل متقابلا في الواقع
في عدم المناقات ان يقال ان وقوع تلك الماهية التي يمكن انفكاك
الامر بالخارج غير معلوم ولا بد من تمامه من وقوعها حتى يمكن وضع
اللفظ بازائها فيتحقق المطابقة بدون الالتزم واذ لم يعلم وقوعها
كان مثل الجواز العقلي بلا مربية فتأمل فانه قد خفي على بعض القائلين
من ظهوره والله الموفق ومن الشارحين من استدل اذ قد
المولى محمد الشرواني قال الاستدلال المراد من الشارحين الشارحون
لهذا المتن والمراد بقوله ثم قال بعض اخر من الشارحين والضمير

في قوله لقوة دليله عائد الى الاول انتهى فيكون الاضاحية في قوله
لقوة دليله الا في الملازمة ويلزم التقليل وفيه تمسك
وبعضهم حمل الدليل في قوله لقوة على معنى الدلالة ولا يخفى فيه ايض
من التمسك وقال بعضهم الاول ان يقول لقوة وليست شعري
ان المانع عن رجوع الضميرين الباريين لا المدعي وعاد
استلزمها اياها اي شي حتى ذهب الى طريق قدر ولا يخفى
ان الكلام في هذا المقام على سلك الجمهور من عدم اشتراط
الارادة في الدلالة فالمراد باختبار المتصور ذلك هو الاختيار في تأليف
آخر اهنا وهو لم يثبت في الالتزام لانه ان يختصر في
وان لم يحصل كليا وهو كاف في لزوم في الجملة وهو بين ادلنا
علوم توضح ان ارادته يحصل كثيرا علم بعض الماهية ولا يخفى
فيها علم اخر اصلا ولا يجمع ذلك مع علم اخر هو غير سلب لانا
علوم ضرورة لا يمكن انفكاكها عنها كالعلم بذواتها ولا يخفى
ما فيه من ان المراد من العلم اللازم وهو ما كان لان ما عن
علم المعلوم وناسبا منه لان ماله وهو لم كان ذكره لتوسعة
الدائرة الاعتراض ولذا قال فاعلم سواء كان على سبيل الانتفات
ولا يخفى ان هذا التقييم من الحش من قديم العلم المذكورة تعريف الدلالة
الى الانتفات والعلم والافتقار منه ايضا ان المراد بالعلم هو الانتفات
بقلا عن الغير تدبر لزوم من تصور كل ما هية اه واللازم
فله لان لازم الماهية ما هية ايضا والمفروض ان كل ما هية لان
تستلزم تصور ملزومه تصور ذكها ما هية تستلزم
تصور تصور ما هية اخرى فيلزم من الماهية الواحد
تصور امور غير متناهية وهو معلوم البطالان بالبداية

كانت التسلسل محالا او ممكنا وسواء كان محالا مطلقا من جهات
العلم فقولته من قال في التقرير فيلزم التسلسل في الضرورات
ليس على ما ينبغي لانه ياتي عنه قوله وهو بطالان بالوجدان وهو لم لانه
يكون ح فظري كما لا يخفى فلا بد ان يكون اه اذا بطل كل ما هية
لان لازم ذهني فيصدق به نقيضه وهو ان بعض ما هية ليس
لازم ذهني لاستناع ارتفاع النقيضين ووضع لفظ واحد بار
هذه الماهية لكن فاذا وضع لفظه اذ لا يقال لا يلزم من هذا الاسكان
تحقق المطابقة بدون الالتزام وهو لا ينافي عدم الوقوع المطابقة
مع الالتزام دائما لاننا نقول قد مر ان لزوم بناء الاسكان قد بر
اذ المتصور في لزوم قد مر بحث الدلالة ان المراد بالعلم المذكور في تعريف
هو الانتفات نقل الحش عن الغير وقد مر من الحش التقييم للانتفات
وغيره في بحث لزوم العقل وهذا يخالف ذلك واجاب بعض الفاضل
في جانب اللازم ومن الجائز ان لا يكون تصور لازم الماهية لا يجر
ان يكون اللزوم مقصورا على ما هية وهما بحث وهو ان
تعريف الدلالة اللفظية الوضعية وهو متى اطلق اللفظ وتخل
فهم المعنى لا يقصد في ذلك الدلالة لان المتبادر من هذا التعريف
كفاية لاطلاق والتخييل وعلى ما ذكرنا لا يكفي بل لا بد من الانتفات
الى اللزوم الذي هو الدور المطابق حتى يفهم المعنى الالتزام من قضا
فلا يلزم تصور لازمه قطعا اي فلا يلزم تصور اللازم
حتى يلزم امور غير متناهية وهو لم كالمضائق كالابوق
والبنوق فان من تصور كل منهما تصور الاخر وهذا من اللازم
ولا يلزم من تصور كل واحد منهما حضور تصور الاخر حتى يلزم
الدور المحال فيكون الدور توقفا لا معينا وهو الاول هو المحال

وهو شائع والفرق ابيض واجب بان المجموع هو الجواب
اثبات المقادير المنوعة وما صله ان يكون زالم الماهية نفسها
بالغة المذكور لا ينافي ادراك امور غير متناهية بل بجامعه وذلك
لان المجموع المركب من الماهية ولازمها في صور التناكس ابيض
ماهية اخرى فلا بد ان يكون له ابيض لازما فيلزم تصور امر تلك
وهو لازم المجموع المركب من التلثة وهي الماهية ولازمها
وهو لازم المجموع ماهية اخرى فيلزم امر رابع وهم جبر الخ لغير التنا
فيلزم امر غير متناهية بل ارب و هو المقدم فتأمل كذا قيل
وفيه مناقشة بان كونها المجموع المركب من الماهية ولازمها
في صورة التناكس ماهية اخرى مسلمة لكن الكلام في لزومها
لم لا يجوز ان يكون بسبب الهيئة الاجتماعية فلا يلزم من تصور
التناكس تصورهما فلا بد من دليل لنفي ذلك والجواب فيها
انها اما ان يكون لازم له وان يكون تصور التناكس مستلزما
تصور ماهية اخرى واما ان لا يكون مستلزما لتصور امر ما
فما جميع التقادير المعطى لعمل النفس عن ادراك الماهية وادراك
لازمها ان واحد وهو مح كالابلايم كلمة معا وتوجه منع
الحث على هذا فظ ولكن مراد القائل ليس ما ذكر بل مراد ان
النفس اذا تصور الماهية تصور اللازم على ما يقتضي
اللزوم واذا تصور اللازم تصور الماهية على تقييدها
التناكس وهذا لا يغير النهاية والتعاقب لا يفيد دفع
الاستحالة وهي فلة كذا قالوا والفرق بين الدليلين القائمين
لاثبات المقادير الممتدة فالا الاول اثبت تصور امور غير
متناهية والاخر وان لم يثبت ذلك لكنه اثبت ما هو

بمنزلة

بمنزلة الاستحالة فكان السند قال منهم هذا فهو مضمحل
فندبرو بالله التوفيق كلمة النفا فصيحة وهي التي يطلبها
المحدوفة مخوفه تعالى فانفجرت منه اثنتا عشرة عين
قال صاحب الكشف الفاء متعلقة بمحذوف اي فضررت
فانفجرت او فان ضررت فانفجرت وهي اما هذا فاء فصيحة
لا يقع الا في كلام يبلغ انتهى وقد اختلف الشارحون ان المشابهة
بلفظ هذا التفسير لا غير والسؤال بالمحذوف والى الثاني ذهب
شارح الفطحي وصاحب الكشف وغيرهما من المحققين
والاولا ذهب كثير بناء على الظاهر فيكون الفاء فصيحة هي
التي دلت على محذوف هو سبب ما بعدها ان كاشرطا او مطلقا
سواء كان شرطا او مطلقا عليه وعلى ما ذهب اليه السكاكي الفاء
فصيحة هي التي دلت على محذوف غير شرط سبب لما بعد الفاء
هذا ما استشهدوا بما على ما حققه السيد السند وغيره لا قبل
بينهما وانما اختار السكاكي التقدير الاول الذي اشار اليه
الى رجحانه بالتقديم لقلة التقدير فيه ولان الفاء الجزئية
لا تدل على الماضي المنصرف الا مع لفظ وا ضمير هذا ضمير
ولما تقرر هو لا يعمد الى بيان معنى هذه الفاء والحل
لم يتحقق الكلام فيه فقلت كلامهم حتى تبين لك الامر عن
اصوله وان لم يكن هذا موضع تحقيقها وبالله التوفيق
تمت الكاشية على الميراثي الفتح الشهيرة بقدر خيال نور الله
لحمه وجعل الجنة مثواه ابن كتاب يعون يزود تمام كرم
اندر فار فخره وطلب علم سوخته نرم
لوراء طالب العيا نصير لوراء في الدنيا فقير فقير
الهم ارحم من دعا لكاتبه ولوالديه واحسن اليهما واليه
على بن بكربن هذا البارز كوى سنة ثلث وثمانين ومائة

هذه الحاشية في بعض النسخ

صرح في توشن التبريد هذا السؤال ليس شر و ايضا هذا السؤال ينشأ في العقل اذا الشاؤ
 مع جوابه فيما يحكي انتهى انت خير بانها ليس شر اذا فذهب البعض كافي في السؤال و
 كثير بلا جدال و اكثر السؤال في هذا القيل على انه كونها موجودة في الخارجية و قد
 البحث في احوالها و انما احوالها موجودة في رتبة محل حيث يحكي ان شرها و ان
 الشر هذا السؤال مع جوابه لا يمنع ان يورد في عدد المحذورات الواقعة على التعريف و يجب
 بحسب ما في ولا محذور في بل الرغدة في تحصيل هذا السؤال في بين المحذورات **قوله**
 اذ ليس في الاعيان في كلية نظرية الوجوب والوجود عند الشيخ في الموجودات
 في رتبة وايضا عند الحكماء و قد وجد الواجب في الموجودات الخارجية لما انه عين الذات عندهم
 وعند اشعري و ابن هبش البصري في العقلة انه وجوده الموجودات كذا عين الذات في
 في الموجودات في رتبة انتهى انت خير في ان اذ الوجوب امر اعتباري و كيفية نسبت بين
 الذات والوجود في ص اد الوجود المطلق صرح في شرح حكم العين في قول الوجود عند
 للواجب وان ما قبله في الشيخ وغيره انما هو في الوجود في ص و ما عدا الامور العلية كما هو
 الوجود المطلق لا في ص على انه يجوز ان يكون في الوجود اذ ليس في الاعيان سلبا لا في الكل
 لا في الكلية **قوله** لان العدد مركب في الوجود لانه الاعداد التي تحت اعلم انه في العدد
 من هين الاول اعتبارا في الصور في و ان عدمه قوله لانه العدد مركب في الوجود
 من غير على القول الاول اذ على القول الثاني لا فرق بين القول بكونه مركب في الوجود
 او في الاعداد التي تحت و انت خير بان العدد سواء كان مركب في الاعداد او في الوجود
 لم يكن موجودا عينه اما على القول الثاني فظا و اما على القول الاول فلا اعتبار في الصور
 الاعتباري و ما تقوم بالاعتبار لم يكن موجودا عينه قوله لانه العدد مركب في الوجود
 في نفس المعينة عند ليس ان هذه احرازها بل كونه شر و اقوى كما لا يخفى **قوله** فدا في العدد
 في الاعيان فيل يجوز ان في حكم الكل ليس حكم اخر فلا يلزم من عينية لا ص عدم عينية
 الاعداد انت خير لبطان في **قوله** الخامس انه في قول الشيخ صرح في حيث في مس
 والس ادس محذور او احدا كما لا يخفى انت خير بان الكسب ترك هذا القول لانه الوجود

مع ان الوجود ليس في العينة
 و ما قبله في الصور في
 عينية فهو غير شر و و ما قبله

الرضا امر متقبح في حكمه و لم يردم امر في سموت فيها مستقلا **قوله** ان امره
 اما جميعها لا يذهب عليك انه لا بد من ملاحظة الاعيان في ترويدا لاهوالها و الا يتوهم
 المنع للملازمة و لقوله مع انه ليس كذلك يعرف **قوله** فيلزم ان يكون شخص حكما
 ان ان اريد بالاهوال جميع احوال جميع الاعيان يلزم ان لا يكون كل شخص ثبت حكومته و
 كونه حكما حكما و ليس كذلك **قوله** وان لا يكون المدون حكما على تقدير ان يكون
 العلم عبارة عن امر او المثل و المبدأ و هو منوع ان لا يكون المدون متعلقا
 ان لا عبارة عن التصديق و الحكمة و لم يفصل المحقق اعتماد الظهور **قوله** وان
 اريد جميع الاهوال المدونة يلزم ان في علمه اراجه التدوين من غير لفظ ال عليه
 ياباه مقام التعريف و ايضا ينتقض حكما افلا طون حيث لا تدوين في زمانه و ايضا
 ان ما في النقص لا بد من تحقق فلا بد لقوله اذا جاء حكيم انه انتهى انت خير بان الزيادة
 البعيد قد يورد كثير التوسع و خروج افلا طون لا يضر النقص للتعريف بل ينفعه
 و قد ثبت تحقق ما في النقص ليس كلبو امر احيثا على ان عدم تحققه ليس ثابت
 بل الظاهر حقيقة اذ العلم يتزايد بتدقيق الافكار **قوله** قلت يلزم ان لا يكون الحكيم ان
 حكما في الزمان في الزمان اللاحق الذي هو زمان مائة فيلزم ان يحصل ما يجب عليه في انفسه
 بالحكيم و هو العلم بالاهوال المدونة في زمانه لا بجميع الاهوال فيلزم ان لا يكون
 حكما في ذلك بعد تحصيل ما وجب عليه و قيل يجوز ان يكون اطلاق الحكم في ذلك
 الزمان ما كان انت خير بان لا حاجة الى هذا الاعتقاد **قوله** يلزم ان لا يتوهم ذلك
 الحكم حكما ما لم يعلم في الاهوال الملازمة مسلمة و بطلانها في اذ لا تصاف بالحكمة
 ليس امر اسهل **قوله** وما ياب و قد حكى الكلام و نحوها **قوله** امدها من
 المحصورة توصيف امر بمخصوصة بالنظر الى امر و لا بد و بالعلم و الا فلاح
 ان يقع العلم بميزة الحسن في تعريفها و الا ان يراد مفهوم امر بمخصوصة
 عاما في حق العلم و قوله اما مطلق او مقيد ليس امر احيثا اذ هو داخل في المحصورة
 لا عبارة اليه بعد تصادف امر بمخصوصة بالنظر الى امر و الا فلاح العلم

فان تعذر التدوين في حكمه فالعيب انما في
 انما في ان لا يكون المدون حكما
 كلام الحكماء في ان لا يكون المدون حكما
 و ان كان لا يخبر

قوله وثابتها التصديق بملك لئلا يرد دليله عند جمهور ان اجزاء الفن هي كليات موقوفة كلية غير
اولية والقضايا الكلية الاولى ليست من اجزاء الفن وعند البعض اعلم الاولى والقضايا
الكلية الاولى التي هي غير خارج الالبية بكونه فن صرح بكونه فن البعني بمسعود الشرواني
في اول قاضية المطالع وتحتسب اطلاق الاسم في الاول ان لا يذهب اليه البعض وقيد منها
بقوله عند دليل ان في الحق الجمهور ولكن هذا الطريق احسن واول في ان يقال قول
عند دليل لا مطلق غلط فان حقيقة العلم انما هي مسألة مطلقا نظرية او بديهية مستغنية
عن الدليل كما نقل عنه في محاشية **قوله** اي ملكة استحضارها متى شاء اي ملكة تقدر بها الاستحضار
متى شاء ولا ملكة استحضار بالفعل على ما نقل عنه فيقال يلزم ان لا يتصف بالعلوم وحكمة الا بال
فان قوله متى شاء يصحح بما يفسر على انه يجوز تقديره المضاف الى ملكة اقتدار استحضار محكي
قوله وقد يطلق الملكة على التبادلات لا يذهب عليك ان التبادلات من العلم وما
لا يطلق على الملكة بهذا المعنى وهو في لف بياحيج منه جواز الاطلاق وما صرح به في
تخصر الاصول وخشية فذكر ان اطلاق العلم على هذه الملكة في هذه الفقرة فاعرف **قوله**
وهي دي التصورية وهي عبارة عن تعريفات الاشياء التي تشمل في العلم تعريفات الحكماء والافعال
والفكر والحكمة وغيرها **قوله** والتصديقية وهي عبارة عن القضايات التي تتلف مناقبات
العلم وهي من علوم متعارفة ان كانت بينة واصول موضوع ان كانت غير بينة كمن
تكون مسئلة على سبيل الظن ومصفى في ان موقوف ان كانت ملكة وموقوفة الى ان
وان كنت في الوقت **قوله** وهو موضوع ان هليتها لا التصديق بموضوعيتها **قوله**
ويدل عليه جعل بعض تعريفات العلوم حدا اسميا تفصيل مقام انه ذهب لجمهور على ان
حقيقة كل علم من ان ذلك العلم او التصديق بما كما صوابه واسماء العلوم موضوعية
لها فتجديدها انما يكون بتفصيل تلك المسئلة والتصديق بها وذلك لا يجوز الا بعد الوقوف
على جميعها انما ذكره اما لم يذكر في تعريفات ان الحكماء علم باحوال اعيانها والمنطق علم
ببحث فياه فنورسوم لهما ان كانت متدية لئلا يرد او التصديق فكل تعريفات
العلوم المذكورة في المقدمة كلها رسوم حقيقة لها على ما ذهب اليه الجمهور وذهب

متوزعين منهم بحسب المواقف والسبب في ان اسما العلوم موضوعية بمفهومها كلية من ذلك
لكن انما التصديق بها وتلك المفهوم الكلية هي المذكورة في تعاريفها الماخوذة من موضوع
استحسان فان فصل في التعريف تلك المفهوم كما هو حد اسمها لها وان فضل لازما لها انما
اسمها لها وتحتسب البعض وقد ظهر لك مما فصلت ان اسما العلوم كما يطلق وصفها على سبيل
والتصديق والملكة وتجميع على فن الجمهور كذا كذا يطلق وصفها على مفهوم ان لكل من ذلك
المذكورة على سبيل الاستفراد على فن البعض وهو امر بقله ويدل عليه جعل البعض في كمن
لم يظهر اطلاق لفظ العلم على تلك المفهوم الكلية اذ في البعض انما هو في اسما العلوم
والساوون في لفظ العلم فجميع المحسوسات والمساوون ليس بجيد ثم اعلم ان الحد الاسمي
ما يبين مفهومه الاشياء غير ان يعلم وجوده في اخرج سوادها موجودا في الخارج في
اولا فاذا عرفت شيئا من اسمها ثم علمت وجوده في اخرج انقلب ذلك الحد
حقيقيا والاسم الاسمي ما يبين لوازم هذه المفهوم والتعريف الحقيقي ما يبين ما يتألف منه
ولوازمها فاذا تجميع التعاريف تسعة اربعة في حقيق واربعة في الاسم وواحد التعريف
اللفظي مجموع الثمانية اخرج في القول اخرج في تعريف اللفظي اذ هو بديهي في
في مطلب التصديق على ما افترق قد ذكره **قوله** اما اذا كان له لوضع العلم انه لا يخفى
عليك ان من جعل المفهوم الكلي موضوعا له وهو بعض المتأخرين جعل مساو في عبارة
عنه وفي كل واحد من تلك الاربعة وفي جعل مساو في العلم عبارة عن كل واحد
من تلك الاربعة وموضوعا له وهو الجمهور لم يجعلها عبارة عن مفهوم كل واحد من تلك
الكلي المذكورة في التعريف رسم لما دأبنا كما عرفت مما سبق فقوله اما اذا كان له لوضع
العلم في قوله فلا تعد في معناه ليس منطبقا لشيء من الممكنين بل اللائق في شأنه
ان يحكم برفعه اليقين الا ان يدعى لا اصطلاحا بجديده غير مستحق له وقد يطلق لفظ
الحكمة فاعلم ان في معنى المساوون ولفظ العلم الواقع في التعريف اذ غير ما لا يطلق
على التصديق والتصورات **قوله** وعلى هذا اطلاق العلم على المعنى ان كل شخص
بالحكمة في لم يلزم استعمال المشترك بل اذ اطلاق الموقوف عليه مخصوصه يجوز ان يكون

تصريحهم منهم مستور الحشيش حيث خرج بقوله في ان البحث في الوجود الذي ليس على الوجود المذكور
بل على ان كذا وجوده ذاتيا سواء كان كذا كذا الشيء موجودة في الخارج او معدومة ممكنة
او مستغفلة فلا يجوز البحث عن كذا في الوجود الخارجي واليخرج من ميزانها في حاشية حكمه العين
بان امرى اثبات الوجود الذهني في جملة سواء كان في الوجود او المعدوم اما لا يثبت في
الموجود فقط لما يشعر كلامه قدس سره انتهى نقلا في جواب الحق ان بحثا استطراد قوله
فلا يجوز في الاعراض الذاتية لان العارض لا يعمم في الاعراض الهيئية وهذا الحكم وان كان
خلافيا لكنه يجب ان يتبع قوله والالكان عا ضا في الخارج وتوقف على الوجود
لان العارض للموجود الخارجي يتوقف على وجود الموجود في الخارج فلو كان الوجود في
عرضا ذاتيا للموجود الخارجي لم يتم توقف الوجود الخارجي على الوجود في ذلك
اعراضه فيلزم توقف الشيء على نفسه قوله الوجود المتقدم والقديم والاي لم
فوالوجود موجودا بوجوده واما بالاطلاق وهذا الكلام وما يرد عليه مشهور ان
فيما بينهم ونفصل في حاشية شرح الحكمه العين مع ما يرد عليه اعتراضه في قوله
ولذلك لا يذهب عن توقف الشيء على نفسه قوله ولا يثبت الوجود في نفسه من هذا
عطف تفسير لما قبله وذلك لما يقتضيه الشرف العلانية في اول حاشية الوقف حيث قال
ان موضوع العلم لا يبين فيه وجوده لان المطلوب المبين في العلم اثبات الاعراض الذاتية
لموضوعه ولا شك انه متوقف على وجوده فلا يجوز وجوده عرضا ذاتيا مبين في الوجود
توقفه على نفسه واعترض عليه بان اثبات الوصف الذاتي الذي هو غير الوجود متوقف عليه
واما اثباته فلا واجب بان الوجود المطلق مشترك بين الوجودات باسرها فلا يجوز
ذاتيا شيئا منها واما الوجود الخاص بواحد منها فهو جزئي حقيقي لا يحمل على شيء قطعا
وربما يقال لما امتناز الوجود عما عداه من الاعراض الذاتية بتوقفها عليه لم يحسنوا
ان يحمل معها في قرن فيطلب اثباتها مع اثباتها في علم واحد فالتحق هذا فانه ينفصلت
في نوعين قوله ولا يثبت في الوجود المتقدم مشهور قوله او على المعنى الرابع
فيلزم من هذا الحمل انما هو الجواب عن الاعراض الاول دون الاخرين هذا انما

بف فانه اذا عمل العلم على المعنى الرابع يكون جوابا عن الاخيرين لما مر اذ يدخلان تحت الحكم
التي هي من المعنى الرابع نعم الجواب عن الاخيرين يحصل اذا عمل العلم على الحكم قوله والتصديق
وعلى الحكمه كذا الجواب عن الثلثة مجتمعا متوقف على الثلثة المذكورة وهو ما مر ووثيق
عدم ذكر التصديق هنا مع ذكره صريحا في الجواب عن الاخيرين كذا الاول ان يذكر الحكمه
مع الثلثة المذكورة اذ لا يثبت ان العلم اذا عمل على الحكمه يكون جوابا عن التسوية الثلثة
مجتمعا قوله بمعنى التثنية الى التثنية التام وهو ان الشخص بحيث يستجمع السبب والشرائط
يتكلم به في تحصيل ما يرد في الاحوال وكيفيه الرجوع عند استعلاء فلان عدا انه اراد
التثنية البعيدة فهو قد يوجد غير حكيم وان اراد القريب فهو مجهول غير منضبط كذا مبين
التفاد في موضع كذا لانه العلم الواقع في التعريف مع كونه مشتركا على هذه الحكمه
بعيد غاية البعد كما لا يخفى قوله وان لا ينفك الوجود عن حكمه اي متعلقه بحكمه كما اشارنا اليه سابقا
اعلم ان بعض المعبرين قال في جواب عن الاول منيا على المعنى الرابع نظر لان ما في الرابع
في الابد التصورية والتصديقية لا مطلق التصديق والتصوير والسؤال انما هو يتعلق
انتمى انت خبير في الابد الابد التصورية كما عرفت من صوره الاشياء المتعلق في
العلم ومن موضوعات كذا سواء كانت عين ماهية موضوع العلم او نوع او عرضة الذات
او نوع وعلمت هذه الكونه باضاعة احوال الاعيان ونور الاعيان موضوعه قوله مشتملا
ومبينا لتعريف جميع الاعيان وصدورها وتعرفها اعراضا ذاتية التي هي موضوعات
في مشتملة اولى وكانت هي وما يمكن ان يشمل عليه مبادي تصورية لا بل قوله مشتملا على تعريف
الكثير التي لم يكن لها فرد في الخارج مما يجب عليها بالسمع وغيره وهي التي اراد بقوله فيما سبق
ولباس من خروج ما ليس فرد في الخارج آه ولا شبهة لكل احد ان السؤال انما هو خروج
تصورات حقايق الاعيان لا خروج تصورات جميع الاشياء سواء كان موجودة وبمحورها
في حكمه او معدومة قوله عامة بمبادي العلوم وغيرها او تمتد وكيف يتوهم العلم
به فلو تصور الاشياء في الوجود العموم في حكمه وما اشبهه في ذلك فمعنى قول من قال
انه اجمال العلوم مشتملة وكيف يتوهم العلم ان تصورات الاعيان ما عدا الافراد الجزئية التي

الحكمة يحصل انما اذا كان العلم
شركا يحصل انما اذا كان العلم
وغيره يحصل انما اذا كان العلم

قسم الثلثة او الاربعة للعمليات وحصل التقسيم هكذا او تلك الاعيان اما النفس الناطقة باعتبار
انقسامها بالاعمال والاعمال اولها العلم باحوال الاول ثم حيث يؤدي الى الصلاح في
الحكمة كسيرة عملية او جعل الاعتبار باعتبار المحول بان يقال الحكمة العملية باحث في الامور
والاعراض الذاتية التي يجوز وجودها بقدرتنا واختيارنا والحكمة النظرية بتجملها فيها
غير بعض المحققين وقد بعض المحققين لكن انت خبير بان لا يلزم اعتبار العلم بالجميع او غير
وغيره من غيرهم وايضا فكل الاعراض الذاتية في العملية والنظرية عند ذلك المنوال غير
معلوم بل عدم معلوم ان كنت بهذا تعرفه **قوله** ولا شك اننا في حيث انقسمها بالاعمال
وجودها بقدرتنا واختيارنا هذا لا ستره فيه فلا يفتقر الى التوفيق **قوله** بالاعمال
بالاعيان المذكورة الانواع وحصل التقسيم هكذا او تلك الاعيان اما الانواع الاعمال
والاعمال التي وجودها وجود تلك الانواع بقدرتنا واختيارنا اولها العلم باحوال الاول
انقسام الانواع بقدرتنا وكونها اختيارنا ان لا تنصف تلك الانواع الا بكونها بقدرتنا
واختيارنا ومن غير هذا انما يكون كذلك اذا كان جميع افراد تلك الانواع مقدورا
لنا اذ لو لم يكن بعض افرادها غير مقدور تنصف تلك الانواع بكونها غير مقدور ايضا
فلم يقدح انقسامها بكونها بقدرتنا واختيارنا فائدة معتد بها كما لا يخفى فاذا انقسمت
الاعمال بكونها بقدرتنا بتبادر او ظاهرا ان جميع افراد انواع تلك الاعمال والاعمال
مقدور لنا وما دونه النقص ليست كذلك اذ جميع الحركات والوضع وغيرها ليس مقدورا لنا
خذ هذا فلا تنصف الى ما سقط **قوله** وانما الحق ان الحكمة واجبة ايضا بان اولها
بمعنى او الفاعل وهو غير عزير **قوله** ما اعتبره كونه بالالف فلا حاجة الى اتركه بعض الناس
انه ان افعلنا بدو الحشيشة غير داخل في الاعيان الواقعة موضوعا في الحكمة وان كان داخل
في مطلق الاعيان اذ الافعال بدون حشيشة لم يقع موضوعا في الحكمة **قوله** وان قوله
من حيث يؤدي اه على التسمية بالحكمة العملية متعلقا بتوهم كونه عملية فانه تكلف
بل **قوله** لا يخفى ما فيه لان كلام الفيلسوف بان الحق في الحكمة العملية العمل منفردا كما ان
الحق في النظرية النظر وكل منهما منسوب الى الحق منها وليس كذلك لان الشيخ صرح

بان الحق الاول اول النظر والعمل انما يقصد ثانيا فيكون الحق في العملية شئيين الاشياء واحد الحق
النظرية هكذا اصل المقام فلا خلاف انما طول بعض الانام **قوله** فالمسبب انما يقبل فالصواب لانه
يحتمل ان يكون مراد الفيلسوف الحق بالذات الاول العمل كما هو كونه كلمة في قريب الاتحاد مع ما
تدبر **قوله** فالاول ان القسم الاول في الحكمة وهو الحكمة النظرية ينسب الى الاول والحق النظرية
تقع الحكمة النظرية كونه منسوبة الى اكتميل القوة النظرية وانما ان القسم الثاني في الحكمة وهو الحكمة
العملية ينسب الى ذلك من غير الحكمة العملية كونه منسوبة الى اكتميل القوة العملية من قبل نسبة
السبب الى المسبب قريبا وبعد **قوله** ولا يبعد ان يقال في وجه التسمية بالعملية ان البحث فيها
في الاعمال فيكون من قبل نسبة الكل الى الجزء او نسبة المتعلق الى الشرف فيكون متعلقا ثم اعلم ان
الجزء من الشيء انما يعلم من ان العملية والنظرية يستعمل في ثلثة معان اولها معرفة في هذا التقسيم
وثانيها في علم مطلق وهو ان العلوم اما نظرية في غير متعلقة بكيفية العمل واما عملية في
متعلقة بكيفية العمل والمنطق والحكمة العملية والطب والعلوم الخيالية كلها داخل في العلم بهذا
المعنى لانهما باسرها متعلقة بكيفية عمل ذهني وهو الفكر مثلا في المنطوق وعمل خارجي كما في الطب
والخيال مثلا وثالثها في تقسيم الصنائع انما العملية ان يتوقف حصولها على ممارسة
العمل او نظرية لا يتوقف حصولها على ممارسة الفقه والنحو والمنطق والحكمة العملية والطب خارج
عن العلم بهذا المعنى اذ لا حاجة في حصولها الى مراولة الاعمال بخلاف علوم الخيالية والحكمة
والحكمة لتوقفها على الممارسة والمراولة **قوله** يبحث فيها عن الفضائل لا بد منها بل لا بد
من التفصيل فاعلم انهم قالوا ان النفس الناطقة بجهتين جهة الى العالم الغيب وهي باعتبار
هذه الجهة تستفيضة عما فوقها من الهادي العالية وجهة الى العالم الشهاني وهي باعتبار
هذه الجهة مغيضة ومؤثر فيما تحتها من الابدان ولا بد لها من كل جهة قوة فالقوة التي
يستفيض بها هي قوة نظرية والقوة التي تؤثر وتصرف بها هي قوة عملية والنفس
باعتبار تلك القوة وتعلقها بالبدن وتدبيرها اياه يحتاج الى قوتين ثلثة احدتها
القوة التي تعقل بها ما يحتاج اليه في تدبيره وتسخير قوة عقلية ملكية وثانيها القوة التي
بها تجذب ما ينفع البدن ويلاميه وتسمى قوة شهوية وثالثها ما تدفع بها ما ينضر البدن

مطابق لقانون الخلاف ومن لم يتفطن دفع في الخلاف قول بل غير نفس العدد
مع قطع النظر عن مودته اذ العدد لما كان مركبا من الاعداد التي تحتها سيما اذا كان
موجودا في الخارج بغير علم لا يجوز ان يفرض تلك بحشية على نفس العدد مع صدق
تعريف الجمع والتفريق والتقسيم باعتبار **قوله** وهو العدد والشيء في خبره فيناه لا يجب
عليك ان تعرض العدد منصف بان نسبة انفتحت للجدد في الخارج ووجوب الجمع
وتفريق وغيرهما في مجرد انه في الخارج ما لا ينبغي ان يحكم نعم بغيره لبا اعتبار العقل ليس
الكلام فيه هذا قيل عليه جوابه فينا لانا في احتياج العدد الى الامارة في ضمن الامارات
اذ لا يخفى ان خبري بحشية في مادة ما ذكره في مقام السند لا يصح للسند انتمى انت خبر
بنسبة اذ ذلك مقارنة لا احتياج وايضا يشكك في الفرق وبالمورد العاد ايضا
قوله في ذكره في مقام السند انما من فقدان المورد كما استلزم **قوله** والظاهر ان
الموضوع لا بد ان يكون من الثبوت اه فريقال هذه بحشية قيد الموضوع اما لا ولا لانا ان
وبناء على هذا الذي تفيد وقديقال ايضا ان ما يوفيه للموضوع انما هو قابلية التفسير
وما يورثه ان لا انصاف فيك الامر هذا لانه يجب عليك ان تبين احتياج العدد
في حيث يثبت اول الامارة مشكلا اذ القابلية والتمتع تعرفنا نفس العدد من غير معرض
ظاهرا **قوله** ولا يبعد ان يراد من الامارة ما هو اللفظ البين ان هذا الجواب مبني على ان
العدد مجتمعا بتلك بحشية المذكورة وقوله تلك بحشية قيد الموضوع وانما هو عرضي
بحشية لنفس العدد بناء على ان العدد مركب من الوحدة لامن الاعداد التي تحتها كما يثبت
منع الباق كما عرفت والاعداد المركبة في الوحدة لا يجوز فيه في الخارج ضم عدد الى
عدد وتقسيمه من ضعفه مرة او مرارا لا باعتبار الموضوع وتسمية العود منها للجدد
وكذلك ينبغي عليها انما بهذا المعنى اذ عرفت هذا فيما يقال من انه لا يلزم من عدم عرضي
تلك بحشية بعدد لا باعتبار الموضوع فخر العدد في باب الموضوع في الوجه بل غاية
ما يلزم ان يقال ان تلك من حيث انما لا يقدّر ان العدد او بدون جعل بحشية قيد
لا يتوقف على ان يكون له في الخارج عدد من صفات النفوس العقل المجردة

بل كره الامور العاتية عن الاله لانها تابعة للموضوع الا انهم في الجرد والامادى وقد يقال في جواب
ان العدد منقصر الى الامارة لا كره بالامارة ما يثبت بالقوة واهراء العدد على الوحدة است
يصدق عليه بانه ما به العدد والقوة فيكون ما به هذا المعنى العدد منقصر الى اجزاء انتهى
فخر الوحدة لا اعتباري بدونه اعتبارا لخواص الصور معها ما به هذا المعنى بدونه حنطة
التشبيه كيف ينظر القرب بالشيء وكيف يقول المتكلم بان العدد موضوع محض واعتباري
مع انه من الامور المادية حقيقة بل اعتبار التشبيه وكيف يدخل في الركن بل يحل
الاطمع من الشغل مطلقا لا كره وقد يتشرف في جواب بان العدد اذا اعتبر
من حيث هو ممتنع من الامارة ويجب عنه في اللفظ واذا اعتبر من حيث هو
الامارة او في المودات امارادية منفردة ومجمعة فهو علم العدد والاحتياط هذا وعلى هذا
ايضا يدخل العدد في الطبع تدبر حتى يظهر لك الفرق بين هذا الجواب وبين ما ذكرناه من
الشفاء ونحن تقر بحشية في جواب عليه ثم تامل حتى ترى ما لا يرى **قوله** هو موجود من حيث
هو موجود يمتدح صوغه الكلام على ما قال ان موضوعه ايضا ذلك بان البحث في علم
يرافق على قانون عقولهم وافق قانون الكلام ام لا والبحث في الكلام على وجه يوافق
قانون الكلام وفي نظره وجهين بطول الكلام بذكره فانه اردت خارجا الى الموضوع
قوله باعتبار رشف من سائر احواله هو مشهور فيما بينهم وهو السبب بالاعتقاد ان بعض المسائل
اشرف من بعض بدون اعتبار ارقمية الدلائل علمية وان لم يكن من السبب في كونه
في بعض مصنفاته حيث حصرها شرف العلم في الموضوع والغاية والدلائل **قوله** بحشية
قيد الموضوع مقدار اخر وانما مطلق لا لخير كما ظن نعم الشغل بقوله لا الصدق اذ ان خبر
فقطه في الاول اذ يمكن ان يقال في الاول كلما تحقق الحد تحقق الموضوع ثم حيث موجود
بدونه العكس ويكفي ايضا ان يقال كل مقدار موجود وكل موجود ليس بمقدار وانما في
الاخير يقال كل ما تحقق فيها الجسم الطبع تحقق فيها مقدار في العكس اذ يوجد مقدار
في كل سطح وفي جسم والاصل فلا يجوز فيه اصلا كما لا يخفى وانما حد في المقدار
وغيره من الموجود وجسم منفرد او النسبة بين منفرد او باجمل لا يتحقق نعم اذا النسبة

بالحقيقة المفردة والنسبة بالتحقق بخارية في القسيتين كما مر في التحقيق وشبه بعض
 المتفري وما يقال النسبة في الاول باعتبار الحمل في الثاني باعتبار التحقق فلم يكونا من جنس
 واحد فكيف يتحقق الماتية والخصية من سواء الوهم اليه قوله تامل لعلنا نرى الى ان
 المقدار اعم مطلق من موضوع الطبع بحسب التحقق تعينه عدم قابلية المادة في الخارج اذ هو
 مؤدى لا يتبين انه كلما تحقق المقدار في الخارج تحقق في ضمنه ما هو في الخارج الى جسم
 ومؤدى هذا الكلام انه ليس كلما تحقق المقدار في الخارج تحقق في جسم اذ الاعمى تعينه مادة
 بدون جسم اي مادة يربط بين سطح الخط وغيرهما فيتنافى والقول بان التحقق في بيان النسبة
 اعم من التحقق بحسب الخارج والذهن لا يخارج فقط كما هو من التنافى في المقدار اعم من
 الجسم بمعنى انه ليس كلما تحقق المقدار في الخارج تحقق في جسم الذهني وان تصادف صاحب
 الخارج بمعنى ان كلما تحقق المقدار في الخارج تحقق في جسم في وبالعكس في المثال السابق
 وهو سطح تحقق جسمية في ايضاً بحسب تحقق المعروض عند تحقق عارضة وهو سطح المعروض
 مادة فيسويديف وجهين فاعرفه وذلك ان نقول على ما يجيء ان مقدار موضوع
 في الربا والاعمى تحتها الى المادة في الخارج دون العقل كما هو مستفاد من تقسيم الشئ
 موضوع مستند النسبة انما اعتبر بين موضوع الففن لا موضوع مستند فلاتا في المثال
 قوله وما ان كان سائر الموضوعات التي فلا حاشا لقاها لا يقال ان الطاء بالكتاب
 غير نوع من موضوع الففن وان نوعا افرصة موضوع الربا والطبع وغيرها كما هو متفق
 العموم والخصوص في بيان النسبة وحديث رجوع الى الشئ واحد هو موضوع الالح
 فيما بين في يلزم ان يجرى موضوع قسم الالح من الطبع والربا قسم موضوع الالح هو
 فلو انما نقول في ذلك ولا خلاف فيه واما اثبت في العلوم شرفا بحسب اعمى الموضوع
 وخصية فقد التزم ذلك الامر البتة كما لا يخفى ويصدق على هذا العام تعريف موضوع
 العلم ايضا اذ هو لم يعرف بان ما يثبت في جميع الاعراض الذاتية **قوله** وعرضه
 الذاتي يجوز جمع الضمير الى موضوع الففن والافرن منه **قوله** او نوعا من عرضة الذات
 ذلك التعميم جبر في ايضاً ويجوز ان يكون موضوع الففن نفس موضوع مستند كما تقدم

في هذه قوله وجه التسمية بالاول والاسمية بالفلسفة فلانها معرفة من فيلسوا في الحكمة
 او التسمية بالآخر في العلم والحق والافتقار بالكمية توجب ذلك **قوله** متعلق باحوال اول الامور
 في العموم هذا التسمية للشئ بموضوعه **قوله** هو موجود الذي هو الموضوع اعم الامور قابل للمنع
 اذ المعلوم في حيث يتحقق باثبات العقائد الذي هو موضوع الكلام اعم ولا يخفى ان يتبين
 ما واما **قوله** او اولى الامور في الوجود وهو ايسر شئ ووجه التسمية فبشئ بالاشرف وهو
 من **قوله** قد يطلق عليه ما بعد الطبيعة كالجسم الطبيعي اطلقت عليه كونه غلظا لها او مبدأ اول
 كونه ما يتصور من غير وجوده بالذات بالابا عوض **قوله** فلتعنه بالكمية الى ان كل ما يجمع له الوجود
 او اكثرها وحسب الامور العامة والاشجع موضوعات العلوم وموضوعات ما ثلها ونحو لاتها
 كلها امور كلية والحاصل من ان ما قضية كلية هي داتها فكل العلوم متعلقة بالكمية لكن
 ليس بمعنى كراهمنا وهذا انما يتم اذ المميز ذكر كراهم الامور العامة تطفلا **قوله**
 غير الباطن العلوية والافلاك والفنية ومن الغرض **قوله** وجود او تقدير فيكون الهيبة
 داخل في الطبع فاعرفه عن الربا **قوله** وهذا ما يتم بلا تعقلا في خصوصه وايضا قال الشريف
 العلاني في كاشفة القلوب انما يتبين عندنا بمفهوما كلية يقيد بعضها ببعض
 حتى صار متحصرة في واحد بالخص من بقا ذلك كقيد كلية بحسب تصور ولو وضع موضع
 جرم آخر يوافق في وضو ومقدار وشرائطه وان خالف من منية كانت حيث
 الحكماء من منطبقه عيشة الى اياه ونس على ذلك ما عداه انتمى فاعلم انه لا يخلو
 خصوصها في حيث المتعلق بالهيبة **قوله** ثم نذكر في العقول ان الموجودات الغائية
 عن حسن **قوله** يقدم الطبع على العلم **قوله** ولما بحسب نفس الامر معلوما بالالح
 اي موضوعات ما تقدم بالذات **القديم** بالذات قد يستعمل بمعنى التقدم بالعلية فتقدم
 معلوما بالالح في ضمنه للذات اول وقت يستعمل عبارة عن التقدم العلة والتقدم بالطبع معا
 بمعنى تقدم المحتاج الى العلم كجواهرها المحتاج الى مؤثرها كالمكان في العلية او لا كما في الطبع
 وقع التقدم في ضمنه كالمبدأ الاول والعقول والهيولاء الصورة وبالشرع هو تقدم اليك
 وفيه انما تعانه على علم رضى استعانه ووجه في ضمنه كالمبدأ الاول والعقول والنفس

تأمل قوله
 في قوله
 في قوله

وصفة بانه متقدم على الطبع بل متقدم من التقدم بالبرهان المتقدم كرتب الهندس
والانواع متعاقبة ومتسلسلة وبنوع من كونها متسلسلة بالاطلاق في مجموع معلوما الا ان من حيث المجموع
بجميع جهات التقدم على معلوما الطبع ولا يطلق على ما قبل الطبيعة قوله فيثبت بالبطلان
بالسبب هنا ما لا يقسم الى اجسام مختلفة الطباع والصورة وان انقسمت الى اجسام مختلفة
وهذا لا يثبت على ما قال الشيخ في الاشياء ان يبين ان هذا الشكل الذي تقتضيه البسيط مستدير او الا
هل هيئته في مادة واحدة عذوق واحدة لانه لو كان مطلقا لكان جانباه خطا واخر
زاوية او سطح ونقطة ومن امور مختلفة تحقيق وذلك غير جائز بناء على ان الفعل الواحد في الفعل
الواحد لا يصدق على الاصل وهو قوله فيلزم تعقل مادة مخصوصة اذ يقال في هذا العلم السما والارض
كذلك لانه بسيط اي اجزاء ليست صفا مختلفة الخواص وكل بسيط كس لما عرف فيجب ان يتعقل السبب
والارض مادتهما مخصوصة في حكم البسيط والارض في هذا اذا ذكر في الهيئة هذا وكذا ان يقول
ان البساط مشترك بين الفلك والعلويات اذ لا يتعقل السما والارض مادة مخصوصة
لكل منهما بالبساط بل اذ انقسم السما بانه مركب من الجو والصور من غير تعيين مادتهما
اكن حكم بالبساط قوله وليس من شأنها ما يحتاج الى مادة مخصوصة فيكون في الخارج
لا يحتاج في التعقل فيدخل في الاطلاق فيلزم من كونها في الخارج عن الارض فيلزم فيكون قوله وايضا القول بانها
بموضوع في نفس قول الشيخ قبل ان يقول لا يفي بغيرها فان مراد الجيب الباطن من الشيخ وقوله
ان الكروية تثبت في الكرية بالبرهان الذي ثبت في الطبع بالبرهان الذي في الحقيقة موضوعهما
شئ واحد وهو الكروية فمتسلسلة بالبرهان انتهى وهذا اليسرى اذ ينادى على
قوله ويثبت عند في الهيئة ليس كذلك وقوله وهذا ما يتم بلا تعقل مادة مخصوصة مع قوله
فيلزم تعقل مادة مخصوصة وسوق الجواب كيف يعقل هذا التولية وهذا ليس اول حادثة
وقعت وقيل ايضا لا يفي بغيرها اذ مراد الجيب بذلك موضوع العلم ومراد الشيخ انما هو موضوع
المسئلة بينهما فرق وعدم التمييز موضوع المسئلة لا يميز عدم التمييز بين موضوع
العلمي هذا لا يوجب عليك ان عدم استلزامه مدفوع بان موضوع المسئلة في المسئلة
اما عين موضوع العلم فالمرحوظ ان نوع من موضوع العلم فاشئ الواحد هو موضوع المسئلة

انما يتعقل مادة مخصوصة
او لا يتعقل مادة مخصوصة
او لا يتعقل مادة مخصوصة
او لا يتعقل مادة مخصوصة

كيف

كيف يجوز نوعا من الامور المتغيرة عن موضوع العلمين فلا تعقل في قوله وانت تعلم انه كان
قيل لا يخالف بين الجيب والشيخ اذ يقال الشيخ يتغير موضوع ايضا بسبب تغير البرهان
بقوله وانت تعلم انه لم يستلزم المتغير بين الموضوع كمن ليس بما ذكره من احتياج الجسم
الى المادة المحصورة خارجا عنها في الطبع وعدم اقتضاها هذا في البرهان ان الجسم
يكون عليها الكروية في حيث المتكاملة بانها وعوارضه في تحرير الثوابت على نحو المعين غير
مطلقة بالبطلان والشيخ لم يعقد هذا المتغيرة وقال الامتياز بالبرهان لا بالموضوع
مراد الشيخ انه هو ابعث اعا من كنهه وحصول ان الشيخ لم ينكر تغير الموضوع بالموضوع
متغير عنه بما ذكرته ايضا لكن في تغير الموضوع انما نشأ عنه تغير البرهان اذ هو
الجسم كبرته بما ثبت في الهيئة بتحرك الثوابت على النحو المذكور لم يحتج في التعقل الى ما
مخصوصة ولما ثبت في كنه الطبع جعل البساط حاد او وسطا حتى في التعقل الى ما
تغير الى الجسم في العلمية انما هو بسبب تغير البرهان والشيخ تعرض بالسبب وظهر لك
بالاشتراك نظر الى الظاهر هو توجيه المقام وقد وجه بعض النسخ بانه قوله انت تعلم ان عرض
على الشيخ على قوله والامتياز بالبرهان لا بالموضوع حيث يتغير الموضوع ايضا بتغير البرهان
فكيف يتغير الموضوع وقوله ولعل مراد الشيخ دفع ذلك الاعراض بانه الموضوع لم
منشئ لتغيره وقول الشيخ نفيا واما تاد ان عرض كنهه انتهى انت خبير بان هذا
التوجيه لا يزيل الاد غدعة لذهن الطالب بل اطل على طريق الصواب وتبين ان
انه اجاب بعضهم عن هذا السؤال بان المخطوط في مبسوط الهيئة مقادير كنه الجسم
وفي الطبع الطبيعة الجوهرية وما قبل ان مسئلة الاستدلال مشتركة بين العلمين فهو بالنظر
الى الظاهر والابا نظر الى الحقيقة فلا اشتراك لانه ما هو من ارباب المقادير وما هو من الطبع
بحسب هذا قوله لا يحتاج في الذم الى المادة اصلا في مطلق وفي الخارج يحتاج
الى مطلق اما في جواب اختيار مطلق اما قوله وقال الشيخ في اكثر اشراك الجيب
الظا والجيب تسليم قوله بل الكروية مما يجب فيه فيكون محمولا لا موضوعا والتعقل
للموضوع ولوزيد بهاذات الكروية بل ملاحظة وصف الكروية فهو جسم طبيعي لا يتألف

ايضاً والقول ان اريد الجسم يتبع بيان لا اختيار ليس على الصواب **قوله** وفيه نظر قد يقال
 وجه النظر ان حيث النبوة والامامة والعهدة جود من المانع لا يخرج ذلك من ان كان ليس
 من فروع الطبع بل هو من فروع الربا **قوله** فربما بالغا المعجزة ثم بالبعيد المعجزة هو
 ما لم يزل الاول فانه بعد ما عرفت الاول قد عرفت على مثل المتفرقة عليها وتفصيلها
 ناطق لا يجل فانه بعد ما عرفت الجمل تفصيلها هذا وكما استعملوا في دخول المنطق وعدم
 في حكمه كذا كما استعملوا بعد قوله فيها هو قسم برسمه لا وذهب العلامة الشاربي
 وغيره من بعض الازكي الى انه من فروع المانع وذهب بعض القوم الى انه قسم والقسم
 بهذا الحكم اما ان يطلب بالنبوة الى ما عداها او لا والاول المنطوق وانما علم انظر
قوله لا يجل عليك مسامحة تافيه قد يقال حكمه قد تطلق على المعنى المصدري وقد يطلق على
 الحال بالمصدر اخذ الامر بالنبوة وكذا الخروج بطلان عليها فان اريد بالحكمة المعنى الاول
 فكذا اريد بالخروج المعنى الاول وان اريد بها المعنى الثاني فكذا ابا الخروج وعلى التقديرين
 كما هي في التعريف **فصل** في علم يخرج بمعرفة الاولى حصوله بغيره من مبدء الخروج
 الى حكمه مبدء خروج النفس الى كمالها لا نفس الخروج فعل هذا ان على تقدير تفسير خروج
 النفس بغيره يخرج بمعرفة بغيره العمل خارجا عنها فاما اذا علم غير العمل ببدية انت خبر
 بان على هذا التوجيه لم يكن حكمه بالنبوة المتفرقة او مع العمل كمال النفس بل هو الى
 ومبدأ كمالها وقد فسره بعض الفضلاء بان المراد خروج النفس الى كمالها الممكن ليس حصول
 كمالها الممكن بل كمالها الممكن الى ما يجب التقويتين فمن التعريف مسامحة والعمل
 داخل في حكمه فلهذا وكذا المنطوق وانت تعلم ان الكمال مبدء على كماله الشئ كماله مع العمل
 فيكون الحكم يجمع معانيها نفس كمال النفس لا ان **قوله** لان الفروع الناطقة اهتد
 للضرورة وانما احتيج الى هذا التفسير لا يمكن للجب ان يقول يجوز ان يراى به الامكان
 الذاتي وتختلف ذلك الامكان باختلاف الافراد بناء على فروع النفس الناطقة غير متفقة
 في الحقيقة ومع ذلك فكل فرد ان يخرج الى كماله الممكن بالامكان الذاتي المنسوب الى النفس
قوله في هذا اريد بعض ما لم ناعلم في قوله بقدر الطاقة البشرية ويرجع الى جواب

في ذلك القول بان المراد بالنبوة افرجة او ساطع ثم اعلم ان الكمال ما يكون حصوله للشئ
 اول من حصوله له وهو قد يكون لنفس الانسان وقد يكون لغيره وكان النفس قد يكون
 مجازيا كذا في الامور وواجب الذكر وقد يكون حقيقيا كلفضل وكمال كالحق قد يكون
 بالعلم والذات بالعلم قد يكون بالعلوم الالهية وقد يكون بالعلوم الفرعية فليس كل كمال موجود
 ممكن بل كل كمال النفس ليس كل كمال النفس ممكن بل كل كمال النفس الالهية وليس
 كل كمال النفس الالهية ممكن بل كل كمالها المعتد بشرط ان يكون بقدر الطاقة البشرية
 المتوسطة فالحكمة علم الهية ومن كان ان الفقه علم المجتهد ومنه او مع العمل لا علم العقول
 والنفس العقلية وان صدر عن بعض القاصرين ان علم العقول يطبق عليه الحكمه في الحق
 البحت في خروج الكلام والفقه وغيرهما عن هذا التعريف وان ما يخرج من هذا التعريف
 بالعلم ام لا وان الحكمه بالنبوة الشئ اذا كانت عبارة عن مبدء كمال النفس
 فتمت بحسب كمال النفس ما هو مع صدق تعريف الكمال على نفس مبدء او ان الكمال
 بعد ما لوحظ بالمعتد بل هو من منطوقه في حكمه اذ هو باحث في احوال المعقولات
 التي هي معدومة واما قال الشريف النعمان كمالا لا اعتداد في ادراك المعدومات ولا يمكن في معرفة
 في دخول النبوة **قوله** بل يجوز ان يكون شرط حصولها في ان الحكمه على ما اختار عبارة عن
 مبدء الخروج وظان مبدء خروج عبارة عن التصديق وهو كلف في العمل شرط
 لجسول بل الامر بالعكس نعم يجوز ان لا اعتداد بها لا حصولها ولو كانت الحكمه عبارة
 عن الكمال الحاصل من العمل بغيره بكونه على ما اختار البعض **قوله** فلا يجل المنطق شيئا
 في الحكمه النظرية اذ لم يدخل في منقسم فضاء عن قسم منه بعينه وعلى تقدير تسليم
 في منقسم بان لا يلاحظ الاعيان اصلا في دخول في الحكمه النظرية حيث اذ الحكمه النظرية
 في علم باحوال الموجودات التي ليس وجودها بقدرتنا واختيارنا والظاهرة ان لا يكون
 وجودها خارجا عن ادراكنا معا بقدرةنا واختيارنا بالمعقولات الثانية التي هي موضوع
 المنطق ليست كذلك اذ لا وجود لها في الخارج وفي وجودها الذهن من قدرتنا
 واختيارنا باعتبار تعلق الكسب والتوجه الى ان يكون في الحكمه النظرية بان يكون وجودها

خارج فقط بقدر تساوي رابع طرق الابق والمعتق الثانية كذلك فاعتقل
 ويصدق التعريف الاول على الوجوب والوجود لانها لا يعقلان الا عارضا بمعتق
 او بديهة ولم يكن في خارج امر يصدران ووجدان على مراطاة دون الثاني لا يصدق
 عليها التعريف الثاني لانها ينصف بها الموجود خارج والتعريف الثالث مخصوص بالاعتقل
 به الموجود خارج بل ينصف به الموجود الذهني فقط هذا وما كان صدق التعريف الاول
 عليها مبنيا على قول ما يطابقه على ما حمل عليه وتجد معه ولم يكن ذلك القول نصبا
 في هذا المعنى الا في قوة فيه كقولك القول على معنى ما ينصف به بل يجب حمل على التام
 لوازم المية بل لوازم الوجود والخارج في معتق الثانية والوجوب والوجود مما ينصف
 بهما الايمان فيقول التعريف متساويين في عدم الصدق عليهما على ما يبين بقوله وقد
 لا اخترا عنهما اي عن لوازم المية وكما يخرج لوازم المية يخرج ايضا لوازم الوجود
 خارج لنصف المية في خارج فتقوله ولم يكن في الايمان ما يطابقه اي ما ينصف به
 فضل يخرج لوازم المية ولوازم الوجود خارج فاختص التعريف الاول بالتعريف
 الثالث بعارض الوجود الذهني اي بعارض المية تحت وجودها الذهني فقط
 والوجوب والوجود ليس كذلك **قوله** المفيد بغير العوض في حالة تعقلها مع تعقل العوض
 الاعتيادي في العبارة ان يقال المفيد بغير تعقلها في حالة العوض المعتق او قوله
 لا يقال يرد على الاول لا يخلو عليك ان قوله قد يقال فيما سبق دفع وطعن بوجوب
 الوجوب والوجوب من معتق الثانية واثبات التباين بين التعريفين في خصوصيات
 الغير وقوله لا يقال في اول القول انه لا يراد على هذه التعريف الاول ثم جواب عنه
 قيل نعم اولاً واثبات التباين بين التعريفين ثانياً على وجه يتفهم ثم يقال في غير
 باثبات التباين على خلاف ما شبه ذلك الغير **قوله** لم لا يجوز ان يقال تعقلها ظاهر
 منع التعريف في ايراد خروج عن التعريف فتوجه **قوله** المصماد ان في التعريف الثاني
 ايضا ومنع مدفوع عن التعريف بالاعتقار لاننا لم نجد في تبعا انفاك تعقلها
 عن تعقل المعروض والتعريف كونه هذا المسمى كين جواب بالاعتقار المفيد للفظ

كما دعوى ان كنه اعرف في الوجود اي كما يدفع للنوع الوارد على الوجود اعرف
 بالاعتقار فاقول بالاعتقار في خبرنا في توجيه التعريف في جانب المية اولاً انت خير
 بان المعتق الثانية لو ازم ذهنية واعراض اتر على المحل في العقل كانه بان تعقل
 العرض سواء في ذهنا او خارجا على الوجود الكلي يمكنه ان يعقل المعروض واما على الوجود
 الجزئي فلا يمكن تعقل المانع تعقل المعروض ومنهما مكابرة فالمنع انما يندفع
 اذا ما يصح للمعتق الثانية بمجوزة عنها في المنطق ما يعقل على الوجود الجزئي وبعد
 اثبات لا وجه للثبوت بالاعتقار ان فرد يمنع ذلك وبدونه التثبت به فاستدل
 فلا تعقل **قوله** من العوارض العقلية لانها ليس لها وجود في خارج بل وجودها
 انما هو في العقل كالجسمية والنوعية الا ان الفرق بينهما ان العارض المعروض كليهما
 في العقل والعروض قد يكون في الخارج وقد يكون في العقل ونوعية ونوعية محتمل
 فاما العارض المعروض في العقل **قوله** ~~ان لا يكون له صدق في الخارج~~ ^{قوله} ~~ان لا يكون له صدق في الخارج~~
 هذا المعنى ظاهر ان لو اراد بالعارض المخصوص بالوجود الذهني في التعريف
 العقلية التي عرضها في العقل سواء في معروض موجودا خارجا متصفا ب
 وجوده او لا والواردين بالعارض التي لم تكن معروضا موجودا خارجا كما
 في التعريف فلا راجح في المعنى الاول يحتاج الى التبريح حتى تنزه صدق الثاني ظاهر
 بالتبريح ان وجوبه **قوله** في صدق الاول حقا ان حسب الظاهر الوجود والوجوب
 مما لا يعقل الا عارضا لمعتق او اضر من بل الظاهر انهما تعقلان بدون المعروض
 ان قوله ولم يكن في الاعيان ما يطابقه يمنع دخول في احد المعنيين فيورث الخلل
قوله انكم يدعون البدئية اه اذ هما امر نسبي وشي انزاعي لا يتصور بدون تصور
 المنسوب اليه والمنزع عنه فلاقاوت بين التعريفين في صدقهما على الوجوب والوجود
 واراها حصر فاقول ان صدق التعريف الاول عليهما دون الثاني وكذا قد يقال
 من عدم صدق التعريفين عليهما ليس على ما ينبغي هكذا حق لقام فلا تنسب الى
 تدبير الاوهام **قوله** لا معنى للبحث عن احوال اه فيل هذا جواب عن قول مقدم

وهو ان على تقدير ارجح المشتق يكون موضوعا للموضوع والقديم والحادث وهما
 كونها كلية غير موجودة في الخارج فاعتبار المشتق لا يجزئ نفعا فاجاب بقوله ولا تمنع
 للبحث اهـ ولكن ان تقول انه كلمة الواو في قوله لا تمنع للبحث اهـ فاجاب بقوله الاول
 جوابا على ارجح فخر نفس الموضوع وعنوانه موجودا خارجيا على راي من يجوز
 وجود الكل الطبيعي في الخارج ويؤيد الحكم على نفس المفهوم والعنوان من غير السرية على
 منوال فخر مبداء الاتفاق موضوعا بل يفرق في فخر الحكم على المفهوم وفخر القضية
 طبيعية او لا الا ان المفهوم اعتبره هنا موجودا دون في المبدأ وهذا القول جوابا
 بانه لا يلزم ان يكون نفس عنوان الموضوع موجودا خارجيا بل مدار فخر الموضوع موجودا
 على فخر ماصدق عليه عنوان الموضوع موجودا خارجيا على فخر الحكم على السر
 الحكم عنه ان ذلك الموضوع اهـ يردك اني قد اذنت فاقول فخر المنطقين ان الحكم في القضية
 الطبيعية والحسنة وممكن كلها على الطبيعة الا ان في الطبيعة لم يتي وزالة الافراد
 وفي لا خير في تجا وزول سرها اليها **قوله** فالجواب في حكمه ان ذلك الموضوع المذكور
 عليه العنوان في انه المحمول في حكمه امور عامة افرد في احوال غيرية لذلك الموضوع
 المحمول عليه لذلك العنوان نعم يكون كذلك لو كان جميع ماصدق عليه ذلك العنوان
 موجودا خارجيا وليس كذلك فان ماصدق عليه الممكن والواو والكثير وغير ذلك
 قد يكون معدوما ايضا والمحمول المسوي يمكن ان لا يكون موجودا ومعدوما
 كيف يقع احوال الموجود الفرد من افراد الممكن وايضا انما يتم هذا الجواب لو
 جميع محمولات الامور العامة مما يصدق الحكم بها على افرادها وهذا ليس بمعلوم بل علة
 معلوم ان التشكيكية الامكان وعدمه مما يجب فيه وليس لسر في الافراد
 اذ هي صفة المفهوم كاللا ينفصل **قوله** جواز احوال الاعيان كما يتم بافهامه
 وقوله لان افراد الموجود خارجي لم يتم مراده **قوله** فتوهم اهـ مراد بها المبدأ كما
 هو مقتضى الفرائض كونها موضوعا لا يصح القول بالمحولية لان المبدأ لم يحل محله
 للموجود ولو اراد بها المشتق يصح حملها الفاضل في الفراء وقد كان مسعود

هذا هو الموضوع
 وهو الذي لا ينفصل
 عن الموضوع
 وهو الذي لا ينفصل
 عن الموضوع

الكل ما هو

القول بان الامور العامة ليست موضوعا كونها غير موجودة سبل محمول في بابها قول بالتفرض
 وقد صدر عنها عن بعض الحكماء لا ينفصل **قوله** لانها موضوعا عن الواقع
 ولذا قال الشافعي في حاشيته وانما سبنا هذا الجواب لا يفرق بينه وبين علة القوم
 ولانه لا يلزم ما ذكرنا من ان يبحث الامور العامة واخذت في العالم الا على انتم لا يلزم
 ايضا قسم البعض العلم الا على السمين وبها التسمية ببر **قوله** ليس هو الامور التي
 قال في حاشيته كما يقولون الوجود اما يمكن ادواجب لا يفرق ذلك فان الظاهر ليس
 مراد به هنا الا فخر الوجود موضوعا انتم لا فخر الممكن والواجب محمول ما عدا ما هو
قوله يجب ان يفيد بقوله تحفصة بالموضوعات بانه يلاحظ وجود الواجب في الجوهر والعرض
 بخصوصه مثلا كان يقال الواجب بوجوده وبوجه واجبي ونحو ذلك قبل انما يجب
 على راي من لم يحمل الواجب بوجه عام من الاعراض المجردة عنها واما على راي من جعله
 فهو من اوجب التقييد على كل الرأيين اذ لا يتحقق بين الموجودات الثالث من
 الواجب للجوهر والعرض ولا بين اثنين منها فخره مشترك بينهما او خارجي فخر
 الامور العامة لا يقتضي بطلان ذلك فخره من الاعراض الذاتية كما لا يخفى **قوله**
 فيكون عرضا ذاتيا ان من يفرق عرضا ذاتيا **قوله** من الطبيعي واللاحي لا يخفى ان ذكره
 لا يخفى ان الطبع هو الذي لا يخفى اذ هما في اللاحق وايضا انما يرد هذا لو كانت ذلك القول
 على موجبة للاعراض واما لو كانت نكته فلا ولا لظهور **قوله** اذ تبين مما شتمنا بالنظر
 ونظ ان الحكم اكره اهتمامهم في جانب النظر واغلب اعتقادهم فيما يتعلق بالنظر
 لا يلاحظ في النظر **قوله** وفي اعراض عنها ان اعراض عن الحكم العملية واختيار النظرية
 لان النظرية اشرف فلا يرد ان التفسير غير تام **قوله** لان النظرية اشرف من العملية
 ان القوة النظرية التي تعلق بها الحكم النظرية اشرف من القوة العملية التي تعلق بها
 العملية وهذا هو الذي لم يسبق كل من حشده لضمير اثرها اذ الاثر انما هو القوة النظرية
 ونفس عليها اشرف العلامة في ثابت المطالع وان فسرت بالحكمة النظرية والحكمة العملية
 اعترار انما السياق لوقعت في خلفا كثيرا في كل كلام وقد يقال ايضا ان

الكائنات بالبرهان مما يستدبره الحكمة التجنيز في مخرج الامكنة المتعلقات به يحصل من جهة النفس
 والهيولى والاشكال كمنه العقل اشرف من علة التجنيز وقد يقال ايضا ان ذكر الامكنة من جهة
 يؤيد له الاطلاق الذي لا يسر هذا الكتاب وبدونه ليس علماء **قوله** من مراتب القوة
 العملية التي تعلم الحكمة العملية لتكليفها ومرتبتها اربعة اولها تهذيب النفس بالشرايع
 النبوية والنواميس الدينية وثانيها تهذيب الباطن عن الملكات الردية ونقص آثار
 شوائبها عن عالم الغيب وثالثها ما يحصل بعد الاتصال بعالم الغيب وهو غنى النفس بالصورة
 الفخيرة ورابعها ما يحصل بعد عقيب كسب ملكة الاتصال والانفصال عن نفسه بالملكة
 ملاحظة بحال ان تتعالى وطلاء وقصر النظر على كماله اذا عرفت هذا فتدبر بان الحكم بالصور
 العقلية **الادراك** التي هي صفة شرايب السكوك والادهايم اثر في الهمزة الثالثة
 وقوله ملاحظة بحال ان تتعالى صفات النبوية وطلاء الصفات السلبية اثر في
 الهمزة الرابعة هذا قد اجاب بعض الفضلاء عن هذا الاثر اخص بان كماله
 النظرية الناشئة من كماله العالية وان النفس بعد وصولها الى نهاية مراتب القوة
 العاملة لا يتوقف ثمرها من المبادئ العالية على البدن والاشرف العملية هو التأثير فيها
 تخليها من الابدان وهو ينقطع عند خواب البدن وما ذكره المعترض في الحق **قوله**
 ليس اثر القوة العملية وان كان من مراتبها فرق بين الاثر والمرتبة ولا يخفى ان هذا
 الجواب شره جواب المحقق **قوله** بل الاثر القريب هو الاعمال وتيرة عليه ان هو الاثر القريب
 في النظرية باقية وفي العملية غير باقية لا يجدى نفعا في اثبات اصل الحق الا عارض اذ
 كما يوجد في النظرية باقية باقية كذا كذا يوجد في النظرية باقية باقية **قوله** باقية فلا يخرج
 لاحكامها الا ان يقال ان النظرية تتأخر باقية واثار العملية ببعضها باقية
 ويكون ذلك للترجيح **قوله** لان الاهتمام بان الموجودات العينية اكره وكفى هذا في الاثر
 غير هذه والاقتضا عليه وان كان في غيره نفع **قوله** قد يقال ما من مفهوم الحق
 حاصل ان قوله فيكون موجود في الذهني لا في نفس الامر بل كل مفهوم موجود
 في الذهني موجود في نفس الامر لانه ما من مفهوم الا وضح ان يحكم عليه بان في نفس

الامر واذا حكم بان في نفس الامر موجود في نفس الامر اما الصغرى فيس واوضح قوله
 كان يقال زووية فحتمه اه واما الكبرى فلان ثبوت الشيء لا ينافي ثبوتها
 فانه ان تفرغ قوله فكل مفهوم غير صحيح ما لا يلتفت اليه **قوله** فكل مفهوم موجود في نفس
 الامر فاستدل ما في الافراق للذهن وانت خبير بان هذه الكلمة كما تقتضيه ذلك
 تقتضي احد الامر بدونه اما ان يكون جميع المفهوم ما لا يحل به الفرض او يتصور
 مع النفس الامر فامر عدم ثبوت بعض المفهوم بما يتعلق به الفرض وعلى الاول يقتض
 العقل وعلى الثاني راد ان الاول ايراج على نفس صفاته بعدم جامعته وبعده
 لا وجه لاي راج هنا **قوله** وهو مستلزم لوجود الفرض والنفس الامر بالان وجود
 بالفرض والاعتبار فثبت ما في الافراق انت خبير بان دليل ان كل نفس في النفس
 بان الافة المفروضة ما يضح ان يحكم عليه بان امره في نفس الامر واذا حكم بان
 في نفس الامر موجود في نفس الامر ثبوت الشيء لا ينافي ثبوتها
 ثبوت موجود في نفس الامر ثبوت الشيء لا ينافي ثبوتها
 نفس الامر لا يجدى اذ انت ثبت بعد الاستدلال على جميع صفاته بالملكة او فوض
 في نفس الامر فكل ما يمنع ذلك مدار لا يخرج الجواب عن كذا **قوله** لا ينافي وجود المفهوم
 يدل هذا على ان مفهوم الكواذب ثابتة في نفس الامر وانما الكواذب هي المفاد
 كما ان المهمتة هو الافراد في المفهوم مفهوم شريك الباري واجتماع النقيضين
 على تقدير خور الامكان والامتناع محققا بالوجود للذهن دون ان يرضى كما في
 في محله **قوله** والحكم الفرضي يستلزم وجود الموضوع فرضا قد عرفت ما في بل الحق القول
 في ثبوت المقدمات بان ثبوت الشيء لا يستلزم ثبوت كماله سواء كان ذلك
 الثبوت مقدما على ثبوت كماله كماله او متاخر عنه غير وجود كماله
 بعد له لوجوبه والامكان كثبوت الامكان للبقاء فانه يستلزم وجود
 المبتدئ بالنظر الى الذات مع قطع النظر عن مانع مثل عدم العمل على ما بينه والذاتي
 فلا يغفل **قوله** اذ هو موجود نقل عنه وفيه انه ممتنع في محله ان هو موجود في قوة

في نفس الامر
 في نفس الامر
 في نفس الامر
 في نفس الامر

المانع والمستدل ايضا فلم لا يجوز ان يوزع هذا في قوة مستدل انتهى بل هذا هو الظاهر وانما يوزع
 الموضوع ما نعد انما او اكثر في مقام التعريف دون توجيه العيان **قوله** ان انصف الجسم
 بالطبع باعتبار موضوعه العلم بالطبع قد يقال فيه ان ما يفهم من اكثر كلامهم واغلب ما يفهم
 ان انصف بالطبع باعتبار انما لا على الصفة النوعية التي هي الطبيعية وايضا لو قيل له وان
 اعتبا انصف العلم بالطبع ما اذا قال وايضا لا ينبغي جعلهم المعرف تعريف الجسم الطبيعي
 اذ هو ليس تعريف الجسم الموضوع بل المطلق للجسم وباجمله هذا القول في الحقيقة
 انه يستلزم تفصيلا على حقيقة الحال انما لا يتبعه فكيف **قوله** كما لفظ الالهيات
 مشعرا بالموضوع انما لا يجوز ان مثل هذا التعريف على تقدير تفسيره بمبحث الالهيات والهجرات
 فهو كاتر **قوله** وليس من خواص العلم بل يعرض الجسم بالذات فيكون التعريف شاملا
 لجميع الافراد **قوله** بل هو من خواص الهيوت فقط فاللفظ **قوله** الفاعل كالموقف لا يعرض
 الجسم بالذات فانه اراد باللفظ **قوله** الفاعل **قوله** بالذات ايضا كما هو من خواص الهيوت
 التعريف على **قوله** اصلا **قوله** ولكن ان الجسم بالذات كذلك انما لا يعرض عليه
 الفاعل بالذات وبلا واسطة ويمنع عروضا لم يعرض الجسم قاطبا على حاله السابق لانه اصل الجسم
 عندهم متصل واحد لا يجتمع فيه الاتصال والانفصال فاذا عرض الانفصال لم يبق الاتصال
 كعروض العدم للمنية موجودة فاذا يقال الانفصال الفاعل عارض للجسم ولا يقال
 ان الجسم متصف به وقام هو به وهو معنى القابلية لطرايا الانفصال بخلاف الامر
 الهيوت فانه في نفسه ليس متصل ولا منفصل فيصنف هو بهما معا ويقول ما به فلم يتحقق
 اللفظ **قوله** الفاعل مع الطرايا بالذات فيخرج عن التعريف فيكون التعريف متفككا
 لكنه انت خير بان القابلية لطرايا الانفصال عموما هو متصف به حقيقة او ما هو عارض
 فقط فكل اللفظ **قوله** الفاعل في التعريف على معنى الطرايا المقتل للاتصال في الحقيقة لتكمل
 التعريف لئلا يمتنع اليه كما لا يلتفت الى قول من قال ان معنى الطرايا في جري
 في اللفظ **قوله** الوهم ايضا ولا فائدة في انتقال الى اللفظ **قوله** الفاعل يعرف بان لا
 مع ان اللفظ لا الجسم بالفعل اذ مشهور فيما بينهم ان اللفظ لا يقبل حرق والالام

فانما

فالفهم الفاعل مع الطرايا ايضا لا يجري في اللفظ فلم يتحقق التعريف ايضا **قوله** واللفظ قابل
 بالذات للانفصال انما لا ينبغي ان لا انفصال للفاعل وباجمله اللفظ لا يقبل اللفظ **قوله** الفاعل
 النفس الامر لا يقبل بالامكان الذي بالذات ان بلا واسطة امر فيصدق على اللفظ انه
 هو قابل بالذات لللفظ **قوله** الفاعل بالذات ان بلا واسطة امر فيصدق على اللفظ انه
 فينتفك **قوله** انما لا ينبغي ان لا انفصال للفاعل وباجمله اللفظ لا يقبل اللفظ **قوله** الفاعل
 ان يوجه بان يراد اللفظ **قوله** الوهم كما هو من خواص الهيوت غير وروشن ما ذكره وما يقال
 من ان هذا ايضا توجيه بار **قوله** اللفظ **قوله** الفاعل **قوله** بالذات ايضا كما هو من خواص الهيوت
 الهيوت والتعريف **قوله** وان **قوله** صادق على الهيوت كونه كونه لا تعريف **قوله** لا يصدق
 التعريف على **قوله** اصلا لا تحقيق لا يصدق كانه من المقادير **قوله** العلم بحقيقة الحال **قوله** انما لا ينبغي
 قبول اللفظ **قوله** الجسم ليس بجسم بل هو حقيقة بلا مزية وان **قوله** لا يصدق هو الجسم التعريف مدخل
 في تلك النسبة والقول بان **قوله** واسطة في البتوت في ثبوت اللفظ **قوله** الوهم لا واسطة
 في العروضا ولا يخفى ان هذا امر موجود وحده تام في انعكاس التعريف واما اطرافها
 يتم ان لو ثبت ان ثبوت اللفظ **قوله** الوهم لا الهيوت باجي زوكن الظناد **قوله** فانه
 وان اراد المعنى **قوله** لا يخفى عليك ان المعنى **قوله** لا يصدق الذات سببا ولا يوجد فيه
 واسطة في البتوت والعروضا معا ولذا لم يتسرع اختيار الشق الاول في الجواب
 وكثيرة في ان المراد بوجوبه ما يقابل وهو اعم من ان يوجد في واسطة في البتوت
 او العروضا ولا توجد واسطة اصلا **قوله** مدخل الهيوت والصوت في التعريف **قوله** فانه
 فتولد لام صدق على **قوله** اهبط وقول لان **قوله** ثبوت اللفظ **قوله** لها حقيقة **قوله** لان
 في جملة **قوله** واسط الحقيقة **قوله** لا يصدق الواسطتين وعدمه ولذا اوجب اختيار
 الشق **قوله** فانه على امر متوسط غير عام بهذا العموم كما يجب ايضا وقد عرفت
 حال في الحقيقة **قوله** فانه على **قوله** ان هذا **قوله** تنويره يستدعي حراي كذا
 في اللفظ **قوله** الفاعل وهو مخالف لتصرفاتهم واعتراذ فيما سبق **قوله** لو اراد بالقبول **قوله** جملة
 وكذا قوله قد يرباه جواب على ما اقتضاه الشق **قوله** اللفظ **قوله** فلان مقتضى ما صدر عن بعض

شرط عندنا في اطلاق العكس انما يتعلق بالمتنوع المجموع الممثل للمتمم في ذاته والانداد
 في تعلقها بهما نفسا غير متعلقة بالخارج لم تكن في الممثل قوله اما كونها فلكا ان
 الالبام افراد مفهوم فلكية نسبة الافراد الى المفهوم الكلي او جزء منه انما العكس
 في نسبة اجزاء الكل بالنظر الى التتميم او حاصل في الشيء انما ان التتميم في نسبة
 كمال اجزاء الى الممثل بالنظر الى الكوكب وفيه كثر من غير وقد يقال في جوابه ان
 الالبام بالالبام التي يجب في الفنون غير احوالها والكواكب ليست مما يجب في احوالها
 فهو كما نرى قوله في بيان الالبام لا يقال لا يخفى ان يكون موضوع الطبع مطلقا للعلم
 او انواعه وعلى الاول القاعدة لتقفى ان لا يجب في احوالها كتحققها بالعكس والغرض
 كونها احوالا غريبة وعن الشيء حقيقة لا يجب في احوالها التي تعال الالبام كونها غريبة
 ايضا لاننا يجب باختيار كل من الشئ في نفسه ان كانت احوالها لان يراد بالالبام
 او يحمل على الغيب وهذا هو السموه قوله باعتبار كونه موضوعا للعلم الطبيعي
 بهذا صرح صاحب المواقف والشراب العلامة وبعض شراح المطالع وهو التحقيق بقول
 وما وقع عن بعض الناس فيما سبق فهو غلبة الوهم وسلطنة العقل قوله فيهم في هذا الكلام
 هذا الوهم في تسلط الوهم اذا شرف في صدق بيان اكثر المعنويات في صدق التميز على
 انه لا يلزم من ايراد تميز بين الشئين ان لا يكون بينهما تميز آخر ولم يلزم للمتمم ايراد
 جميع التميز كما لا يخفى على التمييز قوله فاما في التعديل فقولنا ان هذا الجسم من حيث هذه
 الصورة لا ينبغي ان يقال ان هذا التعديل مع معلوله وان كان لبيان حقيقة الجسم وكونها
 عبارة عن التميز فقط واما كونه ذاتية وجزئية قسم وقابل للابا وغير ذلك في بعض
 لبعثنا حقيقة كما لا يخفى على النظر في الشفا كذا هذا التعديل يؤيد ما قلناه الجسم
 في عدم اتقائه قابل للابا فيهما فخر الله لا متبذرا بجهوية والعرضية ليس على ما بين
 و ان من مطابق ما شهدتم لا يخفى ان قول الشيخ في المدعى وهذا المعنى غير المقداره
 لا يوم في اكثر المفهوم اذ ذلك المدعى في الشيخ في بيان حقيقة الجسم الطبيعي
 وكذا غير السليم غير ان لا يطلق القابل للابا في جسم وحقا بل بكثرته

المعقول بل بهذا التعاين بينهما البتة وهو ظاهر لا ستره فيه كان هذا القول في البحث ايراد
 على الشرح بعد ان خص الامتياز بجهوية والعرضية ظاهرا في و ما صدر عن بعض
 العلماء من استبعاد الاعراض انما هو بعد ان امتياز لا ينبغي اكثر ان يكون
 بينهما كما يوم قول الشيخ بحقيقة الحقيقة انه في مصادره قبل فهم المقام لما عرفت حقيقة
 احوال قوله وهي اصل ان ابعث العقيدة في مفهومه او يوضح ما ذكره وفي الفرق بين الطبيعي
 والتعليق ان الشمعة الواحدة مثلا يمكن تشكيلها في اشكال مختلفة فينتج في الجسم
 واما الطبيعي فهو في جميع الاشكال المذكورة امر واحد قوله اختلفوا في حقيقة الجسم
 يعني انهم قسموا الجسم الى المركب وهو ما يتركبه اجسام مختلفة التحديق كالمواد
 الثلاثة بسيطة وهو ما ذكره الشيخ وتارة الى المؤلف وهو ما تألفه الالبام سواء
 كانت متخلفة التحديق او لا ومفرد وهو ما لم يؤلفه اجسام اصلا ومحل النزاع
 ليس هو المركب بالانقسام بل اما البسيط كما هو الحق او المفرد كما قيل قوله ان لا يترك
 في الالبام المختلفة التحديق انما هي حقيقة لا تجلب الحس ولا ينافي تركبها في اجسام
 متفصلة التحديق ومن اجسام تحمل التحديق كالميت والصوره وهو هو المفرد قوله
 اجزاء ومفاسل انما انتج الى هذا العطف التفسير لان الجسم السرط على مذهب الحكم
 لا اجزاء في الحيوان والصوره لم يكن له مفاسل قوله كمن المحذور على انها متناهية كمن اختلفوا
 في اقل ما يتركب جسم من اجزاء تتركب من ثمانية اجزاء لا اقل منها يحصل
 الابعاد الثلاثة وصورة ذلك هو العكس كمن ادعى ارباعا بان موضع ثلث على
 وذهب البعض الى ثمانية ارباعا بان موضع ثلث وذهب اربعة اجزاء بان موضع ثلث
 جودا او هكذا فيحصل الابعاد الثلاثة وعلى هذه المذاهب السليمة لم يتركب من جزئين
 ولم ياربوا واسطة من كونه المفرد وحسم وهو المراد بالخط كونه في السطح
 كونه في كاسحة البطارية كمن ادعى ارباعا بان موضع ثلث في كاسحة الواسطة وانه
 في جسم عندنا هذا السر عرف لا شاع في الجسم بان التميز القابل للتقسيم ونحوه
 واحدة ولما كان ذلك الواسطة اصله عندنا في الجسم ولم يتركب اصله عندنا

في غاية الصغر **قوله** ان الصلابة لا يتوحيدها وكذا اللينة بسبب امتناع الكسر فالقول
بان امتناع القطع والكسر للصلابة ليس على ما ينبغي **قوله** لغير التوهم اه غاية صغره
ولما اكبر ان يقال عجز التوهم عن تميز طرف عن طرف غير مسلم لم لا يجوز ان لا يتصور
العجز اصلا ولو صغر جدا اجاب بقوله لان الوهم **قوله** وفيه نظره حاصله ان القوة
الحسائية حاليتها حال كونها مؤثرة وحالة كونها الية وهي باعتبار الحالة الاولى
وان كانت متناهية في الاثر بناء على اعتبارها بحدها كاعتبار الحالة الثانية يجوز
ان لا يتوحيدها متناهية الاثر اذ لو لم يعم دليل على خلافه بل مما صرحوا به اذ هم اشتوا قوتين
مؤثرة في تحريك الغير متناهية والية في تحريكها كجزيته **قوله** والقوة المؤثرة
قوة مجردة كجسمانية والقوة الالية قوة جسمانية وهي النفس المنطقية فلو كانت القوة
الجسمانية متناهية الاثر باعتبار الالية ايضا لما اشتوها في الكسر ليس ذلك ناشيا
عن محل قديم وما يلزم اذ لو لم يكن في اعتبار المؤثرة بل كانت متناهية الاثر
باعتبار المؤثرة صفة قائمة في القول الجسمانية جاز ان يكون عدم تناسل الاثر باعتبار الية
صفة قائمة في ذاتها **قوله** لغير التوهم اه وقوله فلا بد ان يتوهم الوهم اه مما كان
الجسم قابل للقسمة الا غير النائية كذلك جزيه القوة قابل للقسمة الوجهية في غير طر
العجز فانقص هذا ولا تنسفت الى غير ذلك في التعليل انه لغاية صغره غاب
عن محس الطو الوهم **قوله** عجز عن تميز طرفه اذ ذكره بوجه محس الظ فاعرفه **قوله**
كان فيهما فرضا عقليا فان قلت كيف تصور في انقسام الجزيه بالفرض العقل وان
كان الفرض بمحض التجويز على ما اشار اليه في اذ هذا الحكم في اجزاء ما يجوز العقل
قلت لانه الشئ اذا كان له خط في الامتداد يتوهم صغرها بالفرض العقل والحكم
بهذا الحكم المذكور مطابق للواقع ولا يتوحيدها الصلابة والصغر مانعا عنه وانما ليس
امتدادا اصلا فلا يتصور فرض مطابق بل كل فرض في العقل يتوهم كذا باطلا لا بغيره
بدون سبب النزاع بينه وبينه كما قال بعض الازكياء الى ان اجزاء جسم مفرد هل
هل اجزاء لا امتداد لها اصلا لا افتقار المتكامل الى ان اجزاء جسم جواهر

ذو وضع لا امتداد لها اصلا واختار الحكماء كل جوهري وضع لا يتوحيدها امتداد ولا
ينقسم بالفرض العقل المطابق للواقع ليست في جسم جواهر كذلك ثم اعلم اختلاف الفرض
في النفس والاشياء اختلف المبتشرون في انه هل هو شكل ام لا يجوز الامد شكل
باعتبار انهم قالوا ان له خطا في المساحة فلا نهاية وشكل ورد بان قوله هذا يخفى ان
له حجابا في ادراك الجسم بزيادة والاشياء المتناهية في الانقسام هي في صور
الا انه لكل له لانه هيئة اعطاه حد او حدود وهو لا يتصور الا فيما له وجود ثم اختلف
بجوهري بسمه شيئا في الكمال قال القاضي كاشفة لان ما لكل لا يمكن ان يكون غيره
وقال غيره لا يشترط اختلاف في قيل هو شبه الكرة وقيل هو شبه الربع وقيل هو شبه
المثلث وآله اعلم بالحقيقة **قوله** كمال عدم كونه متصورا ام اذ الفرضية والتمثيلية
والكروا ب ما يقع عليها **قوله** الا في الزهن ان محسب الزهن واجله **قوله**
فالكل والاشياء الى ان نفس التصور مباينة في نفس الوجود كثيرا وان استعمال لا
على معنى لا يمكن غيره وان المراد بالتصور المنفى التصور الحقيقي الغير المنفرد بحسب الزهن
كما هو الظاهر سوق السؤال اذ كونه متصورا بحسب الزهن محال لا يجدي ولا يقضي الا بال
عليه ولعل لهذا الامر ما يفهم **قوله** وذلك ان لا يفرض العقل قسمة لا يوجد لها ذواتها ولا
هذه صغرى في الشكل **قوله** كل متصور اه قايم مقام الكبرى وصورة رد
القياس هكذا ان لا يفرض العقل قسمة غير متصور لانه لا يوجد لها ذواتها ولا خارجا
وكل لا يوجد كذلك غير متصور اذ كل متصور موجود في الزهن فينتج ان لا يفرض
العقل قسمة غير متصور **قوله** واما لو لم يكن له فرد فلا يجوز موجودا في نفس هذا
هو موجود الزهن الحقيقي اذ هو لا يتحقق الا بان يكون فردا في الخارج او في نفس الامر
وانما لا يتوقف على ثبوت الفرد في شئ منها كما سبق هو الموجود في الزهن الفرضي
استغنى فاعرف **قوله** وعلى هذا يصدر ان لا مانع في الوسط اه اذ عدم مانعية الوسط
في الكثرة يتصور بوجهين بان يتحقق التلاق ولا يتوحيدها مانعا وبان لا يتلاق بسبب
امر آخر في الوسط **قوله** بعيد غاية البعد وليس يعلم جيد في نفسه وان وقع مضافا

في مقام البطلان **قوله** سبحي والاول ان يقول خلاف اذا ذكره منع اقول للضرورة ليس
 سحي كما لا يخفى **قوله** لزم انقام الوط اما بان يتداخل كل من الطرفين او بعض منها
 في بعض الوط ويلزم انقام الطرفين في الاحتمالين ويلزم ان لا يتوسط طرف
 في ذلك الاحتمالين ايضا **قوله** لزم ان يتداخل كل من الطرفين والا
 فهو احد الاحتمالات لا مباداة ذكره **قوله** يستلزم ان انقام انقامهما او انقام
 احدهما **قوله** لزم ان يقول لو وجد جزءه لا يخفى عليك ان هذا يستلزم بطلان الخبر نفسه
 وفائدة ايرادهما مع ان الكلام ليس فيه كما عرفت انما اشارة الى ان لم يلحقها
 في البطلان اطلاق وجود مطلقا وبطلان تركة وبما اقتضاهم اصرها ان يثبت
 الى الاخر **قوله** لا يخفى في هذا التفسير لانه يشترط تداخل الافاء بتامها فقط
قوله لو استدل في بطلان التداخل كما فعلهم وانما هو ايضا حيث جعل قوله ايضا
 فلا يخفى انه مخرج كلمة ايضا داتا نيا واستدلالا مستقلا لبطلان التداخل
 وحيث ينقض الدليل بالنقض فالاول ان يقال بدل قوله فلا يخفى وسط وطرف
 وذلك ينافي تركيب من ناحية لا ينقض الدليل بالنقض وانما قلنا اول لان الش
 لما جعل ذلك القول تنبيها على بطلان التداخل لا استدلالا لا حقيقة كان النقض بالنقض
 واراد على التبيين وهو ما لا يبيح كثر نفع وعلم ان يكون مراد رد ابا يقال تعريفيا
 على الشرح ان احتماله تداخل الجواهر مطلقا فمضاهية كيفية وجود وانما قل
 البعد مجرد في الاسبام وايضا قد تحقق انه لا مقدار له اصل سواء كان بوجوه او
 لا يتمسك الا على التداخل وظه كلام المصنف ناد الى عدم ادعاء بديهة احتماله مطلقا
 التداخل فالواجب ابقاء كلامه على طاهره انتهى بانه لو كان الامر كذلك استد
 في بطلان التداخل بخلاف المعروف من لا ينقض الدليل بالنقض وهو الاول ان يقال
 وذلك ينافي تركيب منها ولهذا الامر لم يذهب الشرح الى ذلك فثبت وادى بديهة
 بطلان التداخل وجعل قوله فلا يخفى ان تنبيها وتعرفيا عليه قل انه موقوف **قوله**
 لانه لا يحصل لجم والمقدار كما انهم عليه بتميز في التحصيل في بيان بطلان تركيب

جسم

جسمه الافاء بان كلما لا يتجزأ لا يتمسك الا على التداخل والتداخل يستلزم عدم حصول
 لجم فهو مناف لتركيب جسم منها ولا يلتفت الى ما قطع هنا **قوله** اتحاد النهائية بحسبها
 ان حجب الشارة بحسبها فقولنا في الشارة لا احدها عين الشارة الى الاخر منع
 وقد يقال لو لم يستلزم اتحاد الجسم بحسب الشارة اتحاد النهائية بحسبها فلا يلزم لزوم
 تداخل الطرفين كما يقال الشارة الى احدها نقطة لخط عين الشارة الى الاخر منع
 لزوم تداخل النقطة في كثير من الشرايط ولم يلتفت الى كونه في غاية الاستبعاد
 وهو السند تعريفيا خارجا عن الاعتناء كما سطر على **قوله** فان الحجب والمقصر طلاء
 في محل واحد قد يقال لا يخفى على الناظر ان كل محل محجب والمقصر غير متعين في الشارة
 لان الشارة الى محل الحجب في جسم هي الشارة الى الجزء الاقرب الى الحجب في جسم
 ولو لم يكن جزءا وكذا في المقصر فالجواب لا غير متعين في الشارة انتهى ولا يخفى
 على العالم ان هذا ليس كما ينبغي في غير الشارة العقلية **قوله** في لزم في الجسم منقسم
 الى اجسام غير متناهية لانه كل قسم جسم وكل جسم نهائية فليزم انقسام **قوله**
 ووجهها يستلزم ما ذكرنا ومنه محل بالشارة العقلية يستلزم وحدة النهائية
 فيلزم التداخل اذ حصول الوحدة بالشارة العقلية هو انه لا يمكن للعقل فرض شيء
 دونه شيء وفي الفلك ليس فيها الوحدة بهذا الاعتبار وهو ظاهري فثبت ان
 خيرة **قوله** اذ يمكن ان يتوهم في شيء دونه شيء في الزيد ان قرينة واضحة
 على انه المراد بالشارة هنا الشارة العقلية فثبت البحث في الجسم مع وجود
 تلك القرينة بعيد عن كونه مما لا ريب كما تك العبارة للشرح في العلامة والش
 اذ منه **قوله** يشمل جميع ماضياته ان يشمل جميع ماضياته الصور الست ماضياته
 الرابع التي في قوله اما ان يلاق واحد منها او المداق مجموعها اعم من ان يكون
 بالتمام في الكل وبالعوض في الكل او ببعض فيخرج ثلثة احتمالات واما وقع في المشتق
 في احتمال الثاني لضرب الثلثة يخرج ثلثة احتمالات ولا يلتفت الى ما قطع هنا
قوله لو قد يتوهم انه يمكنه وقد يتوهم ايضا بانه يجوز ان لا يتوهم وقوع الخبر على

اصلا ويتركب جسم من اربعة اجزاء مثلا موضوع اثنان في التحت واثنان منها في فوق
 وتجويا للارض عنه بان الامر ولو كان كذلك فقط فلا شك في امكان وضع جسم
 على جسم اخر ومن وقع اجزاء الفوقاني على الاجزاء التحتاني فاذ افترضنا
 الفوقاني بالضرورة يقع فوقه من على الملتصق كما لا يخفى فاعرف **قوله** لان فرض تعدد
 ممكن اه فكل هذا يمكنه في غير البرهانين على نفسه بان يقال من غير جاز وجود تجزئة
 لا يتجزأ جاز وجود ثلثة اجزاء مفروضة متلافة بحيث يتجزأ واحد منها واسطفا
 الطرفين او واقعا على ملتصقاها والبط لما فصل فكذلك القدم اما بان الملازمة
 فهو ان تجزئة ممكن بالفرض وتعدد افراد مع الترتيب المذكور ايضا ممكن غير مت
 له والامور الغير المتناهية اذا امكن كل واحد منها ان يجتمع اجتماعا بالضرورة فيجوز
 وجود اجزاء متعددة فرضا مترتبة على الوجود المذكور وبهذا التفسير يرفع ما كان
 ان يورد عليه مثل ما يورد على قولهم لو امكن اعادة المعلوم لا يمكن عود مع مثله
 ان الحق انما لم يجمع في مجموع المركبة الموجود والمفروض في مجموع مجع لا ولا يلزم منه
 محالة تجزئة الموجود بعينه **قوله** بل لا يحتاج الى فرض التعدد في الخارج اه اذ جوبان
 الدليل فيصور ثلثة اوجوب بان يتجزأ الاجزاء موجودة في الخارج بالفعل وان تجزئ موجود
 باستلزام الفرض في الخارج وبان لا تثبت الوجود في الخارج بل بجسمي محصورا
 ووجودها الذهني كما لا يخفى وان ضل على **قوله** فان صرح بان تراخي فغير
 وحل في جوبان هذا التفسير فيهم ايضا ادعى له بديهة بطلان التداخل في كل كلام
 هم في الدليل وجعل لزوم خلاف الفرض تبينها عليه فالشر وهو كلاهما قائلان
 باستحالة التداخل في غير تعلق بلزوم خلاف الفرض كنه لا يستحال عند محص
 خصوصا في متجزئة من جسم لم يتجزأ جوبان هذا الدليل عنده بادعاء بديهة
 التداخل ولا بادهاء بطلان بلزوم خلاف الفرض اذ ذلك غير متلصق اليه ومنصوص
 بالنقطة فاطلاق الشرح جوبان الدليل بل متبادر جوبانه عند محص ليس على ما ينبغي في
 التفسير يرفع ما يقال لم يدع الشا اقامة الدليل في محص وانما ادعى اقامتها

هذا هو وجهه في استنباط جوبان
 الجواب عن قوله في التفسير
 في جوابه في وجهه في استنباط جوبان

مطلق عن ادعى بديهة بطلان التداخل المذكور ليس الا الشرح وان جوبان الدليل وان
 لم يكن بادعاء البديهة لكن يمكن بلزوم خلاف الفرض فاعرفه وان هو في **قوله** الظاهر
 لفظيونا في قال في القاموس الهيكلي القطر وشبهه الا واصل طينة العالم به او هو في
 اصطلاحهم موصوفين بما يصف به اهل التوحيد له تعالى انه موجود بلا محبة وكيفية
 ولم يقرن به شيء من سمات حدوث ثم قلت به الصفة واعترضت به الاعراض في حيث
 من العالم انتهى **قوله** والامر اهنا الاطلاق قيل لا يمكن ان يجزئ للتقسيد والتعليل
 تقيد الشيء وتعليله فنه وقال الفخر في نظرا ذلك الكلام على تقدير التقيد ان الجسم المقيد
 بجسمه فقط مركب من جزئين وعلى تقدير التعليل ان الجسم بسبب الاتصاف بجسمه
 فقط مركب من جزئين وليس في تقدير الشيء وتعليله بنفسه اثنان ولا يخفى ان هذا اما
 لا يتفق في العلوم فضلا عن الخواص **قوله** والظاهر انما ناطرة الى افراد الجسم لم يقل في الصور
 لا يمكن حل افراد الشيء الى انما ناطرة الى النوع باعتبار الافراد وكيف في بيان نكتة
 قيدية الشئ التعرض للصورة النوعية **قوله** مثل السرير هذا مثال الفرد جسم الذي
 تنح الصورة العرضية جزء منه لا يقال يلزم تقوم بكونه بالعرض وهو غير جائز
 اذ يقال عدم جوبانه في حقيقة الجوهرية النوعية وانه الشئ هو والاصناف النوع
 الغير حقيقة وايضا قال الفخر الشريف لمج تقوم بكونه بالعرض كمال في امتد فوعنه
 وتقوم به على ان يتجزأ نحو لا عليه مواطاة واما تقوم منه على ان يتجزأ طالا
 في جزء اوله جوهرى كما في السرير فلا يستحال فيه كما صرح به هو الى اعظم قطب الدين
 شراري **قوله** كالمراج اه ان التفرع في المعجون بالمزاج المفسر بالكيفية المتوسطة هي صفة
 من تعال العناصر بحيث يكسر كل منها صورة كيفية الاخر وصارت ضئلا لانا
 يتجزأ المزاج صورة عرضية جزء من المعجون وان اثبت له صورة نوعية فخالق لصورة
 مفردة كما اثبت جماعة منهم فليكن المزاج عبارة عن تلك الصورة النوعية
 الجوهرية جزء من الجسم ثم لا يخفى انه عطف قوله كالمزاج لا يخفى عن كونه **قوله** اي
 حسب الخارج مركب من جزئين اه ملاك قولهم مركب من جزئين ان ملاك التركيب

هذا هو وجهه في استنباط جوبان
 الجواب عن قوله في التفسير
 في جوابه في وجهه في استنباط جوبان

خارج والذهني من الجزئين ولم يكن في التركيب الذهني طول مع عدم كونه مراداً منها
 لكنه بقوله ان يحسب الخرج اه احراز عنه ولما كان يلزم ازدياد اجزاء الجسم
 في الخرج من الجزئين مع فقدان الحمول على رايه جواز الكلي الطبع في الخرج قال
 لكل منهما وجود غير وجود الاخذ فعلا ذلك **قوله** فلا يرد النقص اه قد عرفت
 ورود النقص **قوله** ولو كان الكلي الطبع موصوفاً في الخرج قالوا المية
 تؤخذ بشرط ان تؤخذ مع العوارض وتسعى كمية المخلوط وهو موصوف في
 الخارج وتؤخذ ايضا بشرط ان يكون في حيث هو من الكلي الطبع في الخرج
 في الخرج مع قطع النظر عن وصف الكمية لانها في مخصصاتها موصوفة في الخرج
 وفي موصوف في الخرج موصوف في الخرج وتؤخذ ايضا بشرط ان يكون في
 لا يكون موصوف في التبعين والتشخيص في رتبة في لا وجود لها في الخرج بل وجودها
 انما يقع في الزمن فقط والتفصيل في رسالة في هذا البحث **قوله** اذ يصدق التوفيق
 عليه لان الحمول بهذا المعنى كما في وصفه كمال في وصفه لكل ايضا اذ لكل اختصاص
 وتعلق بالكمال فيصدق عليه اختصاصه في رتبة آه فيكون الحمول وصفه للحل وقائماً
 فيكون لكل ما يصف بالحلول وقد يقال لان صدق التوفيق غير اذ مراد باختصاص
 في رتبة لا يمكن ان يكون في الاول نظر الى ذاته بدون الشئ الكلي والمتوقف
 في التشخيص كما هو الحال في المتوقف في البقائات خيرة ان اراة بهذا المعنى في التوفيق
 بلا قرينة تدل عليه مما لا يخفى سماحيتهما وان المراد لا بدفع الايراد **قوله** طول الشئ
 ان كان فاضلاً في المصداق الفاعل كما هو المتبادر على ما قيل لا يبعد ان يشتمل رايه
 الرواد موزة المضاف اليه سابق والحال ما يصف بالحلول فاعرف **قوله** انه لا
 تحقق هذا بدون ذلك على طريق فرضنا محتمل الى ذلك ونفي امكان تحقق هذا
 بدون ذلك ليس بايات الروام بينهما فقط حتى يقال ان الروام بين الصنوع
 واللون مثلاً كونها معلولى عنه واحدة ثابت فلا يميز هذا الجواب بل باليات
 الروام مع تحقق الاتبع بينهما فالاختصاص بهذا المعنى لم يوجد بين اللون والصنوع

في قوله لا يصدق التوفيق عليه لان الحمول بهذا المعنى كما في وصفه كمال في وصفه لكل ايضا اذ لكل اختصاص
 وتعلق بالكمال فيصدق عليه اختصاصه في رتبة آه فيكون الحمول وصفه للحل وقائماً فيكون لكل ما يصف بالحلول وقد يقال لان صدق التوفيق غير اذ مراد باختصاص في رتبة لا يمكن ان يكون في الاول نظر الى ذاته بدون الشئ الكلي والمتوقف في التشخيص كما هو الحال في المتوقف في البقائات خيرة ان اراة بهذا المعنى في التوفيق بلا قرينة تدل عليه مما لا يخفى سماحيتهما وان المراد لا بدفع الايراد قوله طول الشئ ان كان فاضلاً في المصداق الفاعل كما هو المتبادر على ما قيل لا يبعد ان يشتمل رايه الرواد موزة المضاف اليه سابق والحال ما يصف بالحلول فاعرف قوله انه لا تحقق هذا بدون ذلك على طريق فرضنا محتمل الى ذلك ونفي امكان تحقق هذا بدون ذلك ليس بايات الروام بينهما فقط حتى يقال ان الروام بين الصنوع واللون مثلاً كونها معلولى عنه واحدة ثابت فلا يميز هذا الجواب بل باليات الروام مع تحقق الاتبع بينهما فالاختصاص بهذا المعنى لم يوجد بين اللون والصنوع

على ان امكان التمسك به معلول عنه واحده بالنظر الى ذاته مما يشتهر في اهل الوثاقه
 مكسوة الشرواني والسيد الشريف كبراً وبما كانت اراة هذا المعنى في احوال التعريف
 من غير قرينة بعيدة كما عرفت ومع هذا يصح على اختصاص الهيولى واختصاص الكل الجزئ
 كما استطاع صد بقوله **قوله** وعلى هذا افتراض الاحتمال ان لا اول مع او التسع
 عند وجودهما في الاحتمال الثالث **قوله** ومنع محذور كذا في اختصاص الشئ بشئ
 غير صادق على مادة النقص كما عرفت انما وقد دفع ذلك المحذور مولانا في الرين **قوله**
 بانه مراد بالاختصاص هو الاختصاص بالواسطة وفي مادة النقص تحققت الواسطة
 وهي جسم **قوله** او تقديرها ولا امتناع في الشئ لانه مجرد لو فرضت محسوسات
 كانت الشارة اليها غير الشارة الى اعراضها وبالعكس **قوله** وفيه منع لان يقال
 ان يقول لان ان مجرد بحيث لو كانت من الشاها بحس كانت الشارة اليها
 غير الشارة الى اعراضها كما انقل عنه **قوله** ويذكر الجواب ان عا ذكره الشارون في جعل
 التفرع فيما بعد مخصوصاً **قوله** متحدة حال التداخل لولا ان الامر كذلك يلزم في هذا
 ان يكون اوجي عطارد باقياً مما لا ينبغي ان يتفقد ايد اذ يكون في كثير من الحمول الجوارى
 برياً وقرباً الرواية في بعض الامثلة كحسب ان قوله مع ان عدم الصدق في م الى اخر
 القول قد وقع في مسودة فامره كحسب في اشياء القارة بالحكم وقد وجدنا في بعض
 النسخ مخرجا **قوله** وتحقيق ذلك في الاطراف المتداخلة ثم قد يقال بانه الاطراف
 المتداخلة متميزة عند العقل فالمنع مكابرة واجيب بانه مراد بالتميز عند العقل
 ان يكون العقل حكماً بان احد الاطراف المتداخلة محض والاخر محض والعقل لا يقدر
 على ذلك لتساوي الاطراف في الحكم هذا ثم لا يخفى ان هذا الجواب في المحسوسات غير جواب
 الشارون ويمكن ان يتكلف آملين لم يفرق بينهما ويقول الاول ان يقول ويحسب
 عند الشئ فليتهم وهذا **قوله** في الاصطلاح موضوعاً لهذا المعنى ولم لا يجوز ان
 يكون هذا المعنى معن محض بل بمصدر لكلمة الشارة فاعرف **قوله** ولا يلزم ذلك بل يجوز
 هذا الكلام على توحيد السيد وايضا كلمة قد افلح في التقييد والتقييد وايضا سيوجه بانه

في قوله لا يصدق التوفيق عليه لان الحمول بهذا المعنى كما في وصفه كمال في وصفه لكل ايضا اذ لكل اختصاص وتعلق بالكمال فيصدق عليه اختصاصه في رتبة آه فيكون الحمول وصفه للحل وقائماً فيكون لكل ما يصف بالحلول وقد يقال لان صدق التوفيق غير اذ مراد باختصاص في رتبة لا يمكن ان يكون في الاول نظر الى ذاته بدون الشئ الكلي والمتوقف في التشخيص كما هو الحال في المتوقف في البقائات خيرة ان اراة بهذا المعنى في التوفيق بلا قرينة تدل عليه مما لا يخفى سماحيتهما وان المراد لا بدفع الايراد قوله طول الشئ ان كان فاضلاً في المصداق الفاعل كما هو المتبادر على ما قيل لا يبعد ان يشتمل رايه الرواد موزة المضاف اليه سابق والحال ما يصف بالحلول فاعرف قوله انه لا تحقق هذا بدون ذلك على طريق فرضنا محتمل الى ذلك ونفي امكان تحقق هذا بدون ذلك ليس بايات الروام بينهما فقط حتى يقال ان الروام بين الصنوع واللون مثلاً كونها معلولى عنه واحدة ثابت فلا يميز هذا الجواب بل باليات الروام مع تحقق الاتبع بينهما فالاختصاص بهذا المعنى لم يوجد بين اللون والصنوع

تخيل موهومة فضلا عن تحريف الاشياء مع محلا فلم يكن التعريف بما معا والتعريف
 بان حلول هو اختصاص بالاعت بالمتغير قوله لما واما يقال ان هذا جواب عن اصل
 الاشكال بان الحلول انما يكون للامور العينية لا الخيلية فلم تكون الاطراف افراد
 المعرف حتى يشمل عليها التعريف فهو التزام كالا يقيم في ذلك المقام قوله وانه اعلم بحال
قوله تامل كانه ان لا ما يحسن منه في الاشياء تحقير انه يقتضي فيها بل محلا
 قابلية للثبات بالذات قوله انه كل بالكل بالنسبة الى كل من انما فانه الكل لا يمكن
 ان يتحقق بذاته بدون غيره لان احتياج الكل الى افراد في اجل البداهة كما يقتضي ان احتياج
 الى الافراد في الوجود اوفى الشخص اوفى كليهما والظاهر الاول وخص الشيء خارج
 عنه ثم نقضه به بالكل فيخص هذا التكليف بل يرد بدون كما عرفت ثم هذا التكليف
 غير كواب الذي سبق في محله قوله في زعم الاتي وهو خارج عن طريق السداد قوله
 انتقاض التعريف باختصاص الهيولى به قوله لبعض كس حيث قال هذا الجواب مع
 ما فيه التكليف يتحقق بالهيولى اذ لها اختصاص بالصورة بحيث لا يمكن تحقيرها بعينها
 بدون الصورة وانت خير بانه ان اريد بالصورة جسمية فالحق مع ذلك البعض
 اذ الهيولى بعينها لا تنفك عن الصورة وان اريد بها الصورة النوعية فالحق مع
 تحقيرها اذ الهيولى تنفك عنها اذ الجسم قد يكون ماد وهواء ونا مع بقاء
 الهيولى بعينها فلا تغفل قوله وجسم بالمكان اذ جسم لا يتجوز في الوجود والتشخص
 الى مكان معين وكذا العكس على ما هو انما غير متحدة في الاشياء كما ستعرف قوله
 وان را بحجرة اذ ان تنفك عن حجرة كما في المصباح وايضا لا اتحاد في الاشياء
قوله لما بالورد اذ انما يوجد في القارورة قوله لكنه يرد انه لو كان هذا مع
 لا طاعة الى موكد او رد عليه انه يلزم على هذا استدراك قيدا للاتحاد في الاشياء
 وكلاهما ليس بوارد لما لا اول فلا نه بعد ما تقر ان هذا مع حلول ان قوله
 المصهل اصح في الافور من الهيولى والكل الصورة نظريا بل للمنع
 يمنع وجود الحلول بهذا المعنى بينهما وكذا في العرض وهو متوقع على ان لا ساد

هذا الجواب مع ما فيه التكليف يتحقق بالهيولى اذ لها اختصاص بالصورة بحيث لا يمكن تحقيرها بعينها بدون الصورة وانت خير بانه ان اريد بالصورة جسمية فالحق مع ذلك البعض اذ الهيولى بعينها لا تنفك عن الصورة وان اريد بها الصورة النوعية فالحق مع تحقيرها اذ الهيولى تنفك عنها اذ الجسم قد يكون ماد وهواء ونا مع بقاء الهيولى بعينها فلا تغفل

في صلب الشيء الذين اصحابها لازم للافور من كمال ان جهور المتكلمية اختاروا بان
 العلم عبارة عن صفة حقيقة ذات تعلق او عبارة عن تعلق وبينوا وحققوا بان
 ليس عبارة عن الصورة هي صفة وانما ليس عن معلوم وفي الزماني علم وفي الخارج
 معلوم مع انهم لم يتسليموا انما ياب اليها بعد البينات انكارهم الوجود لا
 فحلو اذ ينكر الانكارين مدعي العلم لا ان يقال ان وجود الحلول بهذا المعنى
 بين الهيولى والصورة وبين العرض وهو متوقع اذ انما في نظرية يرد عليه فاذا
 افراد الحلول في نظرية هو تعريف بالاضح وهو من الاتصاف ان يتوزع الامر الظاهر
 الحق منه التوضيح بما مستقدا اهتمام بهذه المثابة وان هذا الامر سوء
 التعريف واما ان كان في حلول لا يتفك عن الجزء الاخر في العلة فهذا القيد لا يخرج
قوله فذكره ام اذ به قوله ام اذ باختصاص شيء به وهو شيء متميز عن عند العقل
 كذا نقل عنه وقد يقال في جواب ام اذ اختصاص امر شيء بخصيصه من جانب واحد
 وهذا في الاطراف المتداخلة غير متحقق قوله اذ العرض لا يحتاج بنوعه اه وكذا
 الصورة جسمية لا تحتاج بنوعها الى هيولى معينة بل احتياجها بشخصها اذ
 الهيولى وان كانت واحدة في العنصر لا انها متخلفة في الافلاك التسعة على
 قالوا في الصورة جسمية كما يمكن ان توجد في هيولى العنصر يمكن ان توجد في هيولى
 الافلاك في زعم ان الصورة جسمية كما يتجوز بشخصها الى هيولى معينة يخرج
 بنوعها الى هيولى معينة ايضا اذ الهيولى امر واحد فليس له بصفة في هذا الفن
 والقول بان الكلام في هيولى العنصر والصورة جسمية لما قال لا يتفك اليه قوله
 وايضا هذا القيد شعرا قد يقال افراد مسطوح الافلاك في الاطراف المتداخلة
 مبني على توهم في الافلاك متحركة مانع عن ان يكون في الاطراف المتداخلة وليس كذلك
 لاوكة الجسمية التي هي مانعة من ان يخلط فيها من اولها لا بعد ان يقال ان في الافلاك
 متحركة بعضها من المشرق الى المغرب وبعضها من المغرب الى المشرق وبعضها من غير
 بطيئة وكون كل متحركة من المشرق الى المغرب بحركة المحرك للجهة مانع عن الحكم

بتدليلها على ما عند العقل بل عند الحس ولا أقل من أن يكون هو باعنا للتخصيص بالذكر كالقول
قوله لا يفهم منه فائدة قوله نظر الـ ذاته يجوز أن يكون تفسيره على أن كيد كذا أقل
 عند **قوله** لا يفهم منه فائدة قوله نظر الـ ذاته يجوز أن يكون تفسيره على أن كيد كذا أقل
 بدونه حصوله في الشيء الذي يقع أن الشيء الأول لا يوجد الا حصوله في الشيء الثاني
 ويمتنع وجوده منفردا فيخرج الاطراف المتداخلة والظواهر والجسم والكمالات
 بالجمرة وإنما بالورد اذ لا امتناع في الوجود منفردا بدونه لا يفهم منه فائدة قوله
 بالنسبة للصورة اذ الصورة قد ليس صفة للشيء المحل بل للصورة كحال بل يخرج الكل
 بالنسبة الى غيره ايضا اذ لا يقال يمتنع وجود الكل بدونه حصوله في الجزء اذ لا حصوله
 للكل في الجزء فيقال ذلك مصدق على الصورة بالنسبة الى الصورة اذ لا يمتنع وجود الصورة
 بدونه حصوله في الصورة وانما احتياجها الى الصورة في الشخص كغيره على ما انما عليه
 فانه لو كان من كونه اياه وقد عرفت حقيقة الحال **قوله** سواء ما يوصف من كونه الصورة
 جسمية والنوعية مع الجسم **قوله** او عرفت ما كان مع السطح **قوله** او خلفه ما كان
 مع جسم **قوله** وليس في ذلك المكلف والعمران اشد منه تكلفا مع انه لا بد من صفة
 فائدة قوله نظر الـ ذاته لا فواج بعض الاعتبار فتدبر **قوله** على هذا التعريف
 لا يلزم ان يتصور المحل حالما عرفت انما ان يحصل في الشيء وصف حال المحل
 وفيه شبهة على ان هذا تعريف او المحل كما هو الحق لا تحقيق التعريف الاول
 وتفسيره ليقول بان يتصور الاختصاص بمن يحصل وانما يتصور الشئ اعم تحقيقا او تقدير
 على ما قل عليه بقصد من المحل وقد منع حيث قل هذا على تعريف او المحل وانما
 في كلام هذا البعض معنى انه لتعريف الاول **قوله** وانما يتصور نفسا لما كان ولا يمكن
 انه يوصف في كماله الا لا يتصور **قوله** لا بد وان المكان اه يحتمل ان يتصور هذا وقوله ايضا
 ايراد على الشئ بان ما كان في موضع فظن وقوله بعض الظن واما ما قيل في انه
 احتمال ان يكون ايراد على الموصوف بعدم بامعية التعريف اذ اكثر اعراض الجسم
 غير قابل للشئ في تحقيقه كما زعمت فبنا على كلامه هو خارج عن التعريف ومكان على

على احد الروايتين غير قابل للشئ في تحقيقه او تقديره فهو خارج عن التعريف ايضا مع انه لا
 المعروف بان على انه كما يوجد الشئ في المكان عندهم وبينه امتنع بوجوده المحل ايضا
 فليس شئ والى هذا قد سكره صرح بان المكان ليس له احاطة في الامكنة والاشياء
 بالتفاهل ولم يذكره المصنف في الباطل لانه لم يقل بان احد انتهى ويحتمل ان يجوز الاول
 ايراد على الشئ بان المكان غير داخل في التعريف وانما اورد على ظهوره في وجوده وعدم
 غير هذا المكان في التعريف الاول وان يتصور قوله ايضا ايراد على الموصوف على معنى وايضا
 اي كما يراد على الشئ هذا ايراد على الموصوف ذاك ويتصور غرضه مجرد اظهار ما لا يراد الواقع
 في هذا المقام والكل لا يقع في الدغدغة **قوله** الا ان يكون اه الظاهر ان جوابه عما
 كثر يحكيه في الاول ايضا انت خبير بان محل الصورة وهو ليس في كماله لانه
 بالذات تحقيق الا ان يكون بقا بية حالها ايضا اورد في التعريف **قوله** عند
 جمهورنا في كماله **قوله** لا بد وان المكان اه يحتمل ان يتصور هذا وقوله ايضا
 لا يفهم منه فائدة قوله نظر الـ ذاته لا فواج بعض الاعتبار فتدبر **قوله** على هذا التعريف
 لا يلزم ان يتصور المحل حالما عرفت انما ان يحصل في الشيء وصف حال المحل
 وفيه شبهة على ان هذا تعريف او المحل كما هو الحق لا تحقيق التعريف الاول
 وتفسيره ليقول بان يتصور الاختصاص بمن يحصل وانما يتصور الشئ اعم تحقيقا او تقدير
 على ما قل عليه بقصد من المحل وقد منع حيث قل هذا على تعريف او المحل وانما
 في كلام هذا البعض معنى انه لتعريف الاول **قوله** وانما يتصور نفسا لما كان ولا يمكن
 انه يوصف في كماله الا لا يتصور **قوله** لا بد وان المكان اه يحتمل ان يتصور هذا وقوله ايضا
 ايراد على الشئ بان ما كان في موضع فظن وقوله بعض الظن واما ما قيل في انه
 احتمال ان يكون ايراد على الموصوف بعدم بامعية التعريف اذ اكثر اعراض الجسم
 غير قابل للشئ في تحقيقه كما زعمت فبنا على كلامه هو خارج عن التعريف ومكان على

ليس شيء منها اى الافاء الفرضية محلا للطراف كما عرفت ايضا ان يلزم الرجوع ويلزم
 ان لا يكون محل النهائية متخذا هو كسند في **باب قول** لانه كل فخر له سطح لا خط اذا
 نهاية لا يمكن ان تكون داخلية وكذا فخره خط لا نقطة ان **قوله** ايضا
 فلان مجموع منعهم بالهمم يعني ان مجموع منعهم بانفسهم وانفسهم اجزاء من ولو كان
 قابلا بذكر مجموع يلزم ان ينعدم ذلك الطرف القام به بالفردية ويجوز طراف
 مع ان السطح مثلا اذا انقسم في جهة مرة او مرتين يقع الخط الواقع في الطرف الاخرية
قوله وينعدم بانعدامه لان النقطة التي هي قايمة بمجموع الخط مثلا غير النقطة التي هي
 قايمة بما يقسمه المجموع بعد انقسام وكذا الحال في سائر الاطراف كذا **قوله**
 وعلى طول الاطراف بل يخرج كثير في الافراد بل لا يصدق على فردا فلا يلحق التعريف
 جامعاً وفي الردية لا يكون مانعاً لكون كثير في الاغيار وفيه قد يقال امر ابطر
 امر متعلقين نعم لا يكون قابلاً به وفيه ضرورة الا في منعوتها بكونه قابلاً للاول
 فلا بد عليه ما ورد في الحاشية في الكمال انت خبر بان الصورة هي ممتدة والوجه
 بوجه ان وجودها يقوم بذاته ولا يصدق ان الصورة نعمت للحيوية بمعنى انها قايمة بها
 فلا يصدق التعريف على طول الصورة في الحيوية فلا يلحقها بما عاود هو الكمال الاول
 فاعرف **قوله** ان الصورة الجزئية كمرسمة في الحباله فان الفخر قال الحقون الموركت
 الكمال والجزئية مطلقاً هو النفس ونسبة الادراك الى اقوالها كنسبة القطع الى الكين
 كنه اختلفوا في ان صور الكل ترسم في النفس او صور الكين والجزئية هي ترسم
 في النفس وصور الجزئية هي تميز في الالها فوجدت الحاجة الى الاول واخرون الى الثاني
 وقيل نحن هو الاول انت خبر بان ما ذكره محسن هو المذهب الثاني وان نقص التعريف
 بمثل هذا الامر يختلف للميل على مثل **قوله** الذي سطحه انصف بالوزن والفتن على انفس
 عليه بهما زان الانصاف بالالوان اولا انما هو سطوح الالهام ووسطها يتصف
 الالهام كنه ليست واسطة في العوض بل البثوت فيبصر **قوله** وانما حصل ان تصور
 الاخفص اه لا يلحق عليك انه يمثل هذه الغاية لم يرد الا بالبرهان السابق بالترديد

فانما علم هذه الاخفص المذكور بوجه يخرج عن غيره كنه لا يعين في انما كنهية هي النفس **قوله**
 فان العقل يجوز للاوصاف بترتيب في نفسه ان طول الصورة في الحيوية كنه داخل في التعريف
 فاعرف **قوله** انما ان يقال وتعتبر الكمال في ان لا ان الامر في سهل وانما ذهب عليه الس
 بينها على ان الحيوية الثانية كما يطلق على مجموع يطلق على الفرق **قوله** بل طلب نكته على ايرادها
 بان يقال ان تلك ليست ليست لان الالهي فالكثرة في ايرادها هي **قوله** يجوز ان يكون
 ذلك ان كونها هي في الحقيقة انما هي جعل الالهي المذكور منعا بعدد الطراف ان تلك
 ليست لان الالهي لا بعد نكته لا يراى اذ لا يطلق على ايرادها من حيث النفس الكثرة عا
 كما لا يخفى **قوله** وكلاهما بعيدا للثبوت اليه اذ الاشتراك في قايمة ليه نقلا لا عقلا
 ومرد بطلان السند **قوله** فان الوجود ليس عرضا ذاتيا وحال ان وجود الصورة
 به بين معلوم ضرورة كما عرفت سابقا وايضا قد يقال ان التلازم بينهما يحتاج الى
 التام في الوجود فلا يخرج لكل ذلك عن غايته **قوله** والامر بعض الوجود الحيوية
 بناء على ان سائر العلوم قد تكون جزئية وقد تكون شخضية وهو كثير في الالهي وعلم
 الكلام وما يقال ان سائر العلوم كلية فهو مبني على الغلب على انطق عليه مسعود
 الحاشية كنه المشهور خلافا **قوله** ويكن توجيها قول صاحب المحاكاة بوجه لا يرد عليه
 الش **قوله** ليس ان الوجود وغيره موضوعا لتلك الحاشية كما هو عند النفا
 بل المراد انها محوكة كما نص عليه عبارة وهذا ليس مدار الدفع اليه بل هو بيان
 حقيقة الحال كما ان قوله فان البحث لا سند له قوله وقوله اه بيان حقيقة
 الحال وتفصيل لطيف للمقال وهو ما يبع بين الامثال **قوله** وليس البحث بوجه
 يتوخى التامان على تامة منظور في جهة منه صنوع ولا في جهة محو له وحاصل ان كلا
 في تلك الاحوال لا يخرج في وجودها لموضوعاتها وبثوتها اياها الى الخالطة اما
 لموضوعاتها ولم تكن الاحوال المذكورة في وجودها لموضوعاتها مقفنة لا يحتاج
 لموضوعاتها الا تامة فيكون ما لا يحتاج الى التامة انما هو موضوعات وانت خبر بان
 لا يرد عليه ما قيل في انه ياتي بهذا التوجيه اول كلام صاحب المحاكاة حيث قال

ان الاضواء المذكورة فيها لا تحتاج الى اتمام في الوجه انتهى اذ قد عرفت ان المراد بالوجه الوجه
الرباعي وان الاحتياج الى اتمام الموضوع **قوله** اذ طبعها يلزم للارضية واليبوسة تقتضي
صعوبة التشكل وكل يابسة بالطبع تقتضي صعوبة التشكل بالكمال فان طبعها
تقتضي صعوبة التشكل بالكمال وكل يابسة بطبعها تقتضي صعوبة التشكل فهو غير قابل
للاشكال شتى النار غير قابلة للتشكال صعوبة **قوله** ولا يبعد ان يقال انه منع
للمستند بالافرق بينه وبين ما هي تحت القموقوله فان قيل له دفع
بان هذا خروج عن الانصاف كما ان منع قوله ان راحة بالطبع بالافرق
بينه ان يكتلف بالهوا وبني في الص فخرج عن الانصاف بل افرق وقوله فليناه
اصلاح لذلك السديس ان الفرق بين السديس في الخروج عن الانصاف وعدمه كما
ان **قوله** امره ولا يفرق ان يفرق بينه ان رطبا بخالط الهواء ولا يفرق الهواء
منها **قوله** اما اولافلان صعوبة التشكل له منع كبر الخطية **قوله** اما ثانيا فلان
الكلام في قابليتها قد يقال انها منع القابلية كما لا يخفى وان كان المستد
يمنع الرطوبة وقد وجد بان مضمون قد يقال في الحقيقة منع رطوبة الكار ويؤيد
ما يقال في ارفيائهم ان السواد والجواب لو كانا شخص يرادى النطاق بينهما
فقوله في السواد وهو رطبة وفي الجواب في دفع منع الرطوبة اه يؤيد ان بان الكلام
في منع الرطوبة فتوجب عليه تعريف الحشيش ته انت قد عرفت الصواب ما قرنا
قول الجواز اشتماله على احد او مثلا اكثر من افراد الهن لا بد فيها من الهن
الواحد ثم الهن الواحد شمل على احد او لا يلزم ان ناوي يجوز لكل من تلك
الاحاد ايضا شتملا على احد لا يلزم نوع تلك الاحاد وهكذا الى غير النهاية **قوله**
فانه مكابرة غير مسموعة ملاه في المكابرة بين الانتهاء الى الواحد تحقيق بهما
لان القائل انما نفى ذلك وخرج بقول البحث منشأ بمنزلة غير طيس بل بمنزلة
هذان مقابلته المدعى ههنا لا المراد في الواحد تحقيق ما يفرق متصلا واحد او لا
قابل للانقسام بافضل برب وقد يقال ايضا يلزم اخصار الالتيان في كبر

اذ الجسم المذكور محصور في الطرفية الخطية به وكذا الجوانح محصورة بينهما فلو كانت تلك
الجوانح كذلك لم يلزم ذلك **قوله** وايضا انه يستلزم وايضا انه يستلزم عدم حقوق السبع
بالطبع اذ متوسط بينهما ساعة قليلة لان كل من فتركة في الجوانح غير متناهية
ولا يمكن قطعها الا بعد قطع نصفها ونصف نصفها وهكذا لا يحصل القطع الا في زمان
غير متناه وهو غير ممكن **قوله** يستلزم ما ذكره استلزامه بد يهيئ ليكشف لك ايضا **قوله**
اذ بقوله في كل موضع بمعنى اذ هو في الاول بمعنى الطريان وفي الثاني بمعنى الانصاف كذا
التوهم في غاية السقوط اذ المحكوم عليه بالقبول للانقسام في الاول هو متصل بهم
الاعم لا الصورة بحسبية لخصوصها مضمومة والمحكوم عليه بعد في الثاني الصورة بحسبية
مضمومة بحيث تصور الثاني **قوله** بل يلزم زوال وصف الاتصال بل هذا على ان الكلام
ليس في مطلق الاتصال بل في الاتصال المخصوص اذ لو كان الكلام في مطلق الاتصال لم يلزم
زوال وصف الاتصال ايضا ثم اعلم ان لفظ الاتصال هنا يستعمل في معنية الصور بحسبية
ومقابل الانقسام على بصيرة فيما بين **قوله** فانه يميز ذاتي بينهما قد منع الكثر اقول
الاحتياج الى التميز الذاتي في الامتياز بين الامور المتبينة كافي بحسب فانه عندهم
عبارة عن الصورة بحسبية فقط والامتياز بين الانواع المتبينة للجسم بالاعراض
خارجة عن قوامه فلا يقع لهذا الكلام في مقابلته كما لا يخفى **قوله** وليس ذلك الا
بقوله لا يبعد كونه قبول الابعاد مميزة اذ انما الجسم ودخا في قوامه مم كما عرفت
فيما سبق **قوله** واما ما يقبل الاشياء والحركة والسكن ما يؤخذ في الخارج
اذ هذه الاشياء انما تعرض بحسب تميز الجسم في الخارج **قوله** والاتصال انه لو ازم
القبول للابعاد فيزول الاتصال اللازم بزوال ملزومه وهو القابل للابعاد
وبزواله يزول ملزومه ايضا وهو الصورة وفيه بحث اذ الاتصال لازم للابعد
الذي هو مقدار القابل للابعاد وما هو الفصل هو كمال الاول اذ الاول
متحد مع الجسم في الخارج وايضا في منع من الاتصال لازما للصورة يمنع
كونه لازما لما حصل لازما له ايضا اذ يجوز ان يكون ذلك كالصورة في عروض

الاتصال والاتصال كما لا يخفى **قوله** بل به نزول وحدته أي وحدة الاتصال وحصل
الاتصال أو لا يلزم فيه اجتماع الاتصال والاتصال لان الاتصال انما في الاتصال
الزائل الواحد والاتصال في الجملة ووح ما يلزم هو اجتماع الاتصال مع الاتصال
في جملة ولا خلاف فيه كذا عرفت انما اذا الكلام ليس في مطلق الاتصال فكلامه
لا يخفى عن الخط والتبليس فلا تغفل **قوله** والحق ان في اثبات الهوية **قوله** ولا بد من لا يرد
به بعض اجلة الفضل كما سطر على ان شاء الله تعالى اذا وجوده لا يلزم بل لا يمتنع فيه
انه يجوز ان يكون ذلك حال الوجود الاصل المبرح لا الفنى التحليل كذا لا يقال عليه بان الهوية
امر مبرم غير متغير في نفسه فنلزم نفى ما ادعيت اذ لها تعين ذلك لا يتغير عليها تعين
معين كما سطر عليه **قوله** فلا بد من امر آخر هو نسبة الهوية الى الاول وكذا ان يقول
يجوز ان يكون ذلك الامر هو النسبة للهوية الى الاول وهو اعراض الاتصال كما لا يهد
في التلايه لنفى ذلك من دليل فلا تغفل **قوله** اذ يجب بعد الاتصال بوجوده ان الجسم
كيف يجوز موجوده بعد زوال الاتصال الصورة الجسمية بسبب الاتصال عند
المتعنين وايضا قوله والكلام في ان ذلك الموجود ليس متصلا بل هو لانه ان
ليس متصلا عند الكثر اقية ومتصل بعد طريان الاتصال فهو لم يقل به اصلا
اذا وان اراد انه كذلك قبل الطريان فبعد الطريان كيف يجوز موجوده عند
اذ به نزول الاتصال اللازم وزوال اللازم ملزوم لزوال الملزوم وستطلع
على ما عدي تفصيلا ان شاء الله تعالى **قوله** لا يجب ان يكون موجوده فاحكم المستغنى
في كلام الشرح ليس على ما ينبغي اذ عدم وجود القابل والموضوع في مفهوم السببي
الحدس انما هو في الية المحنة وانما اذا كانت القضية على طريق الموجبة البتة
الحول فيقتضيه وجود الموضوع كما حقق الشيخ بانه لا فرق بينهما وبين الموجبة لكن
السببية قد مر في ثابته تحقير الاصول والتجريد بان هذه القضية لا تقتضيه وجود
الموضوع بل هي في قوة الية وايضا كثر منهم قد اختلفوا في وقوعها صغرى
في الشكل الاول منهم من جاز اعتبارهما معاً هذه ومنهم من لم يجوز ذلك والشايع

لم يلتفت

ببعضه لا يخفى ثم اعلم ان الية المحول لا يحل في باب المحول عن الموضوع على الموضوع
وان الية المحول ما حكم في باب المحول عن الموضوع وتعدله المحول ما حكم في الموضوع
السببية في نفسه فانفتح الفرق وهما احيى لا يليق بمقام الية **قوله** لما ثبت اتصال
بقوله واللازم بجزء الية لا يتجزى وانعدام متصل بجزءه غير انعدام الجسم بجزءه
ان يقول واللازم اجتماع الاتصال اذ يدل في كثره ان الاتصال لا يلزم له فاذا
عليه الاتصال نزول ونعدم ولا يمتنع محلا للاتصال فاعلم منه ان المتصل بجزءه
واحال ان الجسم لا ينعدم بجزءه بالبدئية وبلا نزاع في بين الفرقين فاعلم منه
بقا امر جوهري اذ في فظ الجسم جوهري من الانعدام بجزءه لا يمتنع الا بوجهه لان
ان في فظ لوه عرضا فانما ان يكون ذلك العرض قايما بذاته وهو بطل او بالصور
بجسمية وهو منعدم لا يتبع محلا او بوجهه او في نفسه في الهوية في الحاجة الى ذلك
العرض وايضا لوه المحال فظا لانه لا يمتنع الا بجزءه فقولنا لان كبر لوه ناه وقولنا
وايضا لوه ناه بيان لوجه اشعار الدليل بقا امر جوهري كما ان قولنا لان الاتصال
لازم آية بيان للملازمة فنحن الاشعار ليس من كمال الشعور وبهذا الية ما يتوهم منه
ان جواب المحنة من غير عوى بقا امر جوهري محل وكلام الشرح من غير عدم اشعار
دليل مصر فم يكن في المقابلة انتهى اذ اشعار الدليل واضح وان لم يكن واضحا له
قوله وايضا شرح لبان محنة الامر الكبر **قوله** اذ طول اي طول الامر الجوهري في
ذلك متصل بم اذ طول القابل للاتصال والاتصال في القابل للاتصال اللازم
له فقط بعيدا عن قطع النظر عن اقتضا قابلية للاتصال فلهذا البيان
واشكر الامانة **قوله** وعرفت ما يتعلق به وكذا عرفت ما يتعلق عليه **قوله** وذكروا
بعضهم قعين وهو مصدر الذي محمد الشرازي كذا نقل عنه **قوله** في باقي وان
مقدار في شموله فانها اذا اتصرت بصور متعدي يتبدل جسمها بالتعليق
ولا يتبدل الطبع كما عرفت **قوله** فم يبق بدئية يرد عليه المنع الين بانه لا يمتنع
في نفسه متصلا ولا متفصلا فهذا امور لا يخفى على من فكى على صيرة **قوله** غير مناسب

قوله في فظ لوه عرضا فانما ان يكون ذلك العرض قايما بذاته وهو بطل او بالصور
بجسمية وهو منعدم لا يتبع محلا او بوجهه او في نفسه في الهوية في الحاجة الى ذلك

المناسبات غير صحيحة **قوله** لا يابها ما هي سجين في المحسوسات ابهاما بعد وقتها فلا يلتفت الى
 توهم الثاني بينه وبين ما سبقه اشتراط التعيين في الوجود **قوله** والحكم ببقائها اه
 مبالغة في نفي بقا الجسم بعد الانفصال بانه لو كان الحيوان امعا كذا لم يصح الحكم
 ببقائها بعد الانفصال **قوله** فالاثبات اه اي اجزائي التعريف كونها امر او خبر
 الا في سلب وهو لا في موضوع وكلا الخبرين لا يقتضيان التعيين وهو هو لا يقتضيه
 ايضا انه يجوز ان لا يكون التعيين في اجزائه بل في مجموع **قوله** ولا يلزم من التعيين
 الخصوصي لانه عام يمكن ان يتوارد عليه تعينات متعددة **قوله** اذ يمنع المذكور من طرف
 الاخر اذ لا يجوز ان لا يكون الجسم في نفسه متصلا ولا انفصلا **قوله** اذ النزاع في ان
 الجسم هل هو متصل في حد ذاته ان عندنا شيئين فادعائهم اتصال في حد ذاته
 هو مستلزم الادعاء عدم بقاء عند الانفصال فكان ادعاء البديهة في ادعائها في محل
 النزاع كما يمنع المنع اتصال في حد ذاته يمنع عدم بقاء عند الانفصال **قوله**
 فيمنع بغير تفرق ذاته **قوله** لا يشرع بانه لا يبقى بعد تفرق في ذاته في مذهب خصم وهو مؤيد
 بانه انفصالي **قوله** ان اجزاء المتصلة اي الاقوال التحليلية المتصلة بالاجزاء الاصل في كلامه
 في ذلك القول في جزان وان الاجزاء الاصل في كمالها لم يتم اجزاؤه عند تحس
 كالمجوز والاشياء مثلا والذات يتميز عنده بوجوده بالانفصال حال التركيب وطريقه
 صريح بذلك مستند في الشرفي العلامة في كاشية المطالع وغيره **قوله** يلزم صدق
 محله اي قبل اجزاء عليه ان على متصل الكل اذ شرط صدق المحل واقادته وهو الاقوال
 في الخارج والتعريف الذهني قد وجد ههنا وهو ط البطلان او الاجزاء في رتبة
 لا محل على الكل اصلا لا بشرط كاشن ولا لا بشرط كاشن وماتل البحث اجمالي على اطلاق
 الفضل وهو ط فما قبل قول في محله بحث اذ صدق المحل كما يتصور في الاجزاء الكلية
 دون الاجزاء في رتبة فهذا الشبهة منه انتهى فهو اشتبه في امرا اختفاته لا
 ويكفي دفع الملازمة مستندا بانه الاجزاء التحليلية قبل التحليل لم يتميز عند العقل تميزا
 كافي لمحل الكل موضوعا والاجزاء محمولا او بعد التحليل لم يمتد في الخارج ويمكن

دفع بطلان لازم ايضا ما لا الى بعض المتفوقين في ان لا فرق بين الاجزاء في رتبة والذات
 في جواز المحل لا بشرط كاشن وعدم جواز بشرط كاشن **قوله** كيف يحكم بذلك اي لا يحكم اذ
 بقاء الجزاء وهو لا يصح الحكم بانه اما الذرة في الكثرة او الذرة في الجب كقوله الحكم ثابت
 فعدم ان اجزاء الجسم اما الذرة لم يكن في نفسه متصلا ولا منفصلا لا كالمجوز وقد يقال ان
 الايقان يوردها على قوله فقد عند ذلك المتصل بالكلية اذ بعد تسليم تلك المقدمات لا مجال للايز
 ههنا انتهى **قوله** ما قلنا من ان اجزاءهم **قوله** كان هو ذلك اما الذرة اه اولاد
 الاما كونه البديهة ان الذرة تفرق وحصل في الكثر ان هو اما الذرة في الجب لا اما
 الذرة في الجب **قوله** قلت الحيوان مع الصورتانية فاصلة الباعث على هذا الحكم هو
 الكثرة وان امرادها في موضوع والمجوز هو الحيوان اذ هو تطلق عليه انت خير بان القول
 بانه امرادها هو الحيوان وانما الباعث على هذا الحكم هي في غاية التكلف وان وقع
 في موضع السند والاسن منع شهاة البديهة لهذا الحكم كما اشترنا ايداننا **قوله**
 بالعرض اذ هي الواحدة بالحققة هو مجموع الحيوان والصورة **قوله** وتبدل تبدلها اس تبدل
 الصورة كذا في فوسهل في مؤنة التكلم **قوله** فلا بد لها من مائة او ثلث لكل حادث لا بد
 مائة ومدة **قوله** غاية ما يلزم في ذلك اي ما سبقه التقرير ان يصير كاشن اه **قوله** ولا يلزم
 في ذلك اه لا يخفى عليك ان تفصيل عبارة الشئ هكذا اذا كان ذلك الشئ متصلا بالواحد
 واحد او مع متعدد متصلا متعدد او المتصل متعدد ومختصا به ناعما واذ كان ذلك
 المتصل مختصا به ناعما فهو ذلك الشئ محلا لذلك المتصل فينتج انه اذا كان ذلك الشئ
 مع متصل الواحد واحد ومع متعدد متعدد او ذلك الشئ محلا لتصله فاشرج
 منع الملازمة الاولى على ما وجه المحسوس بعيد هذا وهذا المنع في المحسوس على تسليم تلك الملازمة
 بناء على جواز كونه ناعما ومختصا به بالعرض التحليل ان يرد على الملازمة الثانية اذ لا يلزم
 في قوله ذلك متصل مختصا به ناعما في الشئ محلا بالحققة كما هو مقتضى الجواز ان
 ذلك الاختصاص والنفذ بالعرض وقيل ان يرد على الملازمة في النتيجة مجازا اذ لا يلزم
 في قوله الشئ ناعما في الاتصال والافصال المتصل كونه محلا اذ يجوز ان يكون ذلك بالعرض

مادة بعد الانفصال او غير موجودة قبل الانفصال ولما كانت الانفصال في جسم غير متناهية
وجب ان يوجد في جسم مواد غير متناهية بالفعل اذ كل انفصال في جسم وان لم يخرج الى
الفعل كونه في مكنه فلا بد من تحقق مادة في جسم قبل وجوده **قول** اياها بمعنى انه ليس لها
تعيين مخصوص في وجودها كونها موجودة مستقلة برأسها والحال ان الشيء ما لم يتشخص في شكل
لم يوجد ثم لا يخفى ان على هذا يلزم ان يكون اثبات عدم وجود الهيولى في الصورة لغوا اذ
لو تجردت عن الصور كانت مبهمة والمهم بامها غير موجودة كما لا يخفى **قول** انهم
لا يريدون بها ان يحتمل ان يكون تعريف الشيء حيث يشار اليه في عبارة اتحاد امراد بالصورة
النوعية في التفرقة ويحتمل ان يكون بيان الواقع **قول** هذا الحكم على كل مبالغة وفيه الاحتجاج
الى هذه الاعتقادات القضية المذكورة هي شرطية وحال فيها اما ان يكون المقدم على كونه
او بالعكس او يكونا عنيين لمعلول واحد وما وبتش في هذه القضية المذكورة
فوجب ان ويرى بان يقاها مثلا هذا الحكم على كل مبالغة لانه لما في المقدم فوجدت على
وله مرتبة في لزوم عليه كان فانه على الثاني **قول** لاننا قلنا في النفس اذ هي ان المذكور
للمدركات كلها كليا او جزئيا ماديا او مجردا هو النفس وارتب ما فيها كنه استلزام
الحال انفسا كحل في مثل كل كلام **قول** فالصورة المتعقلة غير متجزئة وهي في الشيء
الجزئي ان كان الامر بالجزء المنفرد العقل والهيئت في الشيء الاتصاكا وهما او فرضا
فانفسا وان كان الامر بالانفكاك في الشيء فكلاهما مسلم كنه تفرع فوجدت فلا بد من
ان يكونا م اذا التجزئة في الشيء لا تفرع الشيء الا في الشيء نفس الصورة في غير مقارنته امر
لها يكون ان يقبل الانفكاك في الشيء ولا يقبل في الذهني كما لا يخفى **قول** هذا الدليل
مستل على كونه مرد في الكمالات الفرق بينها وبين المنفصلة ان المفهوم المراد مع
صفة التزديد اذ الوضو محل على الموضوع في القضية محكية مرد في الكمالات واذ ارد
الموضوع بين هذين المفهومين بالمحل في القضية منفصلة وعلا متغايرتا في الأخير
حرف التزديد في الموضوع في الاولى في تقديم في الثانية والقضية الاولى هي هنا في سبيل
الاولى لا المراد بكون ذاتها غنية عن الكل وعدم غناها وكون الغناء معاندة لعدم

لا يريدون بها ان يحتمل ان يكون تعريف الشيء حيث يشار اليه في عبارة اتحاد امراد بالصورة

الافتحاح على الطبيعة المقدارية وفيه بين المرام بغير هذا المكن في اهل المقام **قول** الاول هو
الذات على له **قول** هذا ما ذكره الشرح في الرد في الاول على ربح هو اوقف **قول** وان كان عدم
عليها لما يقابل هذا ما ذكره الشرح في التزديد **قول** ولان المقضية الثانية التي هي قوله الاول
مخ والاحتجاج طولها كما سمعت في الشرح ان يجوز ان يكون غير الصورة علة للاحتجاج **قول** ولا يلزم
المطل على قوله الاول كما سمعت في الشرح ان على هذا التقدير شرطية فم يجوز ان لا يكون
الذات علة للاحتجاج والعدم **قول** تأمل آيات الاله الالهي للشيء حين شرع الالهاد
على الدليل التوضيحي في التفصيل في الالهي عليه ايراد كلام الشرح هو اوقفنا على الدليل
وتبيننا بانه ثم تعرض عليها بهذا التفصيل ان لم يلزم التوضيحي وتقرير قضية الاله المتناقض
بينه وبين ما يجب في الشيء **قول** لا يمكن نظرا اليها يمكن النقص عليها بانه المنة الممكنة
في حيث هي ليست علة لوجودها وطولها ولونها فامكن نظرا اليها مع قطع النظر عن غيرها
وليس الامر كذلك اذ المنة في نفسها ليست اثنا ولا لا شيء وليست علة لشيء اصلا **قول**
ويجب ان يخفى هذا لعدم مستند الى الذات لا يذهب عليك انه ان اللازم في عدم كون
الذات علة للافتقار مع قطع النظر عن الغير امكان عدم الافتقار بامتناع الخاص اذ لو
الذات علة للافتقار لكان عدم الافتقار مستغنا ولما استغنى العلية استغنى المامتناع
في عدم الافتقار وتبقى الامكان في حيزه جانب عدم الافتقار ولان في هذا امكان
الافتقار كما ان يرد ان الوضو منفصل امكن الوجود والعدم وذاته ليست علة لهما
قول ولما اوقفنا الذات في امكان الكمالات هذا جوابا بقية الشرح الاول وفيه الواسطة
قول ما لم يكن كذلك لا يكون الذات ومدها مع لازما علة للافتقار تفسير الافتقار
الذاتي والفتن الذي في هذا في التفسير كما ويقدر اصطلاحا جديبا **قول** او على سبيل
الوجوب هذا التزديد مبني على ان الدوام اعم من الضرورة **قول** في علة الافتقار
عارضة فيانه يبق ان يكون علة الافتقار لازم الذات ووجه على ما يقتضيه كلامه مع
في تفسير الافتقار والغاية الذاتية واما ما في خبره احتمال ان يكون علة الافتقار
الذات مع العارض او اللازم مع العارض او الذات واللازم والعارض فحكمه

داخل في قوله المذكور محالاً حتى ياد في **قول** لا تتواءم نسبة الفعل الخارجي الى جانب الاتفاق
والفعل فلا يكون ذلك الفعل علماً فاحظر العلية للعارض مكن الزوال فيمكن زوال
المفعول وهو الاتفاق فيمكن عدم الحمول في الجسم القابل للاتفاق مع ان الامر كذلك
كما سمعت في بعض فثبت **قوله** الاول محال والا لا استحالة الحمول الى الحمول على الدوام والوجوب
فيستعين بالاتفاق ويندفع ما يؤولهم ان قوله يكون علة للاتفاق عارضة اثباتاً للوسط
بنية الاتفاق والفعل الذاتيين بهذا الوجه في **قول** ولا شبهة في عدم الوسط بينهما **قوله**
قوله مما يتبع ان يفرغها علة ان على الدوام والوجوب **قوله** لان النوع هو تلك
الهيئة بشرط العموم لانه في اسم الكل المنطوق المعبر **قوله** اذ هو بشرط العموم غير متحقق
فيه وقد قال بوجود الكلي الطبع في الخارج فانما يقول بوجه وصف الكلي **قوله** واهمية
ومررها نوعية ان منسوبة الى النوع يعني اذا لو خط العموم معها كونه نوعاً لا يجب ان
خير بانه على هذا التوجيه كان عليه ان يقول اذ يحمل ان النوع جنسية او عرضية ثم اورد
عليه بان كل موجود في الخارج متعين في نفسه غير قابل للكثرة كبدية فلا يتصور
كون تلك الهيئة موجودة في الخارج ومشتركة بين افرادها فلا فضل **قوله** في احتياج فرد لا
غير مستلزم لاحتياج سائر الافراد فاحتياج الصورة الى المادة في الجسم القابل
للاتفاق لا يلزم احتياج سائر افرادها كما هو مدار استدلال المفسر لحوار ان يكون
الصورة مهيبة جنسية ويكون ذلك الاحتياج في فصلها فثبت الحاجة الى اثبات كونها
هيئة نوعية هذا ولا يوجب عليك ان ليس مدار الدليل على مجرد انه يلزم في اتفاق
الصورة في الجسم القابل للاتفاق للاتفاق في مطلق افرادها حتى يقال انما
يلزم هذا اذا كانت الصورة مهيبة نوعية واما اذا كانت جنسية فلا يلزم مداره عليه
مع ملاحظة عدم الوسطية بين الاتفاق الذاتي والفعل الذاتي واتفاق الفعل الذاتي
عندنا وبعد تسليم ذلك الكلي يثبت ان الحقيقة للمادة نفس الصورة لافرد منها وانما
طبيعة الصورة للاتفاق سواداً كانت جنسية او نوعية مستلزم للاتفاق في جميع
افرادها فاجواب ساقط والسؤال قوی وقد يجاب عنه هذا السؤال بان الطبيعة

هذا القول هو الذي
يكون في كلامه
في قوله لا يتصور
كون تلك الهيئة
موجودة في الخارج

لجنسية لم تقتض لها بنفسها اقتضاً تاماً لكونها غير متحصلة في نفسها وفي العقل والواقع
شيئاً لو فصلت بعضها وبدون لا يختلف النوع اذ هو كونه متحصلاً بنفسه شيئاً اقتضاً
تاماً وفي ان سبب اقتضاها هيبة جنسية بنفسها شيئاً ليس بما يرتضيه العقل السليم والذهني
القيوم ولقد اشبع الكلام لهذا في **قوله** دليل على النوعية في اختيار
الدليل ههنا والعدله دليل تنبيه على ان التحصيل والوجود دليل على النوعية وعليه لمية
لنوع اختلافها بالخرج والحد ان النوعية برهاناً للتحصيل والوجود ولتو اختلافها
بالخرج والحد والتحصيل والوجود وايضاً برهاناً لكون اختلافها بالخرج جلياً للتحصيل والحد
بالخرج دليل على النوعية ليس على ما ينبغي انت خبير بان الاختلاف بالخرج دليل
ان التحصيل والوجود وهو دليل ان النوعية فثبت ان كون اختلافها بالخرج دليل
للتوعية فيجوز ان يخرج من ادراك الشواهد ان نظر الدليل الا في فلا اعتبار في كلامه **قوله** بدون
ان يكون سواداً او بياضاً او بعد كونه سواداً او بياضاً لا بد ان يكون ايضاً هذا السواد
وهذا البياض القايماً بالجسم مخصوص بمجلا فالكس فان احتياجه في الهوية والشخص
فقط ويكفي ان يقال لما كان ما ينظم الى النوع ليس دافئاً فيما تحصل تحت من افراد
بل خارجاً عنه عد النوع متحصلاً بخلاف جنس **قوله** متعسر او متعذر اذا التميز
بينه الفصول والخصائص متعسر او متعذر كما ان التميز بين الاجزاء والعرض العام
كذلك في هيبة الحقيقة قال صاحب المحاكم انا لا نقل العوارض الشخصية ولا العلم
انها اشئ فانما لم تيسر ان يكون عقليته وخارجية موقوف في عرضها على وجودها وحسب
وتشخصه في كل شخص هو هيبة الفاعل **قوله** بانها لو كانت طبيعة جنسية يتم هذا اذا
الصورة لجنسية دائرة بين ان يكون نوعية او جنسية فقط والافلا **قوله** مشتركة بين
الكسب اراد بها الصورة لجنسية واطلاها عليها عرفه غير مرة فكذا لا فرق بين
قوله ووجوب حمل الفصل على الجنس الى طريق التجربة في جانب الفصل والكلي في جانب
الجنس فمنع هذا الجواب بعض المؤمنين بناء على ان احوال الهيئة لا يلزم ان تكون محمولة
وانا في لا يرتفع **قوله** انما تدعى بالقياس الى الامتداد لجنسية قد عرفت ان الهيئة

ادعى نوعيتها بالقياس اليها ايضا فكيف يجوز نوعاها ان يكون تلك الصورة الجسمية
 ممية نوعية للجسم وهذا لا يقال بخبرية لا توجد مائة نوعية الا ترى ان الاشياء
 جود في زيد على القول بخبرية الشخص مع انه نوع لان الصورة ليست تمام جود مشترك بين
 الاجسام **قوله** على تقدير جسيما ان على تقدير تسليم جسيما بالقياس الى الامتدادات
 الجسمية دون الاجسام لما عرفت من ان لها فصل جوهري في نفس الامر اذا الاطلاع في الفصل
 متعرا ومتغير فمن اين العلم بنفي **قوله** اذ هو كذا بكمين ومصدر عن بعض الاعيان
 ان الكثرة في اذ كمين وارد على الدليل وهذا وارد على النتيجة وما سبق وارد على شراح
 الموافق وهو وارد على استدلال الشيخ فليس ما يفتى اليه **قوله** مختلفة بالاشخاص
 ان مختلفة افرادها بالاشخاص او مختلفة بالاعتبار ولذا قال الاول **قوله** لابد له من قابل وهو
 الهيولى في ان القابل لا انفكاك هو الجوهر ممتدة لانه في نفسه ليس متصلا ولا مفصلا ولا بعدا
 قال سأل من معظم تلك الابحاث كنه عدم فخر هذا البحث في معظم محل محال ان يقال
 المعظم من **قوله** اما لا طارئة لانه دليل اتفاق الصورة كما يشهد ثبت ذلك ايضا
 وكما يلزم من العلم بالافتقار يلزم من العلم بامتناع الانفكاك وقد قول على الشرح حيث
 لم يتجلى في ما ذكره انتهى لا حسنا حيث قال المقصدان متحدان في ما كان مع ان مقصد
 الفصل ان بقا اما اثبات الهيولى كما هو عليه عنوان الفصل واما اثبات تركيب الجسم
 في الهيولى والصورة ولشأن ما بين المقصدين كنه الدليل المذكور يلزم من العلم بالمقصد
 فالسؤال به لا بد **قوله** وقد قال ان في دفع الاستدراك وقد يقال ايضا ان لا
 عند هو الاشكال معلول هو الحلول فاستدل على المافق في الفصل **قوله**
 بالحلول استدلالا ايا وفي هذا الفصل بالشيء والشكل استدلالا **قوله** واثبت
 الانفعال تقريره ان في جسم فعلا وانفعالا وهو طولا وغيره شيئا واحدا فعلا
 ومنفصلا في الجسم امر ان الفعل باجدها ونفصل بالافور فالاعراض الفعلية تابعة
 للصورة والانفعالية تابعة للما فيثبت ان في الجسم امر آخر وراء الصورة وهو مادة
 وسبغ في الشرح **قوله** هذه المنفصلة ان الى المنفصلة مائة فلو لم يكن منفصلة

حقيقة **قوله** لو انفكت فاما ان يكون منفكاه فالا انفكاك المطلق لا يوجد الا في منتهى الانفكاك
 فثبت لزوم بين المقدم والنتيجة ثم لا يخفى انه نسبة في علم ان المقدم للمص لا في علم الاطباء
قوله في البراهين المشهورة على هذا الدعوى برهانها من ان يجمع لان البراهين
 التي وصلت اليها على هذه الدعوى عشر برهانها ومنها برهان التكرار وتقريره لو كان
 البعد غير متناه لا يمكن ان يفرض خطان متوازيان غير متناهيين فاذا فرضناهما او فرضنا
 تحرك احداهما الى جانب الاخر فلا بد ان يتحقق نقطتان اول نقطتهما في نفسهما
 او في عليه يمنع إمكان التوازي بين خطيه غير متناهيين وهو ليس **قوله** فحرك
 نحوه الى حرك ذلك الخط المتناهي مع ثبات طرفه الذي في المبدأ الى جانب الخط
 الغير المتناهي **قوله** لو افترضنا ان الخطان لهما تقاطع لقطع الخطان في نقطة واحدة
 المتناهي **قوله** نفرض ان كان في وجود حركات متساوية اولها نسبة اليها فاما
 حاصله في نقطة اولى قبلها نفرض في ذلك الخط غير المتناهي اذ يمكن في تقاطع غير متناهي
 يمكن ان يكون كل منها نقطة واحدة وتوضيح ان الخط المتناهي بما مال غير التوازي في
 تحرك الى جانب الخط الغير المتناهي كاشته في انه يتغير في موضع خط موهم فيحصل زاوية
 بين الخط المتناهي المتحرك وبين خط هو هوم القيام مقامه وقربته في حركه وسبغ في
 الحق ان اصل الزاوية قبل التمام الى غير النهاية فلا جرم يمكن ان يخرج خطوط رقيق
 متساوية غير متناهية في تلك الزاوية والطرف الاخر لك الخطوط تنتهي في نقطة في خط
 الغير المتناهي فيلزم ان يوجد في ذلك الخط تقاطع غير متناهية يمكن ان يثبت بالكل
 ذلك النقاط لا كانت غير متناهية يلزم ان لا يوجد اولها من اول نقطتها
 خذ هذا البيان واسكره على المستوعب ولا تنفك الى بعض خرافات الازمان **قوله**
 اذا انتقل احداهما التوازي الى ما يتبع ثبات طرفيه في التوازي ولا تفعل في
 هذا القيد **قوله** ولا يوجد حركات متساوية لانها قد عرفت حصول الزاوية النسبية
 الى غير النهاية حيث انتقل احد الخطين في التوازي وذلك الانتقال الى غير الزاوية
 زمانا وهو ايضا قبل التمام الى غير النهاية في حصول الزاوية في الانتقال الزمانا

منه هو الخط المستقيم

الى غير النهاية متضايف كل مرتبة زيا في تلك المرتبة على صورة **قوله** محصورا بين حاصري
وهما **قوله** ان يكون بينهما اربعة الضلعية المفروضة انفرج يكون نسبة الانفرج
الى الضلعية مثل نسبة متناه الى متناه **قوله** الانفرج مساويا للضلعية **قوله** يصح ان يفرض
في خطوط مساوية للضلعية المفروضة لا يخل ان ذين الضلعية المفروضة غير متساوية
فيكون فرض خط واحد مساويا لالا يقال اعتبر فرض خطوط المتساوية في كل مرتبة الزوايا
ليتم الفرق بينه وبين ما ذكره الشئ ثم وجه صحة فرض ذلك خط ان الانفرج ح ك ن
غير متناه وذل البية ان فرض خط متناه هيا او غير متناه في الانفرج الغير المتساوي
مساويا لخط متناه او غير متناه آخر ممكن فاذا كان فرض خط غير متناه مساويا
لاحد الضلعية في ذلك الانفرج الغير المتساوي **قوله** وكل منهما اية الانفرج المساوي
للضلعية وفي الانفرج المفروض في خط مساو للضلعية مستقيم كذا الضلعية لانه الانفرج
وخط المفروض فيه متساويان كونه محصورا بين حاصري مساوي لمتناه ايضا متناه
فالضلعان متساويان **قوله** فاحفظ **قوله** المفروضة لانا هيها بهذا في كنه النسخ وفي
بعض النسخ المفروض لانا هيها وهو الصواب هو افق لقانون العربية **قوله** خمسة اربع
لا يذهب عليك ان اذا نظر الى الخط ولم ينفذ الى الاندراج يوجب مسحة اربع والايه
اربعة اربع لانه يصح ان يقال ان الثالث يشمل على اثنى عشر اربعة اربع وزيادته
وهو اصدىم بر الثالث وعلى الاول وزيادته لانهما متساويان في اثنى عشر اربعة
تدبر فان هذا لا يناسب ثانه ولا ينظر ههنا الى قوله ثانه **قوله** لانا لانه اربعة اربعة
ما ورد ان يقال من جانب البسط للمقدما انك ان قوله كل زيا في الزوايا الغير المتساوية
في بعد موجبة كلية وان مجموع في حيث الكل ليس بعد سالبه فوجه ما اخذ اصدقنا
كما هو في زعم الشئ يلزم جمع النقيضة وهو بطل فاذا اصدق قولنا ان كل زيا في الزوايا
الغير المتساوية في بعد وجب ان يصح قولنا ان كل زيا في حيث الكل هو في بعد وهو
مطلوب ان يقول لانا لانه لا يحصل له **قوله** المجموع ليس كذلك ليس نقض
موجبة الكلية فلا يخل في نقضها في السلب عن الكل مجموع وفي بعض النسخ نقض السلب

في الكل

عن الكل وانما واحد وفي بعض النسخ نفي وهو ليس بمحمول **قوله** ان عدد الزوايا المجمعة
في بعد يقول ان حده ثبت العرش ثم النقش **قوله** انما من الدائرة تطلق على المحيط
انما بالشر ان او بحقيقة في اصدها والحارة لا فرق كما هو مشهور بينهم فان المراد
بالدائرة ههنا المحيط بين الزاوية داخل المحيط وان كان المراد بها المحيط بين الزاوية
خارج المحيط بينه وبين العموم ولقد عرضت على كثير من الفضلاء المعاصرين فمالوا الى انكسار
ثم قيل لا الاول **قوله** اصد الزوايا ان لا يكون زاوية اصغر منها لانه يكون اصد من جميع
الزوايا فذلك ينافي هذا **قوله** مشتمل على امثال اصد الزوايا بانه يؤخذ من تلك القايمة مرة
مثل الا اصد مرة اخرى مثله ثم وثم الى غير النهاية لانه الزاوية عند وغيره يقبل
انقسام الى غير النهاية **قوله** بعد انقسام باضعافها وفي بعض النسخ عند انقسام
وهو ظرف لبق واصغافها بغير امثالها كذا قيل **قوله** ولا يخص بالالفق فيما ذكر
اقليس بانه يقال لا فرق بين زاوية وزاوية في قبول انقسام فكيف يكون تلك
الزاوية اصد بل هي منقسمة ايضا وبانه يقال ان انقسام الزاوية الى غير النهاية يكون
كما او كيفا بمعنى لا يقف عند الحد وفي الوهم والفرض فلا يكاد ويشتمل القايمة على امثال
احد الزوايا الى غير النهاية بالفعل فيكون ما لا يتنا محصورا بين حاصري فاحفظ **قوله**
للجسمية او لا لازمها قد يقال عدم تناهيها يجوز ان يكون للجسمية بشرط التجرد عما
انتهى تحته فممكن ان هذا مشترك بينهما ايضا **قوله** كنصف الدائرة بمعنى المحيط
والكل **قوله** ولما لم يرد هو الشكل للسطح المتساوي والاضلاع القائم الزوايا
وهو مستطيل ومعيه وشبهه **قوله** وقيل في تعريفه ما يحيط به قائم اقليدس
قال انظر الى روي هذا ينقص الجسم التعيين والسطح وقد يطلق الشكل بمعنى الشكل
ولعل اقليدس عرف ذلك انتهى **قوله** وهو المحرر في السطح الواقع عند ملاصق
يرد على ان السطح ينقسم في الجهتين والزاوية في جهة واحدة وفاقا وهو جهة
الضلعين طول الاخرين لانه عرضت هذا على الكشاف فاني تجاوبت لم يفتنا عليه
ثم وجدت في بعض النسخ **قوله** انها في الاضافة وهو نسبة بين الشئيين وههنا

به خطية كذا نقل عن **الاشرف** انما في الوضع وحل الهيئة الحاصلة للنسبة لا الامور الحسية
 كذا نقل عن **الاشرف** انما عند ان انتهت السطح عند نقطة مشتركة بين الخطية المحيطة بها كذا
 فانه قد سره **الاشرف** لانها قد تبطل بالتصغير الى الزاوية تغذم وتبطل بالتصغير وتكون
 كما لا يطربل يزداد الكمال وكما يصحح بما ذكرنا ايضا **الاشرف** ان القايمة تبطل بالتصغير
 مرة واحدة لانه اذا انضمت اليها قايمة اخرى لا يبقى هناك زاوية اصلا **الاشرف** بالتصغير
 مرتين لانه اذا انضم اليها قايمة ثالثة فمما تخرج قايمة واذا انضم اليها قايمة رابعة اخرى
 لم يكن هناك زاوية قطعا بخلاف ما اذا كانت الحجة اصغر او اكبر من نصف القايمة
 اذ يبقى هناك زاوية اخرى اي في تلك الجهة او في جهة اخرى كما لا يخفى **الاشرف** بل يبقى في بعضها
 زاوية حادة هي تلك القايمة اذ يجوز ان يكون الكلام مبنيا على ان يكون المنفرجة قايمة
 وثلاث قايمة يعني غير مبنية على ان يكون المنفرجة قايمة ونصف قايمة حتى يكون ما بين قايمة
 او قايمة فلا يدري عليه ما يقال بل الظاهر ان يبقى من قايمة من جانب آخر لانه الكلام مبنية على
 ان اتحاذ نصف قايمة فاذا لم يكن المنفرجة قايمة ونصف قايمة فتتصغيرها يبقى قايمة
 في جانب اخر انتهى اذ بنا الكلام عليه ليس في الواجب **الاشرف** العلامة قد سره
 قال ولو ابدل بالتصغير بالزيادة لتشمل بطلان الزوايا كلها لانه كل زاوية زير
 عليها ما جعل زاوية لقائمة لم يبق هناك زاوية اصلا وكذا الوهم البطلان ببطلان
 كلها او بعضها لتشمل بطلان المنفرجة ايضا ويكون في الاستدلال ايضا لو كانت الزاوية
 كما لم يبطل اصلا فاحفظ **الاشرف** لاحتمال كونها بالعرض او بوجه معروفه الذي هو الكمال
 كما ان بقولها الكمال بوجه الكمال القايمة هي به فانه قلت يلزم ان تمام الزاوية هي
 لانه معروفه بقية قلت يلزم ذلك ان لو كانت الهيئة تعرض السطح الواقع في المستقيم
 سارية في امتدادية الطول والعرض معا وليس كذلك بل كانت عارضة لسارية في
 الطول فقط كما حققه الشرف العلامة في بعض تعلقاته **الاشرف** بعد ان على هيئة محيط
 ايضا لا يحصل المحصول مقدرة فكما يجوز تقديرها بالمحيط يجوز تقديرها بالخط والمحيط
 معا وليس احد تقديرين او لا وظهر حتى يدعيه كلام السرخس مبنية على انما اعتبار

في رد المحتار على الدرر

في التعريف

في التعريف كما لا يخفى وقد يقال اطلاق الشكل على هيئة المحيط يجوز ان يكون مجازا فلا يخفى
 فوجه ان التعريف لم يفت الى البحث كونه **الاشرف** يلزم على هذا التعريف الاولى
 ان يقال على هذين التعريفين **الاشرف** وهذا النقض مشترك الاول وهذا النقض
 مشترك ان لا يخفى عليك ان في هذا الحد والحده بمعنى النهاية في غاية البت ورو عدم
 في المكان وكذا المك نهاية للممكن والمرة مثله في غاية الموضوع فقط التعريف
 بامثال هذا في غاية السقوط **الاشرف** وفي المكان والمكان ليس كذلك نقل عنه لان
 المكان وما يحصل به المك قايمة على حدة لانها جسمان ايضا انتهى القول
 بكون المكان قايما على حدة مع كونه جسماء صادرا بداروية اذ في مكان شبيه
 انتفي معا وفي مكان الاخر ايقه انتفي ان في العلم لان يقول **الاشرف** ان كانتا مطلقا
 في لواحق اما في ما تقر بينهما ان الكمال والهيئة والافصال والافعال والاصحاب
 كلها لواحق اما في ان قيل لا يمنع ان الكمال مطلقا في لواحق اما في ما في معنى
 ان الكمال مطلقا يجب ان يكون حاله في اما في كماله كمالا للسوق فهو ليس كذلك
 بدنية لانه جسم والهيئة ايضا فتساويا وليس حالان في اما في قلت معناه ان
 الذي في الكمال يجب ان يكون اما في او حالها في او مركبا منها وانه البدنية ان الصورة
 الجبرية ليست اما في ولا مركبا فثبت كونها حالها في هف قد يقال لان في كل منها في الحق
 اما في هذه المقدمة ليست بدنية ولم يتم عليها برهان وايضا ان هذا دليل اخر
 لتحقيق اما في دونه الدليل المثبت بالشكل والحال انه لم يدع ان اثبات المبدء
 يتوقف على اثبات الكمال في جميع الجهات حتى يمنع دعواه هذه **الاشرف** فيما بين كل نقطة
 يجوز ان يدعيها في حرة بعض الاكابر هكذا لو امكن بعد غير متناه امكن نقطة غير
 متناهية في خط مفروض غير متناه وبين نقطة المبدء او كل نقطة من النقطة
 الغير المتناهية بعد تحقق بعد اول ثم بعد طول من بمقدار معين وهكذا فيستحقق
 زياد ان غير متناهية بعد بعد الابعاد الغير المتناهية مع كونه محصورا بين حادتين
 ثم قال بعد ان يندرج البرهان في بعض الافاضل عرض هذا الفصل انه يمكن اجراء

في التعريف كما لا يخفى وقد يقال اطلاق الشكل على هيئة المحيط يجوز ان يكون مجازا فلا يخفى
 فوجه ان التعريف لم يفت الى البحث كونه **الاشرف** يلزم على هذا التعريف الاولى
 ان يقال على هذين التعريفين **الاشرف** وهذا النقض مشترك الاول وهذا النقض
 مشترك ان لا يخفى عليك ان في هذا الحد والحده بمعنى النهاية في غاية البت ورو عدم
 في المكان وكذا المك نهاية للممكن والمرة مثله في غاية الموضوع فقط التعريف
 بامثال هذا في غاية السقوط **الاشرف** وفي المكان والمكان ليس كذلك نقل عنه لان
 المكان وما يحصل به المك قايمة على حدة لانها جسمان ايضا انتهى القول
 بكون المكان قايما على حدة مع كونه جسماء صادرا بداروية اذ في مكان شبيه
 انتفي معا وفي مكان الاخر ايقه انتفي ان في العلم لان يقول **الاشرف** ان كانتا مطلقا
 في لواحق اما في ما تقر بينهما ان الكمال والهيئة والافصال والافعال والاصحاب
 كلها لواحق اما في ان قيل لا يمنع ان الكمال مطلقا في لواحق اما في ما في معنى
 ان الكمال مطلقا يجب ان يكون حاله في اما في كماله كمالا للسوق فهو ليس كذلك
 بدنية لانه جسم والهيئة ايضا فتساويا وليس حالان في اما في قلت معناه ان
 الذي في الكمال يجب ان يكون اما في او حالها في او مركبا منها وانه البدنية ان الصورة
 الجبرية ليست اما في ولا مركبا فثبت كونها حالها في هف قد يقال لان في كل منها في الحق
 اما في هذه المقدمة ليست بدنية ولم يتم عليها برهان وايضا ان هذا دليل اخر
 لتحقيق اما في دونه الدليل المثبت بالشكل والحال انه لم يدع ان اثبات المبدء
 يتوقف على اثبات الكمال في جميع الجهات حتى يمنع دعواه هذه **الاشرف** فيما بين كل نقطة
 يجوز ان يدعيها في حرة بعض الاكابر هكذا لو امكن بعد غير متناه امكن نقطة غير
 متناهية في خط مفروض غير متناه وبين نقطة المبدء او كل نقطة من النقطة
 الغير المتناهية بعد تحقق بعد اول ثم بعد طول من بمقدار معين وهكذا فيستحقق
 زياد ان غير متناهية بعد بعد الابعاد الغير المتناهية مع كونه محصورا بين حادتين
 ثم قال بعد ان يندرج البرهان في بعض الافاضل عرض هذا الفصل انه يمكن اجراء

في تعريفه لولنا في الوجود مع ربح
 زعم اعراض الوجود لا يرد على تعريفه
 وانما هذا الوجود لا يرد على تعريفه
 فهو غير متحقق

اصل البرهان خطأ واحد لانه لا يتوجه عليه اعراض الشئ حيث قال ذلك القائلون
 استخراج هذين البرهانين من البرهان السليم كقوله في اثبات شئ الاصل انتهى
 ولعلك تطعن في هذا على كثرة جملات لاذها هنا **قوله** فاما ان يتبين ان كل
 هيئة الكثرة او سطحين كهيئة مخروط ولسطح كهيئة مثلث كذا نقل عنه لا يخفى عليك
 ان تحقق مقدار في الصورة المجردة في غير المنع كما عرفت انما قد يتبين هذا الكلام اثباتا
 لبطان **قوله** مثل ذلك ان مثل الترديد الذي هو في الهيئة لاف الشكل حتى يتبين مستدركا
 بما سبق **قوله** وبه ما ذكره انما ذكره الشئ في الهيئة وما ذكره المصنف في الشكل **قوله**
 ويمكن ان يقال اختلاف قولنا ان هذا يمنع للملازمة ولتصوره واضحا وان منع لبطان
 ان لا ينف بطان تشكك جميع الاجسام بشكل فم وانما لم يشك لان الصورة جسمية
 كانت مانعة عنه ولكن ان تقول ان تشكلا انواع الاجسام لو كانت في الصورة النوعية
 كان مقدارها ايضا منها ان الشكل هيئة اضطرارية عارضة للمقدار واقضاء تلك
 الهيئة الاضطرارية في حقيقة انما يتبين باقتضاء معروضها وهو كما ترى اذ مقدار كل
 تابع لجسمية دون نوعية فلا يغفل في **قوله** يلزم عن هذا ان المجزوء هو الصورة جسمية
 والكل والكل المركب مع الصورة الجسم في الشكل ولا تأثير ههنا للصورة النوعية
 وانما تأثيرها في الانواع او المراتب المجزئة المجزئة التي يلزم ح **قوله** والمجزوء في الكل
 في الشكل في كل نوع من الاجسام او المراتب المجزئة الفرد وبشكل نوع الاجسام وهو يكون
 في الموصوفات التي رتبة لا كل **قوله** فلان الشكل تابع له المقدار وعارض له وليس
 التابع العارض مستلزم في الموصوفات **قوله** بناء على انها طبيعة نوعية في البناء
 خراب لا يقبل التغير وتذكر كاي من **قوله** فلا يلزم نوعيتها الاثر في كل لازم لكان
 ليس نوعا لا فراد كالكثرة كما تنفس بالحق لكان وكذا الامر في اللازم الاثر
قوله يستحفظ ذلك الشكل يتبع العوارض اذ ليس لها ليدل ان يكون على البقاء
 عنه على الابد **قوله** او فرد ما هذا الترديد جعل في الابد **قوله** فيكون لازم يلزم
 عليه ما يلزم على الترديد كما مع كونه خلف المفروض **قوله** وان كان زوال كل منهما

ان النوع

ان النوع وفرد ما الصورة المقارنة جائزا اذ يجوز ان يكون لزوم امر شئ منها الى احد
 وحصول النوع والفرد يجوز ان يكونا لازمين للصورة المجردة ويمتنع انفكاكها عنها و
 يستحفظ الشكل بشرط التجرد انما دامت الصورة مجردة واما جهة المقارنة فلا يستحفظ
 الشكل متعاقبا لا يلزم تشكك الاجسام بشكل واحد وهو موقوف فاحفظ **قوله** يتبين
 العارض ان يتبدل العارض في المضاف للشكل الا **قوله** وايضا يجوز ان يكون ذلك
 في المجزوء ان يكون عدم التماثل والهيئة الخصوصية لازما للجسمية بشرط التجرد كما
 ان رايه فيما ذكره ان هذا العارض ثالث فلا يتبع الوهم **قوله** على الصورة بان يكون
 الصورة والشكل معلولان في عدة واحدة هي العارض **قوله** لا يحتاج للمعروض وهو
 الصورة الى عدة ومن البين ان عدة لكونها عارضا محتاجة الى المعروض فداروا بين يلزم
 فقدم وجود العارض على نفسه بمرتبة وايضا مثل هذا العارض حادث للحالة فلا
 عدة للقديم وايضا يتخرج لازما وطرزا لعارض **قوله** او معلول لا يعتبرا في عدة الصورة
 بان يكون الصورة والعارض معلولان في عدة واحدة ولم يتعرض لعارض معلول للصورة
 وعدة للشكل في حال معلوما ما ذكره للزوم كونه لازما لعارض اذ الترديد
 للبتك مع لزوم اللزوم مشترك كايه وبه ما تعرض واما في العارض والشكل
 معلول على واحدة فما لا متنازع له ههنا **قوله** عندهم مجرد وهو مبدأ الاعلى وهو
 لا يقبل الزوال فلا يتبين عدة للعارض حتى يقال بزوال الصورة عند زوال العارض
 انت جبر بان ان يثير والاتحاد والتحليل انما هو في عدة الفاعلية لا ان في فله يلزم
 في ابدية عدة الفاعلية للصورة عدم كونها معلولة على واحدة وعدم قبولها الزوال
 بجواز زوالها بجواز عدة العلة التامة فزوال العارض يدل على زوال عدة ولو جاز
 منها وزوال عدة مستلزم لزوال الصورة فلم ينف متشكك **قوله** او يتبدل الموصوف
 يتبدل الوجود ظاهره ما لم لا ان معلول والاثار الصادر من العلة وجوده المعلوم
 والحق رهوان الاثر انما في ان المعلول بالوجود فاذا كان وجوده الشكل معلولا
 لعارض التماثل يخص هو هذا الوجود الخاص وجب ان يزول ذلك الوجود عند زوال

علة وان يزول الشكل عند زوال وجوده فكيف يستحفظ الشكل متعاقبا لحوادث بعد زوال
 وجوده كمن زوال الوجود وعند زوال علة ليس امره بيبطل بقاءه بعد زوال العلة
 اذا السؤال دائر على منعه بناء على ان العلة البقية غير العلة المحذورة ومنه يجوز منع ذلك
 الا ان يقال ان هذا الجواب مبني على بطلان هذا المذهب وهو كما ترى **قوله** هو شرط قد يقال
 انهم استدلالوا على وجود المقدار ومغايرة للجسم بانه قالوا الجسم الواحد كالشمعة مثلا
 يتوارى عليه مقادير مختلفة عند اختلاف اشكاله مع بقاء جسميتها بعينها اذ المظهر
 انفسا فثبت ان في الجسم ادوارا جسمية يتبدل عليها مع بقاءها بعينها والاشكال غير المتبدل
 اذ اعرف هذا فنقول لو كان يتبدل الاشكال في الجسم لانج في اتصال وانفصال لم يصح
 استدلالهم المذكور لانه مبني على بقاء جسمية عند تبدل الاشكال ولم يكن يتبدل الاشكال
 الا بالاتصال والانفصال لم يكن الجسمية باقية بعينها انتهى انت خيرة في القائل لم يلزم صحة
 هذا الاستدلال لعدم تمامه لا يفيده وانما تعلم بالبدنية ان يتبدل اشكال الشمعة ليس كذلك
 هيته زيد شرقا وجنوبا وان هذا لا يوجب ان الانفصال والاتصال في الاولاد في اشكاله
قوله ولا يفيده ظهور ان في الجواب الاول في بعض الالفاظ ان الشمعة المقدارية ليس لها
 جوهر العقل فليصح ما ذكره **قوله** وان سلم يعني لانه اول اعدام هو مستند بامره كلام بعض
 الابرار ومنه مذهب النظام **قوله** لو كانت جسمية بلاما لم يختلف اصلها لكنها مختلفة لما ذكره
 في الترتيب فثبت ان جسمية كانت بالماز وبعبارة اخرى لو كانت الصورة مجردة لكانت
 فيها انفصال بغير ذكر ولو كان فيها انفصال فتارة لما لا لان انفصاله لو اوصى الما
 فثبت بانه لو كانت مجردة فتارة لما لا لان ههنا قد عرفت انه تردت حتى جاز ان يثبت
 الاختلاف والانفصال والاكتر اركان اخذ الانفصال والاتصال وقد اجاب عنه بعض العلماء
 وانه هذا في تعيينه لظرفه ليس بباب **قوله** فهو لا الفعل والانفصال بغير الانفصال
 في لوازم الوجود الخارجي والهمية ليست منه فاستدلوا بهذا الترتيب فيجوز في الانفصال
 الجسمية انه اراد به استناد الانفصال الجسمية فقط لا يتجاوز منها الى غيره فكما برة
 لانه انفصال هذا حال يستلزم انفصال المحل وانما اراد استناده اليها اولاد ولو تجاوز

قال تارة في الانفصال الجسمية
 لانها لا تستلزم الانفصال
 فيكون الانفصال الجسمية
 فيكون الانفصال الجسمية

فثبت

فثبت ان الانفصال تابع للمادة ولو اوصفها والقول بانه المادة اعني الصورة الجسمية مما لا
قوله والاوان يقال شكلا ككلام الخصم بخلافه **قوله** اقول لو استند الشكل وكذا الهيئة
 على امره الشرف قال في الهيئة الما اوصفها بانه هذه الاحتمالات لا يخل بالحق وهو متعارف
 الصورة بالهيئة فاعلم انتهى امره بالعلم تنبيه على ان المصداق انما تعرض باللازم من كونه مشتركا
 مع فضاء الشق الاول لا على كونه مستدرجا **قوله** في غير الصورة سواء في ذلك الغير
 لازما او عارضا ومبينا متفردا او مركبا **قوله** فتبين هو في صدد انها قابلة للانفصال
 او لا لانفعال هذا سلم كمن استلزم مجرد قابلية الانفصال او الانفصال بدونه وان غير
 بالفعل متعارفة الماهية ثم لم يستند **قوله** اذ نقول صدور من ج الى رابطة ثم نقول
 ذلك ان لو لم يكن الامكان متساويا متواطئا وهم من ويجوز ان يكون المعلول الاول
 وهو العقل الاول كافي في صدور علة فعال بدلا رابطة كافي في مقتضاها صدور
 في اول المراتب في العقل كمانه عليه الامام **قوله** بانه هذا الحكم يختص بالمشكل
 وانما في العلول الاول بالاولوية بالنظر الى العقل فلا يفرق تقدم الروابط
 بقوله **قوله** في قوله والقول بانه يجوز ان يكون معلولا بعد الما ج الى رابطة
 ويصور شيئا من واحد **قوله** مع اننا نقل الكلام بانه نقول هذه الرابطة موقوفة ايضا
 على رابطة وتكون على اخرى وهكذا لا مالا يتأهل كذا انظر عند **قوله** او الى عارضها
 اول مبين اعلم ان لازم الشيء قد يكونه اختلافه وقد يلبس في ذاته وفي صفاته
 قايما به كاختصاص اللازمة وقد يلبس كالعلة والجزء الاخر في العلة بالنسبة الى
 المعلول والمراد من اللازم ههنا ما يمتنع وصف قايما به خارجا عنه وكذا بالعارض
 ما هو وصف قائم غير لازم فلا بد عليه ان يمتنع الانفكاك عنها فهو
 داخل في اللازم والافهوا قل في العارض **قوله** وكل في كمالا بالانفراد او مع
 وجملة الاحتمالات يوضع في سبعة احتمالات يلزم شكل الجب شكل واحد في البوتق
 يلزم الانفصال هذا اذا كان ههنا بامتنع الزوال والرابطة واحدة بالخص
قوله والرابطة لما في نفسها ان في نفس الصورة كما يقال ان فيضان الكمال الثاني

تفتحه وهو الموصوف في الخارج وقد فرغ من مدو ما مطلقا **قوله** اطلق اسم المعاني

على النقص هكذا صدر عن سيد المحققين بيان وجه الاطلاق بوجهين **قوله**

بل يجوز ان ينقله قال اما نظر الشان لو ادعى الحصر في المخرج ولم

في ان جاء كلامه تمت الحاشية مستمرا بالشارع في الموضع

المشهور بقوله بالشارع في الموضع انه على ما يشاء المتعلق

على قاضيه مير التمسيت بلاء في تاريخ هجرة رسول الله

الكبر سنة ثلث ومجدين وثم والف

في ملته عينك في مكان امير اعلى

على يد محمد بن مصطفى

الحاج صلاح الدين

غفر له الله

بالفطران

آمين

م

